





مجلة
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة السادسة - العدد السابع عشر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢.

مجلة

مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

السنة السادسة - العدد السابع عشر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

العدد السابع عشر الفترة من

مايو - يونيو - يوليو - أغسطس ٢٠٠٢م

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم صبر مدير المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس تحرير المجلة

وتتوالى أعداد المجلة التى يصدرها المركز في ثوبها الجديد هو العدد السابع عشر الذى يحتوى على بحوث عدة في جميع مجالات الدراسات التجارية من اقتصاد ومحاسبة وإدارة والمقلعة من باحثين من جهات وبلاد إسلامية مختلفة فيحتوى العدد على بحثين في المحاسبة وأحدهما عن أثر القيم الأخلاقية الإسلامية في تحسين جودة المعلومات وهو مناسب في وقته بعد ما ظهر من سوء الأداء المحاسبي لكبرى شركات المحاسبة في أمريكا والنتائج عن غياب القيم الأخلاقية ونفس الأمر يظهر في الإعلانات التجارية وما ينطوى عليه من كذب ومبالغات لا سبيل للحد منها سوى القيم الإسلامية التى تتضح في بحث رؤية إسلامية لترشيد الإعلانات التجارية، وأما البحث الثالث فيتناول كيف يحقق الإعلام عدالة توزيع الدخل والثروة التى فشل نظام الرأسمالية الذى يسود العالم الآن السوق الحرة في تحقيقه ثم يأت البحث الرابع ليوضح الأسس المحاسبية لمشكلات البيع والشراء في ضوء الفقه الإسلامى ليؤكد صحة مقولة أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان وأنه دين شامل لك الأمور وأخيراً بأنه بحث في التاريخ الاقتصادي الإسلامى من خلال تحليل ما قام به الوزير السلجوقى نظام الملك.

أما الجزء الأخير من محتويات المجلة فيتمثل في باب المقالات التى يعرض فيه مقال حول: مكافحة جريمة خيانة الأمانة أو الاختلاس من منظور إسلامي.

وإلى جانب البحوث الرئيسية يحتوى العدد على مقال حول المقاطعة للأعداء واجب دينى بالإضافة إلى عرض لإحدى الرسائل العلمية.

وكل ذلك يسير نحو تحقيق هدف المركز في نشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي بما يؤكد سبق وتفوق الاقتصاد الإسلامي.
نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا كله علماً نافعاً وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين والمجتمع الإسلامي.

مدير المركز ورئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

البحوث الرئيسية

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر

دكتور/ محمد سعيد ناحي الغامدي (*)

مقدمة:

الحمد لله الذي أظهر لنا الدين وأتم علينا النعمة، والصلاة والسلام على
رسول الله الذي نشر الدين بعد إرادة الحق تبارك وتعالى، ونقل البشرية من
غياهب الظلام إلى نور الإسلام وعدله وسماحته. وبعد:

فإن الحديث عن موضوعات تعد في الإطار العام للتشريع الاقتصادي
الإسلامي، وتصنف ضمن موضوعات تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي أمر
لا تخفى أهميته، لما في ذلك من إظهار كنوز وتطبيقات، نقلت المجتمعات
الإسلامية في فترات زمنية ماضية إلى الرخاء والازدهار.

وموضوع بحثنا هذا كذلك، فهو عن وزير عاش في القرن الخامس
الهجري، له أفكار ترجمت إلى واقع عملي، أي أنها نقلت من حيز الفكر
والمذهب إلى الواقع العملي التطبيقي، كيف لا وهو وزير شابه السلاطين في
سمعته وحرصه وعلمه ودينه، واهتمامه بالنشاطات العلمية والاقتصادية
والعسكرية وغيرها، مما كان له أكبر الأثر في تومع الدولة السلجوقية،
وتثبيت أركانها، وربطها بالخلافة العباسية في بغداد، ولا شك أن دراسة آراء
عظماء الرجال، وجهابذة الحكم السياسي والاقتصاد مهمة ليست باليسيرة.

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة
أم القرى.

سبب اختيار الموضوع:

فضلاً عما سبق ذكره، فلأن نظام الملك منياً عالمياً جواداً عادلاً، عامر المجلس بالقراء والفقهاء، وأئمة المسلمين وأهل الخير والصلاح، بنى المداس ونشر العلم بما يترجم الاهتمام بالتنمية البشرية، وطبق الإقطاع العسكري، وأهتم بالنشاطات الاقتصادية.

منهج البحث:

هذا البحث يقع ضمن إطار التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي، ولذا تقتضي طبيعته أن يكون منهجه تاريخياً، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي الإحصائي، وفي عرض بعض القضايا، وبما يعطى البحث الطبيعة التحليلية الاقتصادية.

هدف البحث:

دراسة التطبيقات الاقتصادية التي حدثت في الدولة السلجوقية أيام الوزير نظام الملك، وتحليلها ومقارنتها بالواقع المعاصر، والإفادة منها ما أمكن.

وختاماً تشكل البحث من مقدمة، ومثن يحوى مجموعة من القضايا ..
التفصيلية، وخاتمة تكشف عن نتائجه وتوصياته.

تمهيد

الدولة والوزير

ينسب السلاجقة إلى زعيمهم الأول (سلجوق بن دقاق) وكانوا قبائل بدوية متنقلة، وهم إحدى القبائل التركية التي كانت تعرف باسم (الققق) بتركستان، سكنوا بلاد ما وراء النهر، أطلق عليهم ألقاب أخرى مثل: السركمان، الأتراك، الأتراك الغز، الغز، فهم نوع من الأتراك الغز، ويتصل نسبهم بالجد الأكبر لسلطين الأتراك العثمانيون الذين أسسوا إمبراطوريتهم في آسيا الصغرى، ثم سورية، ومصر، والبحر الأبيض المتوسط، وأوروبا وشمال أفريقيا عن طريق سلاجقة الروم^(١) وهناك جملة من الأسباب دعت إلى رحيل (سلجوق بن دقاق) ومؤيديه من الترك، وبالتحديد من تركستان إلى بلاد ما وراء النهر واستقرارهم بين المسلمين، منها أن جدهم دقاق كان رجلاً ذو همة عالية ومكانة رفيعة عند الملوك الأتراك، نال خلالها قيادة جيش الترك فأراد ملك الترك غزو بلاد الإسلام فعارضه فعاقبه الملك بالسجن، وأقام على قيادة الجيش ابنه سلجوق، فأحس بمؤامرة تدبر لسه فجمع عشيرته وأنصاره وهاجر إلى بلاد ما وراء النهر، ويرى بعض المؤرخين أن الهجرة كانت لأسباب اقتصادية بحتة نجمت عن قلة المياه وضيق المراعي، أما ابن

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح: د. محمد يوسف الدقاق. دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ. ج٩، ص ٤٧٣-٤٧٤.
- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٧م، ص ١.

الأثير فيعلل هجرتهم بميلهم إلى الإسلام ونكاية بملك الترك، وحبا في سماحة الإسلام والمسلمين، وإمكانية العيش معهم بسلام وأمان^(١).

وبدأت صلتهم بالدولة العباسية عام (٤٣٢هـ) عندما بعثوا برسالة إلى الخليفة العباسي (القائم بأمر الله) فأجابهم وأعطى الشرعية لدولتهم، وطلب من زعيمهم (طغرلبيك) زيارة بغداد فوعده بذلك في الوقت المناسب ن لانتدخاله ببسط نفوذه على أقاليم إيران المختلفة فاستولى على خوارزم قزوین، وكرمان، والديلم، وانتزع همذان من البويهيين سنة (٤٣٤هـ) وما أن حل عام (٤٤٢هـ) حتى سيطر (طغرلبيك) على جنوب إيران فاستولى على أصبهان وجعلها عاصمة الدولة، وبذلك شمل نفوذ السلاجقة كل إيران، وإقليم ما وراء النهر، وغدت دولة السلاجقة هي القوى الأولى في المشرق الإسلامي^(٢).

وللسلاجقة فضل عظيم في حماية الدين والذود عن العقيدة الإسلامية، وقد حققوا ما عجز عنه غيرهم من المسلمين، باحتلال الأناضول، ومن ثم التمديد للقضاء على بيزنطة، وارتفع شأن أهل السنة والجماعة في عهدهم،

(١) د.أرشيد يوسف، سلاجقة الشام والجزيرة في الفترة ما بين (٤٣٥ - ٥٧٠ هـ) بدون نشر أو طبعه، ١٤٠٩هـ، ص ١٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٩، ص ٣٧٣، مرجع سابق.
- السراوندي، راحة الصدور وآية السرور، ترجمة عبد المنعم حسنين وآخرون، بدون نشر أو رقم طبعه القاهرة ١٣٧٩هـ، ص ١٠٤.

- د. عبد النعيم حسنين، دولة السلاجقة. مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، بدون طبعه، ١٩٧٥م، ص ٢٩.
- ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص ٢٩٤، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد نأحي الغامدي

وعادت للخليفة العباسي مكانته الطبيعية نسبياً بعد تدهورها إبان الحكم البويهي^(١).

وجدير ذكره أن عصر السلاجقة من العصور الذهبية في المشرق الإسلامي، فقد جرى توحيد أغلب المناطق والدويلات تحت راية واحدة بعد أن كانت مفرقة، وأعيدت السيادة للمذهب السني وقُصّ دور الشيعة^(٢) ولهم أهمية خاصة في التاريخ لقيام الحروب الصليبية في عهدهم، ودورهم إبان تلك الحروب، وظهور التنار الذين قضوا على الدولة الخوارزمية، ثم الدولة العباسية^(٣).

أما عن (نظام الملك) فهو الوزير الكبير، العالم العادل، قوام الدين، أبو على الحصن ابن علي بن اسحاق الطوسي، عاقل، سائنس، خبير، سعيد، متدين، محتشم^(٤)، ذكره ابن السمعاني في الأنساب فقال: (كعبة المجد، ومنبع الجود، وكان مجلسه عامراً بالقراء والفقهاء)^(٥).

(١) د. مريزين عسري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ٨٦.

(٢) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح الحلوي، ومحمود الطاسي، مطبعة عيسى البابلي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ، ن جـ ٤، ص ٣٠٩.

ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ جـ ٣، ص ٣٧٣.

(٣) د. مريزين عسري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ٨٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، جـ ٣، ص ٣٧٣، مرجع سابق.

والرباطات، والمدارس التي عرفت باسمه (النظامية) فبنى مدرسة بغداد، ومدرسة ببلخ، ومدرسة بهراء، ومدرسة بأصبهان، ومدرسة بالبصرة، ومدرسة بمرو، ومدرسة بطبرستان، ومدرسة بالموصل^(١) أما عن وفاته فقد رافق نظام الملك (ملكشاه) من أصبهان قاصدا بغداد في مستهل رمضان سنة (٤٨٥هـ) فلما كان يوم العاشر من رمضان وأقطر، جاءه صبي في هيئة مستغيث ومعه قصة، فلما انتهى إليه ضربه بسكين في فؤاده وهرب، ثم إنه عثر في طناب الخيمة فلحق به مماليك نظام الملك فقتلوه، ومكث ساعة، وجاءه السلطان يعوده فمات وهو عنده، وقد اتهم السلطان في أمره، فلم تطل مدته بعده سوى خمسة وثلاثون يوماً، وحُمل إلى أصبهان، ودفن هناك بمحلة له، وله من العمر سبع وسبعون سنة^(٢) صفوة القول أن نظام الملك أشهر وزراء السلاجقة، أستمّر فيها ثلاثون عاماً متتالية، للسلطانين (ألب ارسلان) و(ملكشاه)^(٣) وعمل على القضاء على الفرق التي تحمل اسم الإسلام، وخاصة الباطنية والشيعة، وأحيا المذهب السني، وهو صاحب المدارس النظامية، وله كتاب (سياست نامه)، وأمالى بالعربية في الحديث، وتعكس تصرفاته (تطبيقاته) الاقتصادية الاهتمام بالضوابط الشرعية في مجالها فهي

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣١٣، مرجع سابق.

- ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص١٤٠، مرجع سابق.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣٢٦-٣٢٧، مرجع سابق.

- ابن كثير، البداية والنهاية ج١٢، ص١٤٠، مرجع سابق.

(٣) انظر ترجمتها في: شمس الدين الذهبي، مير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ، ج١٨، ص٤١٤ برقم ٢١٠، ج١٩، ص٥٤ وما بعدها برقم ٣٢.

منسجمة إلى أبعد حد معه تنظيراً، وقد يوجد مذهباً يتحرف به من طبقة فيصيح الخلل في النظام لا في المذهب.

على أن تلك التطبيقات تم بناء تحليل اقتصادي وفقاً لها، لأنها نابعة في الأساس من الشريعة، فالإقطاع إجراء شرعي أخذ به الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون، وغيرهم من حكام المسلمين، فضلاً عن كونه أسلوب تنموي تتشابه آثاره على مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعة بخاصة، مع ابتكار (استحداث) أمور تتعلق به، كما أن الاهتمام بالتنمية البشرية، من خلال تكريم العلماء ومجالستهم، وبناء المدارس في نسق هندسي ملائم أمر شرعي لا يحتاج إلى مزيد دليل، لأن الإسلام دين العلم والعلماء، وشهرة الأدلة الشرعية تغني عن سرد بعضها، علاوة على أن السياسات الاقتصادية التي أخذ بها نظام الملك -مالية كانت أو غيرها تنفق إلى حد كبير مع التعاليم الشرعية في هذا المجال، وهدفها الترشيد وتحقيق التوازن.

المبحث الأول

الإقطاع

يمارس الإقطاع كإجراء شرعي دور تنموي لا يستهان به في الحياة الاقتصادية لأية أمة من الأمم، ويستمد أصوله الشرعية من السنة المطهرة، وعمل الخلفاء الراشدين، وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم، وكثير من التطبيقات التي حدثت إبان فترة التاريخ الإسلامي المختلفة، ويساهم بفاعلية في الاستغلال الكفء والأمثل للموارد الاقتصادية، التي بثها الله في هذا الكون بما يكفي حاجة الإنسان في كل زمان ومكان، شريطة أن يتم ذلك وفق التعاليم الشرعية، والسنن الكونية وبذل الجهد اللازم، كمدخل رئيسي لكمال الاستفادة ويعد أداة هامة من أدوات توزيع الموارد الطبيعية التي تجمع بين تحقيق العدالة التوزيعية وحتمية تشغيلها، وعدم تعطيلها ومسرغ تستطيع الدولة من خلاله التأثير في الحياة الاقتصادية ضمن القواعد الشرعية.

ويتنوع الإقطاع إلى إقطاع تملك أي تخصيص قطعة من الأرض أو نحوها، لمن تتوفر فيه القدرة على استثمارها، وتكون ملكيتها لها تامة، ويقع هذا النوع على الموات والعامر والمعادن^(١) وإقطاع إرفاق وهو أن يقوم الإمام بإعطاء أحد الأفراد مكانا في المرافق العامة لينتفع به مدة زمنية معينة بدون تملك بشرط ألا يضر بأحد وهو جائز كالصحرى ونحوها، وإقطاع استغلال وهو إما أن ينصب على الأرض، ولا غبار عليه شرعا وهو فعل عمر رضي الله عنه في السواد، أو على خراجها وهو جائز بشروط منها، أن يكون لمن

(١) المواردى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٣٩ وما بعدها.

له أجر في بيت المال مقابل عمل دائم كالجنود، وكتاب الدواوين (الموظفين) والقضاة وأن يكون لأجل معلوم، وأن يكون وراثياً، وأن يكون زمن المقطع معلوم عند الإقطاع، وإن يكون قدر الخراج معلوماً عند المقطع وبإذن الإقطاع، وأن يكون الخراج المبذول للمقطع محدداً بما يستحقه، وألا يعطى المقطع أي سلطة على الفلاح تمنحه الاستغلال وفرض الرسوم ويشترط للإقطاع عامة شروط عدة تضيقي عليه طابع الشرعية كأن يكون مأثوناً فيه من الإمام ليحصل به التملك، والتأثير في الحياة الاقتصادية، وترجيح النشاط الاقتصادي، وحث الأفراد على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. وفي هذا السياق يقول أبو سيف: (ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أمر للبلاد وأكثر للخراج^(١)) ويقول ابن حزم: (ويأخذ السلطان للناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمر ويعينه على ذلك لترخص الأسعار، ويعيش الناس والحيوان، ويعظم الأجر^(٢)) ويتطابق أسلوب الدولة (أي القطاع العام) في الإسلام يتضمن مباشرة مع القطاع الخاص في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي هذا الصدد يقول الماوردي: (إن على الدولة عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب

(١) أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة: بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٩هـ، ص ٦٦.

(٢) ابن حزم، المحلى، دار الكتب العلمية: بيروت بدون رقم طبعة أو تاريخ ج ٧، ص ٧٣.

مسالكها^(١) فهو جهد إيجابي تقوم به الدولة لتحقيق أدوارها المناطة بها في خدمة أهداف التنمية.

كما أن قدرة الشخص على الاستغلال الأمثل لجميع ما أقطع شره فيه، وهنا يتضح الهدف التنموي بشكل أكبر، إذ ليس الهدف من الإقطاع التملك فقط بل الإحياء والعمل والإنتاج والتنمية يقول ابن قدامة: (ولا ينبغي أن يقطع الإمام أحداً من الموات إلا ما يمكن إحياءه)^(٢) وفي عدم موافقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على إقطاع أبي بكر رضي الله عنه لطلحة بن عبيد الله، واسترداده ما عجز بلال بن الحارث عن عمارته من الأرض التي أقطعه إياها الرسول ﷺ وتعيينه مدة الإقطاع بثلاث سنوات للإعمار، دليل على أهمية هذا الشرط^(٣) كإجراء تنموي، وتوخيا لهدف عدلي ينصب على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والأجيال المتلاحقة.

ومن أهم شروط الإقطاع عدم تعارضه مع المصلحة العامة يقول الطحاوي: (لا ينبغي للإمام أن يقطع مالا غني بالمسلمين عنه كالبحار التي يشربون منها، والملح الذي يمتارون منه)^(٤) والاقتصاد الإسلامي يبحث عن تحقيق المصلحة والإمام مسئول عن ذلك، لأن تصرفه يجب أن يكون محكوماً بالمصلحة العامة، وتحقيق التوازن، والتوفيق والملائمة بين

(١) المواردي، أدب الدنيا والدين، دار اقرأ: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ص ١٥١

(٢) ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم أو تاريخ ج٦ ص ١٦٦.

(٣) أبو عبيد، الأموال، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة. ١٣٩٩هـ. ص ٩٣

(٤) أحمد الطحاوي، مختصر الطحاوي، تحقيق أبو الوفا الأصفهاني. دار الكتاب العربي: القاهرة. بدون رقم، طبعة ١٣٧٠هـ. ص ١٣٥.

المصلحتين العامة والخاصة، كأساس من الأسس الحاكمة للنظام الاقتصادي الإسلامي.

فضلا عما سبق يشترط ألا يكون الإقطاع في شيء تعين ماله يقول صلى الله عليه وسلم: (من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين)^(١) وفي هذا دلالة اقتصادية واضحة على احترام الإسلام للملكية الخاصة، لأنها أصل ثابت وحق مصان لا يمس ولا ينتزع إلا لمصلحة راجحة مع التعويض العادل عنها، وإشباع لغريزة حب التملك لأن الإنسان فطر عليها، وهو ما يعني تعلق الإقطاع بملكية الدولة، وفي هذا يقول المواردي: (وإقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره)^(٢).

وفيما يتعلق بالسلاجقة عموما، كان النظام الإقطاعي هو الأساس الذي تقوم عليه الملكية، لأن السلاجقة يرون أن المملكة ضيقة السلطان يمتلكها نيابة عن قومه، يقطع أراضيها لأقاربه وأنصاره وجنوده وعبيده وعدم المساس بالملكية الخاصة، لتعلقه بخراج الأرض دون رقابتها، مع اقتران ذلك بالاستغلال والإساءة إلى الفلاح، والاستيلاء على ما بيديه، إذ يعدون الإقطاع ملكا وارثيا، وكان الوزير بدوره ييمه أن تزداد إيرادات الإقطاع ليزداد تبعاً لذلك مخصصه، وبالرغم من نجاح نظام الإقطاع عند السلاجقة في البداية، إلا أنه أصبح بمرور الوقت مؤذنا بالتنافس والأطماع والتنازع والإفلاس،

(١) البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٦٦

(٢) المواردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٣٩، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد نأحي الغامدي

ومن ثم فساد العمران (التتمية) والجباية^(١) أما نظام الملك فقد كان أول من طبق الإقطاع الحربي، كسياسة اقتصادية يستطيع من خلالها توفير المال اللازم للأجناد دون الضغط على موارد الدولة وخزيرتها، فقد رأى: (أن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع لاعتلالها، ففرضها على الأجناد إقطاعاً، وجعلها لهم حصلاً وارتفاعاً فتوفرت دواصيرهم على عمارتها، وعانت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من حليتها).^(٢)

وهذا الإجراء من الوزير نظام الملك فيه ترشيد، وتوفير فرص عمل، وعمارة فالترشيد على الخزينة، وتوفير فرص العمل للأجناد وقت انعدام الحاجة إليهم وإشغالهم فيما فيه فائدة لهم وللإقتصاد القومي في مجموعه، وعمارة لأنهم سيوجهون اهتمامهم إلى تلك الإقطاعات ويعملون على تنميتها واستثمارها، وحسن استغلالها فيما يعود عليهم بالنفع، ومزيد من الدخول الفردية، وتحسين الأحوال المعيشية.

إن الجديد الذي أضفاه نظام الملك على الإقطاع كإجراء شرعي وتنموي، إدراكه أن الجنود المسجلين في ديوان الجيش لم يوزع عليهم إلا إقطاعات قليلة، والجيش السلجوقي بضخامة عدده (٤٠٠ ألف من رجل) يلزمه إقطاعات كثيرة، ولذلك وزعت كثير من الإقطاعات في خراسان على قادة الجيش بسبب اتساع رقعة الدولة السلجوقية في عهد ملكشاه، فضلاً عن أن تركيبة الجيش كانت شديدة التنوع مختلفة العناصر، وأراد لها نظام الملك

(١) أحمد كمال حلمي، السلاجقة في التاريخ والحضارة، دار البحوث العلمية: الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ص ٢٠١.

(٢) الفتح بن علي البنداري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ص ٥٤-٥٥.

أن تستقر، وتمارس عملاً تنموياً يربطها بالأرض ويحقق هدفاً سياسياً يزيد من مواطنتها، وبما يسهل على الدولة السيطرة عليها، وتقليل المنازعات بينها، وهو ما يخفف الضغط على موارد الدولة ويميزانيتها.^(١)

ولكمال الاستفادة وتحقيق التنمية والإعمار، عمد نظام الملك إلى وضع عدد من الضوابط المنظمة للإقطاع تمنع انحرافه نذكر طرفاً منها فيما يلي:

(١) الحرص على حماية الفلاحين من تسلط أهل الإقطاع وظلمهم وجورهم وتعسفهم، يقول نظام الملك في هذا الصدد: (ينبغي لأهل الإقطاع أن يعلموا أن ليس لهم على الرعية من الأمر إلا أن يجبروا منهم المال الحق الذي عهدت إليهم جبايته بالحسنى، فإذا جبروه وجب أن يأمن الناس على أنفسهم ونسائهم وأموالهم وعيالهم ويطمثوا على أسبابهم وضياعهم فإذا أرادت الرعية أن ترد باب الملك لتطلعه على أمرها وجب عليهم أن لا يحولوا بينهم وبين ذلك، وكل من سار من المقطعين في الناس بغير ذلك وجب أن تغل يده، وأن يسترد منه إقطاعه، وأن يؤخذ على ذلك حتى يعتبر به الآخرون. ومهما يكن من شيء فينبغي لهم أن يعلموا أن الملك والرعية للسلطان جميعاً، وأنهم (أي أهل الإقطاع) وكذلك الولاة وهم على رأس الرعية شحنة لا ينبغي أن يكون لهم على الرعية إلا ما يكون للسلطان عليهم من حسنى تنعم بهم أن شاعوا أن يأمنوا عذاب الآخرة وعقابها)^(٢) وفي هذا يحدد نظام الملك ضوابط لائحة الإقطاع بما يكفل

(١) السيد الباز العريني، الإقطاع في الشرق الأوسط، بحث في حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد الرابع ١٩٥٧م، ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) نظام الملك، سياسات نامة: ترجمة: د. محمد العزاوي، دار الرائد العربي: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٦١.

عدم انحراف المقطعين عن أهداف الإقطاع الشرعي في العمارة والتنمية وزيادة الموارد، لأن خلاف ذلك خراب للبلاد والعباد، وفساد لسياسات تنمية الزراعة.

(٢) بث العيون والرقباء والمتابعة من قبل الدولة، فعلى السلطان أن يتفقد الرعية، وأن يتابع أهل الإقطاع وإقطاعاتهم من خلال مجموعة من المستويات الرقابية المختلفة، وهنا يطرح نظام الملك أهمية الاحتياط في إقطاع أصحاب الإقطاع، وأحوال الرعية، يقول: (فإذا بدت على الرعية علائم التلف والتشعث في ناحية من النواحي، وعجت الريبة في النفس بأن القائلين مغرضون وجب أن يندب على الفور من الخواص من لا يرقى إلى ساحته الريب فيما يبعث فيه من أعمال، وأن يرسل إلى تلك الناحية متزرعا بذريعة ما، فيجوس فيها شهراً يفحص عن حال المدينة، ويرى العمران والخراب، ويستمع إلى قول كل قائل في حق صاحب الإقطاع والعامل، ويعود بالخبر اليقين، ذلك لأن الوكلاء يلقون أعذارهم، ويلتمسون الذرائع بقولهم: (إنهم لنا خصماء فلا تلقوا لقولهم بالا، لأنكم إن فعلتم جراًوا علينا وفعلوا ما يشتهون) أما المعتمدون والقائلون فيعجزون عن بذل النصيح للسلطان، أو لأصحاب الإقطاع المغرضين ما لم يتبينوا صورة الحال، فيخرب العالم لهذا السبب وتبتس الرعية وتأذى، وتجبي الأموال بغير حق^(١) وما ذلك إلا من مستويات الرقابة على الخطط الاقتصادية خاصة، والنشاطات الاقتصادية عامة، وتعرف بمتابعة ولي الأمر في العصر الحاضر، ويظهر أن نظام الملك أراد من

(١) نظام الملك، سياسات نام، ترجمة: د. محمد الغزوي، ص ١٧١ مرجع سابق.

تحقيق هذا المستوى الرقابي زيادة فاعلية نظام الإقطاع، وقيامه بالدور المأمول منه في تحقيق الآثار الاقتصادية والتنموية والعدالية، وتوفير الموارد المالية التي تستطيع الدولة من خلالها القيام بالأعباء المناطة بها.

(٣) تنسيق الإقطاع في بلاد مختلفة، حتى لا يقوى المقطع، وبشكل خطورة على الدولة وسلطتها، والأحوال الأمنية فيها، يقول الأصفهاني: (وربما قرر نظام الملك لواحد من الجند ألف دينار في السنة، فوجد نصفه على بلد الروم، ونصفه على وجه في أقصى خراسان وصاحب القرار راضى)^(١) وهذا الإجراء عمل على انتعاش الزراعة، وزيادة الرخاء.

فضلاً عما سبق يعد نظام الملك أول من مارس الإقطاع العسكري (الحربي)، مع عدم المعاس بحقوق الملكية الخاصة، لتحقيق جملة من الأهداف تتكامل فيما بينها في شكل خطة اقتصادية نتيجتها فيما يلي:

(أ) حرص نظام الملك الشديد على الاستفادة من توجيه الإقطاعات في سبيل تحقيق مصلحة عامة الأمة، فقد دقق في أن يتوافق الإقطاع مع طاقة المقطع على تنمية واستثمار ما أقطع، متأسياً بسنة عمر بن الخطاب ؓ فوضع لكل من أقطعه صحيفة خاصة به في الديوان، وأوصى بعدم محاسبتهم مجتمعين، وأن يجرى تركيز النشاط لكل منهم فيما يقطع من الأرضين، ولهذا فإن المقطعين كانوا يبذلون جهوداً كثيرة من أجل تحسين إقطاعاتهم وتنظيمها، وتحقيق أكبر نفع منها، وفي نفس

(١) الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، مرجع سابق.

الوقت فإنهم كانوا يحرصون على تنفيذ كافة التزاماتهم أمام الدولة ضمانا لاستمرار استثماراتهم لتلك الإقطاعات.^(١)

(ب) إعداد الجيش المنظم، ونظام الملك أول من أقطع الأجناد، إذ لم يكن عادة الخلفاء والحكام والسلاطين من أيام عمر بن الخطاب ؓ فالأموال تجبى على الديون، ثم تفرق العطايا إلى الأمراء والأجناد على حسب ما قرر لهم، غير أن اتساع دولة السلاجقة وضع نظام الملك أمام هذا الإجراء.

(ج) توفير القدرة اللازم من الأموال للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. على أن الأموال قد سارت في تحقيق جملة من الأهداف السابقة على ما يرام، ثم ما لبث أن حدث الانحراف لخروج المقطعين على التنظيمات الدقيقة، التي وضعها نظام الملك تجاوز معه المقطعين خراج الأرض إلى امتلاك رقيبتها وضمها إلى أملاكهم وتوارثها، وهذا انحراف خطير بالإقطاع العسكري الذي وضعه نظام الملك عن أهدافه أدى إلى جملة من المشكلات الاقتصادية فخربت البلاد، وانتفت أسباب النماء والازدهار وحاكى أو شابه إلى حد كبير نظام الإقطاع في أوروبا في العصر الوسيط، حتى أصبح لكل منهم مناطق شاسعة يعجز عن استغلالها وتميمتها وتحقيق الاستفادة الكاملة منها. ومن ذلك اقطع السلطان ملكشاه (محمد العقيلي) إقطاعاً كبيراً

(١) هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة: مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، ص ١٣٧.

شمل الموصل وحران والرحبة وأعمالها وسروج والرقّة والخابور^(١) كما أنه منح (ستقر) إقطاعاً كبيراً شمل حلب وحماه ومنبج واللائقية والمعرة وأعمالها.^(٢) ومن نتائج ما سبق سيطرة المقطعين عن طريق وكلائهم على الأرض، مما حد من حرية الفلاحين وأجبرهم على دفع رسوم إضافية وقادهم إلى استخدام (نظام الإلجاء)، أي إلجاء أراضيهم للعسكريين لحمايتهم، فتوسعت الملكيات الكبيرة، ومع أن الوزير نظام الملك قد حاول أن يحمي الفلاحين، وزّراع الأرض من التجاوز والظلم، لكن الانحرافات كانت أكبر من تدابيرهم، فقد تطور الإقطاع العسكري أواخر الفترة السلجوقية، فلم يعد قاصراً على الضرائب، بل صار وراثياً يمارس فيه المقطع صلاحيات واسعة مقابل الخدمة العسكرية، وإعداد الجند^(٣) وقد برز انعكاساً لتلك الأوضاع نوع آخر من الإقطاع لدى السلاجقة، هو إقطاع التملك، ينقل إلى المقطع جميع حقوق التملك والتوارث، ولا يتحمل المقطع سوى العشر، ويجرى عادة على الأرض الموات لإحيائها، وأحياناً على الأرض العشيرية، وهي الأرض العامرة التي مات صاحبها ولا وارث له.^(٤)

إن الإقطاع وهو يقع على الأرض، وينحصر تقليب الأرض في عمليات الاستثمار عادة في الزراعة، والإقطاع الزراعي هو الإقطاع الأولي

(١) ابن الأثير، الكامل جـ ١٠، ص ٥٨، مرجع سابق.

(٢) المقدسي، الروضتين في أخبار الدولتين. دار الجليل: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، جـ ١، ص ٢٥.

(٣) د. مريزن عيسى. الحياة العلية في العراق في العصر السنجوقى. ص ١٠٥. مرجع سابق.

(٤) الماوردى، الأحكام السلطانية، ص ٣٤٣، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناجي الفاعدي

في الاقتصاد المعاصر، يضاف إليه الاستخراج والصيد والغابات، يعطى دلالة أكيدة على أهمية الإقطاع كإجراء تنموي يعمل على تنمية القطاع الزراعي، وخلق قيمة مضافة من جراء عمليات الاستثمار فيه، والواقع المعاصر يدل على أن كثير من الدول الإسلامية ذات المساحات الشاسعة القابلة للزراعة لو أقطعت أفرادها وفق شروط ومعايير وضوابط معينة، لاستطاعت حل الكثير من المشكلات وعلى رأسها توفير القدر الملائم من الأغذية، وحل مشكلة البطالة، والاستغناء بشكل ما عن القروض والمساعدات، والقطع الأجنبي اللازم لإمضاء عمليات الاستيراد، فضلا عن المساهمة بفاعلية في حل مشاكل الإسكان المنتشرة في الكثير من الدول الإسلامية يدل على هذا الاتجاه أن معدل استخدام الأراضي في الكثير من الدول الإسلامية لا بشكل سوى نسبة ضئيلة قياساً إلى مساحة الدولة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١) استخدام الأراضي في بعض الدول الإسلامية كنسبة من

مساحة الأرض عام ١٩٩٦م

الدولة	مساحة الأرض (ألف كيلو متر مربع)	استخدام الأرض		
		أرض زراعية % من مساحة الأرض	أرض محاصيل دائمة % من مساحة الأرض	أخرى % الأرض
السودان	٢٣٧٦	٥,٤%	صفر %	٩٤,٥%
تركيا	٧٧٠	٣١,٨%	٣,٢%	٦٣,٩%
اليمن	٥٢٨	٢,٧%	٠,٢%	٩٧,١%
انونيسيا	١٨٢١	٩,٩%	٧,٢%	٨٣,٣%
إيران	١٦٢٢	١٠,٩%	١%	٨٨,٣%

الدولة	مساحة الأرض (ألف كيلو متر مربع)	استخدام الأرض		
		أرض زراعية % من مساحة الأرض	أرض محاصيل دائمة % من مساحة الأرض	أخرى % الأرض
العراق	٤٣٧	١٢,٦%	٠,٦%	٨٦,٨%
الأردن	٨٩	٣,٦%	١%	٩٥,٤%
ماليزيا	٣٢٩	٥,٥%	١٧,٦%	٧٦,٩%
المغرب	٤٤٦	١٩,٧%	١,٩%	٧٨,٢%
نيجيريا	٩١١	٣٣,٣%	٢,٩%	٦٤,١%
سوريا	١٨٤	٢٤,٤%	٣,٩%	٧٠,١%
باكستان	٧٧١	٢٧,٣%	٠,٧%	٧٢,١%
مصر	٩٩٥	٢,٨%	٠,٥%	٩٦,٧%
المعوية	٢١٥٠	١,٧%	٠,١%	٩٨,٢%

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ١٢١

- ١٢٢

يبين الجدول السابق ارتفاع نصيب الأراضي الأخرى من المساحة الكلية لمساحة الدولة، وحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة، يقصد بالأراضي الأخرى الأراضي غير الزراعية، وأراضي الحشائش التي لا تستخدم للماشية والمستنقعات، والأراضي البور وغيرها وهو ما يعزز وجهة النظر التي نتبناها إحصائياً، بأن توجه تلك الأراضي نحو الاستخدام الأمثل وفق مبادئ وقواعد الإقطاع الشرعي، بما يسهم في علاج المشاكل سالفة الذكر، ويرفع من مساحة الأراضي المستخدمة في زراعة الأغذية والمحاصيل الدائمة فضلاً عن ضالة القيمة المضافة، التي تشكلها الزراعة

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

ففي الناتج المحلي في كثير من الدول الإسلامية، التي تؤسم بأنها زراعية مع ارتفاع نسبة القوى العاملة فيها، وهذا يعد من مهمة العملية التنموية في تلك الدول، يحتم عليها البحث عن طرائق بديلة تستطيع معها رفع معدل القيمة المضافة في الزراعة، وقد يكون الإقطاع الشرعي أحدها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٢) القيمة المضافة عام ١٩٩٨ / ونسبة القوى العاملة في الزراعة

الدولة	القيمة المضافة في الزراعة % من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ م	القوى العاملة في الزراعة % من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٠ م
المغرب	١٦%	٤٥%
الأردن	٣%	١٥%
إندونيسيا	١٦%	٥٥%
باكستان	٢٥%	٥٢%
بنجلاديش	٢٣%	٦٥%
تركيا	١٥%	٥٣%
إيران	١٦%	٣٩%
تونس	١٤%	٢٨%
الجزائر	١٢%	٣٦%
سوريا	١٨%	٣٣%
مصر	١٧%	٤٠%
لبنان	١٢%	٧%
ماليزيا	١٢%	١٧%

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ٢٥٢-٢٥٣، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ٤٩.

الرئيس "السيد" زكي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

أما الدين العام الخارجي فقد بلغ معدلات تؤذن بالخطر، ويصادر على التنمية ومجهوداتها في الكثير من الدول الإسلامية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٣) الدين الخارجي في بعض الدول الإسلامية

الدولة	إجمالي الدين الخارجي ملايين الدولارات ١٧م	% من الناتج القومي ١٧م	% إجمالي الدين إلى الصادرات	% إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات
ماليزيا	٤٧٢٢٨	%٤٨	%٤٦	%٧,٥
الأردن	٩٢٣٤	%١١٠	%١٣٤	%١١,١
أندونيسيا	١٣٦١٧٤	%٦٢	%١٣٨	%١٩,٦
باكستان	٢٩٦٦٤	%٣٨	%٢٠٢	%٣٥,٢
بنجلاديش	١٥١٢٥	%٢٠	%١٣٠	%١٠,٦
تركيا	٩١٢٠٥	%٤٣	%١٤٢	%١٨,٤
تونس	١٣٢٣	%٥٨	%١١٩	%١٦
الجزائر	٣٠٩٢١	%٦٥	%١٨١	%٢٧,٣
المغرب	٢٤٤٥٨	%٥٣	%١٤٩	%٢٦,٦
إيران	١١٨١٦	%٠٩	%١٩٥	%٣٠
موريا	٢٠٨٦٥	%١١٤	%٢٠٨	%٩,٣
مصر	٣٩٨٤٩	%٢٨	%٩٩	%٩
اليمن	٣٨٥٦	%٥٦	%٧٥	%٢,٦

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم عام (١٩٩٩م)، صـ
٢٧٠-٢٧١، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، صـ
٢٥٨.

فضلاً عن ضلّالة القطع الأجنبي التي تحتاج معه تلك الدول إمضاء عمليات التجارة الخارجية المختلفة، وفقاً لنظرية توافق القوى الشرائية في شكل عملات صعبة، وأصول دولية سائلة، أو حقوق سحب خاصة (ZDR)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٤) إجمالي الاحتياطيات الدولية لعدد من الدول الإسلامية مقارنة ببعض الدول المتقدمة بملايين الدولارات عام ١٩٩٧م

الدولة	إجمالي الاحتياطيات الدولية	الدولة	إجمالي الاحتياطيات الدولية
موريتانيا	٢٠١	غانا	٨٢٩
مالي	٤١٥	الجزائر	٨٠٤٧
ماليزيا	٢٠٧٨٨	السودان	٨٢
أندونيسيا	١٦٥٨٧	تونس	١٩٧٨
المغرب	٣٩٩٣	الولايات المتحدة	٥٨٩٠٧
تركيا	١٨٦٥٨	ألمانيا	٧٧٥٨٧
مصر	١٨٦٦٥	فرنسا	٣٠٩٢٧
الأردن	٢١٢٦	المملكة المتحدة	٣٢٣١٧

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم عام (١٩٩٩م) ص ٢٥٠، مرجع سابق.

هذا وبالنظر إلى نظام إقطاع الأراضي في المملكة العربية السعودية، الذي يتماشى مع أسس وقواعد ونظم الإقطاع الشرعي، نجد أنه قد حل كثيراً من المشكلات الزراعية والسكنية، وأوجد مجموعة من فرص العمل فوصلت المملكة إلى الاكتفاء الذاتي، بل وإلى تصدير الفائض من إنتاج القمح وغيره

الرئيس "الجزقى نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الإقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

من المحصولات الزراعية، وشيدت آلاف المنازل، والشفق السكنية، والعمائر
التي ساهمت في خلق قيمة مضافة للدخل القومي، من خلال قطاع الزراعة،
والبناء والتشييد، ووفرت المحصولات والممكن الملائم للغالبية العظمى من
الأفراد، لأن الشريعة الإسلامية تضع الممكن للواسع من ضمن أسباب سعادة
الإنسان ورفاهيته.

ويعود ذلك إلى المساحة الكبيرة للسعودية عامة والزراعية خاصة، فقد
أشارت بعض التقارير إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المملكة
بلغت (٥٢,٦٨٣,٥٥) هكتار، تعادل (٢٣,٥٢%) من مساحة المملكة، وأشار
آخر إلى أن الأراضي القابلة للزراعة في المملكة تقدر بنحو (٩٠) مليون
هكتار أى ما يعادل (٢٤%) من إجمالي المساحات القابلة للزراعة في العالم
العربي، وتحثل المملكة المركز الثاني من حيث مساحة الأراضي القابلة
للزراعة بعد السودان.

الآن تبليغ مساحة الأرضي القابلة للزراعة فيه (١٦١) مليون هكتار^(١)
وقد كان لنظام إقطاع الأراضي الزراعية أثر في تحقيق التنمية الزراعية،
والتوسع الأفقي فيها، يشهد لذلك انه تم توزيع أكثر من (١,٢٤١,٠٠٠)
هكتار حتى نهاية خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، لفئات شملت
الأفراد لاستثمارها في بناء مساكن، والمشاريع الزراعية الخاصة، وكذا
الشركات الزراعية التي أسست لتحقيق أهداف منها الاستفادة من المساحات
الكبيرة القابلة للزراعة في السعودية، وقد استهدفت الخطة الثانية (٩٥ -

(١) مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول المجلس: الرياض
١٩٨٨م، ص ٦٥-٦٦.

١٤٠٠هـ) توفير (٤٤٣٠٠) قطعة أرض سكنية مزودة بكافة الخدمات، وبإضافة الأراضي التي توزع على نوى الدخل المحدود، فإن الدولة قد أقطعت جملة كبيرة من السكان أراضي لإقامة مساكن عليها، بلغت في نهاية الخطة الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ) (٨٧١٧٠٠) وحدة سكنية.^(١)

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ١٣٩٦هـ-١٤٠٠هـ، ص ٧٣٤.
- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، (١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ) ص ٢٤٣.

المبحث الثانى التنمية البشرية

الإيمان أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وصانعا وحجر الزاوية فيها، فكل برامج التنمية وسياساتها وخططها متوجهة في الأساس إلى تحقيق أهدافه، لذا لزم الاهتمام به، ولا يتم ذلك إلا من خلال التعليم والتدريب والتثقيف، وبذل المزيد من الجهد والدعم المادي والمالي لإكمال ذلك، فتنمية العنصر البشرى بزيادة مهارته وقدرته وكفأته، يجب أن تنصدر قائمة أهداف الخطط الاقتصادية إجمالاً، لما لذلك من آثار إيجابية تعود منافعتها المختلفة على للمجتمع برمته.

وتتم تنمية الموارد البشرية بالتعليم وزيادة المعارف، ورصيد المهارات والقدرات حتى نصل إلى التركيم في رأس المال البشرى، ومن ثم استثماره بطريقة اقتصادية فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية دونما تركيز على الناحية الكمية وحسب، بل أهمية العمل على تحسين نوعية تلك العناصر البشرية، والارتقاء بمستواها الاقتصادى والاجتماعى، حتى يتسنى الاستخدام الفعال والأمثل لها^(١) وفي الإطار التنموي ينظر إلى تنمية الموارد البشرية في صورة القوى العاملة، كعملية مركبة تستهدف الرباط الكامل بين خطط وسياسات التنمية الاقتصادية، وخطط وسياسات عنصر العمل، لتحقيق أعلى

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، ص٧٣٤.

- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) ص٢٤٣.

معدلات الكفاية في الإنتاج، من خلال إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التعليمية والتدريبات اللازمة^(١).

وتشكل القوى العاملة نسبة لا يستهان بها من السكان بلغت (٧١,٤%) في لبنان، (٦٦,١) في تركيا، (٦٥,٢) في الأردن، (٦٣,٨) في أندونيسيا، وتونس، (٦١%) في المغرب، (٥٨,٥%) في ماليزيا، (٥٨,١) في إيران، (٥٦,٥%) في بنجلاديش، (٥٦%) في الكامبيرون، (٥٥,٥%) في السنغال، (٥٤%) في كل من غانا وباكستان، (٥٢,٢%) في سوريا، (٥٢,١%) في الكويت، (٤٨,٤%) في اليمن، (٤٧%) في مالي وهكذا في عام ١٩٩٨م^(٢).

وفي النظر إلى هذا الاتجاه ما يضيف أهمية إلى عنصر العمل على اعتباره أهم عناصر الإنتاج وأخصها بالاهتمام، فالإسلام زكى العمل وحث عليه ونسب إلى سبله وطرائقه ووسائله، وجعله نشاط محترم بل لقد جعل العمل أساس الحياة، بل هو الحياة ذاتها، نظمته ووضع له القواعد والضوابط، وسد كافة الطرق والبواعث المؤدية إلى البطالة، أو الهدر في مثل هذا العنصر الإنتاجي الهام كما هو الحال في غيره، ونكر صراحة آيات تعلقت بكيفية حصوله على عائد - أي أجر - والآيات والأحاديث في هذا الباب وفي الدلالة على ما تقدم موفرة مشهورة.

والتعليم محور ارتكازي في العناية بالقوى البشرية والاهتمام بها، يحقق السعي الدائب إلى زيادة رصيد وميزان المهارة، مع إعطاء مزيد أهمية لرفع المستوى العلمي والمعرفي بصورة مستمرة لكافة الأعمال وعلى مستوى

(١) د. جمال محمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان: عمان، مؤسسة الرسالة: بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ص ٥٨.

(٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٠م، ص ٢٣٥-٢٣٦.

الأعمار، وفي مختلف النشاطات الاقتصادية زراعية كانت أم صناعية أم خدمية، لأن انخفاض مستويات التعليم والتدريب والثقافة في أي مجتمع، يعمل على انخفاض مستويات المعارف والمهارات والأساليب الفنية للإنتاج، ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل ودقة كفاءته، كما أن نقص التعليم والثقافة عائق في سبيل النمو والتنمية الاقتصادية.

وتهدف التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى تنمية الموارد البشرية، وتكوين الشخصية السوية، وتنمية الخلق والمبادئ والسمائل التي يحثها الجانب الخلقي في الشريعة، فضلاً عن التعليم والتدريب على المهارات المطلوبة لكافة الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق الكفاءة الإنتاجية للعمل^(١).

إن تحقيق ما تقدم من ضمن أهم الأهداف الكلية على قائمة أهداف الخطط الاقتصادية في الكثير من دول العالم الإسلامي اليوم، يعني الاستثمار الصحيح والملائم في الإنسان، وهل التنمية في إطارها النهائي سوى أداة ووسيلة وأسلوب لتحقيق ذلك؛ لأنها تنطلق من الإنسان وتتوجه إليه، بما يعني دمج الوسائل في الغايات هنا. وللوصول إلى الاستثمار الأمثل في الإنسان عن طريق التدريب والتعليم شاملاً العلم الشرعي والعلوم الدنيوية النافعة للفرد في معاشه ومعاده، ناهيك عن التدريب واكتساب المعارف والخبرات، والاهتمام بالصحة والتداوي والوقاية، من خلال وجوب طهارة البدن، والثوب، والمكان، وإمالة الأذى عن الطريق، والتربية النفسية والصحية والبدنية، والغذاء السليم، والتداوي في حالة المرض، وأهمية توفر الممكن

(١) محمد عفر، التمية والتخطيط وتقوم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفا: المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص ١٣٠.

الصالح المناسب لأن ذلك في حكم الضروري، إذ يرى الشاطبي أن: (المسكن بالتقدير الضروري لحفظ اللوازم الخمس من الضروريات اللازمة لقيام مصالح الدين والدنيا، والزواج الشرعي)^(١)، لأن الأمور السابقة مجتمعة تعمل على الاستثمار في الإنسان، وتحسين نوعية القوة العاملة وكفاءتها، واستخدام طرائق وفنون الإنتاج المتقدمة، ومن ثم زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية، وتحسين نوعياتها،

ويرتبط بما سبق حرص الإسلام على تحقيق العمالة الكاملة، وترشيد قوة العمل، وتوجيهها نحو المجالات الإنتاجية المفيدة والنافعة للفرد والمجتمع، دون تحديد بمجالات أو مهن أو احتقار العمل والتقليل من شأنه طالما كان في الإطار المشروع، وعلى الدولة توجيه الأفراد ورعايتهم وتوعيتهم ومساعداتهم بما يفتح لها من قدرات وموارد، لضمان حسن الاستفادة وتوفير مراكز البحث العلمي والمكتبات والمعامل، ومراكز التدريب واكتساب المهارات لتوظيف الكفاءات، وإفساح المجال أمام قوة العمل المتاحة للإبداع والابتكار والبحث، تحقيقاً لطموحاتهم وكسباً للخبرة وخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم.

صفوة القول أن أساس الجهد التنموي، ومحور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإنسان الذي كرمه الله وأعزه، لذا فإن التنمية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان وعزته، شاملة بذلك بيئته المادية والثقافية والاجتماعية، وبما يحقق الشمول والتوازن والاستمرار، والتغيرات الكمية والنوعية والديناميكية، مع الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية،

(١) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ج-٢، ص ٨-٢٥.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناصي الغامدي

والالتزام بأولويات الإنتاج المتعارف عليها، وبما يحقق طاعة الله وعمارة الأرض، ورفاهية المجتمع، وعدالة التوزيع، كأهداف مركزية لعلم الاقتصاد الإسلامي.

وينقل المحاولات والجهود المتعلقة بتنمية القوى البشرية إلى العصر، ومن ثم العلم الذي بين أيدينا، نجد أن العصر السلجوقي بحق عصر انتشار العلم، من خلال المدارس، وخاصة في العراق، يشهد اذلك المدارس التي دخلها آلاف الطلاب، من مختلف دول العالم الإسلامي للدراسة، ولما توفره لطلابها من وسائل الراحة وأسباب العلم، ويعد نظام الملك أول من شرع في بناء تلك المدارس وزودها بما تحتاج إليه، مع تقدير المرتبات والمعالي (المكافآت) للطلبة، فكان بذلك أول من أعان الطلاب على تحصيل العلم بتوفير دخل يستطيع الطالب من خلاله أن يصل إلى مستوى معيشي لائق، يذكر السبكي: (أله -نظام الملك - بنى المدارس، ووقف الوقف، ونعش من العلم وأهله ما كان خاملا مهملا في أيام من قبله وأبتاع الكتب بأوفر الأثمان وكانت سوق العلم في أيامه قائمة، والنعم على أهله داره، وكانوا مستطيلين على صدور أرباب الدولة، أرفع الناس في مجمله، لا يحجبون عن بابه، يتسول بهم الناس في حوائجهم)^(١).

وأخذ - نظام - الملك في بناء المدارس، فبنى مدرسة ببغداد، ومدرسة ببليخ، ومدرسة بنيسابور، ومدرسة بهراة، ومدرسة بأصبهان، ومدرسة بالبصرة، ومدرسة بمرو، ومدرسة بطبرستان، ومدرسة بالموصل، حتى قيل

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣١٩-٣١٣، مرجع سابق.

أن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة^(١) مدفوعاً في سبيل إنشاء تلك المدارس بمجموعة من الدوافع العقيدية المنبثقة من علاقة الإنسان بخالقه على أسس صافية، ومنهج سليم ذلك أن كثيراً من العقائد الفاسدة، والمبادئ الهدامة قد انتشرت، فضلاً عن المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي سيطر على أئمة الحركة الفكرية والسياسية في المشرق الإسلامي في العصر البويهي، والأفكار المظلمة التي نشرتها الباطنية، فوجب محاربتها، والوقوف ضد تياراتها المختلفة، ويمثل الجانب العلمي بنشر العقيدة الصحيحة عقيدة السلف، وأهل السنة والجماعة طريقاً رئيسياً في التصدي لها والقضاء عليها، يقول ابن الأثير: (وكان من أعظم الأسباب في ذلك -أي بناء المدارس- أن الديلم كانوا يتشيعون ويغالون في التشيع، ويعتقدون أن العباسيين قد غصبوا الخلافة، وأخوها من مستحقها، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة)^(٢). ولاعتقاد نظام الملك الجازم بأن نشر العلم، وتعليم الناس مبادئ الدين الصحيح، سيجعلهم يفرقون بين الحق والباطل، والقوة لا تجدي، لأن الحجة لا تفرع إلا بالحجة، فأقام المدارس النظامية، لنشر العلم الشرعي، وتصحيح العقيدة ومناقشة مسائل الخلاف بأساليب المنطق، فبنى تلك المدارس في حواضر الأمصار، وأمهات المدن لتحقيق تلك الغاية، وأوكل مهمة التدريس فيها إلى علماء وجهابذة لهم مكانتهم العلمية المرموقة، فضلاً عن مكانتهم الاجتماعية في مدنهم ليتمكنوا من التأثير على العامة، ويخرجوا رجالاً وقد تسلحوا بالعلم والإيمان، للتصدي لتلك الأفكار والمبادئ الهدامة ومناصرة للمذهب الشافعي، فقد جعل الدراسة فيها على مذهب الشافعي

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج٤، ص٣١٩-٣١٣، مرجع سابق.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص٣١٥، مرجع سابق.

ليستوافر الشافعية على الفقه، ويشغل الحنفية بالقضاء فيقل أشتغالهم بالفقه ويتعطلون^(١). ومهما يكن من أمر فقد أثمرت تلك المدارس، وحقت الغرض الذي من أجله أنشئت، فنشرت العلم الشرعي الصحيح، وبحرت الحركات الهدامة من باطنية وشيعة، ووفرت مجموعة من العناصر ذات المواصفات الخاصة المؤهلة تأهيلاً علمياً دقيقاً وتمكنت من مواصلة الدور المعقود عليها والمأمول منها في الانضمام إلى جهاز الدولة ومساعدتها في تحقيق دقة التنظيم، وتوفير الكوادر البشرية القادرة على مواصلة التدريس والتعليم في تلك المدارس.

وقد لخص ابن الجوزي دور نظام الملك في نشر العلم والعناية بالعلماء فقال: (وكان له الحلم والوقار، وأحسن خلاله مراعاة العلماء، وترتيبه العلم، وبناء المدارس والريابات والوقوف عليها، وأثره العجيب هذه المدرسة - نظامية بغداد - ووقوفها الموقوف عليها، وفي كتاب شرطها أنها وقعت على أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً، وكذلك الأملاك الموقوفة عليها شرط فيها أن تكون على أصحاب الشافعي أصلاً وفرعاً وكذلك شرط في المدرس الذي يكون بها والواظ الذي يعظ بها ومتولي الكتب، وشرط أن يكون فيها مقرر يقرأ القرآن، ونحوى يدرس العربية)^(٢).

وبالنظر إلى بناء المدرسة وتسنيدها وتخطيطها، نجدها تشبه المدن الجامعية في العصر الحاضر، التي درجت على إنشائها الكثير من دول العالم مراعية في ذلك كافة الاحتياجات والمستلزمات المختلفة، فيركز رجال التربية

(١) السبكي، طبقات الشافعية، ج-٢، ص-٢٧٠، مرجع سابق.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، بدون رقم طبعة، ١٣٥٩هـ، ج-٩، ص-٦٦.

ر تعليم والمسؤولين عن خطتها في اختيار الموقع الملائم، والنموذج الأمثل للفصول والطوابق والأفنية وخلافه، ونجد ذلك واضحاً عند نظام الملك حين شرع في بناء تلك المدارس خاصة نظامية بغداد، وتدع الالوسي يصف ذلك فيقول: (ولا تمل عما كانت عليه من لطافة الوضع وإتقان الصنع ... كانت مستطيلة البناء متناسبة الزوايا والأرجاء، فيها محل واسع للدرس (قاعة محاضرات)، وآخر مثله معد للمذاكرة ولترويح النفس، ومصلها يسع من المصلين الألوف، وفيها مواضع لرؤساء العلم والمدرسين (مكاتب)، وأفنية الخزائن وأدوات الطبائخين، وكانت تشمل على طيقتين من البناء، وفيها من الحجر (الفصول) والبيوت (المساكن) عدد كثير وبلغ عدد غرفها التي كانت معدة للطلاب والمتعلمين لكل قسم من أقسام العلوم ثلاثمائة وخمس وستون غرفة، هذا عدا قاعات التدريس، ومحافل المطارحات العلمية وأماكن الراحة وكانت مدرسة مرفوعة الجدران مشيدة الأركان، وقد عقد في جوانبها طاقات مستديرة الشكل تنتهي إلى ذلك البنيان المشيد، وقد فرشَت ساحاتها بالمرمر وسورها مؤزر بمثله^(١). ويلحق بمبنى المدرسة مكتبة تتألف من مبنى كبير يضم خزانة حوت على آلاف المجلدات بالإضافة إلى صالات القراءة والدروس^(٢). ولكمال الاستفادة من تلك المباني والمكتبة الملحقة بها، فإن الأمر يتطلب مصدر تمويلي دائم يخصص لتلك المدارس ينفق منه ضمناً لاستمرار العملية المدرسية وتجهيزاتها المختلفة ومدرسيها،

(١) محمد شكري الألوسي، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، تذيب: محمد بجة، مطبعة دار السلام: بغداد، ١٣٤٩هـ، بدون رقم طبعة، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٢٢٩، مرجع سابق.

إذ لا تخفى أهمية نفقات التعليم في أية دولة، وتشكل نسبة لا يستهان بها من ميزانيات كثير من دول العالم لأهمية التعليم وضرورة نشره.

وقد تنبه نظام الملك إلى أهمية إيجاد مصدر تمويلي دائم ينفق منه على المدارس النظامية المنتشرة في زمانه، وبالحق فيه خاصة لنظامية بغداد، ويتضح ذلك من وشاية حساده به عند السلطان ملكشاه فقد قالوا: (إن الأموال التي ينفقها نظام الملك في ذلك تقيم جيشاً يركز رايته في سور القسطنطينية)، وقد بلغ ما أنفق على إنشاء نظامية بغداد مائتي ألف دينار^(١)، وقد أوقف أوقافاً كبيرة لعمارة تلك المدارس وتزويدها بالكتب، وتوفير الرواتب الخاصة بالمدرسين والعلماء والطلاب في خطة تعليمية محكمة تشبه ما يجرى به العمل حالياً عند وضع الخطط الخاصة بالتعليم، وقد ذكر الطرطوشي أخبار أوقاف نظامية بغداد فقال: (بنى حولها أسواقاً تكون محبسه عليها، وابتاع ضياعاً وحمامات ومخازن ودكاكين أوقفها عليها)^(٢)، كل ذلك من أجل توفير مصدر تمويلي ثابت ودائم يوجه لأغراض الإنفاق على التعليم في تلك المدارس، دونما الضغط على موارد الميزانية الأخرى، أو إيقالها بكثير من التبعات خاصة وأن نفقات التعليم باهظة، والعائد المادي من ورائه متواضع؛ لأنه في الأساس استثمار في الإنسان، والاستثمار في الإنسان تكويناً وإعداداً عادة لا يدر عائداً إلا بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة، سيما وأن نفقات نظام الملك على تلك المدارس كانت باهضة بلغة ذلك العصر، وكان ينفق على ذلك

(١) د. مريزن عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، ص ٢٦٦، مرجع سابق.

(٢) الطرطوشي سراج الملوك، المطبعة الوطنية: الإسكندرية بدون رقم طباعة، ١٢٨٩هـ، ص ١٢٨.

الكثير من الأموال، إذ بلغت نفقاته على النظاميات والربط والتكاي من ماله الخاص مبلغ ستمائة ألف دينار^(١).

ومما يدعم الاتجاه الخاص كون النظاميات جامعات على غرار المعمول به حالياً، نظام التعليم القائم على التخصصات والأقسام، فقد كان هناك قسم للقرآن وعلومه، وقسم للفقه وأصوله، وآخر للحديث ومصطلحه ورجاله، وقسم للوعظ، وقسم لتدريس اللغة العربية وآدابها، يقول ابن الجوزي: (وكذلك شرط نظام الملك في المدرس الذي يكون بها والواعظ الذي يعظ بها أن يكون شافعيًا ... وشرط أن يكون فيها مقرر يقرأ القرآن، ونحوى يدرس العربية)^(٢) فضلاً عن نوعية العنصر البشرى المطلوب لها. فقد كان العلماء الذين يتولون التدريس بها على ثلاث فئات، يتقدمهم المدرسون، ويعينون بمرسوم خاص، ويشترط فيهم التقوى والعلم وسداد الرأي، ثم المعيدون الذين يعهد إليه بإعادة المحاضرة بعد إلقاء المدرس لها على طلابه، ويعينون من قبل ناظر المدرسة وإدارتها، ثم الواعظ وقد أشرط لها نظام الملك اتباع المذهب الشافعي.

أما فيما يتعلق بمخرجات التعليم من المدارس النظامية، فقد درس بها آلاف الطلاب من شتى أنحاء العالم الإسلامي في فروع العلم الشرعي المختلفة، واللغة العربية وآدابها لشهرتها الكبيرة، ولقوة التعليم بها، ولمكانة الأساتذة الذين تولوا مناصب التدريس فيها، وللإمكانيات المادية والتمويلية التي كانت تحظى بها من نظام الملك وسلاطين السلاجقة، ويذكر أن المدرسة

(١) الطرطوشي، سراج الملوك، المطبعة الوطنية: الإسكندرية بدون رقم طباعة،

١٢٨٩هـ، ص ١٢٨.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٩، ص ٦٦، مرجع سابق.

النظامية في بغداد، كان فيها ستة آلاف تلميذ يتلقون فيها العلوم الدينية، والفقه، والتفسير، والحديث، والنحو، والصرف، واللغة والآداب، وقد أصبح بعض طلابها من مشاهير العلماء في العالم الإسلامي منهم العماد الأصفهاني (ت. ٥٩٦هـ) الفاضل في فنون العلم، والحافظ ابن عسك (ت. ٥٤١هـ) إمام المحدثين في زمانه، وبهاء بن شداد الفقيه (ت. ٦٣٢هـ) وأبو يركات الأنباري الأديب، ومن مصر إسماعيل الأسواني (ت. ٥٩٦هـ) الفقيه، وموسى الموصلي الفقيه، وغيرهم كثير^(١). صفوة القول أن المدارس النظامية التي أسسها نظام الملك من أعظم مآثر السلاجقة، وكانت منارة لخدمة العلم والعلماء، وحظيت بالشهرة الواسعة، والمكانة العلمية المرموقة، وهي أولى المدارس في ديار الإسلام اهتماماً بمنسوبيها من مدرسين وطلاب في دراستهم وأمورهم المعاشية المختلفة، وأجرى للأساتذة والطلاب والرواتب المختلفة ليصرفهم إلى العلم، حتى أصبحوا أعلاماً في تخصصاتهم المختلفة واقتصادياً نستطيع القول أن العلم والاهتمام به من أهم العوامل المؤدية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فالاهتمام بالعلم وإنشاء المدارس من أهم الخدمات، التي تقوم بها الدولة في العصر الحاضر، ويتلزم ذلك مع الجانب الاجتماعي للحياة الإنسانية بكاملها، وتجاهد الدول أياً كانت في الوصول إلى تحقيق هدف العلم ونشره، لأنه من ضمن أهم الأهداف التخطيطية بعيدة المدى لكثير من دول العالم، ويزداد الأمر أهمية إذا علمنا أن كثيراً من دولنا الإسلامية تقع ضمن الدول النامية التي تشترك في مجملها في مجموعة من

(١) للتفصيل انظر: مريزن عيسى، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، ص ٢٦٩ وما بعدها، ص ٢٧٤ وما بعدها، مرجع سابق.

الخصائص يطلق عليها خصائص التخلف، من بينها خصائص في البعد الاجتماعي، يقف في مقدماتها انخفاض المستوى التعليمي، ولعل ذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

١- ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء، وجهلهم بأهمية تعليم أبنائهم خاصة الإناث، فقد بلغت نسبة الأمية في بعض الدول الإسلامية في المتوسط عام ١٩٩٧م (٨٠%) في بوركينافاسو، و(٦١%) في بنغلاديش، و(٦٠%) في باكستان، و(٥٦%) في اليمن، و(٥٥%) في مالي، و(٤٥%) في مصر، و(٤٠%) في الجزائر، و(٣٦%) في أوغندا، و(٣٣%) في تونس، و(٢٨%) في كل من سوريا وإيران، بينما في الدول المتقدمة أقل من (٣%)^(١) في المتوسط. ولو تم النظر إلى الأمية بين الإناث فالنسبة مرتفعة، فقد بلغت عام ١٩٩٧م (٨٩%) في بوركينافاسو، و(٧٩%) في اليمن، و(٧٥%) في باكستان، و(٧٣%) في بنغلاديش، و(٧٢%) في مالي، و(٧٠%) في أفريقيا الوسطى، و(٦٠%) في مصر، و(٥٢%) في الجزائر^(٢).

ويشير تقرير للبنك الدولي، أن هناك اختلافاً في الفرص والمصادر المستوفرة للرجال والنساء في العالم، ولكنها أكثر شيوعاً في البلدان النامية الفقيرة، ويبدأ هذا النموذج في سن مبكرة حيث يتلقى الذكور قرراً أكبر من التعليم، والإنفاق الصحي عن الإناث، وعدم المساواة في تخصيص المصادر،

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، ص ٢٣٣-٢٣٤، مرجع سابق.

(٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، ص ٢٣٣-٢٣٤، مرجع سابق

كالتعليم فيسمح للإثبات بقدر أقل من التعليم عن الذكور^(١) وهو ما يجسد اختلال نسبة التعليم بين الجنسين، والنظر إلى تعليم الفتاة على أنه مخالف للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، إلى الحد الذي تتضاءل فيه أهمية هذا النوع من التعليم في بعض الدول الإسلامية.

٢- نقص الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على التعليم في كثير من الدول الإسلامية، إذ توضح إحصائية للأمم المتحدة أن إجمالي المنفق على التعليم في العالم العربي عام ١٩٩٧م لم يتجاوز (٦%) من الدخل الإجمالي للسعودية نصيب كبير، فإذا استثيت هبطت النسبة إلى ما يقرب (٤,٥%)، وبالنظر إلى بعض الدول، نجد نقص تلك الاعتمادات نسبة إلى الناتج القومي، مع تواضع مقداره. فقد بلغ الإنفاق على التعليم، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٦م (١,٤%) في إندونيسيا، و(٢,٦%) في أوغندا و (٣,٩%) في بنغلادش، و(٣%) في باكستان، و(٤%) في إيران، و(٤,٢%) في سوريا، و(٤,٨%) في مصر، و(٥,٢%) في ماليزيا^(٢).

٣- قلة الارتباطات بين المياسة التعليمية، وحاجة الاقتصاد القومي، بما يعمل على الاختلال الواضح في سوق العمل وبكافة مهاراته مع افتقاد كثير من المجتمعات الإسلامية التخصصات العلمية أساس التنمية الاقتصادية، ويربط هذا بالإنفاق المتواضع على البحوث التجريبية والتطبيقية، التي تسفر عن فنون إنتاجية يمكن الاستفادة منها، وهذا

(١) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام ١٩٩٩م، ص٢٣، مرجع سابق.
(٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (٩٩ - ٢٠٠٠م)، ص٢٤، مرجع سابق.

واضح من الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي على اعتبار ذلك محتوياً عليها.

٤- النقص الواضح في عدد المدرسين، وأعضاء هيئة التدريس في مراحل التعليم العام والجامعي في كثير من الدول الإسلامية. وما يتبعه ذلك من ضعف مستوى التجهيزات، وبقية متطلبات العملية التعليمية ذاتها.

وعليه تبرز أهمية تخطيط قطاع التعليم والاهتمام به، وتوفير التعليم المجاني، وحث الأفراد وتوجيههم إليه، ومراعاة التوازن في التوزيع الجغرافي للمدارس، والربط بين سياسة التعليم والاحتياجات الحقيقية، وتوفير المدرسين الأكفاء، والظروف الملائمة لاستمرارهم في العملية التعليمية، وزيادة الاعتمادات المالية اللازمة، فالإسلام يحث على العلم والتعلم والتدريب، والاستثمار في التعليم من أهم أنواع الاستثمار وأجداها لأنه استثمار في الإنسان؛ والإنسان كما هو معروف هدف التنمية الاقتصادية وصانعها والتوجه إليه تتوجه برامجها وسياساتها.

ويلحق بهذا الأمر ما هو من قبيل اقتصاديات العمل في العصر الحاضر، فقد كان نظام الملك حريصاً في تولية العمال، واستكفاء الأمناء منهم، ومشارفتهم وتصفح أحوالهم، وبث العيون والرقباء عليهم وتولية الأصالح منهم، وتعيين الأكفاء ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مع الاستعانة بالمتقين. وفي جماع ذلك يذكر الأصفهاني إجراءات نظام الملك فيما يتعلق بحاله مع عنصر العمل عموماً، فيقول: (قد قسم الملك الذي حازه السيف بقلمه أحسن تقسيم، وقومه أحسن تقويم، فكان ينظر في الأوقاف والمصالح ويرتب عليها الأمناء ويشدد في أمرها، ويخوف من وزرها،

ويرغب في أجرها ويكلها إلى الأمناء، ولا يدعها مأكلة للخونة^(١)، ويضيف الأصفهاني أيضاً أنه: (نشأ طبقات الكتاب الجياد، وقرعوا المناصب، وولوا المراتب، وأنه كان بصيراً ينقب عن أحوال كل منهم، ويسأل عن تصرفاته وخبرته ومعرفته، فمن تفرس فيه صلاحية الولاية ولاه، ومن رآه مستحقاً لرفع قدره رفعه وأعلاه^(٢)).

ويلحظ من النصين السابقين أن نظام الملك يتوخى الأمور الشرعية عند توليه العمال والولاية، المجموعة في قوله تعالى: ﴿إِنْ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَأْذِنَ الْقَوِيُّ الْأَمِينَ﴾^(٣) فضلاً عن أمر آخر غاية في الأهمية لاقتصاديات العمل في العصر الحاضر، وهو الخبرة التي ذكرها البنداري صراحة، والخبرة لا تكتسب إلا بمعاصرة الحياة، ومباشرة العمليات الإنتاجية بصفة مستمرة كما أنه غالب جانب العلم على غيره، فقد جعل المتعلمين والمتقنين دلائل رئيسية في الولاية، ويحيط ما سبق بمبدأ رئيسي هام هو الخوف من الله تبارك وتعالى، وأنه مطلع على كل صغيرة وكبيرة، لينكح فيمن يوليه ويرسخ الرقابة الذاتية أساس أنواع الرقابة وأولها وأهمها على تعدد مستوياتها في العصر الحاضر.

أما فيما يتعلق بالقضاة والمحاسبين، ولأهمية الأدوار التي يمارسونها، اذ القضاء يستولى الفصل بين الناس في المنازعات المختلفة، والمحاسب تعدد أدواره وتنفرع لتشمل الإشراف الاقتصادي على مكيال والميزان، والغش في

(١) البندري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ١١١ - ٦٠.

(٢) البندري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ١١١ - ٦٠.

(٣) سورة القصص، الآية رقم (٢٦).

العملة، ومراقبة الأسواق والتجار وأهل الصناعات ليستقيم التعامل والتبادل على أصوله الشرعية، من بعد عن الربا، والاحتكار، والغرر، والغبن، والوساطة، وزيادة التكاليف على حساب المستهلك النهائي وما شاكلها، فيكون تعيينهم عن طريق السلطان. يقول نظام الملك: (ينبغي للسلطين أن يعلموا بأحوال قضية المملكة فرداً فرداً، فيختارون من كان منهم اغرز علماً، وأزهد نفساً، وأعف يداً، وأقل طمعاً، ويولونه هذا الأمر، ويعزلون من لم يكن كذلك ويستبدلون لتسلطهم على دماء المسلمين وأموالهم وجب ألا يسند إلى الجاهل الفاسد، بل يفوض إلى العالم الورع ...) (١).

وبالنظر إلى النواحي التنظيمية المرتبطة بالإدارة، نجد أن نظام الملك قد برع في تنظيم الإدارة العسكرية في الدولة السلجوقية إبان وزارته، فقسمها إلى (٢٤) منطقة عسكرية، مراعيًا الروابط والعلاقات القبلية لتحقيق ترابط الأفراد والتزامهم بطاعة رئيس القبيلة، واضعاً كل قسم أو منطقة تحت قيادة شخص يتدرج بحسب أهميته ومكانته، من لقب جاد الغز، أو شاه الفرس، أو خان المغول، وقد أعطى أولئك القادة صلاحيات مناسبة في تعيين الجند وتجهيزهم، وإقامة العرض العسكري كل ربيع أمام مولاها بأوامر من السلطان، ويتدربون في الصيف، وتكون إجازاتهم في الشتاء (٢) ومن الوظائف الإدارية التي بنيت على خلفية اقتصادية منصب الأتابك؛ الذي قام على أكتاف النظام الإقطاعي، وهذا المنصب عبارة عن إمارة يعطيها السلطان السلجوقي لأحد خواصه المقربين، ومعظمهم من مماليك السلاجقة الذين تربوا في قصور السلاطين، فيقلدونهم المناصب، ويلحقونهم بالجيش، ويمنحهم أرفع

(١) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٧٠، مرجع سابق.

(٢) هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، ص ١١٣ - ١١٤، مرجع سابق

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

الرتب ويهيئون لهم الرياسة في البلاط، ومن أشهر تلك الأتابكيات في العصر السلجوقي بعامه، أتابكة الموصل، وأتابكة دمشق، وأتابكة أنزيبجان، وأتابكة أرمينيا، وأتابكة الجزيرة وغيرها^(١) وهو دليل على استخدام اللامركزية في الأمور الإدارية.

ما سبق يبين اهتمام نظام الملك بالأمور الإدارية والتنظيمية، لكونها رافد من روافد النمو الاقتصادي، ولعمق الرابطة بين التنمية الإدارية والاقتصادية، فقد كان يولي الوظائف والمصالح الأمناء المخلصين القادرين على تحمل مسؤوليتهم، ويراقبهم بصفة دائمة مستمرة وبطرق عدة، ويضاعف لهم الأجر لضمان حسن سير العمل في مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، وحافزاً مادياً لإتمام العاملين عامة لأعمالهم ومداومة نشاطاتهم.

والعمل وتنظيمه من العناصر الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الإسلامي وغيره، لما يمارسه من أدوار مختلفة في التنمية الاقتصادية، وأحاطته الشريعة الإسلامية بمجموع من الأحكام والضوابط المختلفة، تشكل فيما بينها خطة لكمال الاستفادة منه، فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، ودوره في نظرية التوزيع وغيرها.

ويدعم هذا الاتجاه أن قوة العمل تشكل جزءاً لا يستهان به من جملة السكان تعزز الدور الاقتصادي له، بلغت عام ٩٩٨م (٦٦,١ %) في تركيا، و(٦٥,٢ %) في الأردن، و (٦٣,٨ %) في أندونيسيا، و (٦١ %) في المغرب، و(٦٠ %) في مصر، وأفريقيا الوسطى، و(٥٨,٥ %) في ماليزيا، و(٥٨,١ %)

(١) هيفاء عبد الله البسام، الوزير السلجوقي نظام الملك، ص ١١٣-١١٤، مرجع سابق.

في إيران، و(٥٨%) في السعودية، و(٥٦,٥%) في بنغلاديش، و (٥٦%) في
الكاميرون، و (٥٥%) في المنغال^(١).

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، ص١٣٤-٢٣٥،
مراجع سابق.

المبحث الثالث

السياسات المالية

ينظر إلى السياسة المالية في الاقتصاد، بأنها تكليف الإنفاق العام، والإيرادات العامة، كماً وكيفاً لتحقيق أهداف محددة^(١) أما في الاقتصاد الإسلامي، فتعنى إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة الإسلامية وتوازنها، لتحقيق الأهداف^(٢) واستخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها وفق القواعد الإسلامية المقررة^(٣).

ومن الوظائف الملزمة للدولة الإسلامية، فضلاً عن حراسة الدين التى تحتوى على الجهاد وحماية البيضة والدعوة، سياسة الدنيا وإدارة شئون الدولة والرعية لتحقيق مصالح العباد والبلاد، مع عدم التوسع في الوظيفة الاقتصادية إلى الحد الذى يصادر جهود الأفراد والمبادرات الفردية، إذ النشاط الاقتصادى في الإسلام يجب أن يقوم به الأفراد (القطاع الخاص) ألا إذا صاحب ذلك انعدام في الربحية، وضخامة في التكاليف، كما هو حال مشروعات رأس المال الاجتماعى، أو إذا ترتب على قيام القطاع الخاص بإنتاج سلع وخدمات تتعلق بإشباع الحاجات العامة الأساسية، تولت الدولة

(١) د. عادل حشيش. أصول المالية العامة. مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م صـ ١٧.

(٢) قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان رضى الله عنه، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م، صـ ٥٤.

(٣) للتفصيل أنظر: سعد اللحاق، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، صـ ٢٢٤ وما بعدها، صـ ٥٤.

إنتاجها أو القيام على تنظيم ذلك الإنتاج، فالدولة الإسلامية وظيفتها أبعد من ذلك، مع عدم نفي هذه الوظيفة عنها إنما في الإطار المحدد لها، من جباية الإيرادات، ومسئوليتها عن تحقيق التنمية الاقتصادية في بعدها بعد العام، والقيام بالأساسي والدوري من المشروعات، والتصرف بما يحقق مصالح العباد الاقتصادية، والتدخل في الحياة الاقتصادية وفق الإطار المشروع^(١). بما يعني أن دور الدولة في الإسلام لا يقف عند مزاحمة التجار والصناع والزراع، وأهل الحرف والمهن المختلفة، والقيام بالمبادرة في الجانب الاقتصادي، وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته: (أن التجارة من السلطان مضرة بالراعايا ومفسدة للجباية)^(٢).

وتشير التقارير الحديثة للتنمية في العصر الحاضر، أن قيادة القطاع العام للتنمية الاقتصادية، ترتب أعباء إدارية وتشغيلية كبيرة، بما يعني انخفاض الهوامش المتوقعة من الأرباح، ويعمل على تحميل الميزانية العامة، والدين الخارجي بأعباء باهضة^(٣).

ويرتبط بما سبق ما هو من قبيل التنمية والتكاملة، يخص أهداف السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي، فهي نابعة من النظام الاقتصادي، والنظام الاقتصادي جانب من جوانب الشريعة الإسلامية الغراء، وما يوجد في الكل يجب أن ينطبق على الجزء، وتتحصل تلك الأهداف في تحقيق

(١) للتفصيل أنظر: سعد اللحاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص ٢٢٤ وما بعدها، ص ٥٤.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، دار الجليل: بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤ هـ، ص ٢٨١.

(٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٨٧م)، ص ٨١.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

الوظيفة الدينية والعقدية، والاستخدام والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، والوصول إلى التوازن الاجتماعى بتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، بين أفراد الأمة الإسلامية.

وبمحاولة تحليل السياسة المالية التي كان ينتهجها نظام الملك، نجد حرصه الشديد على ضبط الحسابات المالية للدولة، لمعرفة دخل وخرج كل ولاية بقية يقول: (يجب أن يكتب حساب الولايات، وأن يوضح المجموع منها والمنصرف، وفائدة ذلك هي التأمل في النفقات تأملاً شافياً، حتى إذا كان هناك ما هو جدير بأن يسقط وألا يعطى حذف، وإذا كان لقائل في الأموال المجموعة قول يتوخى به التوفير، أو يظهر به الخلل وجب الإنصاف إلى قوله، فإذا كان ما بينه حقاً وجب أن يطلب هذا المال، فإنه إذا اثبت الخلل وتضيع المال أمكن تداركه ولم تعد تخفى خافية من بعد)^(١).

والنص السابق بالمفهوم الاقتصادى يعنى وجود موازنة عامة، وإن لم يصرح بذلك، مع ضرورة تحقيق توازن تلك الموازنة من الناحية الحسابية والحقيقية، ويشير إلى أهمية تحقيق الفائض وتجنب الخلل فيها على الإطلاق. كما أن نظام الملك ألمح إلى ترشيد الإنفاق العام فقال: (أما اعتدال السلطان في مال الدنيا وأمورها، فيأتي بأن يكون متصفاً بسيرة السلف، ويقتنى أثر الملوك والصالحين، ولا يستن سنة خبيثة، ولا يرضى بالدم غير الحق، ومن الفرائض الواجبة على السلطان تقصى أمر العمال والمعاملات، ومعرفة الدخل والمنصرف، ورعاية الأموال واصطناع الذخائر، استظهاراً بها على الخصوم، ودفعاً لمضرتها، وألا يغل يده إلى عنقه فيقال بخيل، ولا

(١) نظام الملك، سياسة نام، ترجمة: د. محمد العزاوي، ص ٣٠٤-٣٠٥، مرجع سابق.

يبسطها كل البسط فيقال متلاف ارعن، بل يجب عليه أن يراعى أقدار الناس وأن يعتدل في الأمور جميعاً ... وأن يراعى في كل الأمور جانب الله تعالى^(١).

فضلاً عما سبق فقد كتب نظام الملك، حول وضع الخزائن، ورعاية قواعدها وتربيتها فقال: (كان للملوك خزانتان دائماً، إحداهما الخزانة الأصلية، والأخرى خزانة الإنفاق، وكان معظم المال يوضع في الخزانة الأصلية، أما خزانة الإنفاق ففيها الشيء اليسير، ولم يكونوا يأمرؤن بالإنفاق من الخزانة الأصلية إلا إذا ألجأتهم الضرورة إلى ذلك، فإذا أخذوا منها شيئاً أخذوه على سبيل القرض، ووضعوا مكانه غيره بسرعة ولما كانوا يخشون إن هم أنفقوا الدخل كله ثم بغتتهم الحاجة إلى المال أن يقعوا في ضائقة منه، ويجدد التقصير والتأخير إلى هذا المهم سبيلاً، فإنهم لم يكونوا يستبدلون بذلك المال الذى يحمل للخزانة من داخل الولايات غيره قط أو يحولونه، وذلك حتى تجرى المشاهرات على وجهها وفى أوقاتها، ولا يقع التقصير وإلا التأخير فى المراسيم والصلات والتسويغات، وكانت كل الخزائن عامرة، وكان الناس فى راحة دائمة وطمأنينة أبداً، فلم يلحق مخلوقاً أذى من ناحية المال)^(٢).

ويستشهد نظام الملك على ذلك بفعل السلطان ألب أرسلان، الذى كان من جملة خزائنه، خزانة فى القلعة من نواحي قرامان، وكان له بها اهتمام شديد واختصاص عظيم، وكانت إذا عنت له الحركة من خراسان إلى العراق

(٢٠١) نظام الملك، سياسة نامه، ترجمة: د. محمد العزاوي، ص ٣٠٤ - ٣٠٥، ص ٢٩٧

مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد نأحي الغامدى

أو العكس، استعان بأمواله هذه ليكمل النقص الذي قد يكون في استعدادات الحركة وأموال الجند.

ونظام الملك في النص السابق يحلل وبدقة الأدوار الاقتصادية المختلفة للمال، وكيفية المحافظة عليه، وأسس وضع الميزانية العامة، وكيفية معالجة الاختلالات، وما تقوم به بعض الوزارات في العصر الحاضر، كوزارة المالية التى تتولى الإنفاق العام، وتعد الميزانية العامة للدولة، أو البنك المركزي، الذي يتم تحويل الكثير من الأموال والاحتياطات المختلفة، من نقد الدولة والقطع الأجنبي إليه، كما أنه يشير بصراحة إلى مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة في كثير من دول العالم المعاصر، وهى عدم جواز النقل بين البنود والأبواب التي تشكل منها الميزانية وفى عمومها مراعاة لتوزيع أعباء ومكاسب و ثمار التنمية بين الأجيال المختلفة، ويحقق هدف إستراتيجي للاقتصاد الإسلامي يتعلق بالتوازن الاجتماعي، بما يعنى أن للمسلمين قصب السبق في مجال وضع الميزانية العامة وغيرها، منذ ان دون عمر بن الخطاب ؓ الدواوين.

كما أن له صلة في الدراسات الاقتصادية عموماً بسياسات الموازنة العامة أحد العناصر الأساسية للسياسات المالية عامة والموازنة العامة خاصة، والتي تهتم بتكيف العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة باتباع إحدى سياسات الموازنة (فائض - عجز - توازن)، عن طريق تغيير العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة، للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي تبعاً للظروف الاقتصادية، فتجعل العلاقة في صورة زيادة الإنفاق العام على الإيرادات العامة ليحقق ما يسمى بعجز الموازنة، أو زيادة الإيرادات العامة

عن الإنفاق العام ليحقق ما يعرف بالفائض، أو في صورة التساوي بين الإيرادات والنفقات العامة ليحقق ما يسمى بتوازن الموازنة، وتهدف تلك السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية^(١).

وبالنظر إلى مالية الحكومة المركزية في العالم، يشير أحد تقارير البنك الدولي، إلى أنه باستثناء ماليزيا أظهرت دول شرق آسيا انخفاضاً في الفائض المالي، أو العجز الناشئ خلال الفترة من (١٩٨٥م - ١٩٩٧م)، وعلى النقيض انخفض العجز قليلاً في كل من الهند والصين^(٢).

وتولى تقرير آخر للبنك الدولي توضيح العجز والفائض في مالية الحكومة المركزية^(٣) الذي يدل على وجود عجز مزمن في الموازنة العامة للكثير من الدول الإسلامية، ثبت ذلك بتقصي فترتين زمنيتين متباعدتين نسبياً، الأولى عام (١٩٨٠م) والثانية عام (١٩٩٧م) وقد تم احتسابه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ففي الأولى (١٩٨٠م) أضح أنه العجز - (١١,٨٥) في سيراليون، (٩,٧%) في المغرب، (٩,٤%) في سوريا، (٩,٣%) في الأردن، (٧,٦%) في إيران، (٦,٦%) في مصر، (٥,٧%) في باكستان، (٣,٨%) في تركيا، (٢,٨%) في تونس، (١,٨%) في بنغلاديش.

(١) سعد اللحاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، ص ٢١٨-٣٠٨، مرجع سابق.

(٢) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م) ص ٢٣٧، مرجع سابق.

(٣) عجز الميزانية العامة عبارة عن العائد من رأس المال الجاري (إيرادات جارية غرامات رسوم تعويضات دخل ملكية ومبيعات ومنح والإيرادات الضريبية) مطروحاً منها المصروفات الكلية والإقراض ناقصاً التسديدات.

انظر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م) ص ٢٣٧، مرجع سابق.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الإقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحي الغامدي

وفى الثانية (١٩٩٧م) اتضح أنه (١٣,٨%) في إيران، (١١,٧%) في مصر،
(٩,٧%) في سوريا، (٨,٤%) في تركيا، (٧,٩%) في باكستان، (-٦%)
في سيراليون، (٤,٤%) في المغرب، وهذا يوضح أن العجز مزمن مستمر
لا طارئ^(١).

فضلاً عن ذلك يمكن أن يؤخذ إجمالي الدين الخارجي كمقياس على
عجز الميزانية في بعض الدول الإسلامية، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي،
كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (عام ١٩٩٧م) (١١٤%) في سوريا،
(١١٠%) في الأردن، (٧٢%) في نيجيريا ومالي، و(٦٥%) في الجزائر،
(٦٢%) في أندونيسيا، (٥٨%) في تونس، (٥٦%) في اليمن، (٥٣%) في
المغرب، (٤٨%) في ماليزيا، (٤٣%) في تركيا، (٣٨%) في باكستان،
(٣٠%) في بنغلاديش^(٢).

صفوة القول أن الأوضاع المالية والتمويلية في معظم الدول الإسلامية،
أمر يحتاج إلى مزيد من دراسة وتحليل، وإيجاد مداخل وأبعاد مختلفة لحلول
عملية واقعية، تساعد تلك الدول على الخروج جزئياً وعلى مراحل من هذا
المأزق، الذى يشكل عائقاً أساسياً في طريق تقدم التنمية، وتحقيق نمو
اقتصادي متوازن، ويدخل الاقتصاد القومي في حباتل التبعية والجزئية، وهو
أمر أم يكن موجود في كثير من فترات التاريخ الإسلامى المجيدة، ومن بينها
الدولة السلجوقية أيام الوزير نظام الملك.

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام (١٩٩٠-٢٠٠٠م) ص٢٥٦، مرجع سابق.

- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م)، ص ٢٣٦، مرجع سابق.

(٢) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام (١٩٩٩م) ص٢٣٧، مرجع سابق.

((الخاتمة))

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد الأمين وبعد :
فقد تم الانتهاء النسبي من دراسة بعض التطبيقات التي حدثت في الدولة
السلجقة زمن الوزير نظام الملك، ولا يدعى البحث أنه توصل إلى تحليل
دقيق لكافة المعطيات الاقتصادية إبان تلك الفترة، ولكنه جهد المقل ومحاولة
المجتهد وتحديد معالم أساسية في هذا الاتجاه.

وبرغم ما سبق فقد خرج البحث ببعض النتائج التالية :

- ١- الإشراف الدقيق لنظام الملك على النواحي السياسية، والشئون العسكرية،
وتنظيم الإدارة والاقتصاد، بما جعل السلجقة قوة تخشاه الدول، لحسن
تخطيطه وتبويره والتزامه بالسنة واشتغاله بالحديث والفقه، وبما جعل
عصر السلجقة من العصور الذهبية في المشرق الإسلامي.
- ٢- تم توجيه الإقطاع في عهد نظام الملك إلى توفير الإنفاق العام وصيانة
الجند، حين أقر الإقطاع ببعده العسكري والحربي، كسياسة اقتصادية لها
أثر على العمل والإنفاق والتنمية، مع تجنبه التعديلات المختلفة، بما يعني
إمكانية الاستفادة من الإقطاع الشرعي في العصر الحاضر لحل
مشكلات السكن والبطالة وعدم توفر الغذاء.
- ٣- الاهتمام الأكيد والازدهار الواسع للتنمية البشرية والثقافية زمن نظام
الملك، لكثرة المدارس وتوفير الإمكانيات، والوقيات اللازمة لتمويلها،
واستمرارية العالم الإسلامي في التخصصات الشرعية العربية.
- ٤- الأخذ بالمبادئ المتعارف عليها حالياً في سياسات الموازنة العامة، مع
التركيز على تحقيق فائض مستمر في الميزانية، وكيفية المحافظة عليه،

ووضع القواعد المختلفة للميزانية العامة، وهو أمر لا يتوفر عند مقارنة أوضاع معظم دول العالم الإسلامي في الوقت الحاضر، فليدبر عجز دائمة في موازنتها، وأرصعتها من العملات الأجنبية، وتراكم مستمر لمديونيتها الخارجية، الأمر الذي أصبحت معه مثقلاً رئيسياً للتمويل في مصادره المختلفة، وهو أمر لا تخفي خطورته يلتهم جزء كبير من الإنتاج القومي ومن حصة الصادرات، ويرتب أوضاعاً أخرى تقف السيطرة والتبعية على رأسها رغم النهي الشرعي عن ذلك.

أما توصيات البحث فيمكن تبينها على النحو التالي:

- ١- توجيه النظر إلى دراسات التاريخ الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي بالجملة، لأنها تشكل لبنة أساسية على طريق بناء النظرية الاقتصادية في الإسلام.
- ٢- زيادة الاهتمام بالبحث في التراث الاقتصادي للمسلمين من خلال العصور، أو الشخصيات البارزة ذات المناصب السياسية الهامة، أو المفكرين الذين يتشكل لديهم فكر اقتصادي يستفاد منه.
- ٣- ضرورة قيام المركز الإسلامية المتخصصة بتجميع شتات الدراسات الاقتصادية، الفكرية والتاريخية والحضارية، وتصنيفها وتوصيفها وطبعها ونشرها، ليعتني للمتقنين عامة وأولى التخصص الاقتصادي تحديداً من الاستفادة منها، وتوجيه المزيد من الاهتمام إلى غيرها، أو التوسع الرأسي في بعضها.

((والله أعلى وأعلم))

((قائمة المراجع))

- ١- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مراجعة وتصحيح : د.محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢- أحمد الطحاوي، مختصر الطحاوي، تحقيق : أبو الوفا الأفغاني، دار الكتاب العربي: القاهرة، بدون طبعة، ١٣٧٠هـ.
- ٣- أحمد كمال حلمي، السلاجقة في تاريخ الحضارة، دار البحوث العلمية: الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
- ٤- د. أرشيد يوسف، سلاجقة الشام والجزيرة، بدون ناشر أو رقم طبعة، ١٤٠٩هـ.
- ٥- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٩م.
- ٦- البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم لعام ١٩٩٩م.
- ٧- تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.
- ٨- د. جمال محمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان: عمان، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٩- ابن الجوزي، المنتظم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، بدون رقم طبعة، ١٣٥٩هـ.
- ١٠- ابن حزم، المحلى، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناحى الغامدى

- ١١- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م
- ١٢- ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل: بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ
- ١٣- الرواندى، راحة الصدور وآية المرور، ترجمة: عبد النعيم حسنين وآخرون، بدون ناشر أو رقم طبعة: القاهرة، ١٣٧٩هـ.
- ١٤- سعد اللحائى، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامى، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- ١٥- السيد الباز العرينى، الإقطاع في الشرق الأوسط، بحث في حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد الرابع، ١٩٥٧م.
- ١٦- الشاطبى، الموافقات في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- ١٧- الطرطوشى، سراج الملوك، المطبعة الوطنية : الإسكندرية بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م.
- ١٨- د. عادل حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م.
- ١٩- د. عبد النعيم حسنين، دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية : القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٥م.
- ٢٠- أبو عبيد، الأموال، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ.
- ٢١- ابن العماد الحنبلى، شذارات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم أو تاريخ.

- ٢٢- الفتح بن على البنداري الأصفهاني، تاريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- ٢٣- ابن قدامة، المغنى والشرح الكبير، دار الكتاب العربي: بيروت بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- ٢٤- قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعثمان بن عفان ؓ، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م.
- ٢٥- ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- ٢٦- الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- ٢٧- الماوردي، أدب الدنيا والدين، دار أقرأ: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٢٨- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، التنمية الزراعية في دول المجلس: الرياض، ١٩٨٨م.
- ٢٩- محمد شكري الألوسي، تاريخ مساجد بغداد وأثارها، تهذيب: محمد بهجة، مطبعة دار السلام: بغداد، ١٣٤٩هـ.
- ٣٠- د. محمد عفر، التنمية والتخطيط وتقييم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣١- د. مريزان عسيري، الحياة العلمية في العراق في العصر السلجوقي، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٣٢- المقدسي، الروضتين في أخبار الدولتين، دار الجيل: بيروت، بدون رقم أو طبعة.

الوزير السلجوقي نظام الملك وتحليل فكره ونظامه الاقتصادى ومقارنتها بالواقع المعاصر
د/ محمد سعيد ناسى الغامدى

- ٣٣- نظام الملك، سياسة ناميه، ترجمة: د. محمد العزاوى، دار الرائد العربى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ.
- ٣٤- هيفاء عبد الله اليمام، الوزير السلجوقي نظام الملك، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة : مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.
- ٣٥- وزارة التخطيط السعودية، خطط التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، والخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ).
- ٣٦- أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة: بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٩٩هـ.

أثر القيم الأخلاقية الإسلامية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

دكتور/ أشرف يحيى محمد الهادي (*)

أولاً: مقدمة وتمهيد لمشكلة البحث وأهميتها:

يطلق على العصر الحالي عصر المعلومات لتزايد كمية المعلومات المنتجة وتزايد طاقات الحاسبات الآلية وطرق نقل وتوصيل المعلومات، بالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى نوعيات متخصصة من المعلومات لمعاونة متخذي القرارات وتلبية احتياجاتهم المختلفة.

هناك ضرورة للتحقق من إنتاج المعلومات بمستوى مناسب من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، وحتى يتم إنتاج المعلومات بمستوى الجودة الملائم فلا بد من وجود معايير تحكم هذه الجودة من حيث توافر معايير للجودة في المعلومات ذاتها كمنتج لنظام المعلومات، وكذلك توافر معايير تحكم نظام المعلومات المنتج والمجهز لهذه المعلومات، أي معايير للمنتج النهائي (المعلومات) ولنظام الإنتاج (نظام المعلومات)، وما يرتبط به من ضرورة وجود معايير جودة لمعدي المعلومات كمقوم أساسي من مقومات نظام المعلومات.

فدائماً يوجه الاهتمام لمتخذي القرارات ودراسة احتياجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات ودراسة نماذج اتخاذ القرارات لتوفير المعلومات الملائمة لها.

إلا أنه في رأي الباحث فإن الاهتمام يجب أن يركز على معدي المعلومات وليس مستخدميها فقط فمعدي المعلومات هم المسؤولون عن توفيرها بمستوى جودة يمكن من استخدامها لذا فينبغي التركيز على جانب الإعداد بجوار جانب الاستخدام.

ومعدي المعلومات ليسوا فقط الحاسبات الآلية بطاقتها الضخمة وإنما هم في الأساس الأفراد (العنصر البشري) المؤثر في عملية إعداد المعلومات بمراحلها المختلفة وكذلك في توصيلها بصورة ملائمة إلى مجالات الاستخدام.

والأفراد كبشر لهم احتياجات وقيم وانتماءات تؤثر على حيادهم وموضوعيتهم في إعداد المعلومات وفي تصميم وتنفيذ وتشغيل نظم الإمداد بالمعلومات.

لذا فمن الأهمية بمكان دراسة القيم المعنوية والسلوكية المؤثرة على العنصر البشري كأهم مكون لنظم المعلومات، وخاصة نظم المعلومات المحاسبية حتى يمكن ضمان التزام هذه النظم بتقديم معلومات تتمتع بمعايير جودة تضمن الدقة والموضوعية والملاءمة والحياد والصدق والأمانة والعرض الملائم لها.

وللفكر الإسلامي بما يحويه من قيم أخلاقية سامية دور هام ومؤثر في التكوين المعنوي والأخلاقي لهؤلاء الأفراد.

ثانياً: أهداف البحث:

- ١ - التعرف على أهم المعايير التي تحكم جودة المعلومات المحاسبية وكيفية تحقيقها واقعياً.
- ٢ - تحديد أهمية ودور وعلاقة القيم الأخلاقية الإسلامية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: منهج الدراسة:

يتناول هذا البحث دراسة أثر القيم الأخلاقية الإسلامية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة استنباطية نظرية لدراسة هذا الأثر بتناول أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والدراسة بما يخدم أهداف البحث ويوصل إلى نتائجه باستنباط أثر القيم الأخلاقية الإسلامية على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً: خطة البحث:

يتضمن هذا البحث عدة موضوعات مترابطة تم تناولها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني:

أهم معايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث:

دور العنصر البشري في تدعيم معايير جودة المعلومات.

المبحث الرابع:

أهم القيم المعنوية والسلوكية والأخلاقية الإسلامية المؤثرة في
العنصر البشري ودورها في تدعيم جودة المعلومات
المحاسبية.

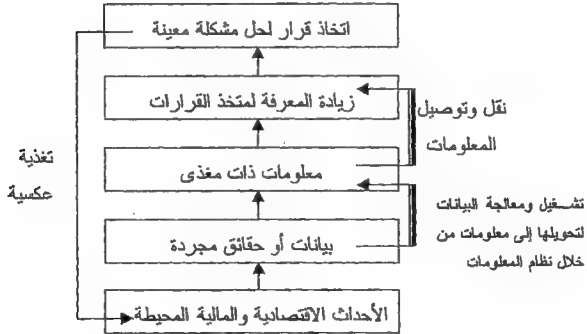
خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

وسيتّم تناول موضوعات هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات مجموعة من البيانات أو الحقائق المجردة التي تم تنظيمها بطريقة هادفة وبما يجعل لها قيمة إضافية على قيمة البيانات ذاتها فهي نتاج معالجة وتشغيل البيانات بهدف زيادة مستوى المعرفة لمتخذ القرار بما يمكنه من الحكم على واقع الأمور واتجاهات المستقبل^(١)، والشكل التالي يوضح ذلك:



(١) د/ مدحت محمد أبو النصر، "المعلومات المفهوم والنظم والتدريب"، مجلة الإدارة،

المجلد ٣١ العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٧٩.

وعادة ترتبط المعلومات بمتخذ قرار معين في ظروف قرار محددة، كما أن ما يعتبر معلومات في ظروف معينة قد يعتبر بيانات في ظروف أخرى.

هذا كله يتوقف على مدى استفادة متخذ القرار وزيادة مستوى معرفته من خلال المعلومات المقدمة إليه.

والمسئول عادة عن إنتاج المعلومات المالية والمحاسبية داخل المشروع هو نظام المعلومات المحاسبية والذي يمثل إطار يتضمن مجموعة من العناصر البشرية والمادية المترابطة والتي تتفاعل معاً وفقاً لمجموعة من المفاهيم والمبادئ لتشغيل وتجهيز البيانات المالية المتعلقة بالعمليات الفنية والتجارية الداخلية وكذلك المستمدة من البيئة الخارجية بهدف إنتاج وتوصيل المعلومات المالية الملائمة التي تدعم المستويات الإدارية المختلفة في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى إعداد وتوصيل المعلومات المالية الملائمة للجهات الخارجية المهمة بالمشروع مثل جهات الاستثمار والتمويل والجهات الحكومية المختلفة^(١).

(١) يمكن الرجوع إلى المراجع التالية على سبيل المثال في تحديد هذا المفهوم.
- د/ محمد شوقي بشادي، "نظم المعلومات المحاسبية"، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٩٢.

- د/ سعيد محمود عرفة، "الحاسبة كنظام للمعلومات"، المجلة العلمية لتجارة القاهرة، عدد ٢٢، ١٩٧٥، ص ١٤١-١٥٩.

- ستيفن أ. موسكوف، مارك ج. سيمكن، "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات"، ترجمة د. كمال الدين سعيد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٩.

والحصول على هذه المعلومات الملائمة والتي يمكن استخدامها في مجالات اتخاذ القرارات فينبغي أن يتم إنتاجها وتوصيلها اعتماداً على معايير تضمن مستوى مناسب من الجودة لهذه المعلومات حيث أن إنتاج المعلومات مثل إنتاج السلع والخدمات لا بد وأن يخضع لمفهوم الجودة الشاملة بما يضمن توافر خصائص الدقة والتوقيت الملائم والملاءمة للغرض والحياد وأسلوب العرض المناسب^(١).

وقد تناول العديد من الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية مفهوم جودة المعلومات ومحاولات تحديد أهم المقومات أو الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وخصائص الجودة تشمل مرحلتَي إنتاج وتوصيل المعلومات.

ويرى البعض أنه غالباً ما يطلب من متخذي القرار اتخاذ القرار الأمثل ولكن ذلك يحتاج إلى معلومات قد تفوق ما لدى متخذ القرار من معرفة، لذا فعندما يصل متخذ القرار إلى أمثل القرارات الممكنة فإن ذلك يكون في ظل مستوى المعرفة لديه عن موقف محدد^(٢).

والمشكلة ليست في إنتاج المعلومات فحسب ولكن المشكلة الحقيقية توافر مستوى جودة مناسب لهذه المعلومات، ولكي تنصف المعلومات بالجودة فإنه يلزم أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص أو المواصفات أو المعايير عند إنتاجها وعند توصيلها، والتي تعتبر مؤشرات لمدى صلاحيتها

(1) Roger Carter, "Information Technology", London, Second ed, 1996, pp.3, 4.

(2) د/ أمين محمد حسن، "أثر مستوى جودة المعلومات على فاعلية التخطيط والرقابة"، رسالة دكتوراه إدارة الأعمال غير منشورة، كلية التجارة (بين)، جامعة الأزهر، ١٩٨٢، ص ٨.

أو منفعتها لمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) ويمكن من خلال هذه المؤشرات الحكم على المعلومات وتقييم مدى جودتها^(١)، والتي سيتم تناولها في المبحث التالي.

(١) المرجع السابق، ص ٩، ١٠.

المبحث الثاني

أهم معايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتاول العديد من الباحثين والمنظمات المهنية معايير وخصائص جودة المعلومات، وهناك نماذج عديدة في الأدب المحاسبي درست وتناولت أو حاولت وضع نماذج لجودة المعلومات، إلا أن النموذج المقدم من قبل لجنة معايير المحاسبة المالية "FASB" يعتبر من أشمل وأسبق النماذج في هذا المجال، ورغم مرور سنوات عديدة على إعداده إلا أن الباحث لاحظ أن هذا النموذج لا يزال مرجعاً أساسياً لمن يتناول جودة المعلومات، وسيعتمد الباحث عليه كنموذج أساسي لمعايير جودة المعلومات في هذا البحث، وسيتم تناوله بداية باختصار على النحو التالي:

نموذج لجنة "FASB" لجودة المعلومات^(١).

أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية "FASB" في الولايات المتحدة الأمريكية التقرير رقم (٢) سنة ١٩٨٠ "SFAC" يتضمن أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية ولا يزال هذا التقرير مرجعاً هاماً للعديد من الأبحاث في مجال جودة المعلومات رغم مرور أكثر من ٢٠ عاماً على إصداره.

(1) FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No.2, Qualitative Characteristics of Accounting information, May 1980, in: Accounting Standards, Vol. 1, Original Pronouncements, U.S.A, McGraw- Hill 1982, PP. 3039 – 3044.

ويؤكد التقرير بداية على معيار المنفعة Usefulness لهذه المعلومات في مجالات اتخاذ القرارات كأهم معيار مبدئي وبدون منفعة المعلومات لا يكون لها أي عائد يذكر وقد تم التأكيد على أن كل متخذ قرار يمكنه الحكم على منفعة المعلومات بالنسبة له في ضوء تأثيره ببعض العوامل من أهمها:

- نوعية القرار المتخذ نفسه.
 - الطرق والأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات.
 - حجم المعلومات المتاحة حالياً (قبل الحصول على المعلومات الإضافية)، أو مستوى المعرفة الحالي.
 - قدرة متخذ القرارات على الاستفادة من المعلومات المقدمة إليه.
- وتختلف قيمة المعلومات ومنفعتيها من متخذ قرار إلى آخر وتختلف احتياجات متخذ القرار بالنسبة لمستوى الإفصاح المطلوب في المعلومات. ويرتبط ذلك بقدرة متخذ القرار على فهم المعلومات المقدمة بصورة صحيحة (Under Standability) ، فلن تكون المعلومات مفيدة لمتلقيها (متخذ القرار) أو يمكن الاستفادة منها إذا لم يستطع فهمها كما أنها لابد لتكون مفيدة ويمكن الاستفادة منها أن تكون ملائمة للقرار (relevant) ويعتمد عليها (reliable).

ومن هنا فينبع من معيار المنفعة معايير جودة المعلومات الأساسية بمراعاة علاقتها بقرار محدد (Primary Decision - Specific Qualities) ، وسيتم عرضها باختصار على النحو التالي:

١ - القابلية للفهم: Understandability :

والتي تعنى خاصية جودة المعلومات التي تمكن المستخدم لها من إدراك وفهم معناها ومغذاها، فالمعلومات إن تكون نافعة فعلياً لشخص لم يستطع فهمها أو إدراك محتوى الرسالة المعلوماتية المقدمة إليه.

٢ - الملاءمة: Relevance:

ملاءمة المعلومات تؤدي إلى إيجاد اختلاف في القرار من خلال مساعدتها لمتخذ القرار في التنبؤ بنتائج الأحداث المختلفة في الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك في صياغة أو تعديل توقعات وتنبؤات سابقة، فالمعلومات تستطيع إيجاد اختلاف (تغيير) في القرار من خلال تحسين قدرات متخذي القرارات في مجال التنبؤ وتقديم تغذية عكسية عن التنبؤات السابقة.

كما أن ملاءمة التوقيت تجعل المعلومات متاحة لمتخذ القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرار فتعتبر خاصية من الخصائص الهامة للملاءمة، وعدم تقديم المعلومات في الوقت المناسب يفقد المعلومات ملاءمتها بل وقيمتها وقدرتها على التأثير في القرار.

٣ - الاعتمادية: Reliability:

الاعتمادية تعني إحدى خصائص أو معايير الجودة التي تؤكد أن هذه المعلومات سليمة ومنطقية ومقنعة وخالية من الأخطاء، بمعنى أنها جديرة بالثقة ويعتمد عليها، وهناك درجات عديدة من الاعتمادية، فلنأخذ في مجال

يعتمد عليه أو لا يعتمد عليه وإنما الأمر نسبي بحسب الحالة وظروف كل قرار.

فيمكن القول أن هذه المعلومات أكثر أو أقل في الاعتمادية أو الثقة بصورة نسبية، فهي وصف أو مقياس يمكن من إثبات مدى أمانة المعلومات ودقتها، وحتى يمكن توفير هذا المعيار (الاعتمادية) في الواقع فيجب أن يتوافر في المعلومات ما يلي من خصائص:

- إمكانية إثباتها والتحقق منها *verifiability* بما يضمن درجة عالية من الاتساق في النتائج باستخدام نفس طرق القياس بما يعكس الجدارة بالثقة ويشير كذلك إلى التطابق والامتساق أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والمصادر أو الأحداث المرتبطة بهذه الأرقام بمعنى تأييد البيانات بمستندات، ووجود درجة عالية من الاتساق، كذلك أن تكون مقاسه كمياً.

- الحياد *Neutrality* بما يعني الموضوعية وعدم التأثير، وأن يتم ضمان اختيار محاييد للبدائل المحاسبية خالياً من الانحياز أو الميل نحو نتائج محددة سلفاً.

وتهدف القوائم المالية عادة إلى خدمة العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق أهداف مختلفة، وفي كثير من الأحيان يصعب إيجاد التوازن بين الاعتمادية (الثقة) في المعلومات وملاءمتها لاحتياجات المستخدمين ومثال ذلك عند تقييم الأصول الثابتة.

فقد يستعارض معياري الاعتمادية والملاءمة في مجال تقييم الأصول الثابتة، فالاعتمادية تعني اللجوء للقيمة التاريخية، بينما الملاءمة قد تعني

الاعتماد على القيمة الجارية للأصول، وهنا ينشأ التضارب بين المعيارين، إلا أن ظروف اتخاذ القرار هي التي تحكم إيجاد التوازن بينهما⁽¹⁾.

٤ - القابلية للمقارنة والاتساق في المعلومات: Comparability and Consistency

والتي تعني أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة بين عناصرها المختلفة وأن تكون هذه العناصر على قدر من الاتساق والتناغم، وفي التطبيق الواقعي، فالمعلومات عن شركة معينة مثلاً تكون أكثر نفعاً إذا تم مقارنتها بذات المعلومات عن شركات أخرى، أو عن فترات أخرى.

كذلك ضرورة توافر خصائص تدعيم الاتساق في المعلومات المقدمة من خلال الاستمرار في تطبيق أساليب وطرق معينة في إعداد المعلومات عبر الفترات الزمنية المختلفة، مثل أساليب تقييم الأصول المتداولة وحساب قسط إهلاك الأصول الثابتة، حيث أن ذلك يزيد من قيمة المعلومات وأهميتها وملاءمتها للقرار، خاصة المعلومات الكمية.

٥ - الأهمية المادية أو النسبية Materiality:

يرتبط بالأهمية النسبية للمعلومات وإمكانية إهمال أو حذف بعض عناصر المعلومات في ضوء الظروف المحيطة، بما يرتبط بمدى تأثير حكم متخذ القرار المعتمد اعتماداً على المعلومات المقدمة ومدى تأثيره بهذا الحذف أو عدم الصحة في بعض عناصر المعلومات.

(1) Michael Kirschenheiter, "Information Quality and Correlated Signals" Journal of Accounting Research, vol. 35, No.1, spring 1997 pp.43 - 45.

فترتبط الأهمية النسبية بمدى ملاءمة المعلومات في تحديدها لمدى تأثير متخذ القرار أو اختلاف قراره نتيجة للمعلومات المقدمة، وهناك بعض أنواع المعلومات لا يحتاج إليها المستثمر كمتخذ قرار على سبيل المثال نظراً لأن ما تحتويه من قدرة على زيادة المعرفة أو الأهمية أو اختلاف أثرها في القرار محدود لذا فأهميتها محدودة وملاءمتها للقرار محدودة، ومن خلال الخبرة الشخصية لمدى المعلومات ومستخدمها يمكن الحكم على مدى أهمية المعلومات المقدمة، وإمكانية حذف أو إهمال بعض عناصرها دون التأثير على القرار المتخذ.

٦ - التكلفة والعائد Costs and Benefits:

كل مستوى جودة للمعلومات لابد وأن يصاحبه مستوى من التكلفة، فلتحقيق معايير جودة المعلومات ينبغي الموازنة بين التكلفة والعائد، ولكي نصل إلى تحقيق مستوى الإفصاح المطلوب في المعلومات المقدمة فينبغي أن تفوق المنافع (العوائد) الناتجة عنه مستوى التكلفة المرتبطة بتحقيقه.

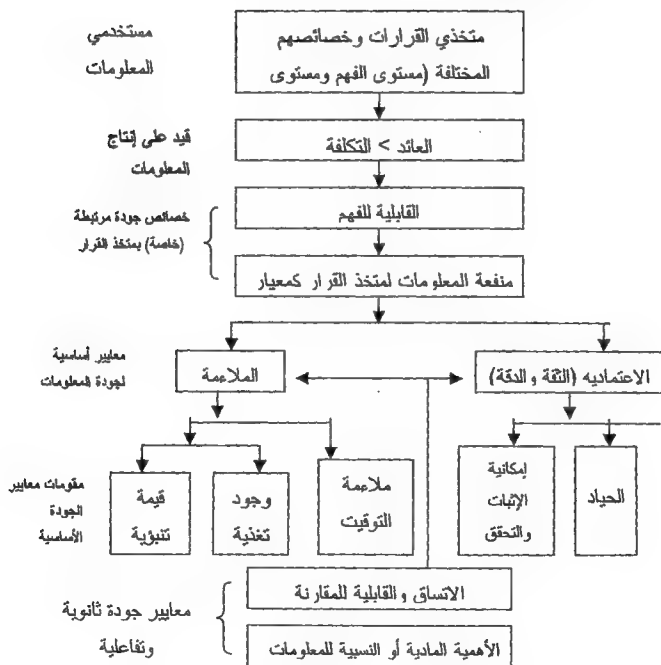
وهناك تكلفة لإعداد المعلومات وكذلك تكلفة لاستخدامها. كما أن هناك طرق مختلفة لقياس العائد المتوقع في المستقبل للمعلومات وكذلك لتقدير التكاليف المصاحبة له، وبغض النظر عن الأسلوب الكمي المستخدم في حساب التكلفة والعائد للمعلومات، فلا بد من تفوق جانب العائد على جانب التكلفة حتى يتحقق معيار اقتصادية المعلومات المقدمة. وينبغي مراعاة العدالة في حساب العائد والتكلفة للمعلومات حتى يكون قرار إنتاجها أو عدم إنتاجها مبني على أسس موضوعية.

أثر القيم الأخلاقية الإسلامية في تحقيق جودة المعلومات الحاسبية

د/ أشرف يحيى محمد الهادي

والشكل التالي يوضح مخطط لنموذج جودة المعلومات المحاسبية وفقاً

لمتطلبات FASB⁽¹⁾ :



(1) FASB, *op. cit.*, p. 3052

وقد ناقش بعض الباحثين الأهمية النسبية لمعايير جودة المعلومات من خلال الزاويتين التاليتين^(١):

- ١- أنه من الضروري أن يتوافر في المعلومات المقدمة حد أدنى من كل معيار من معايير الجودة المقترحة فلا ينبغي أن يتخلف معيار بالكامل، والحد الأدنى من كل معيار يحدد في ضوء ظروف كل قرار، سواء من وجهة نظر معدي المعلومات أو متخذي القرارات.
- ٢- أنه ليس مقبولاً عملياً توافر جميع المعايير بالكامل تحت كل الظروف لاعتبارات اقتصادية المعلومات وكذلك أهميتها المادية أو النسبية.

(١) د/ أمين محمد حسن، مرجع سابق، ص ٦٥ - ٦٨

المبحث الثالث

دور العنصر البشري في تدعيم معايير جودة المعلومات

يشمل العنصر البشري جانبين أساسيين: جانب معدي المعلومات، وجانب متلقي المعلومات (متخذي القرارات).

وبالنسبة لمتلقي المعلومات فقد نال اهتمام العديد من الباحثين حيث أنه يمثل المستفيد أو المستخدم لمنتجات نظام المعلومات وقد اهتمت العديد من الدراسات بدراسة خصائص متخذي القرار.

ومتخذ القرار يتأثر عادة في تحديده للمشكلة المحتاجة للمعلومات، وفي اختياره للبدائل والمفاضلة بينها وتحديد مدى منفعة المعلومات بالنسبة له، بعوامل متعددة مثل: موقف وظروف اتخاذ القرار، كذلك شخصية متخذ القرار ذاته ونظراته للأمور^(١).

وهناك من قسم متخذي القرارات بحسب تقبلهم للمخاطرة إلى: ^(٢)

- متخذ القرار العادي، والذي ينظر إلى الأمور بموضوعية إلى حد بعيد فهو يقبل المخاطرة عندما يتعادل العائد المتوقع مع العائد المؤكد.

(١) د/ على السلمي، الأساليب الكمية في الإدارة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣، ص ٦١.

(2) Gerald R. Thomposon "Management Science, Introduction to modern Quantitative analysis and decision making" McGraw-Hill, New York, 1973 p. 294 .

نقلًا عن:

د/ أمين محمد حسن، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤

- متخذ القرار الحذر، وهو الذي لا يقبل المخاطرة بسهولة فهو يفضل العائد المؤكد حتى لو كان أقل من العائد المحتمل وذلك لدرجة معينة تختلف من شخص إلى آخر فهناك الشخص شديد الحذر والشخص المعتدل في الحذر.

- متخذ القرار المخاطر، وهو الذي يبحث عن المخاطرة ويتصدى لها، وتختلف درجة قبول المخاطرة من شخص لآخر بحسب طبيعته وحالة التوازن التي يمكن أن يصل إليها.

ويرتبط هذا التصنيف لمتخذي القرارات بنوعية المعايير التي يمكن أن يتقبلوها للمعلومات المقدمة، ومدى ملائمة المعلومات المقدمة إليه وفقاً لدرجة الحذر أو قبول المخاطرة.

كما أن هناك من صنف متخذي القرارات وفقاً للمستوي الإداري أو التنظيمي إلى^(١):

١- المستوي التشغيلي، أي مديري الإدارات التشغيلية أو الإدارة الدنيا، وتختلف نوعية المعلومات ومعايير جودتها وفقاً لاحتياجات هذا المستوي حيث أن معظم المعلومات الملائمة لهم هي المعلومات الروتينية.

٢- متخذي القرارات ذوي مستوي المعرفة المهني، ومديري الإدارة الوسطي، وعادة يحتاجون إلى معلومات في مجالات المتابعة والرقابة واتخاذ القرارات في الأنشطة الإدارية المختلفة.

(١) د/ صابر محمد إسماعيل، "تقييم نظم المعلومات الإدارية المرتبطة بالحاسب الآلي في وحدات القطاع الحكومي"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، عدد ٢٦، يناير ٢٠٠١، ص ١٧٥-١٧٦.

٣- متخذي القرارات في مستوى الإدارة العليا (المستوي الاستراتيجي) ويحتاجون عادة لمعلومات تدعم أنشطة للتخطيط طويل الأجل ومعالجة الموضوعات الاستراتيجية.

وهذا الربط بين نوعية المعلومات وخصائص متخذي القرارات يدعم ربط معايير الجودة باحتياجات متخذي القرارات، وعادة تقاس فعالية نظم المعلومات بقدرتها على تحسين جودة القرارات التي تخدمها^(١).

إلا أنه من الملاحظ أن جودة المعلومات لا تتأثر فقط بقدرة نظام المعلومات على مقابلة احتياجات متخذي القرارات بنوعياتهم وخصائصهم المختلفة، وإنما تتأثر في البداية بجودة النظام المنتج لها من حيث^(٢):

- القائمين على نظام المعلومات وقدرتهم على تطبيق معايير الجودة بصورة فعالة.

- كذلك جودة الأجهزة والمعدات المستخدمة ومدي تطورها، وتوافق الأجهزة والبرامج.

- وفي النهاية مقابلة احتياجات متخذي القرارات.

فالجانب الآخر للعناصر البشرية المقصودة هنا هو جانب معدي المعلومات والذي يمثل المحور الرئيسي الذي يعتمد عليه نجاح أو فشل النظام، والذي ينبغي أن ينال اهتمام كافي حيث أنه هو المحرك للنظام والمدمع لمكوناته

(1) T. Mukhapadhyay and R. B. Cooper, "Impact of Management information systems on decisions" omega (vol. 20, No. 1, 1992) P. 37.

نقلًا عن :

د/ صابر محمد إسماعيل، المرجع السابق ص ١٧٩.

(٢) د/ صابر محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص ١٧٩.

المادية والبرامجية، والقائم على التنسيق بين النظام ومستخدمي منتجاته (المعلومات).

وتشمل العناصر البشرية القائمين بالأنشطة المختلفة في نظام المعلومات ومنهم على سبيل المثال:

- محلي ومصممي النظم.
- مشغلي النظم ومدخلي البيانات.
- القائمين بوظائف البرمجة وتطوير أو تعديل البرامج.
- القائمين بالوظائف والأنشطة المحاسبية.
- المسؤولين عن التحليل المالي.
- المسؤولين عن الرقابة على النظام والمراجعة الداخلية على عملياته.
- المسؤولين عن تقديم وتوصيل التقارير المالية إلي المستخدمين لها.
- وغيرهم من الوظائف والأنشطة.

وجميع القائمين بهذه الأنشطة يجمعهم صفة بشرية فهم أفراد لهم قيمهم الخاصة ويتأثرون بعوامل معنوية وسلوكية وأخلاقية تؤثر في أدائهم وموضوعيتهم وأمانتهم في العمل وبالتالي في تحقيق معايير جودة المعلومات، فعلى سبيل المثال عن اشتراط الثقة والاعتمادية في المعلومات فإن ذلك يرتبط بمدى حياد وموضوعية المسؤول عن إنتاج هذه المعلومات، ولا ينفي استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات أن للعنصر البشري أثره الهام في إعداد المدخلات للتشغيل وإعداد وتوصيل تقارير المعلومات والقدرة على التأثير فيها وكذلك تصميم النظم والرقابة عليها.

وفي المبحث التالي سيتم دراسة أثر القيم المعنوية والسلوكية والأخلاقية لمعدي المعلومات في تدعيم جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع

أهم القيم المعنوية والسلوكية والأخلاقية الإسلامية المؤثرة في العنصر البشري ودورها في تدعيم جودة المعلومات المحاسية

تمثل القيم الأخلاقية ضوابط للسلوك الإنساني لتوجيهه نحو ما يحقق المصلحة والخير لجميع الأطراف^(١)، وينطبق ذلك على معدي المعلومات والمستفيدين منها، فهي القيم أو المعايير التي يمكن في ضوئها الحكم أو التعرف على السلوك الإنساني باعتباره صحيحاً أو خاطئاً، خيراً أو شراً^(٢).

فالأخلاق الحسنة مقصودها الوصول بالإنسان إلى الخير الذي يعني مصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة والبعد عن الشر، ويصل الإنسان لذلك إذا تحلى بالفضائل أو القيم الأخلاقية والتي تتدرج وفقاً لما يلي^(٣):

- تأتي في القمة القيمة الأخلاقية العليا وهي الخير فهو المقصد والغاية الأخيرة.

(١) د/ محمد عبد الحليم عمر، الأخلاق الإسلامية والخاسية، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، القاهرة، إبريل ٢٠٠٠، ص ١.

(٢) إيسريل بومسترنج، مقدمة في إدارة الأعمال، ترجمة د. علي السلمي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ص ٦٧.

(٣) ابن سكرية، تذيب الأخلاق، دار الكتب العلمية بلبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ص

- ويلبي ذلك الفضائل الأربعة وهي، الحكمة والعفة والشجاعة والعدالة.
- ويلبي ذلك وينبع منه الفضائل التفصيلية وهي متعددة وتشمل سائر القيم الأخلاقية مثل: الحياء، والسخاء والحرية والقناعة والحلم والشهامة والصدق والأمانة والمروءة والنزاهة والوفاء. وهي تمثل القواعد الأخلاقية للسلوك.
- ويلاحظ أن الأخلاق يصدر عنها أفعال إرادية اختيارية بمعنى أنها تعمل في منطقة الاختيارات الحرة للإنسان فهي تعتمد أساساً على ضمير الفرد ووعيه بالتمسك بالأخلاق الفاضلة، وقد اتفق الباحثين على وجود مصدرين أساسيين للالتزام بالسلوك الأخلاقي^(١):
- الالتزام الخارجي في شكل قواعد وقوانين منظمة للسلوك.
- الالتزام الداخلي أ، الذاتي (ضمير الفرد).
- وكلاهما مكمل للآخر.

علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالقيم الأخلاقية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بدور هام في إعداد المعلومات المحاسبية وتوصيلها للأطراف المستفيدة (متخذي القرارات) سواء داخل أو خارج المشروع والتأكيد على صحة وصدق هذه المعلومات حتى يمكن الاعتماد عليها، لذا فيجب أن تتسم هذه المعلومات بمعايير الصدق والعدالة والأمانة، وهذا يرتبط بأن يكون إعدادها خاضعاً لقيم أخلاقية يلتزم بها الأفراد العاملين في مجال إعداد هذه المعلومات وتوصيلها حتى يمكن أن

(١) د/ محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ٥٠.

تكون معلومات نافعة ويعتمد عليها من قبل المستفيدين منها، ومهما كان مستوى الالتزام بمعايير جودة المعلومات السابق بيانها عند إعداد وتوصيل المعلومات فلا بد من الخضوع لقيم أخلاقية، فمعايير الجودة ذاتها لا تتحقق إلا من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية والصفات الشخصية لمعدي المعلومات.

والفكر والتراث الإسلامي زاهر بالعديد من الكتابات والدراسات التي تتناول القيم المعنوية والسلوكية والصفات الشخصية والأخلاقية الواجب توافرها في المسؤولين عن إعداد المعلومات المحاسبية، ويورد الباحث المثاليين التاليين للتعبير عن ذلك:

١ - كتابات الأسعد بن مماتي (أحد وزراء الدولة الأيوبية):

فقد أورد صفات عديدة للكاتب في دواوين الدولة الإسلامية بوجه عام مستخلص منها ما يلي^(١):

- "أن يكون الكاتب .. صادقاً، أدبياً، فقيهاً" وهذا يشمل صفات الصدق، والقدرة على التعبير والعرض وتوصيل المعلومات بصورة واضحة مفهومة.
- " .. كافيًا فيما يتولاه" وهذا يتضمن الكفاءة في العمل والتأهيل له.
- " أميناً فيما يستكفاه " ويتضمن الأمانة في أداء العمل.
- " .. أن يعامل الناس بالحق من أقرب طرقه وأسهل وجوهه. لا يحتشم من الرجوع عن الغلط فالبقاء عليه غلط ثاني. ويتضمن هذا التزام الحق والرجوع إليه.

(١) الأسعد بن مماتي، قوانين الدواوين، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، ١٩٤٣، ص ص ٦٦ - ٦٩.

- .. "أن يكون شديد الأنفة عظيم النزاهة كريم الأخلاق" وهذا يتضمن التزام النزاهة في أداء العمل والتمتع بصفات أخلاقية كريمة.
- .. "لا يظهر ما بينة وبين أحد من صداقة ولا عداوة" بمعنى التزام الموضوعية والحياد.
- .. "يحفظ كل ما سمعة.. يحذر من نقل شيء يجري في مجلسه" ويتضمن حفظ أسرار العمل.
- .. "عاقلاً.. حاد الذهن.. قوي النفس.. حاضر الحس جيد الحس.. كثير الاحتمال.. له جراءة بيت بها الأمور علي حكم البديهة.. فيه تودة يقف بها فيما لا يتصرح علي حد الروية.."
- وهذا يتضمن التمتع بقدرات وصفات شخصية وذهنية إيجابية مثل: النزكاء وقوة الشخصية وحضور البديهة والصبر والاحتمال والتأني في إصدار الأحكام وغيرها من الصفات الشخصية اللازمة لأداء العمل في مجال إعداد وتوصيل المعلومات.
- ٢ - ما أورده القلقشندي من صفات للكاتب يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، ومنها^(١):
- .. "أن يكون مستوفياً لشروط الكتابة عارفاً بالفنون التي يحتاج إليها الكاتب.. أن يكون صبوراً على التعب"
- وهذا يتضمن الكفاءة في العمل وكفاية التأهيل والتدريب والقدرة على أداء العمل.

(١) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي "صبح الأعشى في صناعة الإنشا"، الجزء الأول، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ص ١٣٠ - ١٣٩.

- .. يتصف بالفصاحة والبلاغة وقوة الحجة" بما يعني القدرة علي العرض والتعبير السليم عن المعلومات المقدمة، والقدرة علي الإقناع.
 - .. بالغاً في الأمانة.. مأموناً علي الأسرار"، التزام الأمانة في أداء العمل وحفظ الأسرار.
 - .. والثقة ونزاهة النفس.. " التمتع بالثقة والنزاهة.
 - .. عاقلاً.. ذكياً" يتمتع بقدرات عقلية وذهنية وذكاء خاص.
- نخلص من المثالين السابقين إلي احتواء التراث الإسلامي علي كتابات عديدة يمكن أن تكون جامعة لأهم القيم الأخلاقية والصفات الشخصية اللازمة لمعدي المعلومات المحاسبية، والتي يمكن استخلاصها فيما يلي:
- ١ - الكفاءة والتأهيل والقدرة علي العمل، والإخلاص في أدائه بمعنى التزام الإثقان والحرص والدقة.
 - ٢ - التزام الصدق في إعداد وعرض وتوصيل المعلومات.
 - ٣ - الأمانة في أداء العمل وحفظ الأسرار.
 - ٤ - التزام النزاهة والثقة والرقابة الذاتية في العمل.
 - ٥ - التزام الحق والعدل والحياد والموضوعية والاعتدال.
 - ٦ - القدرة علي العرض والتعبير السليم والملائم عن المعلومات.
 - ٧ - التمتع بالقدرات والصفات الشخصية المواتية كالذكاء وحضور ذهن والصبر وتحمل العمل، واستيعاب احتياجات مستخدم المعلومات، وسرعة البديهة والتأني.

٨ - التزام حسن الخلق بصفة عامة ومعاملة الآخرين (كافة الأطراف المستفيدة من نظام المعلومات) بطريقة كريمة، والتعاون مع الزملاء والتواضع مع الجميع.

وهناك العديد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو وتوجه إلى التحلي بالقيم الأخلاقية والصفات الشخصية الكريمة ومنها على سبيل المثال:

- ﴿ اجعلني علي خزائن الأرض إني حفيظ عليم ﴾^(١)
- ﴿ يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾^(٢)
- وهي آيات ترتبط بالقدرة والكفاءة في العمل والأمانة.
- ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾^(٣)
- وهي تدعو للرعاية الذاتية وتقوي الله والصدق.
- ﴿ وليكتب بينكم كاتب بالعدل ﴾^(٤)
- وتدعو إلى التزام التخصص في العمل والعدل والحياد والموضوعية.
- ﴿ فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته ﴾^(٥) ، الأمانة .
- ﴿ ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا ﴾^(٦)

(١) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٥٥.

(٢) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٢٦.

(٣) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١١٩.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٥) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٨٣.

(٦) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

نمستنتج منها التزام العدل والثقة في العمل بما يمكن من الاعتماد علي نتائجه (التقارير).

- ويقول رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى يحب من العامل إذا عمل أن يحسن»^(١) بما يدعو إلي حسن العمل وإتقانه.

وعنه (صلي الله عليه وسلم) أنه قال:

« أربع إذا كن فيك فلا يضرك ما فاتك من الدنيا: صدق حديث،

وحفظ أمانة، وحسن خليفة، وعفة طعمه »^(٢)

وقوله: (صلي الله عليه وسلم):

« لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له »^(٣)

وقوله (صلي الله عليه وسلم)

« أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً »^(٤)

« إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »^(٥)

والآيات والأحاديث كثيرة في ذلك.

ونخلص مما سبق إلي أن مجموعة القيم والصفات التي سبق عرضها

من الواجب أن يتمتع بها القائمين علي إعداد المعلومات وعرضها حتى يمكن

تحقيق معايير جودة المعلومات السابق توضيحها، ويمكن الربط بين معايير

(١) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير.

(٢) رواه أحمد.

(٣) رواه أحمد.

(٤) أخرجه الترمذي.

(٥) رواه مالك في الموطأ.

جودة المعلومات والقيم الأخلاقية والصفات الشخصية اللازمة لتحقيقها علي النحو التالي:

١ - معيار الاعتمادية والثقة:

والذي يتضمن إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة وأنها دقيقة ومنطقية وخالية من الأخطاء وجديرة بالثقة، فتحقيق هذا المعيار في الواقع لا بد وأن يرتبط بأخلاقيات معدي هذه المعلومات والتزامهم بالصدق والأمانة والنزاهة والحياد والموضوعية والبعد عن التحيز.

٢ - معيار الملاءمة :

والذي يتضمن ملاءمة المعلومات لغرضها وملاءمة توقيتها، فهي ترتبط بقيم الأمانة في أداء العمل والدقة وإتقان العمل.

٣ - معيار القابلية للفهم:

والذي يعني إدراك مستخدم المعلومات لمعناها بدقة، فهو يرتبط بقيم الصدق في العرض وصفات القدرة علي التوصيل والإقناع.

٤ - كما أن معيار القابلية للمقارنة والاتساق:

يتطلب توافر الموضوعية والحياد في إعداد المعلومات وعرضها.

٥ - ومعيار الأهمية النسبية:

يرتبط بتوافر الحياد للحكم علي مدي أهمية المعلومات وعدم إهمال معلومات أساسية.

٦ - معيار التكلفة والعائد:

يرتبط بالعدالة في قياس التكلفة والعائد.

خلاصة البحث :

تناول الباحث من خلال هذا البحث موضوع القيم الأخلاقية الإسلامية وأثرها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث أساسية:

(١) المبحث الأول، مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وتناول من خلاله التعريف بمفهوم المعلومات المحاسبية والفرق بينها وبين البيانات وأثر المعلومات الملائمة في مجال اتخاذ القرارات، وأهمية إعداد وعرض المعلومات وفقاً لخصائص الجودة.

(٢) المبحث الثاني: أهم معايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وتناول من خلاله الباحث نموذج لجنة FASB لجودة المعلومات باعتباره من أشمل النماذج في هذا المجال والذي يرتبط بمعايير محددة لجودة المعلومات هي:

- القابلية للفهم من قبل مستخدمي المعلومات.
- الملاءمة ، سواء في الغرض أو التوقيت.
- الاعتمادية والثقة في المعلومات المقدمة.
- القابلية للمقارنة والاتساق في المعلومات.
- الأهمية المادية أو النسبية.
- التكلفة والعائد أو اقتصاديية المعلومات.

(٣) المبحث الثالث، دور العنصر البشري في تدعيم معايير جودة المعلومات، وتناول العنصر البشري من خلال جانبي إعداد المعلومات وتلقى المعلومات (الإعداد والاستخدام) حيث تناول

خصائص متّخذي القرار كمستخدمين للمعلومات واحتياجاتهم والربط بين نوعية المعلومات وخصائص متّخذي القرارات، كما تناول دور القائمين على إعداد المعلومات في تحقيق معايير جودة المعلومات.

٤) للمبحث الرابع: أهم القيم المعنوية والسلوكية والأخلاقية الإسلامية المؤثرة في العنصر البشري ودورها في تدعيم جودة المعلومات المحاسبية، وتناول من خلاله عرض لأهم القيم الأخلاقية والصفات الشخصية الواردة في الفكر الإسلامي وأثرها في تدعيم والتأثير في العنصر البشري (معدّي المعلومات) وعرض لبعض الكتابات الإسلامية الواردة في التراث الإسلامي في هذا الشأن واستخلص مجموعة من أهم القيم الأخلاقية والصفات الشخصية اللازمة لمعدّي المعلومات المحاسبية بما يدعم جودة المعلومات، ومن أهم هذه القيم والصفات ما يلي:

- ١- الكفاءة والتأهيل والقدرة على العمل والإخلاص والدقة.
- ٢- الصدق في إعداد المعلومات وتوصيلها.
- ٣- الأمانة في أداء العمل وحفظ أسرارها.
- ٤- الحق والعدل والحياد والموضوعية.
- ٥- النزاهة والثقة والرقابة الذاتية.
- ٦- حسن الخلق ومعاملة الآخرين بصورة كريمة والتعاون مع الزملاء والتواضع مع الجميع.
- ٧- التمتع بالعديد من القدرات والصفات الشخصية المواتية كالذكاء والصبر والتحمل وسرعة البديهة والاستجابة لاحتياجات مستخدمي المعلومات.
- ٨- القدرة على العرض والتعبير السليم والملائم للمعلومات.

نتائج البحث:

- ١- حتى يمكن تحقيق معايير جودة المعلومات الحاسوبية فلا بد من الاهتمام بدراسة العنصر البشري من خلال:
 - أ- دراسة احتياجات وخصائص مستخدمي المعلومات.
 - ب- دراسة وتدعيم قيم وصفات وقدرات معدي المعلومات.
- ٢- زيادة الاهتمام بالحاسب الآلي والمكونات المادية لتنظيم المعلومات لا ينفي أهمية العنصر البشري في هذه النظم.
- ٣- هناك ارتباط بين تحقيق معايير جودة المعلومات وتوافر القيم الأخلاقية والصفات الشخصية للقائمين على إعداد هذه المعلومات.
- ٤- الفكر والتراث الإسلامي زاخر بالعديد من القيم الأخلاقية والسلوكية التي يمكن الاستفادة منها في تدعيم وتنمية قدرات القائمين على إعداد المعلومات بما يحقق جودة هذه المعلومات ويفي باحتياجات مستخدميها.

توصيات البحث:

- ١- الاهتمام بالعنصر البشري ودراسة احتياجات متخذي القرارات وكذلك توجيه اهتمام خاص بالأفراد القائمين على إعداد المعلومات.
- ٢- الاهتمام بدراسة القيم الأخلاقية والصفات الشخصية للقائمين على إعداد المعلومات والاهتمام باختيارهم على أسس سليمة، وتدعيم برامج إعدادهم وتدريبهم من خلال وجود برامج للتدريب والتعليم الأخلاقي ومحاولة إكسابهم القيم والصفات المواتية والإيجابية.

٣- الاهتمام بتطبيق نماذج جودة المعلومات من خلال الاهتمام بالعنصر
البشري كأحد المقومات الهامة لتنظيم المعلومات وأثره في تدعيم
التطبيق السليم لمعايير جودة المعلومات.

أهم مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الأحاديث النبوية الشريفة
- ٣- ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق، دار الكتب العلمية بلبان، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- ٤- ابن ممتى، الأسعد، قهائين الدواوين، جمع وتحقيق عزيز سوريل عطية، مطبعة مصر، ١٩٤٣م.
- ٥- أبو النصر، مدحت محمد، المعلومات المفهوم والنظم والتدريب، مجلة الإدارة، المجلد ٣١، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩٨.
- ٦- أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، الجزء الأول، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- ٧- إسماعيل، د. صابر محمد، "تقييم نظم المعلومات الإدارية المرتبطة بالحاسب الآلي في وحدات القطاع الحكومي"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، عدد ٢٦، يناير ٢٠٠١.
- ٨- بشادي، د. محمد شوقي، نظم المعلومات الحاسبية، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٢.
- ٩- بوسترنج، إيريل، مقدمة في إدارة الأعمال، ترجمة. د. علي السلمي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

١٠- حسن، أمين محمد، "أثر مستوي جودة المعلومات على فاعلية التخطيط والرقابة"، رسالة دكتوراه إدارة الأعمال غير المنشورة، كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ١٩٨٢م.

١١- السلمي، د. علي، الأساليب الكمية في الإدارة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣

١٢- عرفة، د. سعيد محمود، "المحاسبة كنظام للمعلومات"، المجلة العلمية لتجارة القاهرة، عدد ٢٢، ١٩٧٥م.

١٣- عمر، د. محمد عبد الحليم، "الأخلاق الإسلامية والمحاسبة"، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، إبريل ٢٠٠٠

١٤- موسكو ف.، ستيفن أ.، مارك ج.، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، ترجمة د. كمال الدين سعيد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Carter, Roger, Information Technology, London, 2nd Ed. 1996.

2- FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative Characteristics Of Accounting Information, May 1980, In: Accounting standards, Vol.1, original Pronouncements, U.S.A, McGraw-Hill, 1982.

- 3- Kirschenheiter, Michael, Information Quality and Correlated signals, Journal of Accounting Research, Vol. 35, No. 1, Spring 1997.
- 4- Thomposon, Gerald R., Management Science, introduction to modern quantitative analysis and decision making, McGraw-Hill, New York, 1973.

مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في اقتصاد إسلامي

دكتور/ نجاح عبد العليم أبو الفتوح (✉)

خلاصة البحث

- ١- العدل بالحق مقصد أسمى للشرعية الإسلامية ويعنى أن يعطى كل ذي حق حقه كما بينته الشرعية الإسلامية. وعدالة توزيع الدخل والثروة فرع هام من فروع العدل بالحق.
- ٢- يقدم النظام الإسلامى من أجل تحقيق عدالة التوزيع مؤسسات وآليات عديدة وشاملة تبدأ بتوزيع عادل للثروة وفرصة متكافئة لاكتساب الدخل وتنتهى بمؤسسات وآليات لإعادة توزيع الدخل والثروة تصحح الصورة النهائية للتوزيع لتتطابق مع دواعي العدل بالحق.
- ٣- وهذه المؤسسات والآليات تكفى لتحقيق الغرض المنشود بها، وتتحقق هذه الكفاية نتيجة لعوامل عديدة أهمها:
أ- أن الأهداف النهائية للعدالة التوزيعية وكذا مبادئ هذه العدالة ثابتة لا تتبدل ولا تتغير.
ب- شمول مؤسسات وآليات عدالة التوزيع لجميع العوامل المؤثرة فى هذه العدالة.
ج- أن هناك مؤسسات توزيعية وآليات هى جزء من صلب النظام

تستدرج من الفرائض حتى التطوع، وهي ذات وعاء واسع يحقق العدالة في توزيع الأعباء ووفرة الحصيلة.

د- أن هناك مرونة يتميز بها النظام التوزيعي حيث يتيح استحداث المؤسسات والآليات اللازمة - في إطار نصوص الشريعة ومقاصدها، وبالقدر الذي يكفي لتحقيق عدالة التوزيع.

٤- ويسهم في تحقيق فاعلية مؤسسات وآليات عدالة التوزيع، سواء الأصلية أو المستحدثة، أن النظام الإسلامي كله يستهدف تحقيق العدل بالحق، وأن الدولة منوط بها رعاية تحقيق هذا الهدف، وأن السلوك الاقتصادي لكافة خلايا النظام لا تحركه فقط بواعث تعظيم المنفعة المعتبرة بل تحركه أيضا بواعث تعظيم عائد الالتزام بمقتضيات الشريعة الإسلامية ابتداءً.

١/ المشكلة البحثية

١/١ الهدف من البحث وموضوعه:

تزعّم النظم الاقتصادية المختلفة أنها تحقق العدل في توزيع الدخل والثروات في إطار مفاهيم هذه النظم للعدل. ورغم أن العدل في الأصل واحد إلا أن الواقع أن مفهومه يختلف من نظام إلى آخر بحسب فلسفة هذا النظام والتعديلات التي تلحق به. وبينما تركز فلسفة النظم الاقتصادية غير الإسلامية على الفكر البشري الذي قد يشوبه الهوى أو القصور، فإن فلسفة النظام الإسلامي تركز على عقيدة الإسلام وشريعته التي تستهدف تحقيق العدل بالحق. ونظرا لما لعدالة التوزيع من أهمية كبيرة في الأنظمة الاقتصادية عامة والنظام الاقتصادي الإسلامي خاصة بإعتبارها فرعاً من فروع العدل بالحق، فإن أحد معايير الحكم على كفاءة وأفضلية الأنظمة المختلفة يركز على قدرتها على تحقيق هذا العدل.

ونحن نزعّم للاقتصاد الإسلامي ليس فقط تفرد مفهوم العدل بالحق، بل أيضاً قدرته على تحقيق هذا العدل من خلال آليات يقدمها هذا الاقتصاد في شكل مبادئ ومؤسسات من صلب النظام، وكذا مؤسسات وآليات يمكن تطويرها في إطار هذه المبادئ. وإثبات هذا الزعم الأخير يمثل هدف هذا البحث ويحدد موضوعه في:

«تقديم باقية من أهم آليات عدالة توزيع الدخل والثروات في الاقتصاد الإسلامي تكفي لتحقيق الهدف المقصود».

٢/١ مفهوم وأهمية عدالة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

تشمل عدالة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي كلا من التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي فتتمدد لتشمل إتاحة فرص متكافئة لإنتاج الدخل، وكذا إعادة توزيع الدخل والثروة لتصحيح الصورة التوزيعية النهائية على نحو يحقق العدل. ولا يقتصر هدف عدالة التوزيع على محاربة الفقر فقط بل يشمل أيضا تقريب الفوارق بين الدخول والثروات وعلى نحو يحول دون أن يكون المال دول بين الأغنياء.

وثمة ركائز شرعية للعدل في التوزيع يمكن بناء عليها أن نصوغ مفهوما للعدالة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي، ولعل أهم هذه الركائز ما يلي:

١- أن الله تعالى خلق ما في الأرض جميعا للناس جميعا ومن ثم فتمتة حق شرعى لكل واحد من الناس على الثروات، أن تقضى منها حاجاته المشروعة. ويعتبر في ذلك الاعتدال والأولويات والتوازن في قضاء الحاجات^(١).

٢- أن السعى على الرزق فرض على المستطيع، وأن الإسلام أقر التفاوت في الأرزاق شريطة أن يتأطر هذا التفاوت بالضوابط الإسلامية^(٢).

٣- أن الناس منتسأهم واحد، وأن المسلمين أمة واحدة^(٣).

٤- وجوب تحقيق القوة بقدر الاستطاعة، وجوب الدعوة إلى الله تعالى

(١) راجع الآيات أرقام ٢٩/ البقرة، ٦٢/ هود، ١٠/ فصلت، ٧٠/ الإسراء

(٢) راجع الآيات أرقام ١٥/ الملك، ٨٧/ العنكبوت، ٧١/ النحل.

(٣) راجع الآيات أرقام ١٨٩/ الأعراف، ٧١/ التوبة، ٩٢/ الأنبياء، ١٠/ الحجرات.

والجهاد في سبيله^(١).

٥- نفى الضرر فيما يتعلق بالأموال^(٢).

وفى ضوء هذه الركائز فإن مفهوم عدالة التوزيع، في رأى الباحث، هو أن نقضى مما خلق الله لعباده حاجاتهم المشروعة بحسب أولوياتها في الحاضر والمستقبل، وأن يأخذ كل منهم القيمة العادلة لعمله، وأن يكون التفاوت بالنسبة للدخول والثروات منضبطا بضوابط المشروعية الإسلامية والتعاون والتكافل ولا يصل إلى درجة تجعلهما دولة بين الأغنياء فقط. وهذا بالإضافة إلى تأمين ما يحقق قوة الدولة ونشر الدعوة. ويكون التوزيع عادلا عندما:

- ١- تكون هناك فرصا متكافئة في اكتساب الثروة والدخل.
- ٢- تحصل عناصر الإنتاج على العائدات العادلة لخدماتها في العملية الإنتاجية.
- ٣- يتم اكتساب الثروات والدخول وتداولها وإنفاقها في إطار التعاليم الإسلامية.
- ٤- عندما يتحقق حد الكفاية^(٣) لجميع الناس في الأحوال العادية، والناس في

(١) راجع الآيات ١٦، ٤٦/العنبر، ٧٨/الحج، ١٢٥/النحل، ٧٤/الانفال، ١٥/الحجرات.

(٢) لحديث الرسول ﷺ «لا ضرر ولا ضرار» رواه مالك في موطنه.

(٣) حد الكفاية كما يراه الباحث يتحدد مقداره بما يكفي القضاء المعتدل للحاجات بمستوياتها الثلاثة من ضروريات وحاجيات وتحسينات، وهذا الاعتدال يتحدد في ضوء الدخل متاح للفرد لمن يحقق كفايته بنسبة أو كفاية الأمثال، أو كفاية الأوساط أن افتقد وجود المثل.

الكفاف في الأحوال الاستثنائية.

٥- عندما يعزز التوزيع من قوة الدولة ونشر الدعوة.

هذا عن مفهوم عدالة التوزيع وأما أهميتها فترجع لأسباب كثيرة منها أن العدل في التوزيع فرع من فروع العدل بالحق وهو المقصد الأم للشرعية الإسلامية، ويرد في قول الله تعالى ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١]. كما يرد أيضا في قول الله تعالى ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]. ويعنى العدل الحق أن يعطى كل ذي حق حقه كما بينته الشريعة الإسلامية الغراء، لا كما يحنده الفكر البشري بما قد يشوبه من أهواء أو قصور، كما هو حاصل في الواقع فعلا.

والعدالة التوزيعية، فيما نرى، تعتبر مطلبا للكفاءة الاقتصادية من زاويتين على الأقل: الأولى: أنها توسع محل الكفاءة ليشمل حاجات الناس بحسب أولوياتها وتتولى أنظمة التوزيع تزويد هذه الحاجات بالمقدرة على الدفع. والزاوية الثانية: أن عدالة التوزيع تقصر نطاق الحاجات على الحاجات الحقيقية فتستبعد الحاجات غير المشروعة وعموم الحاجات التي لا تنصف بالاعتدال. والقاسم المشترك بين هذه الحاجات أن قضاءها يترتب عليه تبديد للموارد في غير ما حاجة حقيقية الأمر الذي يؤثر على المقدار المتاح من الموارد لقضاء الحاجات الحقيقية ومنها الضروريات. كما أن تحقيق الكفاية للناس يسهم في زيادة إنتاجية العمل من خلال تحسين الحالة الصحية وتحسين مهارات العمل.

وللعدالة التوزيعية أثر هام على الإعمار الاقتصادي والاجتماعي

الذى يرقى في الإسلام إلى مرتبة الواجب. وذلك من خلال تأثير هذه العدالة على إنتاجية العمل وإسهام جميع العاملين في الإنتاج، كما لا يخفى ما للشعور بالعدل في تقاسم ثمرة الإعمار من أثر حاسم على روح المشاركة في إنجازه بإتقان وإتمام.

كما أن وجود خلل في توزيع الدخل قد يؤدي إلى وجود خلل في هيكل الطلب الكلى يترتب عليه قصور في هذا الطلب عن استيعاب العرض الكلى من السلع والخدمات. وذلك أنه قد يترتب على خلل في هيكل الطلب الكلى ناجم عن خلل في هيكل توزيع الدخل وجود قصور في الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية عن العرض الكلى من هذه السلع. وباعتبار أن الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على هذه السلع الاستهلاكية فإنه، في نهاية المطاف، ينخفض الطلب على الاستثمار ذاته. وتكون المحصلة النهائية قصور في الطلب الكلى بشقيه الاستهلاكي والاستثماري عن استيعاب العرض الكلى، وتوجد والحال كذلك بذور للركود في مستوى النشاط الاقتصادي.

وكل ما سبق فضلا عن المشاكل الاجتماعية الجمة التي يمكن أن تنجم عن غياب العدل ولعل من أهمها انحلال رابطة التكافل في المجتمع، وخروج الأضغان إلى المجتمع لتتمر الأخضر واليابس وتذهب بالعمران جملة.

٣/١ خطة البحث:

بعد الفراغ من تحديد المشكلة البحثية تكون مهمة الباحث إبراز أهم آليات عدالة توزيع الدخل والثروات في الاقتصاد الإسلامى فى الإطار

التحليلي للبحث، وإثبات كفاية هذه الآليات لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات. وعلى ذلك يتحدد هيكل البحث كما يلي:

مبحث تمهيدى: المشكلة البحثية:

- المبحث الأول: آليات لتحقيق عدالة توزيع الثروة بما في ذلك توزيع الثروة (والدخل) بين الأجيال.
- المبحث الثانى: آليات لتحقيق عدالة التوزيع فى مرحلة اكتساب الدخل.
- المبحث الثالث: آليات لإعادة توزيع الدخل والثروة.
- مبحث ختامى: الأغنياء فى النظام التوزيعى الإسلامى.
- نتائج البحث وتوصياته.

٤/١ الإطار التحليلي للبحث:

- ١- يتم التحليل فى اقتصاد مغلق.
- ٢- أن المعتبر فى التحليل هو القيم الحقيقية للمتغيرات. ولا يستبعد ذلك تأثير التغيرات فى القيم النقدية على السلوك، ولكن يكون هذا التأثير من خلال تأثير القيم النقدية على القيم الحقيقية للمتغيرات.
- ٣- يفترض التحليل نظاما اقتصاديا إسلاميا بخصائصه المعروفة^(١) سيما:

(١) راجع فى ذلك على سبيل المثال:

- «القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي» صادر عن مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى، بالقاهرة.
- الإمام الأكبر محمد شلتوت، "الإسلام عقيدة وشرعة"، صادر عن دار الشروق بالقاهرة وبيروت، عام ١٩٨٠م.

- أ- هيمنة العقيدة والشريعة الإسلامية على النظام برمته، فمنهما يستمد أهدافه وخصائصه التي تميزه عن غيره من النظم، ويرتكز هذا النظام على فلسفة الوسطية التي تقوم على الجمع والتوفيق والتوازن بين المصالح المختلفة والجوانب المختلفة للحياة: بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وبين الجوانب المادية والجوانب الأخلاقية، وبين المادة والروح، وبين الدنيا والآخرة...
- ب- نفترض أننا بصدد الإنسان المسلم الذي تهيم العقيدة والشريعة الإسلامية على سلوكه فى جميع المجالات ومنها المجال الاقتصادى. ونفترض على وجه التحديد أن سلوك هذا الإنسان، بل وسلوك جميع خلايا الاقتصاد يحركه تعظيم عائدتين: عائد المنفعة المعتبرة وعائد الالتزام بالشريعة^(١).

-
- == "الاقتصاد الإسلامى - بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى"، صادر عن المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى بمكة عام ١٤٠٠ هـ.
- "الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية"، صدره عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بالقاهرة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- حسن العناوى، "الأسس الاقتصادية الإسلامية وتنظيم تطبيقها" صادر عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية".
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، صادر عن دار الكتاب اللبنانى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- (١) يقصد بعائد الالتزام بالشريعة، حالة الرضا وراحة الضمير التى يستشعرها الإنسان المسلم من إحساسه أنه أدى ما أمر الله به من التزام بالاعتدال والمشروعية فى الإنفاق وعموم السلوك الاقتصادى ورعاية للحقوق والأولويات فى إطار استطاعته. ولا ينفى ذلك ما يمكن أن يترتب على الالتزام من عائد مادى قد يمثل، مثلا، فى الحفاظ على الصحة جراء الاعتدال. كما لا ينفى ما يمكن أن يحل على الفرد من بركات فضلا عن الشغاب الأخرى. غير أن ذلك لم نقصده فى البحث لنعرض إخضاعه للتحليل ولا =

ج- يناط بالدولة في الاقتصاد الإسلامي حراسة الدين وسياسة الدنيا. وفي إطار ذلك يكون دور الدولة وهو دور يمكن رده، في هذا المجال، إلى مقتضيات تحقيق مقصدين رئيسيين هما العدل والأعمار. وهو دور يضيق ويتسع ويمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة لا تنفك صلتها بتحقيق هذين الهدفين ولا تخرج عن إطار الشريعة الإسلامية، ولكنه دور لا ينعدم بالمرة. ذلك لأن ثمة ولايات دينية تقوم بها الدولة، وثمة قطاعات عامة أصيلة تديرها، وثمة طيبات عامة بطبيعتها، وثمة أوجه للنشاط الاقتصادي لازمة للمجتمع قد يعجز الأفراد عن القيام بها لضخامة الاستثمارات المطلوبة لها أو المخاطر المحيطة بها فتتولى الدولة القيام بها ... إلى غير ذلك من الأسباب.

د - المشكلة الاقتصادية كما تتبدى في شكل قصور المستخدم من الموارد عن قضاء الحاجات غير المنضبطة تجد أصلها في الإعراض عن منهج الله بالقعود عن السعى أو القصور فيه وبإساءة توزيع الدخل والثروة، وتجد هذه المشكلة حلها بالتألي في اتباع هذا المنهج بحيث يصبح المهمين على سلوك الإنسان.

= يغيب عن القارئ أننا إنما نتحدث عن عائد الالتزام بالشريعة وليس عن عائد للشريعة. والأمر هنا لا يتعلق بتغيرات حدية في درجة الالتزام يترتب عليها تغيرات في عائدة. ولكن ما نقصده فقط - هو وضع التعظيم لهذا العائد والذي يتم التوصل إليه بالالتزام، جملة، بمقتضيات الشريعة الإسلامية. بحيث يشكل تعظيم عائد الالتزام قيدا على تعظيم المنفعة المعبرة. فلا تحقق المنفعة المعبرة وضعا أقصى إلا في إطار تعظيم عائد الالتزام.

هـ- أن الاقتصاد الإسلامي توجد به باستمرار ثلاثة أنواع من الملكية: ملكية عامة و ملكية دولة و ملكية خاصة. وكل هذه الملكيات بمفهوم الاستخلاف عن الله تعالى المالك الأصلي لكل شئ، ومن ثم فإنها تمارس على مقتضى منهجه وعلى نحو يحفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وهذه الملكيات أصيلة وليست تعديلا فى النظام أو استثناء اقتضته الظروف.

و- يعمل الاقتصاد الإسلامى من خلال آليات السوق والتخطيط معا بما يحقق للنظام أهدافه ويحفظ له خصائصه. والسوق الإسلامية سوق لها ضوابط، وتحكم سلوك المتعاملين فيها قيم إسلامية مصدرها العقيدة والشرعية الإسلامية.

ز- أن هناك أنظمة توزيعية عديدة من صلب النظام الإسلامى، وأنه يمكن الإضافة إليها وفقا للحاجة وفى إطار نصوص ومقاصد الشريعة.

المبحث الأول

٢/ آليات عدالة توزيع الثروة

إن نقطة البدء الحقيقية في عدالة التوزيع إنما تكون بعدالة توزيع الثروات حتى تكون هناك فرص متكافئة بين الناس لإنتاج دخولهم بأنفسهم تحقيقاً لكرامة الإنسان. ولا تقتصر عدالة توزيع الثروة في الإسلام على الحاضر فقط بل تشمل العدل في ذلك بين الحاضر والمستقبل أيضاً. ورغم تدخل الآليات الخاصة بعدالة توزيع الثروة في الحاضر وتوزيعها بين الحاضر والمستقبل إلا أننا أثرنا معالجة كل منهما معالجة مستقلة لمزيد من الإيضاح في العرض.

١/٢ آليات عدالة توزيع الثروة في الحاضر:

كما سبق وذكرنا فإن هذه الآليات يمتد أثرها أيضاً إلى تحقيق العدل بين الحاضر والمستقبل. ولعل من أهم آليات عدالة توزيع الثروة في الحاضر حصر أسباب إنشاء التملك الخاص في العمل الإنساني للمشروع، واستبقاء ملكية عامة للأمة ثروات هامة وأساسية، وإثارة الفقراء والمساكين بموارد جديدة تؤول للدولة، والتمليك عن طريق الإنفاق العام سيما الإنفاق المخصص بالإضافة إلى الإنفاق من الإيرادات غير المخصصة أيضاً.

١/٢/٢ حصر أسباب إنشاء التملك الخاص في العمل الإنساني المشروع،

وحصر أساليب نقل الملكية في أساليب مشروعة لا تتطوى على ظلم.

في النظام الإسلامي تكتسب الملكية الخاصة ابتداءً بعمل إنساني

مشروع، (ولا ينفي ذلك اكتساب حق التملك الخاص بأساليب أخرى مشروعة كالميراث أو الهبة أو الوصية غير أن هذه الأساليب، وغيرها، لا تنشئ التملك الخاص ابتداء بل تنقله من يد إلى يد). ويتضح ذلك جليا في الحقوق الخاصة التي يمكن أن تترتب على الملكية العامة كما سنوضح في بند تال، كما يتضح من تحريم الإسلام اكتساب الملكية، إنشاء أو نقلا، بالأساليب غير المشروعة كالغصب والسرقة والربا والاستئثار.

٢/١/٢ استبقاء ثروات هامة ملكية عامة للأمة:

نعرف الملكية العامة بأنها "ما كانت لمجموع أفراد الأمة أو لجماعة من الجماعات التي تتكون منها الأمة بوصف أنها جماعة"^(١). وما كان ملكا عاما فإنه يجوز لكل واحد من أفراد الأمة أن ينتفع به بما يتفق مع طبيعته شريطة عدم الإضرار بالآخرين في هذا الانتفاع، ولا يجوز إقطاعه جملة^(٢). ومن أمثلة الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي:

١- أرض الموات وأرض الحمى.

٢- المعادن الظاهرة والباطنة.

٣- المياه التي أجزاها الله تعالى على سطح الأرض كالبحار

والأنهار والعيون الطبيعية.

والملكية العامة تتضمن أموالا لا تتكافأ فيها الثمرة مع العمل على نحو بحيث أن الثمرة كبيرة جدا نسبة إلى العمل المبذول في إظهارها للإنتفاع

(١) عبد الحميد البعلی، الضوابط الفقهية في الملكية، صادر عن الاتحاد الدولي للبنوك

الإسلامية، ١٩٨٢م، ص ٥٠.

(٢) عبد الحميد البعلی، «الضوابط الفقهية في الملكية»، المرجع السابق، ص ٥٧.

بها، فإذا ما أبيع التملك الخاص مطلقاً فيها فقد يحدث ذلك ضرراً بالغاً بالتوازن المنشود بين المؤمنين. كما تتضمن الملكية العامة أموالاً تتحصل المنفعة فيها بلا عمل يذكر أو نفقة، كالماء العذ والمعادن الظاهرة. كذلك فإن محل التملك العام كله يشكل ضرورة مشتركة للأمة أو لجماعة منها، وتُتعلق به المصالح العامة، ويستبقى ثروات أساسية تتمثل في أرض ومياه ومواد أولية ومصادر للطاقة ملكاً للأمة، وهذه الثروات الأساسية في جوهرها تدخلات أساسية في أغلب العمليات الإنتاجية الأمر الذي يحد ابتداءً من إمكانية التفاوت المفرط في فرص إنتاج الدخل، فضلاً عن الحد من التفاوت في ملكية الثروات. وتستثمر الملكية العامة في بعض الآراء للإسهام في قضاء حاجات الأمة ككل وتحقيق مصالحها العامة، ولا توجه لمصلحة جزء معين من الأمة ما لم يكن ذلك من أجل تحقيق مصلحة الأمة ككل كاستخدامها في ضبط التوازن الاجتماعي^(١).

٣/١/٢ الحقوق التي ترد على الملكية العامة:

يتلاحظ أن العمل الإنساني المشروع هو أساس الحقوق الخاصة التي قد ترد على الملكية العامة من حق للتمليك أو للإنتفاع، من خلال أسلوب إحياء الموات أو إقطاع الأراضي والمعادن على سبيل المثال.

فإحياء الموات - مثلاً - حتى يترتب عليه حق تملك خاص للأرض المحيية يجب أن يتم بموجبه تهيئة الموات للإنتفاع به فإن كان إحياء الموات للسكنى مثلاً كان إحياءه بالبناء والتسييف لأنه أول كمال العمارة التي يمكن

(١) محمد باقر الصدر، "اقتصادنا"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

سكنها»^(١). فالإحياء، والحال كذلك، عمل لأن مجرد الاحتجار لا يعطى سوى أحقية فى الإحياء، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين. وبالنسبة للإقطاع فإن للإمام أن يقطع كل موات وكل مكان ليس لأحد فيه ملك وليس فى يد أحد ويعمل فى ذلك بالذى يرى أنه خير للمسلمين وأعم نفعاً^(٢). فالإقطاع قد يستخدم كأحد السبل لاستثمار الملك العام، وكنظام توزيعى للثروة والدخل فيترتب عليه نقل ثروات من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أو يرتب حقوقاً على جانب من الملك العام لقاء أجر تحدده الدولة. والإقطاع لا يرتب حقوقاً إلا بالعمل فهو يعطى فقط أحقية فى ممارسة العمل على الشئ المقطع بينما العمل ذاته هو الذى يعطى حقوقاً على القطاعات. ويقول الإمام الشافعى رحمه الله "ومن أقطعه السلطان اليوم قطيعاً أو تحجر أرضاً ففنعها من أحد يعمرها ولم يعمرها رأيت للسلطان، والله أعلم، أن يقول له هذه أرض كان المسلمون فيها سواء لا يمنعها منهم أحد وإنما أصطيناها أو تركناك وحوزها لأننا رأينا العمارة لها غير ضرر بين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها ينالون من رفقها فإن أحييتها وإلا خلتنا من أراد إحياءها من المسلمين فأحيها فإن أراد أجلاً رأيت أن يؤجل"^(٣).

(١) الماوردى، "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، صادر عن المكتبة الصوفية بالقاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٠٠.

(٢) أبو يوسف، "كتاب الخراج"، الطبعة الخامسة، صادر عن المكتبة السلفية ومطبعها بالقاهرة، ١٩٧٦م.

(٣) الشافعى، "الأم"، صادر عن سلسلة كتاب الشعب، بالقاهرة، ج ٣، ص ٢٦٩.

٤/١/٢ إثبات الفقراء بموارد جديدة من الثروة:

يتبين ذلك مما فعله المعصوم صلى الله عليه وسلم عندما آلت للدولة الإسلامية موارد جديدة (ونعني بذلك فئ بنى النضير) للإمام أن يضعها حيث يشاء، نجد أن رسول الله ﷺ قسمها على المهاجرين (الذين تركوا أموالهم وديارهم)، دون الأنصار (الذين كانوا مسلمين على أموالهم) إلا أن سهل بن حنيف وأبا دجانة سمالك بن خراشة ذكرا فقرا فأعطاهما رسول الله ﷺ^(١). كذلك فقيما يتعلق بحمي الموات وهو "المنع من إحيائه أملاكاً ليكون مستقبلي الإباحة لنبت الكلاً ورعى المواشي"^(٢) نجد أن الأصل فيه أن رسول الله ﷺ حمى البقع لخير المسلمين وقال "لاحمي إلا لله ورسوله" ومعناه لا حمى إلا على مثل ما حماه الله ورسوله للفقراء والمساكين ولصالح كافة المسلمين، ومنع بذلك أن يحمي الإنسان الموات لحاجته، مثلما كانوا يفعلون في الجاهلية من تفرد العزيز منهم بالحمى لنفسه. ومن آداب الحمى بالنسبة للأمة، بعد الرسول ﷺ، في رأى الفقهاء إلا يعم به جميع الموات أو أكثره فذلك لا يجوز، كما لا يجوز أن يخص به الأغنياء دون الفقراء ولا أهل الزمة دون المسلمين. وإنما يجوز أن يحمى للكافة من غنى وفقير ومسلم ونمى أو يخص به المسلمين دون أهل الزمة أو الفقراء دون الأغنياء^(٣).

(١) ابن هشام، "السيرة النبوية" صادرة عن شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٥م، المجلد الثاني، ص ١٩٢.

(٢) أبو يعلى، "الأحكام السلطانية"، صادر عن دار الكتب العلمية ببلن، ١٩٨٣م، من ص ٢٢٢ إلى ص ٢٢٣.

(٣) راجع، الماوردي، "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠، ٢١١. وراجع أيضاً أبو يعلى، "الأحكام السلطانية"، مرجع سبق ذكره =

ويسهم فى تحقيق التوازن فى تملك الثروات الجديدة، فى رأينا إلا يؤثر الأغنياء بحق إحياء الموات استنادا إلى قدرتهم على ذلك بل ينبغى أن يكون للفقراء نصيبا فيه وإلا فتحنا بابا جديدا من أبواب التفاوت فى توزيع الثروات.

وقد طرحنا فى بحث سابق للدراسة من الناحيتين الشرعية والاقتصادية أن تصدر الدولة صكوكا لإحياء الموات تتولى هى من حصيله هذه الصكوك إقامة المرافق العامة اللازمة لعملية إحياء منطقة موات كبيرة. وتحدد الدولة لكل فدان من الموات سعرا معينا بحيث يحصل مشترى صك الإحياء على ما يقابل قيمة الصك (مقسوما على السعر المحدد) أرضا مواتا يكون له حق إحيائها فى إطار التنظيم التى تقره الدولة. ويمكن أن يراعى فى ذلك إلا يتم توزيع كل الأرض الموات التى تقام المرافق اللازمة لها من حصيله بيع هذه الصكوك، على مشترى الصكوك فقط. بل يمكن أن يتم تخصيص نسبة معينة من هذه الأراضى للفقراء والمساكين القادرين على العمل، وتمويل احتياجاتهم من المعدات والأدوات، ومستلزمات الإعمار، وكذا الاستمرار فى تمويل احتياجاتهم المعيشية من حصصهم المستحقة فى الزكاة إلى أن يتم إحياء الموات الذى خصص لهم مع ربط ذلك الاستصلاح بإطار زمنى معين.

ونضيف هنا أن عملية الإحياء يمكن أن يفرق فى التقنية المختارة بين تقنية الاستصلاح وتقنية الامتزراع، والمواعاة فى ذلك بين الاعتبارات

—٢٢٢، ص٢٢٣. وكذلك راجع ابن سلام كتاب "الأموال"، صادر عن مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٨١م، من ص٢٧١ إلى ص٢٧٨.

الاقتصادية المختلفة بما ذلك الأخذ بالاعتبار تحقيق العمالة الكاملة للبشر، وهو هدف ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الإسلامي.

٢/٢ آليات عدالة توزيع الثروة (والدخل) بين الأجيال:

لم تغفل نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي التي تنقسم بالشمول الأجيال المتعاقبة، لذلك نجد أن هذه النظرية تقدم آليات عديدة بهذا الخصوص لعل من أهمها:

١/٢/٢ الملكية العامة:

تعتبر الملكية العامة أداة من أدوات عدالة التوزيع ليس في الحاضر فقط بل بين الأجيال أيضا فهذه الملكية كما سبق ذكره تستبقى ثروات هامة وأساسية ملكا لمجموع الناس على تعاقبهم.

وقد راعى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأرضين عدالة التوزيع بين الأجيال إذ وقف رقبته للمسلمين على تعاقب أجيالهم، وجعل خراجها متجددا يأخذ منه كل جيل. وتلك كانت حجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما طلب إليه بلال أن يقسم القرى المفتوحة بين الفاتحين ويأخذ خمسها فقال عمر «تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء»^(١).

٣/٢/٢ الوقف الخيري والأهلي:

الوقف في الشرع حبس الأصل وتسييل الثمرة. ويأتى شرح تفصيلي له عند بحث آليات إعادة التوزيع. وما يهمنا أن نشير إليه هنا هو ما يتمخض

(١) ابن سلام، "كتاب الأموال"، ص ٦٠.

عن الوقف من حبس لجانب من الثروات فتظل منفعة للأجيال على تعاقبها، فضلاً عما يمكن أن يتمخض عن استثمارات الأوقاف من مشروعات تستفيد منها الأجيال.

٤/٢/٢ واجب مداومة الإعمار:

فالإعمار المستدام الذي تتولاه الأجيال في حاضرها ليؤتي ثماره في الحاضر والمستقبل يرقى في النظام الإسلامي إلى مرتبة الواجب باعتباره امتثالاً لأمر الله بالمداومة على إعمار الأرض. فلا يبدأ الإعمار بسبب قيام فجوة في مستويات المعيشة بين المجتمع الإسلامي وبين مجتمع أو مجتمعات أخرى بحيث يكون هدفه العمل على سد هذه الفجوة. بل الإعمار في النظام الإسلامي واجب دائم يبدأ من استهداف تحقيق مستويات أفضل من قضاء حاجات جميع الناس في المجتمع في الحاضر وعبر الزمن وفي إطار من الاعتدال ورعاية الأولويات، وفي حدود الاستطاعة، والاستخدام الكفء للموارد في قضاء الحاجات. هذا بالإضافة إلى الأغراض الأخرى للإعمار وأهمها تحقيق الاستقلال الاقتصادي للأمة والتشغيل الكامل للعمل الإنساني.

٥/٢/٢ ضوابط الاقتراض العام في النظام الإسلامي:

في الواقع قد يتم الاقتراض العام لتمويل مشروعات غير ملحة أو ذات منافع قاصرة في أغلبها على الأجيال الحاضرة. وقد يترتب على الاقتراض العام تحميل أجيال قادمة بعبئ هذا الاقتراض إذا كانت القروض لأجل طويلة وكان استخدامها على نحو لا تتولد عنه عائدات تكفي لسداد هذه القروض.

وفى هذا الشأن نجد أن عدالة الإسلام بين الأجيال قد نظمت هذا المصدر المحتمل لإيجاد ثغرات فى تحقيق العدل بالحق. ومحصلة هذا التنظيم، فيما يتعلق بعدالة التوزيع، أن "القرض العام مشروع لتمويل حاجات عامة ضرورية والتي يسبب ترك الإنفاق عليها ضرراً"^(١)، وألا تلجأ الدولة للقروض العامة إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الذاتية وألا يعقد قرض إلا بعد التأكد من مصدر السداد مستقبلاً^(٢).

٦/٢/٢ الاعتدال فى الإنفاق:

ويتحقق عندما يكون الإنفاق بالمعروف فى طاعة الله وفى حدود الاستطاعة ورعاية الأولويات فى الإنفاق، وهو مفهوم ينصرف إلى مقدار الإنفاق ووقته، وكل إنسان فيه فقيه نفسه فإن فقه اعتداله فعليه أن يلزمه. وهذا الاعتدال فى الإنفاق يفترض أنه يترك أثره على حجم وهيكل الإنفاق ومن ثم على حجم وهيكل الناتج الأمر يقصر استخدام الموارد على قضاء الحاجات المعتدلة دون إفراط أو تفريط فلا تبدد الموارد التى هى ثروة للأجيال جميعها فى قضاء حاجات غير حقيقية ضارة أو غير نافعة أو يفوق ضررها نفعها.

٧/٢/٢ توزيع الدخل بين الحاضر والمستقبل:

يوجب الإسلام الاعتدال فى الإنفاق كما يوجب تحقيق العدل فى

(١) سعد بن حمدان اللحياى، "الموازنة العامة فى الاقتصاد الإسلامى" صادر عن البنك الإسلامى للتنمية - المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ص ٢٤٠.

(٢) "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامى"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

قضاء الحاجات بحيث يكون العدل بالحق هو الضابط للسلوك التخصيصي فيما يتعلق بتخصيص الاستهلاك بين الحاضر والمستقبل. ففي الاقتصاد الإسلامي وفيما يتعلق باتخاذ القرارات الإنشائية نجد أن فكرة الزمن بالنسبة للاستهلاك لا تعطى موقفاً لاستهلاك الغد مغاير لموقف استهلاك اليوم. فمن ناحية ينبغي ألا يتجاوز الاستهلاك الحاضر منطقة الاعتدال، ومن ناحية أخرى فإن العدل الحق يقيم بينهما توازناً من شأنه أن يكون للحاجة ذات الحق في أن تقضى طالما تساوت درجة الأولوية، تستوى في ذلك الحاجات الحاضرة والمستقبلية، فلا يختلف تقويم الحاضر والمستقبل فيما يتعلق برود الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي^(١).

وهكذا فإن الإنشائية الفردية في الاقتصاد الإسلامي يكون منوطاً بالدخل الحقيقي، وهو سقف الاستطاعة، ويتم توزيع هذا الدخل بين الحاضر والمستقبل على أساس من تحقيق الاعتدال في الإنفاق الحاضر والعدل في

(١) ويمكن تفصيل هذا الافتراض شرعياً كما يلي:

(أ) لأن ذلك مقتضى الوسطية.

(ب) لأن الأمر متعلق "بحقوق" حاجات الناس في أن تقضى في الحاضر والمستقبل. ولذلك فإنما مثل غيرها من الحقوق تنظم على نحو لا يعارض مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، ومن ثم فنحن بصدد اعتدال في قضاء الحاجات يجب أن يتبع وأولويات يجب أن تراعى فلا إسراف اليوم وفقر غدا فيقع الإنسان ملوماً محسوراً.

(ج) أن فكرة التفضيل الزمني التي تتضمن تقدير منفعة للوحدة من استهلاك اليوم أكبر من منفعة الوحدة من الاستهلاك في المستقبل قد يتناقض إعمالها مع الاعتدال، ومن ذلك أن ارتفاع معدل التفضيل الزمني عن معدل العائد المتوقع قد يدفع بالفرد إلى زيادة الاستهلاك الحاضر فوق الاعتدال كما قد يتناقض أعمال هذه الفكرة مع اعتبارات العدل.

قضاء الحاجات بحسب أولوياتها، ويستوى في ذلك الحاضر والمستقبل. وكذلك فإنه على المستوى الكلى فإن من واجب الدولة تحقيقاً للعدل أن تؤمن تحقيق قدر من المدخرات الكلية (العامة والخاصة) يكفى على الأقل لتحقيق نفس مستوى قضاء الحاجات في الحاضر في المستقبل أيضاً.

المبحث الثاني

٣/ آليات تحقيق عدالة التوزيع في مرحلة اكتساب الدخل

يقدم الاقتصاد الإسلامي منظومة من الآليات لتحقيق عدالة التوزيع في هذه المرحلة لعل من أهمها:

١/٣ تحريم الكسب بالأساليب غير العادلة:

يحرم الإسلام الكسب بالأساليب غير العادلة، ومن هذه الأساليب الكسب بالاحتكار، والكسب بالربا، وأكل أموال الناس بالباطل، واستغلال الضعفاء، وعموم الكسب بغير الحق.

١/١/٣ تحريم للكسب بالاحتكار:

ينصرف مفهوم الاحتكار في الفقه الإسلامي إلى "شراء الشيء وحبه ليقال بين الناس فيغلو سعره ويصيبهم بسبب ذلك الضرر"^(١).

وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى أن الإحتكار المحرم هو الإحتكار الذي تتوفر فيه شروط ثلاثة:

١- أن يكون الشيء المحتكر فاضلا عن حاجته وحاجة من يعولهم سنة كاملة لأنه يجوز أن يذخر الإنسان نفقته ونفقة أهله هذه المدة كما كان يفعل الرسول ﷺ.

٢- أن يكون قد انتظر الوقت الذي تغلو فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة إليه.

٣- أن يكون الاحتكار في الوقت الذي يحتاج الناس فيه المواد المحتكرة من

(١) السيد سابق، "فقه السنة" صادر عن مكتبة دار التراث بالقاهرة، ج٣، ص١٦٢.

الطعام والثياب ونحوها. فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار ولكن لا يحتاج الناس إليها، فإن ذلك لا يعد احتكاراً، حيث لا ضرر يقع بالناس»^(١).

والظاهر أن الإحتكار في المفهوم الفقهي يكون باعتبار الحاجة إلى السلعة محل الاعتبار وباعتبار قصد إغلاء السعر على المسلمين، وبصيبهم بسبب ذلك الضرر. فنحن إذن بصدد احتكار في جانب البيع أركانه: وجود حاجة إلى السلعة من قبل الناس، وخفض مصطنع في عرضها، وقصد لإغلاء سعرها. الأمر الذي يعنى في الحقيقة (حال وقوعه) أن كسب البائع فى هذه الحالة يتضمن جزئياً تحويلاً لجانب من الدخول الحقيقية، لمستهلكى السلعة محل الاعتبار إلى البائع، وهو الجزء المقابل للزيادة فى سعر السلعة عن سعرها الذى كان يمكن أن يسود لولا حبس السلعة وانخفاض عرضها. ويمكن القول أن مقدرة البائع على رفع الأسعار تزداد إذا كانت السلعة محل الاعتبار من السلع الضرورية التى تتميز بقلّة مرونة الطلب عليها. ولكن ماذا عن احتكار الشراء حيث تتوفر مقدرة احتكارية لبعض المنتجين على بخس أثمان عوامل الإنتاج مثلاً. الواضح هنا توفر علة الأضرار بأصحاب عوامل الإنتاج. والواضح أيضاً أن الشارع الحكيم ينهى عن أن يبخس الناس أشياءهم، ولعلنا نقدم فتوى فى هذا الخصوص فلسنا أهلاً لها.

وعلى أية حال فإن هذا الإحتكار فى جانب الشراء يتضمن أيضاً كسباً فى شكل تحويل لجانب من الدخول الحقيقية لأصحاب عوامل الإنتاج

(١) السيد سابق، «فقه السنة»، مرجع سبق ذكره، جـ ٣، ص ١٦٣.

لصالح مشترى خدمات هذه العوامل، عن طريق تخفيض أثمان خدمات عوامل الإنتاج عن مستواها الذي كان يمكن أن يسود لولا وجود مثل هذا الاحتكار.

وهكذا فإن الاحتكار يعتبر سبيلاً إلى فرض قيمة غير عادلة على الناس فيضروا، والحال كذلك، بعدالة التوزيع من ناحيتين على الأقل: فزيادة قيمة المنتج عن القيمة العادلة تمثل في الحقيقة تحويلاً من المشتريين إلى البائع (المحتكر)، وكذلك فيخس عناصر الإنتاج قيمتها العادلة تمثل في الحقيقة تحويلاً من أصحاب هذه العناصر إلى المحتكر أيضاً وذلك دون عوض. هذا فضلاً عن تحقيق أرباح زائدة تعمل كعامل من عوامل تركيز الثروات في أيدي قلة محتكرة دون بذل عمل مشروع، ويأخذ ذلك جانباً من عمل الآخرين دون عوض حقيقي.

٢/١/٣ تحريم الكسب بالربا:

التعريف السائد للربا شرعاً أنه "فضل مال مشروط بلا عوض في معاوضة مال بمال"^(١) وبمشيئة الله سنبين لدى تحليل آليات عدالة عوائد عوامل الإنتاج أن تحديد عائد محدد مقدماً لرأس المال النقدي لا يتفق مع حقيقة عائد رأس المال النقدي في الاستخدام المدر للعائد، ولا يتسق بالتالي مع عدالة هذا العائد. بل يتضمن محاباة لأصحاب رؤوس الأموال النقدية على حساب العمل المشارك في العملية الإنتاجية ويخل بالفرصة المتكافئة في اكتساب الدخل.

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، صادرة عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بالقاهرة، ج ٥، ص ٤٧٦.

والربا إذ يعطى عائداً محدداً سلفاً للمرابي دون النظر إلى أوجه استخدام الأموال أو عائدها فإنه يعنى أن الدائن المرابي يكسب باستمرار في جميع عملياته بينما المدين معرض للربح والخسارة، فإن ذلك معناه صيرورة المال إلى التكدس في أيدي المرابين. كذلك فإن المرابي لدى منحه القرض لا تعنيه هوية المدين قدر ما تعنيه ملاءته المالية ومن ثم فإن الأموال تتساب إلى القادرين أصلاً الأمر الذي يضر بعدال توزيع التمويل ويمقده الفقراء على الكسب، وهذا فضلاً عن أن الأقل ملاءة قد يحصل عادة على القروض بأسعار فائدة أعلى. ثم أن عيش طائفة على الكسب بالربا يحرم المجتمع من مقدراتهم على العمل والإنتاج. ونحن وإن كنا لا نتناول بشمول تحليل آثار الربا حتى في المجال الاقتصادي الضيق إلا أنه لا يفوتنا أن ننوه عن حال مجتمع أذنه الله ورسوله بالحرب.

٣/١/٣ تحريم أكل أموال الناس بالباطل:

يقول تعالى في كتابه العزيز ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتَلَوَّا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨]. والباطل الذي يراد هنا هو كل صورة من صور الحصول على المال من غير جهد بشري شأنه أن يكون الطريق المعروف بين الناس والمشروع إسلامياً في ذات الوقت لتحصيل المال. ومن صور أكل أموال الناس بالباطل: الغصب والسرقة والغلول والمقامرة ورشوة الحاكم ليست إلا مثلاً مخصصاً من أكل أموال الناس بالباطل، وتعنى تقديم المال إلى الحاكم بما يبيح للظالم والجشع أن يستخدم أجهزة الحكم المتعددة في حماية نفسه بأن يشتري بالمال إنتاج مصلحه ولو على حساب الإضرار بالغير، والمجتمع

عامّة، إضراراً جسيماً^(١) الأمر الذي يخلّ بعدالة التوزيع بأكل أموال الناس بالباطل بدون عوض، أو عوض منقوص، وتركيز الثروات في أيدي القادرين من الناس.

٤/١/٣ تحريم استغلال الضعفاء:

يعتبر استغلال الضعفاء طريقاً آخر لأكل أموال الناس دون عمل مشروع يل عن طريق استضعاف الآخرين. فقد أوصى الله تعالى باليتامى في غير موضع من القرآن الكريم (٩/الضحى)، وحرّم على وليّ اليتيم الإسراف في أمواله أو التعجيل بتبديدها (٦/النساء). وأمر الشارع الحكيم وليّ اليتيم أن يسلم الأموال إلى اليتيم حال رشده كاملة غير منقوصة (٦/النساء) ولا مستبدلة (٢/النساء).

كذلك قدّ حرم الإسلام أن يدفع السيد أمته لتسلك طريق البغاء لتجمع له المال تدفعه إليه لتحصل على حريتها (٣٣/النور). وحرّم الإسلام حرمان المرأة من ميراثها باعتبارها من عادات الجاهلية التي وضعها الإسلام. وأخيراً، وليس آخراً، فقد نهى الإسلام عن عضل الزوجة أى مضايقتها بصورة من الصور حملها على أن تتنازل عن بعض مهرها (١٩/النساء)..

(١) د. محمد البهي، "مهج القرآن في تطوير المجتمع"، صادر عن مكتبة وهبة، بالقاهرة من ص ١٤٧ إلى ص ١٥٢.

٥/١/٣ المضاربة في سوق الأوراق المالية^(١)، وعموم المضاربة:

لا نقصد هنا بالمضاربة اللفظ المرادف للقراض بالمفهوم الفقهي بل نقصد به التعامل في الأوراق المالية بيعا وشراء بناء على توقعات تقلبات أسعار هذه الأوراق واقتناص فروق الأسعار كريح رأسمالي على هذه الأوراق.

وليس في المضاربة بهذا المفهوم شبهة حرمة وإنما تجئ الحرمة من أمرين:

الأمر الأول: ما تلحقه التصرفات السريعة والضخمة سيما لكبار المضاربين (وما يكتنفها من محاذير شرعية كتواطؤ أو احتكار) من ضرر بالغ على الأسواق عن طريق التأثير المفتعل على الأسعار.

والأمر الثاني: أن هناك العديد من الصور للمضاربة في البورصة تكتنفها محاذير شرعية، ومن ذلك الشراء الجزئي أو بالحد أو الهامش، والاختيارات، وعقود المستقبلات، والتعامل على المؤشرات.

وهذه المضاريات على فروق الأسعار بما يكتنفها من حرمة تكون في الواقع وسيلة لتحقيق مكاسب غير مشروعة يجنيها عادة كبار المضاربين على حساب صغار المضاربين، الأمر الذي لا يشكل مكسبا صافيا للاقتصاد القومي بل مجرد تحويلات من أغنياء عادة على حساب فقراء عادة وبأساليب

(١) اعتمدنا في ذلك، بتصريف، على بحث الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر "التفسير الإسلامي لأزمة البورصات العالمية"، منشور ضمن سلسلة المنتديات الاقتصادية (المنتدى الثالث)، "أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م"، صادر عن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٧م.

غير مشروعة. بل إن المضاربات في هذا الإطار تلحق ضررا بالغا بالاقتصاد القومي لقيامها في الغالب على عمليات مضاربة وهمية. فيقرر بعض الكتاب أن المبالغ الهائلة التي يتم تداولها في البورصات يوميا لا يتعدى حجم التعامل الحقيقي أكثر من ١٠% من إجمالي هذه المبالغ والباقي ماهر إلا مضاربات وهمية^(١). وهذه المضاربات تعتبر عاملا هاما لعدم الاستقرار، كما أنها قد تتطوى على غش وتحكم في الأسواق.

وفى مقابلة ذلك نجد أن الموقف الشرعي من بورصات الأوراق المالية أن تكون مجرد سوق منظمة مستمرة ودائمة (وخالية من المخطورات الشرعية) تسفر عن تحديد القيمة الحقيقية لكل ورقة مالية، وتوفر استمرار إمكان التسييل للأوراق المالية بما يحفز على الإيداع والاستثمار خدمة للناس وللإقتصاد الحقيقي مع استبعاد الصور التي من شأنها إلحاق الضرر بالاقتصاد وبعادلة التوزيع^(٢).

٢/٣ آليات تحقيق فرصة متكافئة للعمل وتوظيف رأس المال

لا تعمل آليات التوزيع الإسلامية على تحقيق فرصة متكافئة للعمل

(١) Yash Tandon ، "العولة والجنوب: منطق استغلال"، ضمن "قراءات استراتيجية"، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمجريدة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة، العدد السابع يولية ١٩٩٨، ص ٩٦.

(٢) يعزى البعض السبب الرئيسى في تراكم ثروات الطبقات الثرية في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل أسرع من الطبقات الأخرى إلى تزايد الأرباح الرأسمالية على الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المملوكة للأسر الغنية. راجع، مارتين نيل بابلي وآخرون، "النمو مع المساواة"، ترجمة الدكتور فتحي صقر، صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٦م، ص ٧٨.

فقط بل أيضا للاستثمار فهما معا عماد للأعمار والعدل، فضلا عن أن توفير الفرص الاستثمارية أمر ذو علاقة وثيقة بتوفير فرص للعمل أيضا.

١/٢/٣ آليات تحقيق فرصة متكافئة للعمل:

يقع التكليف الشرعى بإيجاد فرصة للعمل فى النظام الإسلامى على كل من الفرد نفسه والمجتمع والدولة:

١/١/٢/٣ دور الفرد:

فالفرد فى الاقتصاد الإسلامى مكلف بأن يسعى فى الأرض لإكتساب رزقه بعمله: يقول الله تعالى فى كتابه العزيز ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. ويقول صلى الله عليه وسلم «ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»^(١)، والنصوص والآثار فى ذلك كثيرة^(٢). والفرد ليس حرا إلا يعمل دون عذر شرعى وإلا كان مقصرا^(٣).

الأصل إذن أن يحاول الفرد إيجاد عمل لنفسه وأن يسعى قدرا استطاعته، فإذا ما كان لازما للمعى مهارات وتعليم وتدريب كان ذلك واجبا على الفرد فى إطار استطاعته لأنه من المعلوم أن ما لا يتم الواجب إلا به

(١) صحيح البخارى، ١٨/٤ رقم ١٨٧٠.

(٢) محمد بن أحمد الصالح، "الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر مقارنة بالأساليب العصرية"، من أبحاث ندوة الفقر والفقراء فى نظر الإسلام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بالقاهرة ١٩٩٩م، من ص ٣ إلى ص ٧.

(٣) "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامى"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

فهو واجب وأن مناط التكليف الامتطاعة. والفرد في سعيه هذا إنما يسعى في إطار مجتمع ونظام إسلامي يفترض أن تعمه العدالة في تيسير مهمة الفرد في السهوض بواجبه من خلال بناء مؤسسي يوفر المعلومات عن فرص العمل المتاحة أو الممكنة وعن الأسواق واحتياجاتها.....، ومن خلال نظام مصرفي يوزع التمويل توزيعاً عادلاً، إلى غير ذلك مما سيكون محل بحثنا في بنود تالية.

٢/١/٢/٣ دور القطاع الخاص:

القطاع الخاص، مثله في ذلك مثل كافة خلايا النظام الإسلامي يحرك سلوكه الاقتصادي عائدان عائد الالتزام وعائد المنفعة المعترية. ويمكن أن يطبق عائد الالتزام في هذا الصدد بتبني تقنيات تتيح فرصاً أكبر للعمل أمام القادرين عليه. كما يمكن أن يطبق عائد الالتزام من خلال المساهمة في إتاحة فرص التدريب للعمالة وإعادة تأهيلها حال تغير التقنيات، وكذا الإسهام في تعليم الفقراء.

٣/١/٢/٣ دور الدولة:

من واجبات الدولة التي أناطها بها الإسلام "أن تساعد على إيجاد فرص عمل للأفراد وتؤكد مبادئ الشريعة الإسلامية على حق الراغب في العمل في أن يلجأ إلى ولي الأمر ليدبر له عملاً أو مالا كما تؤكد هذه المبادئ على واجب الدولة في متابعة الراغب في العمل حتى تتأكد أجهزتها من نجاحه"^(١).

(١) "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي" مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

ومن "واجب الدولة في الإسلام رعاية القوى العاملة، وتنميتها، وتأهيل القادرين على العمل جميعا رجالا ونساء" كل حسب قدراته ومواهبه^(١) وللدولة في سبيل إيجاد فرص عمل للأفراد أن تقيم مشروعات نافعة لتشغيلهم ويتاح لها في ذلك أراضهم من بيت المال^(٢). كما أن للدولة أن تستخدم جانباً من حصيلة الزكاة في تزويد المستحقين لها من الفقراء والمساكين والغارمين بآله الحرفة أو برأس مال تجارة أو حتى إقامة مشروعات لأصحاب المصارف التي تكون الأموال لهم على سبيل التملك الدائم على النحو الذي سيتم إيضاحه عند بحث آليات إعادة التوزيع. كما أنه على الدولة الإشراف على السياسة التكنولوجية والتقنية على نحو يحقق عدالة التوزيع، وهو ما منفرد له بمشيئة الله تعالى بنذا خاصاً. وأخيراً، وليس آخراً، فإن على الدولة أن تعمل على إقامة المؤسسات القومية والإقليمية التي من شأنها توفير المعلومات الكافية عن فرص العمل والتعليم والتأهيل المتاحة، ونشر هذه المعلومات بين الناس وإتاحة الحصول عليها، مع ربط ما قد ما تقدمه من إعانات للتعطل بموقف الأفراد من فرص العمل المتاحة وجديتهم في الإلتحاق بالعمل.

٢/٢/٣ آليات تحقيق فرصة متكافئة للاستثمار:

في الاقتصاد الإسلامي يميل الاستثمار الكلي، في رأينا، لأن يستوعب المدخرات الكلية بما يوفر فرص الاستثمار لجميع الأموال المدخرة.

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) محمد بن أحمد الصالح، "الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر مقارنة بالأساليب العصرية"، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

ويرجع ذلك إلى آلية تحديد الاستثمار العام وإلى مجموعة من العوامل ذات العلاقة بطبيعة الاقتصاد الإسلامي.

١/٢/٢/٣ آلية تحديد الاستثمار العام:

نحن نرى أن دور الاستثمار العام في الاقتصاد الإسلامي لا يقتصر فقط على استثمار المدخرات العامة بل يتعداها إلى تدبير فرص استثمارية للمدخرات الخاصة. وذلك لأن جميع المدخرات المتاحة في الاقتصاد ينبغي استثمارها حفاظا على الأموال (وذلك مقصد من المقاصد الشرعية الخمسة) وتحقيقا لوظيفة المال في الإسلام، وصيانة لحقوق أصحاب الحقوق عليه سواء مالكيه أو المجتمع (بل وكل ذي كبد رطبة) على نحو يحقق قضاء الحاجات للناس وعدم تبديد الموارد.

٢/٢/٢/٣ عوامل متعلقة بطلب وعرض الاستثمار:

تمارس بعض العوامل ذات الصلة بطبيعة الاقتصاد الإسلامي تأثيرا إيجابيا على عرض الإذخار والطلب على الاستثمار من خلال التأثير على آليتي تعظيم الأرباح وتعظيم عائد الالتزام ومن أهم هذه العوامل:

١- قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة للتغيرات في معدل العائد على الأموال: ويرجع ذلك إلى كون الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي يرتبط بصفة رئيسية بالحاجة إلى إجراء المبادلات ومواجهة الاحتياجات الطارئة، كما يرجع إلى ضيق المحل الممكن للمضاربة على فروق الأسعار في الاقتصاد الإسلامي نتيجة لاستبعاد صور كثيرة من التعامل محل المضاربة لتعارضه مع نصوص أو مقاصد الشريعة الإسلامية. كما يرجع ذلك أيضا إلى وجوب استثمار الأموال والمداومة على ذلك،

وجود عائد غير مادي على الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي متضمن في تعظيم عائد الالتزام، وكل ذلك فضلا عن وجود تكلفة مزدوجة على الاحتفاظ بالنقود عاطلة لمدة طويلة تتمثل في وجوب الزكاة عليها إذا بلغت نصابا وحال عليها الحول الهجري بالإضافة إلى العائد الاحتمالي الذي كان يمكن الاستفادة منه فترة الاحتفاظ بالنقود عاطلة.

٢- الطبيعة الاحتمالية لتكلفة التمويل: فالأموال المقدمة من الغير يحصل عليها المستثمر على أساس من المشاركة أو المضاربة وليس على أساس عائد ثابت محدد سلفا. وهذا يقدم مزييتين على الأقل من شأنهما ترك أثر إيجابي على الطلب على الاستثمار: الميزة الأولى، أنه أيا كان مقدار العائد المتوقع على الاستثمارات فإن التكلفة الإجمالية للأموال تظل دون هذا العائد باعتبار أنها تشكل نسبة منه دون الواحد الصحيح. والميزة الثانية، أنه حال تحقق خسارة فإن صاحب رأس المال النقدي يتحملها بالكامل إذا كان تقديم الأموال على أساس المقارضة أو يشارك في تحملها بقدر حصته في رأس المال، إذا كان تقديم الأموال على أساس المشاركة، الأمر الذي يخفض من عبئ عدم اليقين بالنسبة للمنظم ويترك أثرا إيجابيا على منحني الكفاءة الحدية للاستثمار.

٣- يفترض أن الإنسان المسلم أكثر قدرة على تجنب التشاؤم والأحباط لأنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون.

٣/٣ آليات تحقيق فرصة متكافئة لزيادة الإنتاجية

من المفترض أن الدخول المكتسبة ذات علاقة بمستوى الإنتاجية، ومن ثم فإن إتاحة فرصة متكافئة لزيادة الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل

يعنى الإسهام فى إتاحة فرصة متكافئة لإكتساب الدخل، ولذلك أثره فى سد ثغرة من ثغرات التفاوت للصارخ فى توزيع الدخل فضلا عن أثره فى محاربة الفقر. كما أن زيادة الإنتاجية الكلية للمجتمع تعنى إتاحة إمكانية أكبر لتحسين جودة الحياة نتيجة إتاحة إمكانية استقطاع قدر أكبر من الدخل يوجه للإنفاق على أغراض اجتماعية تطل الفقراء وعموم الفئات الدنيا فى هيكل توزيع الدخل والثروات.

وتعنى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تحقيق قدر أكبر من الناتج باستخدام نفس المستوى من مدخلات العمل ورأس المال، أى أنها تنطوى فى الحقيقة على تحسين كفاءة توظيف العمل ورأس المال. وتشير دراسة لمصادر نمو الإنتاجية فى الاقتصاد الأمريكى (خلال الفترة من عام ١٩٢٩ إلى ١٩٨٢م) إلى أن معظم النمو فى الإنتاجية يرجع إلى تحسين مهارات العمال والتعليم، والزيادة فى رأس المال العينى، وتطور المعرفة، وتحسين نمط تخصيص الموارد، وتزايد وفورات الحجم الكبير^(١). ونتناول الآن بشئى من البحث آليات تحسين مهارات العمال والتعليم وكذا الزيادة فى رأس المال العينى، تاركين تطور المعرفة للبند الخاص بالاختيار التكنولوجى، وتخصيص الموارد للبند الخاص بعدالة توزيع الدخل الحقيقى.

١/٣/٣ آليات تحسين مهارات العمال والتعليم:

يقف من وراء هذه الآليات تكليف شرعى بالتعلم والتدريب ينهض بأعبائه كل من الفرد والمجتمع والدولة، ويترتب هذا التكليف الشرعى على تكليف شرعى آخر بوجوب الإعمار، باعتبار أن التعليم والتدريب أمر لازم

(١) مارتن نيل بايلى وآخرون، "النمو مع المساواة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

للأعمار وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وفى إطار هذا التكليف يعمل كل فرد على تعليم نفسه فيلتحق بدور العلم وجهات التدريب المختلفة، وتعمل الدولة على تبنى خطة قومية للتعليم والتدريب. يشارك فى صياغتها المجتمع بكل فئاته تحت إشراف من أهل الذكر فى هذا الخصوص. ويستفيد من هذه الخطة المجتمع بكل فئاته أيضا، مع إتاحة التعليم والتدريب اللازم للقادرين على العمل من الفقراء والمساكين مجانا أو بتكلفة مخفضة تتناسب مع مستويات دخولهم. ويضطلع القطاع الخاص بدور هام فى هذه الخطة تمويلا وتطبيقا. ولا حرج من الاستفادة فى ذلك من تجارب الآخرين (التي لا تتضمن أبعادا قيمية تتعارض مع نصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية) ومن ذلك تجربة الشركات اليابانية التي تقوم بتدريب عمالها فى مراكز متخصصة تابعة لها، وحيث يتحمل أصحاب العمل معظم المسؤولية فى تنمية المهارات المهنية للعاملين^(١)، ومن ذلك أيضا التجربة الألمانية التي تعتمد على نظم التلمذة الصناعية^(٢). وهكذا فإن الآلية فى هذا الصدد تتمثل فى إنشاء خطة قومية للتعليم والتدريب يكون لنوى الدخول الدنيا نصيبا عادلا فيها، وتشمل أدوارا متناسقة ومتكاملة لكل من الفرد والمجتمع والدولة على نحو يحقق النهوض بعبيء التكليف الشرعى الملقى على عاتق كل منهم. كما أن النظام الإسلامى يوفر آليات لتمويل هذه الخطة من خلال إمكانيات الأفراد أنفسهم والقطاع الخاص (مدفوعا بتعظيم عائد الالتزام بل وتعظيم المنفعة المعتبرة أيضا) ومؤسسات التمويل بالإضافة

(١) مارتن نيل بايلى وآخرون، "النمو فى المساواة"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

إلى مؤسسات إعادة التوزيع على النحو الذى سيأتى بيانه بمشيئة الله تعالى من مواضيع مختلفة من هذا البحث.

٢/٣/٣ آليات زيادة رأس المال العيني:

تتأتى زيادة رأس المال العيني من زيادة الاستثمار فى الآلات والمعدات مثلما تتأتى الزيادة فى مهارات العمال من زيادة الاستثمار فى التعليم والتدريب. والاستثمار فى الاقتصاد المغلق مصدره الإدخار المحلى ويتحدد هذا الأخير، فى الاقتصاد الإسلامى، كما سبق لنا ذكره فى إطار العدل بين الأجيال بحيث يشكل الإدخار الأمثل من وجهة نظر إسلامية ترضى التوازن فى قضاء الحاجات. كما أن ثمة آليات وعوامل فى الاقتصاد الإسلامى سبق لنا ذكرها أيضا من شأنها أن يستوعب الاستثمار الكلى المدخرات الكلية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن توزيع الاستثمارات الكلية بين أوجه الاستثمار المختلفة من قبل القطاع الخاص يؤثر فيه دافع تعظيم عائد الالتزام مثلما يؤثر فيه دافع تعظيم المنفعة المعتبرة من خلال مقارنة العائدات الصافية للاستثمار فى أوجهه المختلفة. هذا بالإضافة إلى أن تخصيص الموارد الاستثمارية لا يترك كلية للقطاع الخاص بل تشرف الدولة على تخصيص الموارد الاستثمارية على نحو يؤمن الأولويات فى قضاء الحاجات كما يؤمن تحقيق التوازن بين الاستثمارات العينية والاستثمارات البشرية من خلال الأدوات المختلفة المتاحة للدولة من تخصيص عام إلى سياسات عامة تؤثر فى عمل الأسواق وتوجهاتها، إلى غير ذلك من الأدوات.

٤/٣ آليات عدالة توزيع عائدات عناصر الإنتاج

تشارك مجموعة من الآليات والمؤسسات في تأمين تحديد القيم العادلة لخدمات عناصر الإنتاج ولعل من أهمها: تنظيم الأسواق، ونظرية القيمة كما تستبطن في إطار الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى دور آليات المشاركة بهذا الخصوص.

١/٤/٣ تنظيم الأسواق:

١- يشترط في الأسواق الإسلامية حل المعاملات والانتهاز عن المحرمات ومن ذلك تحريم التعامل بالربا والاحتكار، وأن يثنى البائع على السلعة بما ليس فيها أو يكتّم من عيوبها وخفايا صفاتها شيئاً، أو يكتّم من وزن السلعة أو مقدارها شيئاً ويحرم الإسلام عموماً كل ما يخل بانضباط قيم الأشياء أو يخل بعموم العدل في التعامل ومن ذلك تحريم بيع الغرر وشراء المغصوب والمسروق وتلقي الجلب والبخس والخلاصة والخداع وأن يبيع حاضر لباد.

٢- لا يرتاد هذه الأسواق إلا من يفقه، فيفترض في روادها الإلتزام بسلوك الإنسان المسلم في التعامل (بائعاً كان أو مشترياً أو مسماراً أو صاحب عنصر من عناصر الإنتاج أو منتجاً....) سيما الوفاء والأمانة والبيان والافصاح والشفافية والعدل والسماحة وقصد منفعة الغير^(١). ويلزم بذلك من لا يلتزم به طواعية ويحرك سلوك هؤلاء المتعاملين جميعاً دافعان

(١) شوقي أحمد دنيا، "الأخلاق الإسلامية في مجال التجارة والأسواق"، أحد أبحاث ندوة "القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، أبريل ٢٠٠٠م، من ص ١١ إلى ص ١٥.

دافع تعظيم المنفعة المعتبرة (كتعظيم الربح وعائد الأموال)، ودافع تعظيم عائد الالتزام بالشرعية عن طريق الالتزام بمقتضياتها في التعامل.

٣- تتوفر لهذه السوق الشروط المعروفة للأسواق التنافسية الكاملة. وهذه الخصائص من شأنها ميادة ثمن موحد للسلعة الواحدة المتجانسة يتحدد ليس فقط بالتفاعل الحر للعرض والطلب بل بالتفاعل الأمين أيضا وعلى نحو بحيث لا يبخس الناس أشياءهم.

٢/٤/٣ نظرية القيمة:

يمكن القول أن منشأ القيمة في الاقتصاد الإسلامى يجد أصله فى العمل الإنسانى المشروع (الحاضر والمختزنه) سواء كان عملا صرفا أو مصحوبا بتحمل الغرم المحتمل لنتيجة النشاط الاقتصادى، وسواء كان عملا يدويا أو ذهنيا أو معرفة شريطة أن يكون محل القيمة متصفا بكونه نافعا نفعا مشروعا وألا يكون على نحو من الوفرة بحيث يكون متاحا بلا عوض. والعمل الإنسانى المشروع ينشئ قيمة يتوقف مدى اعتبارها فى السوق على ناحيتين رئيسيتين: أن تكون هذه القيمة معتبرة اجتماعيا أى متمشية مع التفضيلات الاجتماعية، فتراعى الحاجات بحسب أولوياتها الشرعية، وأن تكون هذه القيمة أيضا معتبرة فرديا، أى متمشية مع التفضيلات الفردية داخل كل مجموعة من مجموعات الحاجات الضرورية والحاجة والتحسينية.

ويتبدى العمل الإنسانى كمنشئ للقيمة فى جانب العرض فى السوق، وتتبدى الاعتبارات الاجتماعية الشرعية وكذا الاعتبارات الفردية فى جانب الطلب (بالإضافة إلى العوامل الأخرى المحددة للطلب) ليحددان معا عند التساوى القيمة التبادلية فى السوق للسلعة أو الخدمة محل الاعتبار، فإذا ما

اتصفت هذه السوق بصفات السوق الإسلامية العادلة كانت هذه القيمة التبادلية هي الثمن العادل في الإسلام.

٣/٤/٣ عدالة توزيع العائد بين رأس المال والعمل:

في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يشارك العمل في العملية الإنتاجية على أساس من أجر محدد سلفاً متفق عليه لا يتوقف على نتيجة النشاط الاقتصادي الذي شارك فيه. غير أن الأجر ليس الصورة الوحيدة الممكنة لعائد العمل في الاقتصاد الإسلامي، فيمكن للعمل أن يحصل على ربح إذا شارك في العملية الإنتاجية على أساس من القراض مثلاً وحقق هذا القراض ربحاً. ويتحدد الأجر الثابت للعمل في أسواق إسلامية عادلة بتلقى الطلب والعرض من العمل وفي إطار التوازن العام للأسواق الإسلامية. وأما بالنسبة للمقارضة فإن صاحب رأس المال يشارك في الأرباح حال تحققها على أساس من نسبة المقارضة المتفق عليها كما يتحمل الخسارة كاملة حال تحقيق هذه الخسارة.

ومثلما يفرق بين العمل الأجير والعمل المشارك فإنه في الاقتصاد الإسلامي يفرق بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي. فيجوز للنمط الأول من رأس المال الحصول على عائد محدد ثابت ومشروط سلفاً ويحرم ذلك على النمط الثاني. وربما يرجع ذلك إلى أن رأس المال في شكله العيني يمكن أن يسهم مباشرة في الإنتاج في شكل منافع يقدمها بحيث يكون العائد المحدد مقابل جانب معلوم من رأس المال العيني تم استنفاده في الإنتاج. فيكون العائد الذي حدد لرأس المال العيني، والحال كذلك، من قبيل الإجارة والتي هي عقد على المنافع بعوض. بينما رأس المال في شكله النقدي لا

تتحصل منفعة إلا بإففاق عينه ومن ثم لا تجوز إجارته لأن الإجارة تكون على المنافع لا على الأعيان. والحقيقة أن نظرة الإسلام، في هذا الصدد، تعتبر نظرة ثاقبة تتفق وطبيعة الأشياء لأن التبريرات التي يبنى عليها تحديد عائد ثابت مشروط سلفاً لرأس المال النقدي لاستقيم في الحقيقة مع طبيعته في الاستخدام المدر للعائد. فالقول مثلاً بأن رأس المال النقدي يحصل على القيمة العادلة لإسهامه في العملية الإنتاجية عندما يحصل على قيمة ناتجة الحدى في شكل فائدة ثابتة محددة ومشروطة سلفاً (وهو مفاد نظرية الإنتاج الحدية في التوزيع) يعتبر قولاً تنقصه الدقة وترد عليه الملاحظات التالية:

١- من تحليل دالة الإنتاج الكلى فإن الناتج الكلى هو حسيطة تضافر عناصر إنتاجية فى ظل فن إنتاجى معين، ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية المتصاحبة مع تغير الكمية المستخدمة من عنصر معين مع ثبات العناصر الأخرى لا يمكن القول قولاً دقيقاً بأنها ناتجة فقط عن التغير فى العنصر الإنتاجى الذى تم زيادة عدد الوحدات المستخدمة منه بوحدة واحدة. ولكن الدقة تتطلب أن نقول أن التغير الذى حدث فى الناتج الكلى قد نجم عن الزيادة فى مقدار المستخدم من العنصر الإنتاجى المتغير فى إطار تناسب معين من عناصر الإنتاج. أى أن الإنتاجية الحدية لاتعكس، فى الحقيقة، مساهمة العنصر المتغير فى الناتج إنما تعكس الندرة النسبية لهذا العنصر فى توليفه عناصر الإنتاج^(١).

(١) "مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامى"، تصدر عن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، المجلد الأول، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، القمة الإنجليزية، ص٧٠.

٢- أن القول بأن رأس المال النقدي يحصل على قيمة إنتاجيته الحدية قول غير دقيق ويتطوى على مغالطات، فالإنتاجية التي تتحقق هي إنتاجية رأس المال العيني لا النقدي. صحيح أن رأس المال النقدي يستخدم في الحصول على رأس المال العيني ومن ثم فإنه يمكن أن تنسب إليه إنتاجيته، إلا أن القول بذلك يتغافل عن المخاطر التي تكتنف قرار تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال عيني ثم تحويله إلى رأس مال نقدي، ومن ذلك مخاطرة احتمال انخفاض قيمة رأس المال العيني أو تقادمه الغنى. كما يتغافل هذا القول أيضا عن دور يختص باتخاذ هذا القرار (والقرارات التنظيمية الأخرى) التي بدونها لن تتحقق إنتاجية رأس المال النقدي (دور المنظم).

٣- أن قيمة الناتج الكلى هي قيمة احتمالية ومن ثم فإن قيمة الناتج الحدى تكون قيمة احتمالية أيضا. وإذن فحتى إذا سلمنا بأن قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال النقدي تعكس إسهامه في العملية الإنتاجية، فإن هذه القيمة بطبيعتها قيمة احتمالية، لأنها لا تتحقق إلا بعد فترة معينة هي، في الإنتاج، فترة الإنشاء والإنتاج والبيع، ومن ثم فإن هذه القيمة تتعرض بالضرورة لظروف من عدم اليقين.

وهكذا فإن عائد رأس المال النقدي في الاستخدام المدر للعائد هو - من ناحية - عائد احتمالي بطبيعته، وهو - من ناحية أخرى - عائد مشترك بالضرورة مع الجهود التنظيمية. وهذا هو علي وجه التحديد ما تبلوره آليات المشاركة الإسلامية حال مشاركة صاحب رأس المال النقدي غيره من أصحاب رؤوس الأموال (فى المشاركة) أو من أصحاب العمل (فى

المقارضة). فيحدد العائد الفعلى لرأس المال النقدى آخر المدة بناءً على النتائج الفعلية للنشاط الذى شارك فيه رأس المال.

٥/٣ الاختيار التكنولوجى وعدالة التوزيع

لأغراض تنظيم العرض نقسم التحليل إلى النقاط الرئيسية التالية:

- مفهوم التكنولوجيا.
- العلاقة بين الاختيار التكنولوجى وعدالة التوزيع.
- معطيات ذات علاقة بالاختيار التكنولوجى.
- آليات عدالة التوزيع فيما يتعلق بالتكنولوجيا.

١/٥/٣ مفهوم التكنولوجيا:

ثمة فارق هام بين التكنولوجيا والتقنية، فالتكنولوجيا هي "معرفة، وتحديد، معرفة كيفية الوفاء بأغراض إنسانية معينة بطريقة يمكن تحديدها وإعادة إنتاجها"^(١) وأما التقنية فتنتج عن أساليب مختلفة فى تطبيق المعلومات أو عملية التجريب غير الموجهة بمعلومات دقيقة، وقد تنجم عن الصدفة أو الخبرة المباشرة بالمواد والموضوعات ذات الصلة بالمنافع المرجوة^(٢). فالتقنية والحال كذلك أسلوب لتطبيق المعلومات أو أسلوب تطبيق ناجم عن تجربة أو خبرة مباشرة.

وثمة نظريات للتطور التكنولوجى لعل من أهمها نظرية الاختيار

(١) محمد السيد السعيد، "التكنولوجيا"، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمجريدة الأهرام، بالقاهرة، ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨.

الواعى للتقنية بناء على قدرات واعية من المؤسسات ذات الصلة فى المجتمع محل الإعتبار، وكذلك نظرية الحتمية التكنولوجية التى ترى أن التكنولوجيا تتطور تماما من داخلها، بمعنى أن البنية الاقتصادية الاجتماعية (بما فى ذلك تكنولوجيات منافسة) تحتم تطورا تكنولوجيا ما.

٢/٥/٣ العلاقة بين الاختيار التكنولوجى وعدالة التوزيع:

ثمة علاقة وثيقة بين إنتاج التكنولوجيا وتكنولوجيا الإنتاج والتقنيات من ناحية وبين عدالة التوزيع (سيما فى مرحلة اكتساب الدخول) من ناحية أخرى. وذلك لما تتركه من آثار على هيكل إنتاجية كل من رأس المال والعمل والمعرفة كمدخلات فى العمليات الإنتاجية، ومن ثم على هيكل عائدات كل من هذه العناصر الثلاثة، وعلى هيكل عائدات العمل نفسه بحسب درجة المهارة، وما قد تتسبب فيه من استبعاد لبعض العمال. كذلك فقد يترتب على استخدام تقنيات أكثر تقدما، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، زيادة فى الناتج الكلى فى الاقتصاد محل الاعتبار، ومن ثم زيادة الحجم الكلى للتوزيع الحقيقى. وبالإضافة إلى ذلك فإن ثمة علاقة بين التقنيات المستخدمة والأسعار فزيادة الإنتاجية، مع بقاء العوامل الأخرى على حالتها، يخفض من تكلفة الإنتاج ومن ثم يتيح إمكانية تخفيض الأسعار. وفى حالة انخفاض أسعار بعض المنتجات فإن ذلك يكون فى صالح تحسين الدخول الحقيقية لمستهلكى هذه المنتجات. وأخيرا فإن ثمة علاقة بين التقدم التكنولوجى والتنى وتوزيع الثروة عن طريق ماقد يرتبط بذلك من حقوق الملكية الفكرية.

٣/٥/٣ معطيات ذات علاقة بالاختيار التكنولوجي:

ثمة العديد من المعطيات التي ينبغي أخذها بالاعتبار في هذا الصدد لعل من أهمها:

- ١- أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل ٨٠% من اقتصاديات العالم المتقدم بينما ٢٠% فقط هي نصيب رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية^(١).
- ٢- أن المعرفة والخبرة والقدرة على الاختراع والابتكار في الكثير من الصناعات أصبحت العامل الحاسم في تحديد المقدرة التنافسية للمنتجات النهائية في الأسواق العالمية^(٢).
- ٣- أن حجماً أكبر من قوة العمل والإنتاج سوف يعمل في قطاعات كثيفة الاستخدام للعلم^(٣).
- ٤- أن النمو التكنولوجي والتقني يعتبر عاملاً حاسماً في زيادة مستوى الإنتاجية حيث يتيح تحقيق قدر أكبر من الناتج باستخدام ذات المستوى من مخلات العمل ورأس المال.
- ٥- أن التقنيات المستخدمة قد تترك آثاراً سلبية تتمثل في انخفاض مدخل العمل بالنسبة لذات القدر من الناتج سيما مع عدم وجود فرص أخرى متاحة لاستيعاب العمل الذي يتم الاستغناء عنه وقد تتمثل هذه الآثار

(١) على على حيش، "التحديات العلمية والتكنولوجية والقرص المتاحة لمصر"، ضمن كتاب "مبادرة للتقدم"، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمجلة الأهرام، القاهرة، ص ٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

المسلبية أيضا في شكل زيادة الطلب على العمالة الماهرة على حساب العمالة الأقل مهارة بما لذلك من مستتبعات على عدالة التوزيع، بحيث يثور تناقض بين النمو والعدالة.

٦- من المعلوم أن الدول المتقدمة رغم تسارع التقدم التكنولوجي وتعاقيه فيها فإنه تم تدبير فرص عمل جديدة أكثر إنتاجية للعمالة المستبعدة نتيجة لذلك. والدليل على ذلك أن هذه الدول المتقدمة تعاني من بطالة حقيقية أقل مما تعانيه الدول النامية التي ليس لديها توظيف واسعاً للتكنولوجيا المستحدثة كثيفة الاستخدام لرأس المال^(١). غير أنه يجب أن يؤخذنا بالاعتبار أن هذه الدول ذات هياكل إنتاجية قوية، ولها سيطرة قوية ومركز متميز في الأسواق العالمية، ولا يتوفر ذلك بطبيعة الحال للدول النامية. كما ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار ظروف الندرة النسبية لكل من رأس المال والعمل ودرجة التضرر التي تعيشها هذه الدول النامية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المعاش.

٧- أن ثمة عامل هام في الاختيار التكنولوجي ذلك هو أهداف النظام الاقتصادي الاجتماعي محل الاعتبار. وتحديد هذه الأهداف يساعد في الإجابة على تساؤل هام: بافتراض وجود تناقض بين مقتضيات النمو والعدالة ولو في الفترة القصيرة - كيف يكون الحل؟ هل تبرر ضرورات التقدم المادي بمعدلات مرتفعة التنازل عن العدالة وتحمل بعض الطبقات ثمن هذا التقدم؟ وإذا كانت الإجابة في مجتمع ما هي

(١) محمد السيد السعيد، "التكنولوجيا"، مرجع سابق الإشارة إليه، ص ١٨.

قبول وفرض هذه التضحية المؤقتة.. فهل ستفرض هذه المجتمعات
تضحيات مستديمة على بعض الطبقات رغبة في تحقيق معدلات عالية
من التقدم المادى المستدام؟
وثمة تساؤل هام آخر، تتحدد إجابته في ضوء أهداف النظم المختلفة
وواقعها، وهو سؤال يتعلق بقيمة العمل في حد ذاته: هل نستمر في التقدم
على نحو بحيث تحل الآلة محل الإنسان حتى يعاني الإنسان من الفراغ ويفقد
كرامة العمل؟.

٣/٥؛ آليات عدالة التوزيع فيما يتعلق بالتكنولوجيا:

من المهم أن نؤكد بداية أن التغير التكنولوجي والتقنى يظل أمراً
متعلقاً بتطور الوسائل وليس الأهداف النهائية للمجتمع الإسلامى وقيمه
السامية المستمدة من العقيدة والشريعة الإسلامية. فهذه الأهداف النهائية وهذه
القيم السامية ثابتة ثبات العقيدة والشريعة.

ولا ينبغي من وجهة نظرنا في التعامل مع الاختيارات التكنولوجية
والتقنية أن يكون هدفنا هو اللحاق بمستويات أعلى للدخول بتحقيقها مجتمعات
أخرى. بل ينبغي أن يكون هدفنا اللحاق بركب العلم والمعرفة وريادته
بأفرعه المختلفة مع الاحتفاظ بهدف قضاء الحاجات بحسب أولوياتها
وبالإنتاج ليوافق قضاء هذه الحاجات وعلى نحو يحقق التشغيل الشامل للعمل
الإنسانى. فى إطار من تأمين الدولة ونشر الدعوة الإسلامية المباركة. ولكل
ذلك ينبغي أن نفرق فى خيارنا التكنولوجى والتقنى بين إنتاج التكنولوجيا
وتكنولوجيا الإنتاج (أو التقنيات).

١/٤/٥/٣ إنتاج التكنولوجيا:

فى رأينا أن إنتاج التكنولوجيا سيما تكنولوجيا المعلومات أمر يشكل أهمية بالغة يرقى إلى مرتبة الفرض الواجب (بل هو قضية وجود أو عدم) باعتبار أن هذه التكنولوجيا تعتبر عمادا مستحدثا للاقتصاد الآن وفى المستقبل، ومحددا ماديا هاما لقدرة الدولة وموقعها بين دول العالم المختلفة. وإنتاج التكنولوجيا يعتبر بذلك ذا علاقة وثيقة بأهداف عدالة التوزيع وقضاء الحاجات عموما، وتحقيق الدولة لحماية تطبيق المنهج الإسلامى ونشر الدعوة الإسلامية على وجه أخص.

وفى ضوء ذلك صار تكليفا على الأمة الإسلامية، فى رأينا، أن تتم إعادة صياغة منظومات التعليم والعلم والبحث العلمى، والمنظومات والمؤسسات ذات العلاقة، وقيام التعاون الكامل والوثيق بين الدولة من جانب والقطاع الخاص وعموم المجتمع من جانب آخر على نحو يمكن معه بناء صناعة ذاتية للتكنولوجيا.

وفى إطار إنتاج التكنولوجيا فإنه يمكن اقتراح آليات تحقق عدالة التوزيع وتنمى مع الاقتصاد الإسلامى، مبادئه وأهدافه وأنظمتهم ومؤسساتهم: ١- أن تشمل الخطة القومية تعليم وتدريب الفقراء والمساكين وعموم الفئات الدنيا فى هيكل توزيع الدخل والثروات لإكسابهم المهارات العامة والخاصة ورعاية المبدعين منهم. وذلك بتمويل من مؤسسات إعادة التوزيع الإسلامية والجهود الذاتية الخيرة ومن فروض الكفاية على القطاع الخاص ومن مؤسسات التمويل، وأخيرا من الموازنة العامة للدولة (الإيرادات غير المخصصة). ويكون كل ذلك فى إطار خطة

محكمة ترعاها الدولة يتم تصميمها في إطار من الشورى (ويشارك فيها القطاع الخاص بدور هام) ويتاح فيها للفئات الأدنى في هيكل توزيع الدخل والثروات فرصة المشاركة في إنتاج الملكيات الفكرية وفي ثمار التطبيق التكنولوجي حتى لا يكون دولة بين الأغنياء منا.

٢- تقنين حقوق الملكية الفكرية محليا على نحو يأخذ بالإعتبار:

أ- ألا يتاح احتكار التكنولوجيا والتقنية واستئثار المالكين لربيعها لفترات طويلة غير مناسبة.

ب- عدم الإضرار بأصحاب الملكيات الفكرية وتعويضهم عن النفقات البحثية والتجريبية الباهظة.

ج- المحافظة على إزكاء روح الإبداع والتطوير.

٣- العمل على تشجيع الابتكارات والتطبيقات التي تحقق نفس المستوى من الإنتاجية بتكلفة تمويلية أقل على نحو يخفض من تكلفة إنشاء الوظائف الجديدة، وحتى تكون التقنية في متناول الفئات الأقل دخلا فتسهم في حل مشكلة البطالة.

٤- تقرير الحوافز للابتكارات التكنولوجية والتطبيقات التقنية التي تسهم في تحسين أحوال الفقراء والطبقة الوسطى كالا ابتكارات والتقنيات التي من شأنها تخفيض تكلفة إنتاج الضروريات وتحسين مستوى جودتها.

٥- من نافلة القول أن التفاوت في الدخل والثروات الناجم عن حقوق الملكية الفكرية سيقع تحت طائلة مؤسسات إعادة التوزيع الإسلامية على نحو يسهم في حصول الفقراء والمساكين على جانب من دخول هذه الثروات المستحدثة.

٢/٤/٥/٣ تكنولوجيا الانتاج (أو التقنيات):

مرة أخرى لا ينبغي أن نغفل أن التقدم التكنولوجي والتقني هو وسيلة لخدمة أهداف نهائية، وأن وجدت بين هذا التقدم وهذه الأهداف النهائية أهدافا وسيطة لتحقيق الأرباح. فالعدل بالحق وهو هدف نهائي في الاقتصاد الإسلامي يعطى للتغير التكنولوجي والتقني غايته النهائية وهي تحقيق مستويات مشروعة أفضل من قضاء حاجات الناس في الحاضر والمستقبل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وقوة الدولة في إطار الاستطاعة، وتعزيز دور العمل الإنساني المشروع في كل ذلك باعتباره قيمة في ذاته وواجبا إسلاميا وأساسا للحياة الطيبة في الدنيا بل وحسن الجزاء في الآخرة، فكل درجات مما عملوا.

وفي هذا الاقتصاد الإسلامي لا تتقلب الوسائل على الغايات النهائية فتحل محلها غاية للسلوك الاقتصادي الإنساني بحيث تفقد فاطرة تعظيم الأرباح الاقتصاد إلى جنون التركيم كما هو واقع بعض الأنظمة الرأسمالية المعاصرة التي تقوم على الأسواق الحرة المتحررة من الضوابط الاجتماعية والأخلاقية. أو بحيث يقع المجتمع فريسة للتسابق الدولي والدعائي المحموم للسيطرة والقهر بتحقيق القوة العسكرية ولو على حساب توفير الحاجات الأساسية للناس كما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق.

ونحن نرى أن ثمة ضوابط فيما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في الإنتاج - سواء أكانت محلية أو منقولة - تلزم لتحقيق عدالة التوزيع ولعل من أهم هذه الضوابط:

١- اختيار أفضل التقنيات التي تحقق أفضل توفير بين اعتبارات النمو

واعتبارات العدالة مع اعطاء العدالة الأولوية الأولى.

٢- تشجيع استخدام التقنيات التي تحقق نفس المستوى من الإنتاجية مع الإسهام الأكبر فى التشغيل الشامل لعوامل الإنتاج فتسهم فى تحقيق إنتاجية إجمالية أكبر على مستوى المجتمع.

٣- الربط بين التقنية وهيكلة حاجات المجتمع بحسب أولوياتها وكذا احتياجات التصدير، وتنشيط استخدام التقنيات التي من شأنها إضافة أنماط استهلاكية تحسينية للقادرين.

٤- الموازنة فى الأساليب التقنية المستخدمة بين الأساليب التي تحتاج إلى العمالة فائقة المهارة والأساليب التي تحتاج إلى العمالة غير الماهرة باعتبار أن وجود هذه العمالة غير الماهرة واقع ينبغي مراعاته إلى أن يتم تغييره.

وفيما يلي نقدم اقتراحا يتضمن خطوطا عريضة لخيار تقنى:

٣/٤/٥/٣ اقتراح لخيار تقنى:

من المتصور فى إطار استراتيجية للتطبيق التكنولوجى (أو للتقنيات) عموما، وعلى ضوء واقع الدول الإسلامية باعتبارها من دول العالم الثالث، أن تكون هناك محاور ثلاثة:

المحور الأول: ويرتكز على العمالة الأقل مهارة، ويعتمد على استخدام تقنيات كثيفة الاستخدام للعمل من أجل إنتاج سلع وخدمات للاستهلاك المحلى سيما للفقرى والطبقة الوسطى. ويتميز هذا المحور بانخفاض التمويل المطلوب فيكون فى متناول الفقراء، كما يتميز بإتاحة قدر أكبر من فرص العمل لهم فضلا عن انتاج سلع رخيصة لهم وتوفر

السوق اللازم لتصريف انتاجه.

المحور الثاني: ويرتكز على عمالة أكثر مهارة، ويعتمد على استخدام تقنيات كثيفة الاستخدام للعمل أيضا في إقامة صناعات صغيرة تظهر فيها المهارة والإتقان والإبداع الفردي لإنتاج سلع وخدمات بسيطة ومتميزة تبرز فيها سمات العمل الفردي وقسماته مثل صناعة التحف والسجاد اليدوي الحريري والصوفي والبرديات وبعض الملابس والاحتياجات الشخصية ... ويتوجه أساسا بإنتاجه لإستهلاك الطبقة الوسطى والفئات العليا من الدخل كما يتوجه بإنتاجه إلى التصدير بخدمة احتياجات أسواق مختارة بناء على دراسات مسبقة لهذه الأسواق وتحقيق ميزة تنافسية فيها. ويتميز هذا المحور أيضا بانخفاض حجم التمويل المطلوب للمشروع وإيجاد فرص أكبر للعمالة.

المحور الثالث: ويرتكز على عمالة ماهرة ومتميزة، ويعتمد على تقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال وأخرى كثيفة الاستخدام للمدخل المعلوماتي وذلك لإنتاج سلع وخدمات لها قدرة على المنافسة في أسواق خارجية وكذا في السوق المحلي كبديل للواردات. ويتميز هذا المحور بارتفاع الانتاجية وتعزيز موقف ميزان المدفوعات والعملة الوطنية وهو ما يترك آثاره الإيجابية، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، على الحجم الكلي للتوزيع وعلى مستويات الأسعار داخل الدولة.

هذا ويتم تمويل مشروعات الفقراء من مؤسسات إعادة التوزيع

المختلفة ومن النظام المصرفي وغيره من مؤسسات التمويل وكذا من الموازنة العامة للدولة.

وهذا التصور المقترح لهذه المحاور الثلاثة يركز على أن تتاح فرصة عمل لكل مواطن قادر على العمل في حدود وقته ومهاراته والقدرات التمويلية المتاحة. فالمهم في البداية أن يعمل كل مواطن قادر على العمل ولو عملاً بسيطاً للغاية ثم نبحث بعد ذلك عن الإرتقاء والتطوير^(١). وفي ذات الوقت يكون الإهتمام بالتعليم والتدريب والبحث العلمي (وتحقيق العدالة في هذا الصدد بين الفقراء والأغنياء) بما يرجى من وراء ذلك من حراك اجتماعي (وتقني) تدرجى للمجتمع ككل ولفئاته المختلفة، وفي إطار عدم تحميل بعض فئات المجتمع (وهم الفقراء عادة) بتكاليف التقدم المأمول، فضلاً عن أن تحميل الفقراء بعضي التقدم سيقوم هو ذاته بتعويق عملية التقدم.

٦/٣ النظام المصرفي الإسلامي وعدالة التوزيع

يشمل النظام المصرفي الإسلامي المصرف المركزي والمصارف الإسلامية بأنواعها. وتتمثل الأهداف التي تسعى المصارف المركزية الإسلامية لتحقيقها في إدارة السياسة النقدية والائتمانية على نحو يحقق كفاءة وتيسير التبادل والإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال، ويعزز الإعمار والاستقرار النقدي والاقتصادى ويعزز العدالة، وكل ذلك في إطار الأحكام

(١) قامت لجنة زكاة قرية دماص دقهلية، وهي بلد الباحث، والباحث هو المسئول الفعلي عن إدارتها، بتدبير فرص عمل لعديد من الفقراء القادرين على العمل بتكلفة تمويلية تتراوح بين ٥٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه للفرصة الواحدة، ولنا بمشية الله تعالى، عود إلى هذه التجربة بقدر أكبر من التفصيل في ملحق هذا البحث.

القيمية النظام الإسلامي. وتتبلور هذه الأحكام القيمية في نواح عديدة لعل من أهمها الحفاظ على قيمة الوحدة النقدية كمقياس أمين وعادل للقيم في التبادل والدفع الآجل، وتحقيق العدل في توزيع التمويل ومنافعه، ورعاية تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة الاجتماعية فيما يتعلق بالأموال في إطار المصالح المعتمدة شرعا. وهذا بالإضافة إلى تجنب المحظورات الشرعية فيما يتعلق بالنقود والأموال عموما، في النظام المصرفي.

وكذلك فإن المصارف الإسلامية الأعضاء لا يقتصر هدفها على مجرد تعظيم الأرباح والتنمية الاقتصادية البحتة فقط بل يشمل هذا الهدف أيضا (وبصفة أساسية) تحقيق الأعمار الاجتماعية الشامل الذي يصحح وظيفة رأس المال بتحقيق المصالح المختلفة صاحبة الحقوق الشرعية عليه. وأكثر من ذلك فإن للمصارف الإسلامية هدف رسالي يتمثل في إحياء الاقتصاد الإسلامي، متعاونة في ذلك مع المؤسسات والتنظيمات الأخرى ذات العلاقة، ونشر السلوك الإسلامي فيما يتعلق باكتساب وتداول الأموال. ويمتد هذا الهدف الرسالي إلى محاولة تغيير السلوك الإنساني لأبناء المجتمع صوب الاتجاه الذي يخدم الأعمار الشامل في إطار العدل بالحق.

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول أن النظام المصرفي الإسلامي يلعب دورا هاما في تحقيق عدالة التوزيع وذلك من خلال آليات عديدة لعل من أهمها:

١/٦/٣ ضوابط الإصدار النقدي وإيجاد الائتمان:

يتم تنظيم عملية الإصدار النقدي وعملية إيجاد الائتمان على نحو يحقق أهداف النظام الإسلامي في الأعمار والعدل بالحق وفي إطار ضوابط

هذا النظام. فتؤثر هذه الأهداف والضوابط في تصميم أنظمة الإصدار وإدارة الرصيد النقدي وكذا في آلية إيجاد الائتمان في الاقتصاد الإسلامي.

فينبغي أن يتيح نظام الإصدار إمكانية تحقيق الاستقرار النقدي، وأن تصاغ السياسة النقدية والائتمانية على نحو من شأنه الحفاظ على قيمة الوحدة النقدية كمقياس أمين وعادل في المبادلات وفي الدفع الآجل، بحيث يتم ضبط الإصدار النقدي وإيجاد الائتمان على الاحتياجات العامة للاقتصاد. وهكذا فإن ضوابط الإصدار النقدي وإيجاد الائتمان تسهم في تحقيق عدالة التوزيع عن طريق الحفاظ على القيمة الحقيقية لأموال الناس، وتحفظها من غائلة التضخم النقدي التي تؤثر سلباً على هذه القيمة الحقيقية سيما فيما يتعلق بأموال ذوي الدخل الثابتة، وهم عادة الفئات الدنيا في هيكل توزيع الدخل والثروات.

وثمة عوامل في الاقتصاد الإسلامي تيسر من مهمة المصرف المركزي في ضبط إيجاد الائتمان ومنها: ١- أن المصارف الإسلامية هي أصلاً مصارف استثمارية ذات توجهات اجتماعية بطبيعتها. ٢- كما أن مخاطر التوسع في الائتمان قد تكون محدودة في الاقتصاد الإسلامي نتيجة لطبيعة عمليات التمويل في هذا الاقتصاد التي تركز على المشاركة وليس على الفائدة المضمونة، ولذلك فيتوقع أن يكون المصرف الإسلامي حريصاً على أن يربط إيجاد الائتمان بوجود فرص استثمارية حقيقية، بحيث يمكن أن نتوقع أن الإنفاق الناجم عن عمليات التمويل بالائتمان وفقاً لنظام المشاركة سيقابله إنتاج من السلع والخدمات، كما أن ذلك قد يؤدي إلى الحد من إيجاد

الائتمان^(١).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إيجاد الائتمان إلى جانب ذلك وحتى يستوفى مشروعيته إسلامياً ينبغي معالجة الإيرادات الناجمة عن عملية إيجاد الائتمان على نحو يتسق مع العدالة. كأن يوجه البنك بنسبة ماله من نقود ائتمانية تسهيلات في مشاريع ذات طبيعة اجتماعية لخدمة المجتمع^(٢). كما يمكن توجيه جزء من هذه النقود للاكتتاب، بدون عائد، في سندات الخزانة لتدبير تمويل الاحتياجات الواسية للموازنة العامة. وأخيراً فإنه يمكن معالجة هذه الإيرادات عن طريق فرض ضرائب معينة عليها، وتوسيع ملكية المؤسسات الموجهة للائتمان.

٢/٦/٣ أساليب قبول الأموال وأساليب استخدامها:

في النظام المصرفي الإسلامي لاكتشف مصادر الأموال واستخداماتها محظورات شرعية سيما الربا، بل تقوم أساساً على آليات المشاركة والمضاربة والمراوحة والاستثمار المباشر، وغير ذلك من الأساليب الإسلامية. وتعتبر هذه الأساليب آلية لتحقيق عدالة التوزيع من نواح عدة منها: أن هذه الآليات من شأنها تحقيق العدل في تحديد عائد رأس المال النقدي في الاستخدام المدر للعائد على النحو الذي سبق ذكره. كما لا تسهم هذه الأساليب في إيجاد فئة تقدم التمويل وتكسب بمجرد الانتظار كمسا دائماً في مقابل فئات تستخدم هذا التمويل وتعرض للريح والخسارة. وكذلك فإن

(١) M.N. Siddiyi, "Islamic Approach to Money, Banking and Monetary Policy", International Center for Research in Islamic Economics, Jeddah, 1982, pp. 25-29.

(٢) "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

تقديم الأموال على أساس من المشاركة أو المضاربة بحيث يتوقف عائد التمويل على نتيجة النشاط يجعل التمويل ينساب إلى الأنشطة الأكثر ربحية لا الأكثر جدارة ائتمانية، كما أن المشاركة والمضاربة تعنى توزيع المخاطر بين الأطراف المعنية الأمر الذى يقلل مخاطر التنظيم ويؤثر ايجابيا على منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار.

كذلك فإن المصارف الإسلامية تعمل على تشجيع الإذخار (مهما ضلّت الدخول) ليس فقط لتحقيق عائد مادي بل أيضا لممارسة الإذخار كفضيلة إسلامية وبعث روح المشاركة الإيجابية لدى الناس. وتقوم المصارف الإسلامية فى سبيل ذلك بالاتصال المباشر بالجماهير وبث فروعها فى التجمعات السكنية بما فيها الأحياء الفقيرة واستخدام هذه المدخرات فى تمويل مشروعات تخدم هذه التجمعات. وينعكس ذلك كله على زيادة عرض الإذخار والطلب على الاستثمار ومن ثم على حجم التوزيع وأنصبة الفرقاء.

٣/٦/٣ عدالة توزيع التمويل:

ويتحقق ذلك من خلال آليات عديدة لعل من أهمها:

١- أن الأنشطة الاجتماعية للمصارف الإسلامية تعتبر أحد أهم المعالم المميزة لها عن غيرها من المصارف التقليدية، وتسهم هذه الأنشطة فى تحقيق عدالة توزيع التمويل من خلال:

أ- إتاحة وتمييز التمويل للحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة، وإمدادهم بالمعلومات الاقتصادية والفنية اللازمة لمشروعاتهم، ومعاونتهم بالمشورة والرأى. فالأهداف الاجتماعية للمصارف

الإسلامية وأساليبها فى تقديم الأموال تجعل من المقبول فى هذه المصارف تقديم الأموال إلى فئات ذات جدارة ائتمانية أقل فى حاجة إلى هذا التمويل للمشاركة فى العمل والإنتاج. بينما هدف المصارف التقليدية فى تعظيم الأرباح، وأساليب هذه المصارف فى تقديم الأموال على أساس من الفائدة المضمونة المحددة سلفاً تهتم كل الإهتمام بالجدارة الائتمانية للمقترضين دون الإلتفات إلى مدى حاجة البعض للتمويل.

ب- توجيه الاستثمارات لحل مشاكل المجتمع الذى تعمل فيه هذه المصارف حتى وإن اقتضى ذلك التضحية بمعدلات أعلى من الربحية يمكن تحقيقها من التوظيفات الاستثمارية فى بدائل متاحة.

ج- إخراج الزكاة المستحقة فى أموال هذه المصارف وتلقى الزكاة وعموم الصدقات والهبات من الراغبين، وإدارة هذه الأموال واستثمارها إلى حين إخراجها إلى مستحقيها.

د - يقترح البعض استخدام أموال الحسابات الجارية والإدخارية فى تمويل مشروعات ذات طابع اجتماعى محدد مثل المستشفيات والمدارس ومراكز رعاية الأومة والطفولة على أساس منح قروض طويلة الأجل وبدون أعباء غير المصارف الإدارية^(١).

٢- أن المصارف الإسلامية تلتزم بهيكل أولويات الحاجات فى المجتمع وكذا اعتبارات تحقيق التوازن القطاعى والاقليمى وبين الأفراد وذلك لدى

(١) حسنان النجار، "البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها" أحد بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التجارة بجامعة المنصورة، إبريل ١٩٨٣، ص ٢١، ٢٢.

تقديم التمويل اللازم للاستثمارات المختلفة، كما يصمم المصرف المركزي الإسلامي سياسته في الرقابة على الائتمان على نحو يعزز هذا الاتجاه. وييسر من هذه المهمة أنه يسهل تتبع ومعرفة المآل النهائي لتخصيص الأموال باعتبار كون المصارف الإسلامية تشارك فعلا في الاستثمار إذا لم تكن تديره بنفسها في شكل استثمار مباشر.

٣- يفترض أنه لاجال للفساد السياسي والاقتصادي وما قد يتمخض عنه من حصول البعض على أموال طائلة من البنوك لاتعزز تحقيق الأولويات، ولا تبررها دراسات الجدوى باعتبارها الأفضل، فضلا عن عدم كفاية وجدية الضمانات. الأمر الذي قد يؤدي إلى الإخلال بالأولويات وإهدار الاستخدام الكفء للأموال، بل وحتى ضياعها بالمرّة بالتبديد أو بالتهريب إلى خارج البلاد الأمر الذي يترك أثارا وبيلة على حجم التوزيع وعدالته.

٧/٣ آليات عدالة توزيع الدخل الحقيقي

يهتم الاقتصاد الإسلامي بعدالة توزيع الدخل الحقيقية باعتبارها تؤثر مايمكن أن يحصل عليه أصحاب الدخل المختلفة من السلع والخدمات، ومن ثم مستوى قضاء الحاجات. والدخل الحقيقي، كما هو معلوم، لا يتوقف على ما يحتكم عليه صاحب الدخل من دخل نقدي فقط بل يتوقف أيضا على أسعار السلع والخدمات. ومحل اهتمامنا الآن هو الآليات التي تجعل من الأسعار في الاقتصاد الإسلامي وسيلة لتحقيق عدالة التوزيع، وتمنعها في ذات الوقت من أن تكون سببا لمظالم توزيعية تتمثل في تحويلات فعلية من الفقراء إلى الأغنياء وذلك بتخصيص الموارد لإنتاج سلع وخدمات

يطلبها الأغنياء. ولذلك سنتناول بالبحث بنية الائتمان وآليات الحد من التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

١/٧/٣ بنية الائتمان في الاقتصاد الإسلامي:

يلعب تعظيم عائد الإلتزام لدى خلايا الاقتصاد الإسلامي ذات العلاقة دورا هاما في بناء هياكل الطلب والعرض على نحو يلتزم بالأولويات المعتمدة شرعا:

١- فيتم تحديد الحاجات الضرورية على أساس من خدمتها لحفظ أصل ضروري من الأصول الخمسة للشريعة الإسلامية، وتعطى لهذه الحاجات أولوية أولى على ماعداها من الحاجات.

٢- يتم تزويد أصحاب الحاجات الضرورية بالمقدرة اللازمة على الدفع.

٣- وتلتزم الأولويات في الإتفاق والإنتاج، ويخرج من دائرة الأولويات أصلا ما هو ضار أو غير نافع أو زائد عن الحاجة.

٤- يتجه الجهاز الإنتاجي للاستجابة لأولويات الإتفاق.

وفي المحصلة فإننا نكون بصدد طلب مقدر على الدفع يقترب هيكله من هيكل الأولويات الحقيقية لحاجات المجتمع، وهيكل إنتاج يستجيب لهذا الهيكل من الطلب. وثمة عوامل عديدة من صلب النظام الإسلامي يمكن أن تعزز تحقيق هذا النمط من الأولويات:

١- أن هدف النظام الذي يوجه عمل خلاياه كافة خلاياه هو العدل، ومنه العدل في قضاء الحاجات.

٢- أن النظام يزود بأنظمة توزيعية شاملة وكافية من حيث أن نطاقها المتاح يتحدد بما يحقق كفاية الناس.

٣- أن النظام يحدد دورا للدولة ومسئولية في القيام على تحقيق كفاية الناس

ومن أجل ذلك أناط بها:

- أ- إدارة (والإشراف على) الأنظمة التوزيعية.
 - ب- إدارة (والإشراف على) الملكية العامة وملكية الدولة.
 - ج- حرية التدخل في النشاط الاقتصادي في إطار الشريعة الإسلامية.
 - ٤- أن إحتاج الضروريات في هذا النظام يصبح فرض كفاية على الجهاز الإنتاجي في الدولة تتضافر الاستثمارات العامة والخاصة على القيام به.
 - ٥- أن ثمة التزام من جانب جميع خلايا النظام بهذه الأولويات، لأن من شأن هذا الالتزام أن يسهم في تعظيم عائد الالتزام لدى الأفراد ولدى الدولة. كذلك فإن ثمة إلزام لمن لا يلتزم بهذه الأولويات يصل إلى حد الحجر عليه من التصرف في أمواله، وهو ما يحدث مع السفهية.
- وهكذا فإن الأثمان السوقية التي توجد في الاقتصاد الإسلامى وإن كانت تتحدد بالطلب والعرض في الأسواق إلا أنه يفترض أنها محملة بقيم العدل الحق. بحيث يمكن القول أن هذه الأثمان فيما يتعلق بتخصيص الموارد عبر الزمن وكذا فيما يتعلق بالتخصيص بين أوجه الاستخدام الرئيسية ليست سوى النظام المقابل الذى يفرزه نظام تخصيص مباشر ملتزم بالعدل في قضاء الحاجات من ضروريات إلى حاجيات إلى تحسينات. وأما فيما يتعلق بالمنتجات التى تقضى حاجات سواء (داخل كل أولوية من هذه الأولويات المذكورة) فإن الأثمان تكون هى النظام الأسمى الذى يفرز نظام التخصيص المقابل بين بدائل سواء من حيث الأولوية. ورغم أن هذه التفرقة فى بنية الأثمان غير ملموسة فى الواقع لأن هناك ثمن واحد للسلعة الواحدة بصرف النظر عن درجة أولويتها، إلا أنها تفرقة تحليلية توضح بنية الأثمان فى الاقتصاد الإسلامى وما تبلوره من قيم العدل فى قضاء الحاجات نتيجة عمل

آلية تعظيم عائد الالتزام على هياكل الطب والعرض.

وهكذا فإن الأثمان السوقية في الاقتصاد الإسلامي تستبقي المزايا التي يحققها نظام الأسعار السوقية عموماً من حرية اقتصادية ومن وجود آلية تجرى تكييفات حذية لاشتقاق عائد أقصى من موارد معطاة، أى عملية تعظيم فى ظل قيود. غير أنها فى ذات الوقت تستبعد تحميل الأثمان بقيمة النفعية والفردية، كما فى النظام الرأسمالى لتحملها بدلاً من ذلك بقيمة العدل الحق، بحيث تكون الأثمان، والحال كذلك، أداة لتحقيق الكفاءة والعدل معاً فى تخصيص الموارد وهو عدل لا يتعارض مع الكفاءة بل يكملها ويحققها.

٢/٧/٣ آليات الحد من التضخم فى الاقتصاد الإسلامى:

الأسعار فى الاقتصاد الإسلامى رغم تحددها فى أسواق إسلامية عادلة، ورغم بلورتها لقيم العدل الحق فى هياكل الطلب والعرض على نحو يؤمن عدالة توزيع الدخول الحقيقية، إلا أن التضخم قد يعصف بهذه العدالة. وللتضخم أسبابه المعروفة من تضخم نقدى ناجم عن زيادة المعروض النقدى عن الاحتياجات الحقيقية للسيولة فى الاقتصاد، وتضخم ولبد الطلب ناجم عن زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات، وتضخم تكاليفى ناجم عن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وخدمات عناصر الإنتاج.

والحقيقة أن هذا التضخم (بكل صورة) يمكن أن تتضاءل أسباب وجوده فى الاقتصاد الإسلامى نتيجة لآليات ذاتية فى صلب هذا الاقتصاد، ولعل من أهم هذه الآليات:

١- أن التمويل التضخمى لا يعتبر سياسة شرعية فى الاقتصاد الإسلامى كما سنبين بمشيئة الله تعالى لدى بحثنا لآليات إعادة التوزيع عن طريق الموازنة العامة للدولة. كما أن المصرف المركزى الإسلامى يتوخى فى

إدارته للسياسة النقدية والائتمانية ضبط الإصدار للتقدي وإيجاد الائتمان على الاحتياجات الحقيقية للسيولة في الاقتصاد ويساعده على ذلك أن مخاطر التوسع في الائتمان تعتبر محدودة في الاقتصاد الإسلامي كما سبق لنا بيانه.

٢- أن الإنفاق في الاقتصاد الإسلامي (حجماً وهيكلًا) يتصف بالاعتدال ورعاية الأولويات ويتجنب الإسراف والتبذير، وأن هيكل الإنتاج يستجيب لهيكل الإنفاق سيما وأن تحديد هذا الهيكل الإنتاجي فيما يتعلق بالقطاع الخاص لا تتحكم فيه آلية تعظيم الأرباح فقط بل آلية تعظيم عائد الاستثمار أيضاً، وهذا فضلاً عن أن هيكل الناتج القومي لا يترك كلية للقطاع الخاص بل تشارك الدولة في تحديده.

٣- يحرم الإسلام احتكار السلع والخدمات بما يرفع أسعارها ويحدث ضرراً بالناس. ومثلما أن الظاهر أنه يلحق بذلك تحريم الإضرار بأصحاب خدمات عوامل الإنتاج بيخس آثان خدماتهم من قبل محتكر لشرائها، فإن الظاهر أنه يلحق بتحريم الاحتكار أيضاً حبس خدمات عوامل الإنتاج بقصد إغلاء أسعارها على نحو يضر بالناس فالعلة واحدة وهي الإضرار بالناس. وفي تحريم الاحتكار، بهذه الكيفية، درء لسببين من أسباب التضخم: ويتمثل السبب الأول في ارتفاع ثمن العرض نتيجة لاقترال قصور فيه، ويتمثل السبب الثاني في ارتفاع ثمن العرض نتيجة لارتفاع الأجور وغيرها من تكاليف استخدام عناصر الإنتاج الأخرى.

٤- محدودية المضاربة المشروعة على فروق الأسعار عموماً في الاقتصاد الإسلامي على النحو السابق بيانه الأمر الذي يحد من فرصة تقلبات الأسعار ويربط هذه التقلبات بأسباب من الاقتصاد الحقيقي.

٥- تنظيم الإسلام للأسواق على نحو يمنع من التواطؤ للتأثير في الأسعار أو رفع سعر نفس السلعة (أو خفضه) عن السعر السائد في السوق والذي يمكن أن ينجم عن تلقى الركبان أو أن يبيع حاضر لباد، إلى غير ذلك من الأمور المحظورة شرعاً.

المبحث الثالث

٤/ آليات إعادة التوزيع

تعتبر مؤسسات إعادة التوزيع شفا متما لنظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي. فمهمة هذا الشق في إطار هذه النظرية تبني من ناحية على تأمين متطلبات الدعوة إلى الله تبارك وتعالى، كما تبني من ناحية أخرى على تحقيق كفاية العاجزين عن تحقيق كفايتهم (كالأعمى والكسيع) وإكمال كفاية من لم يستطع أن يحقق كفايته كاملة بنفسه رغم بذله ما في وسعه من أجل ذلك. وقد أمد النظام الإسلامي إعادة التوزيع بمنظومة متكاملة من المؤسسات لاستكمال تحقيق العدالة تتدرج من الفرائض الواجبة وتنتهي بالتطوع. فإذا ما قصرت هذه المنظومة عن أن تفي بذلك في ظروف من الظروف فإن النظام يجعل من حق (وواجب) ولي الأمر في هذه الحالة أن يفرض جبايات مالية على القادرين بالقدر الذي يفي بذلك.

والفاعلون الرئيسيون في هذه المرحلة من مراحل نظرية التوزيع هم الدولة والناس أنفسهم: الدولة من خلال الموازنة العامة وسياساتها المختلفة، والناس من خلال مجموعة من التنظيمات الإسلامية.

١/٤ آليات عدالة التوزيع من خلال الموازنة العامة للدولة

تلعب الموازنة العامة للدولة دورها الهام في تحقيق عدالة التوزيع من خلال مجموعة من الآليات لعل من أهمها تطبيق مجموعة من الضوابط التي يمكن استنباطها من الشريعة الإسلامية تتعلق بمصادر الإيرادات وتخصيص المصروفات العامة، بالإضافة إلى أفراد موازنة خاصة بالزكاة

جنباً إلى جنب مع الموازنة الأساسية للدولة (التي تتضمن الموازنة الجارية والاستثمارية).

١/١/٤ ضوابط الإيرادات والمصروفات العامة:

من أهم الضوابط في هذا الصدد:

- ١- خلو المالية العامة الإسلامية من المعاملات الربوية، ومن كافة التصرفات غير المشروعة كالغلول والاحتكار وعموم الظلم.
- ٢- تعدد الموارد المالية من موارد أصلية كالزكاة، وموارد إضافية كالتوظيفات على الأموال، وموارد استثنائية كالإقتراض العام.
- ٣- حق الدولة في فرض جبايات مكملة لسد احتياجات مصارف يعم ضرر غيابها.
- ٤- العدالة في توزيع الأعباء المالية اللازمة لتمويل الموازنة العامة، وبقدر الحاجة فقط.
- ٥- ألا تلجأ الدولة للإقتراض العام إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الذاتية والا يعقد قرض إلا بعد التأكد من مصدره مستقبلاً.
- ٦- عدم مشروعية اللجوء إلى التمويل التضخمى.
- ٧- رعاية الأولويات في الإنفاق العام، وعدالة توزيعه بين أقاليم الدولة، ورعاية القواعد الشرعية المختلفة مثل "درء المفاسد مقدم على جلب المنافع".
- ٨- "لا يستحق المال العام إلا شخصان، شخص يحتاج إليه المجتمع فيأخذ

- مقابل عمله، وشخص يحتاج إلى المجتمع فيأخذ كفايته^(١).
- ٩- "يعطى للإنفاق على التكافل الاجتماعي أسبقية على غيره من مجالات الاتفاق، ويعتبر «الضمان الاجتماعي حق لكل مواطن دون نظر لانتمائه العرقي أو الفكري أو الديني»^(٢).
- ١٠- ترشيد الإيرادات العامة وعاء وربطاً وتحصيلاً، وترشيد النفقات العامة.
- ١١- "في حالة وجود فائض في الموازنة العامة بعد إشباع جميع الحاجات العامة وبمستوى لائق فإنه يدخر للأجيال المقاومة في صورة احتياجي^(٣).

١/١/٤ التمويل التضخمي للموازنة العامة:

الأصل في الموازنة العامة التوازن الكمي بمعنى أن تكفي الإيرادات العامة النفقات العامة ولكن إذا خيف الفساد بوجود مخاطر تهدد أمن وكيان المجتمع فإنه يمكن زيادة النفقات عن الإيرادات بما يكفي لدرء هذه المخاطر وتمويل العجز الناشئ عن ذلك بفرض ضرائب مؤقتة أو أي تكليفات أخرى على الأفراد أو الاقتراض^(٤). وفي هذا الصدد يثور التساؤل عن موقف الاقتصاد الإسلامي من التمويل التضخمي كمصدر لتمويل العجز في الموازنة العامة؟

(١) "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي" مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣١.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣١.

ومن المعلوم أن هذا المصدر للتمويل وكما يتضح من وصفه يتمخض عنه عن تطبيقه ارتفاع في المستوى العام للأسعار يرجى من ورائه تحقيق قدر من الإذخار الإجبارى. ومن المعلوم أيضا أن ظلالة كثيفة من الشك تحيط بمدى دقة وفاعلية هذه الوسيلة فى تحقيق هذا الهدف سيما فى الدول المتخلفة. بل إنها بالإضافة إلى ذلك قد تتسبب فى حدوث تضخم مستمر بما للتضخم من مساوئ معروفة نذكر منها، فيما يتعلق بعدالة التوزيع، المضار التى يلحقها التضخم بأصحاب الدخل الثابتة وهم عادة من الفئات الدنيا فى هيكل التوزيع. ونذكر منها أيضا الآثار السلبية الضارة التى يتركها التضخم على الرغبة فى الإذخار والاستثمار، ومن ثم على حجم التوزيع وفرص العمالة. ونذكر منها أخيرا الآثار السلبية الضارة للتضخم على تخصيص الموارد حيث يشجع أنشطة المضاربة على فروق الأسعار على حساب مشروعات الاستثمار الحقيقية.

وفى ضوء ذلك يبنى، فى رأينا، الموقف الشرعى من هذا المصدر للتمويل باعتباره لا يستقيم مع ضوابط السياسة الشرعية المعتبرة (لأنه يجافى العدل فضلا عن مضاره الأخرى) ومن ثم فهو مرفوض. كما أنه لا يمكن تسويغه فى إطار "الضرورات تبيح المحظورات" لأن له بدائل تحقق الهدف المرجو من ورائه على نحو أكثر دقة وفاعلية دون أن تجلب مثالبه^(١)، ومن ذلك الضرائب والقروض.

(١) نجاح عبد العليم، "التمويل بالعجز": مشروعيته وبدائله من منظور إسلامي"، بحث منشور بمجلة

٢/١/٤ آليات عدالة التوزيع من خلال موازنة الزكاة:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وتتمثل في مقدار من المال تحدده الشريعة الإسلامية يؤخذ من الغنى طبقاً لتنظيمات وشروط تحددها الشريعة الإسلامية أيضاً. ويعطى لثمانية مصارف حددها القرآن الكريم وهي: الفقراء، والمساكين، والعاملين على الزكاة، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل.

وللزكاة في النظام الإسلامي موازنة مستقلة بإيراداتها ومصارفها بما يضمن أموالاً تخصص لهذه المصارف كحد أدنى فرضه الشارع الحكيم. كما أن الزكاة لا تنتقل من بلد إلى بلد آخر حتى يستغنى أهل البلد عنها. وفي هذا وذلك ضبط لمصارف الزكاة ورعاية للأولويات في الإنفاق. وتفرض الزكاة على أموال نامية حقيقة كما تفرض على أموال نامية حكماً حيث يوجد التمكن من الزيادة بكون المال في يد صاحبه أو نائبه الأمر الذي يدفع صاحبها إلى استثمارها حتى لا تاكلها الصدقة. ولنا بصدد دراسة مجلة أو مفصلة للزكاة تنظيمها وأهدافها ودورها في تحقيق عدالة التوزيع وغير ذلك من الأهداف، لأن ذلك لا يمكن أن يحيط به بحث محدود ومجمل لآليات عدالة التوزيع عموماً، وإنما هدفنا مجرد إبراز مجمل لجانب من آليات الزكاة في تحقيق عدالة التوزيع، وعلى النحو الذي نوردته فيما يلي:

١/٢/١/٤ الوعاء والحصيلة:

تتميز الزكاة بتعدد الأوعية وشمولها للثروة النقدية والثروات الحيوانية والنشاط التجاري والصناعي وإيرادات الملكية العقارية وما

يستخرج من الثروات المعدنية والبحرية^(١). كما يمكن توسيع هذا الوعاء طبقاً لبعض الآراء الفقهية^(٢) ليشمل كسب العمل والمهن الحرة والأسهم والسندات، وكذا الموارد والمقروعات التي تملكها الدولة إذا كانت من الأموال التي يجب تركيتها أصلاً^(٣). بل أن بعض الكتاب يثير (ويطلب الفتوى) مسألة مشروعية خضوع المال الحرام للزكاة نظراً لضخامة الأموال الحرام في وقتنا الحاضر ضياع جانب هام من زكاة مستحقة لأصحاب السهمان الثمانية، وباعتبار أن ثمة فارق بين قبول الصدقة عند الله (ومن ثم إثابة مخرجها) من ناحية وبين أخذها ونفعها لمستحقيها من ناحية أخرى. وباعتبار أن أخذ هذه الزكاة يحرم مخرجها من أصحاب المال الحرام من التمتع بها وفي ذات الوقت يحرمون الثواب عليها فيكونوا قد خسروا الدنيا والآخرة. كما يرى هذا الفريق أيضاً إخضاع الديون للزكاة لأن عدم إخضاعها، سيما في الوقت الراهن الذي يتميز بضخامة الديون، لا يستند إلى سند قوي ثابت في الشريعة الإسلامية. كما أنه يخرج مبالغ ضخمة من وعاء الزكاة الأمر الذي يكاد يفرغ الزكاة من مضمونها^(٤). وهذا التنوع في وعاء الزكاة وشموله يكفل

(١) "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣ إلى ص ١١٧.

(٢) يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة"، ج ١، من ص ١٢١ إلى ص ٥٣٣.

(٣) وهذا المورد وإن لم يضاف إلى الموارد المالية العامة للدولة إلا أنه يضيف للموارد من الزكاة. وأهمية ذلك ترجع إلى أن أموال الزكاة لها مصارفها المحددة، بينما الموارد المالية الأخرى من أموال المصالح.

(٤) شوقي دنيا، "نأملات في بعض الجوانب الفقهية للزكاة"، أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، من ص ١٧ إلى ص ٢٠.

(فضلاً عن تحقيق العدالة في توزيع استحقاق الزكاة بين الأغنياء) وفرة
الحصيلة لتقوى على القيام بالدور المرجو من ورائها لأصحاب السهمان
الثمانية عدلاً وإعماراً ودفاعاً، وطهراً للأموال والأنفس.

وقد قام بعض الكتاب بمقارنة حصيلة الضرائب المباشرة في مصر
لعامى ١٩٩٨/٩٧، ١٩٩٩/٩٨م بحصيلة الزكاة لو طبقت على نفس مجالات
الأنشطة الاقتصادية التي طبقت عليها الضريبة المباشرة وتبين الآتى:

١- أن حصيلة الضرائب المباشرة عام ١٩٩٨/٩٧ كانت ١٤,٦ مليار جنيه،
وأن هذه الحصيلة عام ١٩٩٩/٩٨ كانت ١٦,١ مليار جنيه، وذلك في
مقابل حصيلة مقدرة للزكاة عن نفس العامين هي ٣٢,٧١ مليار جنيه
و ٣٣,٦٨ مليار جنيه على التوالي.

٢- أنه بمقارنة كل من حصيلة الضرائب المباشرة منسوبة إلى النفقات
العامة للدولة، وحصيلة الزكاة منسوبة إلى النفقات العامة للدولة في
العامين المذكورين، وجد أن حصيلة الضرائب المباشرة إلى النفقات
العامة في العامين المذكورين هي ١٧,٥% لكل عام من هذين العامين
بما يعنى نسبة عجز مقدارها ٨٢,٥% من النفقات العامة لكل من هذين
العامين. بينما وجد أن حصيلة الزكاة إلى النفقات العامة عن نفس
العامين هي ٣٩,٢%، ٣٦,٩% وهو ما يعنى نسبة عجز ٦٠,٨%،
٦٣,١% على التوالي. ويعنى ذلك أن الزكاة لو طبقت ستحد من العجز

بنسبة ٢١,٧%، و ١٩,٤% في العامين المذكورين على التوالي^(١).

وأخيرا يود الباحث أن يضيف أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما زادت درجة التفاوت في توزيع الدخل والثروات كلما زاد مقدار الزكاة كقيمة مطلقة وكنسبة أيضا من الدخل القومي ويرجع ذلك فيما يرجع إلى ما يتوقع من زيادة مقدار الوعاء وانخفاض مجموع قيم النصاب على المستوى التجميعي. وهكذا فيتوقع - رغم عدم تصاعدية الزكاة - أن ثمة علاقة عكسية على المستوى الكلي بين درجة التفاوت في التوزيع وحصيللة الزكاة المطلقة والنسبية. فتزداد جرعة العلاج مع زيادة حدة المرض.

٢/٢/١/٤ مصارف الزكاة:

١/٢/٢/١/٤ الفقراء والمساكين:

أيا ما كان مدخل تعريف الفقير والمساكين فإنهما على وجه التأكيد من الفئات الدنيا في هيكل التوزيع، وإعطاؤهم من الزكاة ما يغنيهم يوجد آلية لعدالة التوزيع تتمثل في تحقيق كفاية فاقدي الكفاية وإكمال كفاية ناقصي الكفاية كما تتمثل في تقريب الفوارق بين الدخل والثروات. وهذا فضلا عن إزكاء إحساس هؤلاء الفقراء والمساكين بأنهم جزء من المجتمع يشعر بهم ويقبلهم من عثرتهم بما يجنبهم مشاعر الاغتراب والهامشية، وهذه الثمرة للزكاة ذات أهمية بالغة في تحقيق وحدة المجتمع الإيماني وتهيئة بيئة مواتية للتنمية، بدلا من ترك الفقراء والمساكين، فضلا عن ضياع إسهامهم الإيجابي

(١) محمد أحمد جادو، "دراسة مقارنة لحصيللة الضرائب على المستوى القومي مقارنة بحصيللة الزكاة"، أحد بحوث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة" مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص ٢٨، ص ٢٩.

في بناء المجتمع، عوامل هدم وحقد فتخرج إلى المجتمع أصفانهم. كذلك فإن الاتجاه الفقهي الراجح أن يعطى الفقير القادر على العمل من الزكاة أداة صنعة أو مهنة، كما يمكن أن تمول من الزكوات برامج لتعليم وتدريب الفقراء لمساعدتهم على القيام بكفائتهم بأنفسهم^(١).

كما أجاز بعض الفقهاء أن تقوم الدولة باستخدام بعض أموال الزكاة في إنشاء "مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها وتملكها الفقراء، كلها أو بعضها لتدر عليهم دخلا يقوم بكفائتهم كاملة ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها لتظل شبه موقوفة عليهم"^(٢).

٢/٢/٢/١/٤ العاملون على الزكاة:

ويتلاحظ في هذا المصرف الأمور الآتية:

- ١- أن العاملين على الزكاة يقومون بنشاط خدمي ويأخذون أجورهم من ثروة حقيقية ومن فضول أموال الأغنياء.
- ٢- أن العامل على الزكاة، إلى جانب أنه يأخذ اجر المثل فإنه يعطى في بداية عمله كفاية الزواج والمسكن والمركب والخادم. فإذا ما علمنا أن عمال الصدقة يختارون من أهل العفاف والصلاح وأنهم يخضعون لرقابة

(١) اعتبر بعض الباحثين المعاصرين أيضا أن مصرف الفقير والمسكين يتضمن طلبة العلم والعاطلين لسبب خارج عن إرادتهم.

- نادية أحمد هاشم، "مصارف الزكاة"، ص ١٣ وكذلك: عبد الوهاب حلمي محمد، "مصرف الفقير والمسكين"، ص ١٨، من أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل بالقاهرة، ديسمبر ١٩٩٨م.

(٢) مالك بن نبي "المسلم في عالم الاقتصاد"، صادر عن دار الشروق بالقاهرة ١٩٨١م، ص ١٠٦.

الإمام والمحتسب والرعية فضلا عن رقابة المولى عز وجل، فإن المأمول أن يلتزم العامل بتعاليم الإسلام فلا يقبل رشوة ولا يسرق ولا يغفل، بما لذلك من أثر إيجابي يتمثل في الحفاظ على أموال الصدقات وحدوث البركة فيها. وكذلك فإن العامل يراعى العدل في عمله بما لذلك من مردود إيجابي على أصحاب الأموال سيما فيما يتعلق بالحافز على الاستثمار وعدم إخفاء الأموال عن عامل الزكاة.

٣/٢/١/٤ المؤلفه قلوبهم:

"وهم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم وجمعها على الإسلام أو تثبيتها عليه لضعف إسلامهم، أو كف شرهم عن المسلمين، أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم"^(١) وهما أمران لازمان لبدء واستمرار عملية الأعمار، بل ولتطبيق المنهج الإسلامي واستمراره. هذا ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن هذا المصرف يمكن أن يستخدم الآن في إعانة الدول الإسلامية الفقيرة من جانب الدول التي تحقق فائضا في موازنتها العامة، وكذا إعانة المسلمين الجدد ومقاومة حملات التبشير وتوفير منح تعليمية للمسلمين الفقراء^(٢).

٤/٢/١/٤ الرقاب:

قال مالك، هم العبيد يعتقهم الإمام ويكون ولاؤهم للمسلمين، وقال

(١) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، ج١، ص ٣٢٨.

(٢) سيد حسن عبد الله، "مصرف العاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم: التطبيقات المعاصرة"، أحد أبحاث "ندوة التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢، ص ١٣.

الشافعي وأبو حنيفة هم المكاتبون^(١) والحق أن عبارة الآية تشمل الأمرين جميعاً^(٢) ويرى البعض أنه يمكن صرف النصيب المخصص لسهم الرقاب من الزكاة نحو اقتلاع تجارة الرقيق الأبيض وإلى تحرير الشعوب المسلمة التي تزرع تحت ظلم المستعمر ويطش وتعسف دول الكفر والإلحاد كما هو الشأن في حركات تحرير فلسطين..... وغيرها^(٣). غير أن هذا الاقتراح ينبغي أن يقره العالمون بالشريعة الإسلامية فضلاً عن وجوب استيفائه لشروط نقل أموال الزكاة إلى غير البلد الذي حصلت منه. كما يرى البعض أيضاً أن هذا المصروف يمكن أن يستفيد منه أسرى الحرب بإعتبار الأسر في معنى الرق فيأخذ حكمه^(٤).

٥/٢/١/٤ الغارمون:

الغارمون صنفان صنف استدانوا في مصالح أنفسهم فيدفع إليهم مع الفقر دون الغنى مايقضون به ديونهم، وصنف منهم استدانوا في مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل^(٥).
وتخصيص سهم من الزكاة للغارمين يحفظ عليهم كفايتهم من الضياع أو الانتكاس إذا ما ترك الغارم دون غوث فيقضى دينه بالرجوع على كفايته،

(١) ابن رشد القرطبي، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، صادر عن مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٦٦، جـ١، صـ٢٨٤.

(٢) يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة"، مرجع سبق ذكره، جـ٢، صـ٦١٧.

(٣) إبراهيم زيد كيلائ، "الزكاة وسيلة للتنمية الاجتماعية"، أحد بحوث ندوة البركة الخامسة، أكتوبر ١٩٨٨، صـ٢٢.

(٤) نادية أحمد هاشم، "مصارف الزكاة"، مرجع سبق ذكره، صـ٢٤.

(٥) الماوردي، "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، مرجع سبق ذكره، صـ٤١.

وربما ضرورياته، بل وربما حريته. وهذا المصرف يمكن أن يلعب دوراً هاماً في إصلاح ذات البين بين المؤمنين بما يحفظ وحدتهم وتماسكهم، كذلك فإن هذا المصرف يعطى منه لمن تحل بهم الكوارث والجوائح الأمر الذي (فضلاً عن أنه يقدم عوناً لاستمرار بعض المشروعات الإنتاجية المتعثرة بدلاً من بيع أصول المشروع لسداد دينه وخروجه من حلقة الإنتاج^(١)) يقدم ضماناً للمستثمرين يحفزهم على الريادة والأقدام على إنشاء مشاريع لازمة ترتفع فيها درجة الغرم الإحتمالي، وذلك لاطمئنان المستثمر أن من ورائه أنظمة إسلامية توازنه في عثراته. كذلك فإن هذا المصرف يمكن أن يتسع أيضاً لمن غلبه الدين بسبب تعليم ابنائه وكذا إعانة الدولة لدولة أخرى تراكت عليها الديون^(٢).

٤/١/٢/٢٠٠٦ ابن السبيل:

"ابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان آخر لاشئ له فيه"^(٣) ومن الصور الواقعة لابن السبيل في عصرنا المشردون واللاجئون واللقطاء. وقد اهتم القرآن الكريم في مواضع كثيرة بأبناء السبيل^(٤) وذلك لأن الإسلام دعا أتباعه إلى الضرب في الأرض والسباحة فيها لابتغاء الزرق وطلب العلم والجهاد والحج. وهكذا فإن هذا المصرف يعزز حركة السعي

(١) شوقي دنيا، "أمالات في بعض الجوانب الفقهية للزكاة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(٢) نادية أحمد هاشم، "مصارف الزكاة"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) المرغاشاني، "المداية يشرح بداية الهدى"، صادر عن شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة، ج ١، ص ١١٢.

(٤) من ذلك: ٤١ الأنفال، ٢٦ الإسراء، ٣٨ الروم.

فى الحياة ومن ذلك طلب العلم والعمل. فيعطى من هذا المصرف من خرج من بلده طلبا للعمل فى الخارج ولم يوفق فى الحصول على العمل ونفذ ما معه من مال، وكذلك من خرج طلبا للعلم ونفذت موارده قبل اكمال تعليمه^(١).

٧/٢/٢/١/٤ فى سبيل الله:

نحن نذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور يوسف القرضاوى من أن المراد بسبيل الله فى آية مصارف الزكاة المعنى الخاص وهو نصره دين الله ومحاربة أعدائه وإعلاء كلمته فى الأرض حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وليس المعنى العام الذى يشمل كل أنواع البر والطاعات وسبيل الخيرات^(٢). ومن وجوه نصره دين الله تعالى والدعوة إليه:

١- اعداد القوة للدفاع عن الدولة وتأمين الدعوة، بما فى ذلك إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة.

٢- مساعدة الدول المستضعفة والفارين بدينهم من البطش.

٣- تمويل المطبوعات الخاصة بالدعوة ومقاومة أنشطة التبشير^(٣).

٣/١/٤ الموازنة العامة وعدالة التوزيع:

تلعب الموازنة العامة عن طريق آلياتها المختلفة السابق ذكرها، وغيرها، دورا هاما فى استكمال عدالة التوزيع يمكن تلخيص جانبها هاما منه

(١) نادى أحمد هاشم، "مصارف الزكاة"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٢) يوسف القرضاوى، "فقه الزكاة" مرجع سبق ذكره، ج ٢، من ص ٦٥٠ إلى ص ٦٥٦.

(٣) عبد الفتاح محمود أدریس، "مصرف مهم فى سبيل الله فى الصدقة"، من أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٢١، ص ٢٢.

كما يلي:

- ١- تتضمن الموازنة العامة تحويلات من الأغنياء إلى الفقراء ويتضح ذلك جليا في موازنة الزكاة التي تخص بإيرادات معينة تؤخذ من الأغنياء لترد مصروفات مخصصة لأصحاب السهمان الثمانية ومن بينهم الفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل. كذلك فإن أصحاب هذه المصارف ينالهم تحويل آخر حال عدم كفاية موارد الزكاة الإجمالية لمصارفها وإكمال احتياجاتهم من الإيرادات غير المخصصة بالموازنة العامة.
- ٢- كما أن هذه التحويلات قد تتم في شكل تخصيص موارد عامة لإنتاج سلع يستهلكها الفقراء والمساكين على حساب تخصيص هذه الموارد لإنتاج سلع يستهلكها الأغنياء على نحو يسهم مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، في تخفيض نسبي في أسعار السلع الأولى بالنسبة لأسعار السلع التي يستهلكها الأغنياء.
- ٣- من أوجه الاتفاق العام في النظام المال الإسلامي نفقات توفير السلع والخدمات العامة ومنها^(١):
 - أ- نفقات تنمية الموارد البشرية والحفاظ عليها مثل الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والثقافة.
 - ب- نفقات إنشاء وصيانة رأس المال الاجتماعي الثابت اللازم لاستخدامات الأفراد ويساعد على الأعمار الاقتصادي، ولا يقوم به القطاع الخاص لضخامة تكاليفه وضخامة وفوراته الخارجية. وتقوم به

(١) القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص-١٢٢.

الدولة تحفيزا للاستثمار والأعمار لأنه في غيبة وجود هذه البنية التحتية يصبح العديد من المشروعات الاستثمارية التي يلزم لإقامتها وجود مثل هذه البنية غير ذات جدوى من الناحية الاقتصادية. ورغم أن الظاهر أن ذلك يكون لصالح الأغنياء باعتبارهم الأقدر على الإنفاق الاستثماري، إلا أن هذا القول يغفل أن هذه المشروعات ينبغي أن تكون ضمن هيكل أولويات المجتمع في الإنتاج، كما يغفل إمكانية أن تسهم هذه المشروعات في تحسين أحوال الفقراء عندما تستوعب عددا من المتعطلين منهم، فتوفر لهم فرصا للعمل سواء في هذه المشروعات ذاتها أو في مشروعات مغذية أو مستخدمة لمنتجاتها، وهذا فضلا عن إتاحة فرص عمل عديدة في مشروعات البنية التحتية ذاتها، وإتاحة الفرصة لوجود مجموعة من الأنشطة الخدمية التي تصاحب التجمع الاستثماري. وكل ذلك بالإضافة إلى تحفيز مشروعات الفقراء أنفسهم.

جـ- نفقات حماية مقومات الدولة: وتوجه إلى الإنفاق العسكري، ونفقات ترميم وحماية العقيدة الإسلامية.

ويحقق الإنفاق العسكري خدمة الدفاع والأمن، وهي خدمة غير قابلة للاستبعاد في الاستفادة منها، فتؤمن المجتمع كله وتوفر الإطار اللازم للعمل والبناء ويستفيد منها الفقراء مثلهم مثل الأغنياء غير أنهم لا يتحملون عبئ تمويلها. كما يستفيد منه الفقراء حال انقطاعهم للجهاد. وكذلك فإن الإنفاق العسكري قد يتضمن إنتاجا للسلاح والسلع وخدمات لازمة للجيش فيسهم في توفير فرص العمل. وأخيرا وليس آخرا، فإن الإنفاق العسكري يتضمن إنفاقا على البحوث العلمية، وما يلبث أن يستفاد بثمار هذه البحوث على نطاق

الإنتاج المبنى في المجتمع.

كما أن نفقات ترسيخ العقيدة الإسلامية تسهم في الحفاظ على منهجية المجتمع المسلم المتماسك الذي يسأل عن فقرائه وضعفائه، ويسأل عن العمل والأعمار وعموم العدل.

٤- يلعب الإنفاق المخصص من خلال موازنة الزكاة دوراً هاماً في تحقيق عدالة التوزيع (ضمن الموازنة العامة) حيث:

أ- يلاحق الفرد بالكفاية في جميع أحواله: إذا كان فاقداً للكفاية (الفقير) أو ناقص الكفاية (المسكين) أو منقطع عن كفايته (ابن السبيل). كما يؤازر هذا الإنفاق الفرد في الحصول على حريته (في الرقاب)، ويؤازره في كورائه (الغارمين).

ب- يمكن من خلال هذا الإنفاق أن يعطى المستحق آلة حرفة أو رأس مال تجارة ليحقق كفايته بنفسه. كما يمكن للدولة أن تقيم لمن لهم مال مستمر وبناق من أصحاب السهمان، كالفقير والمسكين، مشروعات إنتاجية تكون ملكيتهم فيها ثابتة بمقدار نصيب كل فرد منهم بحيث يكون له الحق في رأس المال والربح والتصرف في نصيبه على النحو الذي يشاء مثلهم في ذلك مثل الشركاء في شركة الأموال^(١).

ونحن نقتراح في هذا الصدد أن يدرس توجيه هذه المشروعات أساساً لخدمة احتياجات الفقراء والمساكين، واستخدام تقنية مناسبة من شأنها

(١) حسين على منازع، "توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية"، أحد بحوث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ديسمبر سنة ١٩٩٨م، ص —

إتاحة الفرص لتشغيل أكبر عدد ممكن منهم.

ج- تسهم الزكاة في توفير حد الكفاية للفقراء والمساكين، والإنفاق على تعليمهم وتدريبهم، ومن شأن ذلك الارتقاء بإنتاجية العمل الإنساني ومقدرته على الكسب. كما تملك الزكاة الفقراء والمساكين والعاملين على الزكاة فتحسن موقعهم من توزيع الثروة، ومن ثم فرصتهم في الإنتاج والعمل.

د - تسهل الزكاة الغارمين من المستحقين من عثرتهم فتبقى عليهم في دائرة الإنتاج، كما أن قيام الزكاة بذلك يوفر محفزا لغيرهم على ولوج دائرة الإنتاج وتحمل المخاطر.

هـ - ونلاحظ أن تمويل أعباء الجهاد والدعوة يأتي من مصادر أهمها:

١- منهم في سبيل الله من مصارف الزكاة.

٢- عموم الإنفاق في سبيل الله.

٣- إيرادات الدولة من ملكيتها.

٤- الاسهامات الطوعية من القادرين بالنفس والمال والعتاد.

٥- إجراء للتوظيفات على القادرين.

ونلاحظ على هذه المصادر:

١- أنها جميعا يقع عبؤها على القادرين مع مراعاة العدالة في توزيعه بينهم.

٢- أن الفقراء لا يحملون بتكاليف وأعباء الجهاد اللهم إلا الجهاد بالنفس وعلى نحو لا يضر بكفائتهم حيث يعطى المنقطع للجهاد راتبا يكفيه.

٢/٤ مؤسسات أخرى لإعادة التوزيع

ثمة مؤسسات عديدة (إلى جانب الموازنة العامة للدولة) يتيحها النظام الإسلامى وتلعب دورا هاما فى تحقيق عدالة التوزيع، ولعل من أهم هذه المؤسسات مايلى:

١/٢/٤ النفقات الواجبة:

اختلف الفقهاء على من تجب على الإنسان نفقته لكنهم اتفقوا على أن النفقة تكون واجبة:

١- للزوجة على زوجها المومر.

٢- الأولاد على أبيهم المومر.

٣- الوالدين المحتاجين على ولدهما المومر^(١).

وأما فيما يتعلق ببقية الأقارب فنذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور يوسف القرضاوى من أن نفقتهم تلزم القريب إذا لم يكن هناك فى مال المسلمين ما يغنيهم من سائر موارد بيت المال، وكذا إذا لم توجد الحكومة التى تجمع الزكاة وتكفل العيش الكريم للفقراء، ولا حرج هنا على المنفق أن يحقق هذه الكفاية كلها أو بعضها مما وجب عليه من زكاة^(٢).

ولو أن كل أحد من الناس التزم بأداء النفقات الواجبة لكان ذلك رافدا عظيما لتحقيق الكفاية لكل الناس، فما المجتمع فى نهاية المطاف سوى نسج من خلايا الأسر وذوى القربى.

(١) ابن سلام، "كتاب الأموال"، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٧، ص ٥١٨.

(٢) يوسف القرضاوى، "فقه الزكاة"، مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٢٥، ص ٧٢٦.

٢/٢/٤ العارية وعموم بذل الفضل:

العارية هي "إياحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض"^(١) وأورد ابن القيم صورا للعارية منها: إعاره القدر والدلو والقفاس ونحوها وإعارة الحلوى، كما أورد ابن القيم خدمات يجب أن تبذل مجانا كيذل منافع البدن عند الحاجة كتعلم العلم وإفتاء الناس^(٢). وأما بذل الفضل، فعن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال "من كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له". قال: فنذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا في فضل^(٣).

وتتضمن العارية عملية تحويل من المعير إلى المستعير تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لحبس هذه المنافع عند المستعير فترة الإعارة، ويمكن أن تقدر بالعوض الذى كان يمكن أن يتقاضاه المعير. كذلك فإن ما يبذل مجانا من الفضل يمثل أيضا عملية تحويل من البازل إلى المبذول له. ويمكن أن نقترح أن يدخل ضمن هذه المؤسسة صورا عديدة يمكن دراستها وتنظيمها، ومن ذلك:

- ١- قيام نوى الفضل من المعلمين بتعليم الفقراء ومحو أميتهم.
- ٢- مشاركة رجال الأعمال بالإشراف على مشروعات الفقراء وتوجيههم.
- ٣- إتاحة قدر فائض من الطاقة الإنتاجية بالمشروعات لإستخدام الغير.

(١) ابن رشد القرطبي، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، مرجع سبق ذكره، جـ٢، من ص ٣٤١ إلى ص ٣٤٤.

(٢) يوسف القرضاوى، "فقه الزكاة"، مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص ٧٢٥، ص ٧٢٦.

(٣) ابن رشد القرطبي، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، مرجع سبق ذكره، جـ٢، من ص ٣٤١ إلى ص ٣٤٤.

٤- إتاحة الفرصة للتدريب العملى للفقراء بالمؤسسات والمصانع التى يملكها الأغنياء.

٥- إتاحة سيارات القادرين لزفاف الفقراء من العرائس واعطائهم البذلة وفستان الزفاف الذى انتهت مهمته عندهم، وكذا إعارتهم بعض الحلى لهذه المناسبة.

ويمكن لغرض تنظيم هذه المؤسسة أن يتم إنشاء جهة محلية فى كل بلد بل فى كل حى، وتكون تابعة للجان الزكاة مثلا تكون مهمتها التعرف على الفضل المتاح لدى الناس، وتوجيه المحتاجين إليه وتنظيم إستخدامهم له.

٤/٢/٣ الإنفاق فى سبيل الله والجهود التطوعية:

يعتبر الإنفاق فى سبيل الله كمصرف من مصارف الدخل فريضة من حيث وجوبه وأما من حيث مقداره فيترك لكل فرد بحسب حالته، وينصرف مفهومه إلى المعنى العام لسبيل الله الذى يشمل كل أنواع البر والطاعات^(١). ولقد قامت الدولة الإسلامية فى مهدا ونهضت بفضل هذا الإنفاق ونشير فى هذا الصدد إلى مثالين هامين: المؤلخاء بين المهاجرين والانتصار وتقاسمهم الأموال والزوجات، وقيام الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه بتجهيز جيش العسرة بأن تكفل وحده بثلاثمائة بعير بأحلاسها واقتابها فى سبيل الله. وكذا قيامه رضى الله عنه بشراء بئر رومة لمصلحة المسلمين^(٢).

(١) يوسف القرضاوى، "فقه الزكاة"، مرجع سبق ذكره، جـ ٢، ص ٢٥٣.

(٢) السيوطى، "تاريخ الخلفاء"، صادر عن المكتبة التجارية بمصر، ١٩٥٢، ص ١٥١.

٤/٢/٤ الوقف:

الوقف في اللغة "الحبس" وفي الشرع حبس الأصل وتسييل الثمرة أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله^(١). والوقف عموماً يسهم في تداول منافع الثروة بين عدد أكبر من الأحياء، فالوقف الأهلي وأن كان يتم لمصلحة الأبناء والأقارب إلا أنه يصير من بعدهم إلى الفقراء. والوقف الخيري في حقيقته ينقل جانباً من الثروة من ملكية فردية إلى ملكية عامة سواء كانت مشتركة بين جميع أفراد الأمة أو بين جماعة من جماعاتها بوصفها كذلك. الأمر الذي يجعل من الوقف عموماً أداة من أدوات تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، سيما إذا أخذنا برأي بعض الفقهاء، الذي يمنع الوقف على الأغنياء^(٢). وسيما إذا علمنا أن الشريعة تحرم الأوقاف التي تخالف فرائض الله كوقف المال على الذرية مخالفة لحكم الله في انتقال الملك بالميراث لأن الوقف على الذرية قد يحرم بعض أصحاب الفرائض والعصابات من أنصبة من الميراث كانت ستؤول إليهم عند موت الواقف إذا لم يوقف هذا المال على ذريته^(٣).

ويعتبر الوقف أحد مصادر تحقيق كفاية الفقراء والمساكين، وذلك من المنافع التي قد تؤول إليهم منه، كذلك فإنه إذ يوفر على الدولة بعض النفقات العامة في بعض الأحوال كبناء المدارس والمساجد والمستشفيات وهي من الاستثمار الاجتماعي يحرر جانباً من ميزانية الدولة يمكن الصرف منه على

(١) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، ص٣، من ص٣٧٨ إلى ص٣٨٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الأغراض الأخرى ومن بينها تحقيق الكفاية للفقراء ورعاية شئونهم. كما أن الوقف قد يتضمن استثمارات طوعية لمصلحة المسلمين عامة، فعن عثمان رضي الله عنه قال "أن رسول الله ﷺ قال "من حفر بئر رومة فله الجنة، فحفرتها"^(١). "دور الأوقاف في مجال التعليم (في الواقع) يعتبر شموليا وحاسما، إذ قامت (الأوقاف) بكل شيء انطلاقا من محاربة الأمية، وإيجاد أماكن التعليم، وتجهيزها، وتزويدها بالكتب، وتأجير الأساتذة، وإيواء الطلاب المغتربين". واهتمت من الأوقاف المكتبات الإسلامية وكان يلحق بها في كثير من الأحيان مراصد فلكية. وقد أُنشئت أموال الوقف الاستقلال المادي والفكرى لرجال العلم^(٢) فأمنت حرية الفكر والإبداع في إطار من القيم الإسلامية. ولعل من أهم الصروح العلمية التي ارتكزت على أموال الوقف الجامع الأزهر الذي هو جامع وجامعة، وتخرج فيه أفذاذ الرجال الذين ينتمون إلى طبقات المجتمع المختلفة.

٥/٢/٤ الأضحية والهدى والعقيقة:

الضحية اسم لما يذبح من الإبل والبقر والغنم يوم النحر وأيام التشريق تقربا إلى الله تعالى، وهي سنة مؤكدة. وبالنسبة لتوزيع لحم الأضاحي فقد قال العلماء: الأفضل أن يأكل المضحي الثلث ويتصدق بالثلث ويذبح الثلث ويجوز نقلها ولو إلى بلد آخر ولا يجوز بيعها ولا بيع جلاها^(٣).

(١) السيوطي، "تاريخ الخلفاء"، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٢) نعمت عبد اللطيف مشهور، "أثر الوقف في تنمية المجتمع"، صادر عن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٧، من ص ٨١ إلى ص ٨٨.

(٣) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، ج ٣ من ص ٢٧٤ إلى ص ٢٧٨.

والهدى هو ما يهدى من النعم إلى الحرم تقرباً إلى الله عز وجل ويكون مستحباً أو واجباً^(١). وللمهدى أن يأكل من هديه أى مقدار يشاء (على اختلاف بين ذلك بين الفقهاء فيما يتعلق بالهدى الذى يباح الأكل منه) وله كذلك أن يهدى أو يتصدق بما يراه، وقيل يأكل النصف ويتصدق بالنصف، وقيل يقسم ثلاثاً فيأكل الثلث ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث^(٢). وأما العقيقة فهى الذبيحة التى تنبج عن المولود. وهى سنة مؤكدة ولو كان الأب معسراً، ويجزى فيها ما يجرى فى الأضحية من أحكام إلا أن العقيقة لا تجوز فيها المشاركة^(٣).

وتتضمن الأضحية والهدى والعقيقة (جزئياً) تحويلاً عينياً (فى شكل لحوم) إلى الفقراء ومصدراً لعرض مجانى (قد يسهم فى تخفيض أثمان اللحوم) للحوم على مدار العام (فى حالة العقيقة)، وفى عيد الأضحية (الهدى والأضاحى). وكما ذكر فإن الفقهاء أجازوا نقل لحوم الأضاحى ولحوم الهدى من مكان ذبحها إلى أى مكان آخر حيث توجد حاجة للمسلمين إليها، وفى ذلك تعميم للتوسعة (من حيث الزمان والمكان) على نوى الحاجات. وهو ما نفذته بالفعل المملكة العربية السعودية.

هذا ويقترح بعض الكتاب إقامة مشروع للأضاحى من شأنه إتاحة عديد من فرص العمل، ويتضمن هذا المشروع:

١- إقامة مزارع لتربية الغنم والجاموس والبقر، بالإضافة إلى تيسير الدولة

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ج-٣، ص-٢٨٠.

عملية عرضها في المناطق المختلفة.

٢- إنشاء عدد من المجازر.

٣- إقامة مصانع لتصنيع اللحوم تنظم الاستفادة من هذه الأضاحي على مدار السنة^(١).

٦/٢/٤ نظام الإرث والوصية:

التوارث بين المسلمين واجب بالكتاب والسنة. وقد أمر الإسلام بالتسوية في أصل الميراث، وعلى خلاف الجاهلية، بين الذكر والأنثى وبين الكبير والصغير طالما توفرت فيهم أسباب الإرث. وقد حدد الإسلام نصيب كل وارث في نظام متكامل للإرث.

والوصية بالجملة هي "هبة الرجل ماله لشخص آخر بعد موته أو عتق غلام سواء صرح بلفظ الوصية أو لم يصرح به" واتفق العلماء على أنه لا وصية لوارث لقوله عليه الصلاة والسلام "لا وصية لوارث" وذهب جمهور العلماء إلى أن الوصية تجوز لغير الأقربين مع الكراهة^(٢) ويتضمن نظام الميراث توزيعاً لمال كان مملوكاً لشخص واحد (المتوفى) بين عدة أشخاص عادة، والظاهر أن ذلك يتسق والحد من تركيز الثروات والدخول، ويعزز من ذلك جواز الوصية عموماً، وعدم جوازها لوارث. ويعزز من ذلك أيضاً ما ذهب إليه سائر الصحابة وفقهاء العراق والكوفة والبصرة

(١) نبيل فتحي العسداوى، "الزكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية"، أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة" مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٧، ص٢٨.

(٢) ابن رشد الحنين، "بداية المجتهد فتهاية المقتصر"، مرجع سبق ذكره، ج٤، ص٣٦٤.

وجماعة من العلماء من سائر الآفاق إلى توريث نوى الأرحام وهم من لا فرض لهم في كتاب الله ولاهم عصبية^(١). وكذلك فإنه إذا مات الإنسان ولم يترك ورثة ولم يوجد مقر له بالنسب على الغير ولا موصى له بأكثر من الثلث فإن المال يوضع في بيت مال المسلمين ليصرف في مصالح الأمة العامة^(٢). ويضاف إلى ذلك ما يرثه بيت المال في بعض الحالات مع وجود ورثة من أقارب المتوفى. ويدخل هذا المال ضمن موارد ملكية الدولة إذا كان نقدا وضمن نطاق الملكية العامة إذا كان مالا عينيا، استهلاكيا أو إنتاجيا. وهكذا فإن الميراث قد يزود الموازنة العامة للدولة بإيراد من الميراث. كما أن توزيع للتركة قد يكون من شأنه تخفيف العبء عن بعض أوجه الإنفاق العام حال كون الوارث مثلا كان قبل أولولة نصيبه من التركة إليه فقيرا أو مسكينا يستحق من المال ثم أصبح بالميراث مستغنيا عن ذلك^(٣). والمورث إذ يعلم أن أمواله تتول من بعده إلى ورثته فإن ذلك قد يعطيه حافزا على زيادة العمل والإنتاج وتنمية ثروته^(٤).

٧/٢/٤ القرص الحسن:

"وهو المال الذي يعطيه المقرض للمقرض ليرد مثله إليه عند قدرته عليه ... وقد ندب الإسلام إليه وحبب فيه بالنسبة للمقرض لينتفع به في

(١) المرجع السابق، ج٢، ص ٣٧٠.

(٢) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، ج٣، ص ٤٥٧.

(٣) شوقي أحمد دينا، "في ظل البعد الاقتصادي والاجتماعي للميراث"، صادر عن مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٧، ص ١٨.

(٤) محمود شلعت، "الإسلام عقيدة وشرعية"، صادر عن دار الشروق بالقاهرة وبيروت، ١٩٨٠م، ص ٢٤٥.

قضاء حوائجه ثم يرد مثله^(١) والقرض الحسن من وجهة نظر توزيعية تحويل موقوف لجانب من الأموال من المقرض إلى المقرض، وهو في جوهره تمليك لمنافع المال التي كان يمكن الحصول عليها منه فترة القرض، ويصير القرض تحويلاً نهائياً للمال إذا وضع الدائن عن المدين المعسر. ولما كان الإقراض يتم عن استطاعة (عادة) والاقتراض يكون عن حاجة عادة فإن عملية التحويل تكون من أولوية أدنى لدى المقرض إلى أولوية أعلى لدى المقرض بما يتوقع معه أثراً توزيعياً إيجابياً.

ويمكن للدولة استخدام القرض الحسن (كبديل مشروع لأنون الخزائن) وذلك لتدبير التمويل المؤقت للفجوة الناجمة عن موسمية بعض الإيرادات العامة واستمرارية وانتظام الإنفاق العام، وذلك بطرح صكوك قراض حسنة تضمن الدولة سدادها. ويقترح البعض إمكانية تقديم حوافز للإقراض الحسن للدولة، ومن ذلك منح الإعفاءات الضريبية ومنح الجوائز شريطة ألا تكون مشروطة في عقد القرض الحسن^(٢). غير أن الباحث يرى - إلى جانب ذلك - أن المسلم لديه الحافز من إسلامه لإقراض الدولة (حال وجود ضرورة شرعية لذلك) لما ندب إليه الإسلام من الإقراض الحسن ولما عظم من الأجر عليه.

٨/٢/٤ زكاة الفطر:

"أي الزكاة التي تجب بالفطر في رمضان وهي واجبة على كل فرد

(١) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، جـ ٣، ص ١٨٣.

(٢) حسين راتب ريان، "عجز الموازنة العامة ومعالجته في الفقه الإسلامي"، صادر عن دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، ١٩٩٩، ص ٣١٢ إلى ص ٣١٥.

من المسلمين، صغير أو كبير ذكر أو أنثى، حر أو عبد^(١). ومقدارها صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من أقط أو صاع من زبيب.

وشرط وجوب زكاة الفطر أن يملك المكلف مقدار صاع يزيد عن قوته وقوت عياله يوما وليلة على مذهب مالك والشافعي وأحمد، وعند الأحناف لا بد من ملك النصاب^(٢). وإذا ما أخذنا بمذهب الأئمة الثلاثة بالنسبة لشرط وجوب زكاة الفطر فإن المتوقع في الأحوال العادية أن الغالبية العظمى من الأمة ستجب عليها هذه الزكاة بما يجعل لها مقدارا معتبرا يمكن، في مناسبة عيد الفطر المبارك، أن يحقق لمتلقيها من الفقراء والمساكين كفاية يوم العيد. كذلك فمن المتوقع أن كثيرا من الفقراء والمساكين ستجب عليهم هذه الزكاة إلى جانب استحقاقهم لها. غير أنهم على أية حال (بعد الأخذ والأعطاء) يتوقع أن تتوفر لهم كفاية أيام العيد. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ففي رأينا أن الشريعة جعلت ذلك الإخراج لزكاة الفطر من قبل الفقير الواجبة عليه تدريجا للفقراء والمساكين لينذروا لذة الإعطاء ويتشوقوا إلى فعله، وحتى يعم الإعطاء في أيام العيد بما يسهم في شد لحمة المجتمع، ويشعر الفقراء أنهم جزء من نسيج المجتمع يشاركونه يوم عيده.

٩/٢/٤ الهبة:

الهبة في الشرع "عقد موضوعه تملك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض"، وعند الجمهور من العلماء فإن للإنسان أن يهب جميع ما يملكه

(١) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، ج١، ص ٣٤٨.

(٢) المرجع السابق.

للغير^(١). والهيئة بذلك شكل من أشكال نقل الملكية إلى الغير بلا عوض الأمر الذى قد يسهم فى توسيع قاعدة الملكية ويشارك فى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل والثروات سيما إذا كانت الهيئة لفقر أو مسكين.

١٠/٢/٤ النذور:

"النذور هو التزام قرية غير لازمة فى أصل الشرع"^(٢) كمن يقول إن شفى الله مريضى فعلى أن أتصدق بمبلغ كذا.

والنذور فى القرى لا تخلوا من قضاء حاجات للمساكين كإطعامهم أو كسوتهم أو تقديم لحوم الذبائح أو التصديق عليهم بالنقود وفاء للنذور. كذلك فقد تعود على المحاييج إذا مالزمت الكفارة من نذر معصية أو حرم مباحا على نفسه، على مذهب أبى حنيفة.

(١) السيد سابق، "فقه السنة"، مرجع سبق ذكره، جـ ٣ من ٣٩١ إلى ٣٩٤.

(٢) المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٢٠.

٥/ الأغنياء في النظام التوزيعي الإسلامي

- بالإضافة إلى ما ورد متناثرا في البحث فإنه يمكن لنا في هذا الصدد أن نرصد مجموعة من الملاحظات لعل من أهمها:
- ١- أن النظام التوزيعي الإسلامي يبنى على العدل بالحق بأن يعطى كل ذي حق حقه، ومن هذه الحقوق حقوق الأغنياء.
 - ٢- أن النظام الإسلامي إذا كان يريد إغناء الفقراء والمساكين وغيرهم من أصحاب الاحتياج، فإنه بالقطع لا يريد إفقار الأغنياء، وإلا كان متناقضا مع غايته، وهو ليس كذلك
 - ٣- أن نظام الملكية في الإسلام يبنى على ثلاثة أنواع من الملكيات من بينها الملكية الخاصة للأموال. وأن الإسلام يحترم حقوق الملكية الخاصة في إطار الحلال.
 - ٤- أن للأغنياء، في إطار رعاية مقتضيات الشريعة الإسلامية، أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون تحقيقا لمنفعتهم المعبرة.
 - ٥- أن الإسلام مثلما يحرص على أن يأخذ العمل العائد العادل لخدماته، فإنه يحرص أيضا وبذات القدر على أن يأخذ أصحاب رؤوس الأموال (وغيرهم) من أصحاب عوامل الإنتاج العائدات العادلة لخدمات هذه العوامل.
 - ٦- أن محل البذل والتكليف بالمواساة إنما هو فضول الأموال.
 - ٧- لا يفرض الإسلام للتفاوت في الدخول والثروات طالما كان في إطار الحلال، بل يقبل هذه التفاوت ما كان تفاوت تسخير وتعاون وتكافل لا

تفاوت تفاخر ومخيلة وإخراج للاضعفان مغل بالتوازن الاجتماعي بجله المال دولة بين الأغنياء.

٨- من أحياناً أرضاً ميتة فهي له، يستوى في ذلك الأغنياء والفقراء، وأن كان للدولة أن تنظم عملية الأحياء على نحو يحفظ التوازن بين الأغنياء والفقراء.

٩- أن النظام الإسلامي إذ يحافظ على قيمة النقود إنما يستهدف تحقيق العدل للجميع أغنياء وفقراء، فالتضخم مثلاً يضر بأصحاب الدخل الثابتة (وهم عادة فقراء) فإنه يضر بالدلتين (وهم عادة أغنياء).

١٠- يتلحظ في المدفوعات التحويلية من الأغنياء للفقراء عن طريق الزكاة:

أ- اشتراط النصاب في وجوب الزكاة^(١)، بل إن الأحناف أضافوا إلى ذلك أن يكون النصاب فاضلاً عن الحاجات الأصلية لمالكه.

ب- اشتراط للنماء (حقيقة أو حكماً) في وجوب الزكاة، أي أن يكون المال مدرراً للعائد فعلاً أو قابلاً لذلك بكونه في ملك صاحبة أو نائبة.

ج- اشتراط حولان الحول الهجري في وجوب زكاة الأتعام والنقود باعتبارها أموالاً معدة للنماء حقيقة أو حكماً. وحولان الحول الهجري يعطى فرصة لنضوح الاستثمار وتحقيق عائدة. وكذلك

(١) يوسف القرضاوى، "فقه الزكاة"، مرجع سبق ذكره، من ص١٤٩ إلى ص١٦٠. اشتراط النصاب في مال الزكاة يجمع عليه بين العلماء، في غير الزروع والنماء والمعادن.

فإن زكاة الزروع والثمار تخرج عند الحصاد. وفي ذلك تحقيق للملاءمة والحفاظ على أصول الأموال.

د - اشتراط السوم في زكاة الأنعام بأن تكون الأنعام مكنتية بالرعى المباح في أكثر العام بقصد الدر والنسل والزيادة والسمن^(١). والظاهر هنا استفادة المالك من ملك عام من ناحية، وانخفاض أو انعدام تكاليف العلف (جانب من تكاليف الإنتاج). وكذلك اشتراط ألا تكون الأنعام عاملة، ويختص بذلك البقر والإبل، أي لا يستخدمها صاحبها في حرث الأرض وسقى الزرع وحمل الأقال وما شابه ذلك^(٢). والظاهر أن الإبل والبقر في هذه الحالة تساعد في الإنتاج، فإذا فرضت عليها الزكاة ثم فرضت مرة أخرى على النتائج كنا بصدد ازدواج في أخذ الصدقات وهو أمر منهي عنه.

هـ - بالنسبة لأسعار الزكاة يتلاحظ تفاوت الأسعار بتفاوت الوعاء وتفاوت الجهد والكلفة المبذولة تحقيقاً للعدل في توزيع الأعباء وتحفيزاً للتوازن بين أوجه الاستثمار. ومن ذلك التفاوت في سعر زكاة الزروع بين ما يروى بغير كلفة وما يروى بكلفة، فيكون سعر الزكاة في الحالة الأولى ١٠% بينما يكون في الحالة الأخرى ٥% فقط.

و - كذلك فقد نهى الإسلام عمال الزكاة عن أخذ كرائم الأموال فتلك

(١) المرجع السابق، ج١، ص ١٧٠.

(٢) المرجع السابق، ج١، ص ١٧٢ إلى ص ٨٨٣.

وصية الرسول ﷺ^(١)، وقال عمر بن الخطاب "لا تأخذوا حرزات المسلمين"، يعنى خيار أموالهم كما أنه "لا ينبغي للمصدق أن يقيم بموضع ثم يرسل إلى أهل المياه ليجلبوا إليه مواشيهم، فيصدقها، ولكن ليأتهم على مياههم حتى يصدقها هناك"^(٢)

١١- ويتلاحظ فيما يتعلق بالمدفوعات التحويلية عن طريق التوظيفات:

أن حق الدولة فى فرض جبايات مكملة مرهون باحتياجات مصارف يعم ضرر غيابها، وعلى أن تكون الجبايات بقدر هذا الاحتياج فقط ولا يلجأ إليها إلا بعد ضغط وترشيد المصروفات العامة كما تشترط العدالة فى توزيع اعباء هذه الجبايات.

مما سبق، وغيره كثير، يتلاحظ أن النظام التوزيعى الإسلامى يشمل بعدالته الأغنياء تماماً مثلما يشمل بعدالته الفقراء وأصحاب الاحتياج: فلا يحيف على هؤلاء أو هؤلاء بل يعطى كل ذى حق حقه فى وسطية هى سمة الإسلام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النظام الإسلام يحرص على تحفيز العمل والاستثمار وتحقيق الكفاءة فيهما ليزداد الإنتاج والدخل الكلى وحجم التوزيع الممكن. فليست عدالة التوزيع الإسلامية عدالة لتوزيع اعباء الفقر بل هى عدالة تستهدف الغنى لكل أبناء الأمة وان تفاوتت درجته بينهم. وصدق الله إذ يقول ﴿وَرَوَّجْنَاكَ عَالِيًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى/٨].

(١) أبو عبيد، القاسم بن سلام، "كتاب الأموال"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٥.

٦/ نتائج البحث وتوصياته

١/٦ نتائج البحث

١- يهتم الاقتصاد الإسلامي اهتماما بالغا بعدالة التوزيع باعتبارها فرعاً من فروع العدل بالحق وهو مقصد أم للشريعة الإسلامية وباعتبارها مطلباً لازماً لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد، فضلاً عن الآثار الهامة الأخرى لعدالة التوزيع.

٢- وحتى تحقق عدالة التوزيع العدل بالحق في نطاقها فإن الاقتصاد الإسلامي يجعل عدالة التوزيع شاملة لكل ما من شأنه أن يؤثر فيها فتشمل: الحاضر والمستقبل، الثروة والدخل، التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي، اكتساب الدخل وإعادة توزيعه، الدخل النقدي والدخل الحقيقي، مقاومة الفقر وتضييق حدة التفاوت، زيادة حجم التوزيع وعدالة توزيع الحجم القائم، عدالة توزيع الأعباء وعدالة توزيع الحصيلة، شمول العدالة للأغنياء والفقراء.

٣- يزود النظام التوزيعي عدالة التوزيع بمؤسسات وآليات تكفي لتحقيق الهدف المنشود. فإلى جانب اتسام النظام بالشمول فإنه من ناحية يتسم بالثبات في شكل أهداف ومبادئ للعدالة لا تتغير ولا تتبدل، وفي شكل مؤسسات وآليات توزيعية ودور أصيل للدولة والأفراد. كما يتسم النظام من ناحية أخرى بالمرونة في شكل مؤسسات وآليات يمكن استحداثها في إطار نصوص الشريعة ومقاصدها، وفي شكل تغير وتنوع في نطاق ومدى (وليس في أصل وجود) دور الدولة (والأفراد)، وعلى النحو الذي يحقق كفاية هذه المؤسسات والآليات ودور الدولة والأفراد في تحقيق

أهداف النظام فى عدالة التوزيع على النحو الموضح بالبحث.

- ٤- تتحقق فاعلية هذه المؤسسات والآليات نتيجة كون النظام الإسلامى كله يستهدف تحقيق العدل بالحق الذى يرقى إلى كونه جزءا من عقيدة يؤمن بها الناس وشريعة يعملون بها. وذلك بالإضافة إلى أنه منوط بالدولة، فى النظام الإسلامى، رعاية تحقيق هذا الهدف، كما أن السلوك الاقتصادى لجميع خلايا هذا النظام يفترض أن يحركه باعثن: باعث تعظيم المنفعة المعتبرة، وباعث تعظيم عائد الإلتزام بالشرعية. والله تعالى أعلى وأعلم

٢/٦ توصيات ومقترحات البحث

فى ضوء هذا البحث ونتائج يمكن أن تنور مقترحات عديدة لتحقيق العدالة التوزيعية لعل من أهمها:

١- تفعيل دور الدولة فى تحقيق أهداف العدالة التوزيعية، سيما تصميم الخطط القومية والسياسات الاقتصادية المختلفة (بما فى ذلك السياسة النقدية والأئتمانية وسياسة الموازنة العامة) فى إطار رعاية الأولويات الشرعية وعموم الإلتزام بنصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية، وخلق الأنشطة المختلفة من المحظورات الشرعية وإغلاق باب الكسب الحرام. فهذا، فى رأينا، بداية الطريق إلى الإصلاح وحلول البركة من خلال طاعة الله ووحدة المجتمع وتماسك نسيجه.

٢- العمل على نشر القيم الإسلامية فى جنبات الحياة سيما قيم العمل والإتقان والإعمار والإنفاق والاعتدال والتكافل والشورى والحرية والعزة والكرامة. ويتعاون فى تحقيق ذلك كافة المؤسسات المختلفة ذات الصلة من أسرة وتعليم وثقافة وفن وإعلام وتقنين.....

٣- إعادة النظر فى منظومة البحث العلمى والتعليم والتدريب وإعطائها مرتبة قصوى يبين أولويات المجتمع. والعمل على تحقيق ربط هذه المنظومة أولا بضرورة تحقيق استقلال الدولة وثانيا بالواقع من حيث الحاجة والاستطاعة وثالثا بالمأمول تحقيقه فى المستقبل. والأخذ بالاعتبار آليات تحقيق العدالة فى هذا الصدد، وآليات تحقيق العدالة فيما يتعلق بالخيار التكنولوجى باختيار الحلول التى تتناسب مع الواقع فى إطار الاستطاعة وأهداف الاقتصاد الإسلامى. مع العمل فى ذات الوقت

على تغيير هذا الواقع صوب الأفضل دائما وعلى النحو الوارد في البحث.

٤- تعميم المصروفة الإسلامية بأساليبها التي تحقق العدالة والكفاءة معا.

٥- التطبيق الإلزامي للزكاة عن طريق الدولة من خلال مؤسسة وطنية للزكاة تكون ملاذا لأصحاب المصارف الثمانية ورافدا رئيسيا للموازاة الدائمة بين الفقراء والأغنياء. ويقترح وضع موازنة شاملة لموارد ومصارف الزكاة، في إطار نصوص الشريعة ومقاصدها، تتضمن تحقيق الكفاية، وإتاحة مستوى جيد من التعليم والتدريب وإيجاد فرص العمل وغوث الغارمين، والابقاء على المتعثرين من المنتجين الشرفاء داخل حلبة الإنتاج، ورعاية أبناء السبيل وتشمل هذه الموازنة تقدير فوائض الزكاة في المناطق المختلفة داخل الدولة، وتخصيص هذه الفوائض لتمويل احتياجات المناطق الأقرب التي في حاجة إليها، وأخيرا فإن ما قد يقدر من عجز محتمل في الموازنة العامة للزكاة على مستوى الدولة يمول من الموازنة الأساسية للدولة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نؤيد ما يقترحه البعض^(١) من فرض ضريبة تكافل موازية للزكاة، تفرض على غير المسلمين في الدولة باعتبارهم جزءا من نسيج المجتمع وتسأل الدولة عن رعايتهم مثل المسلمين. ويتضمن العدالة أن يتحمل أغنيائهم بنصيب من أعباء تمويل التكافل. ويعتبر التطبيق الإلزامي للزكاة اقتراحا واقعا لأسباب عدة لعل من أهمها:

(١) محمد أحمد جادو، دراسة مقارنة لحصيلة الضرائب على المستوى القومي مقارنة بحصيلة الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

أ- أننا بصدد مجتمعات إسلامية الإسلام دينها، والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة وشرط من شروط الإيمان.

ب- أن لجان الزكاة أصبحت حقيقة في بعض الأقطار الإسلامية كمصر (رغم أن هذه اللجان تتلقى الزكاة طوعا وتنفق إلى التمتع الشامل بينها). كذلك توجد مؤسسات للزكاة في أقطار إسلامية أخرى كالكويت والمملكة العربية السعودية.

ج- لا تغنى الضرائب عن الزكاة فهما مؤسستان مختلفتان من نواح أساسية لحل من أهمها فيما نحن بصده من عدالة التوزيع أن الزكاة تخص كمصرف أصحاب السهمان الثمانية دون سواهم.

د- أن حصيلة الزكاة حصيلة معتبرة. ففي مصر، على سبيل المثال، قدرها بعض الباحثين بـ ٣٣,٦٨ مليار جنيه مصر عام ١٩٩٩/٩٨م، كما ورد في البحث. فإذا افترضنا تخصيص ربع هذا المبلغ للفقراء والمساكين (بافتراض تساوى أصحاب السهمان الثمانية في الأنصبة ثلثنا لكل منهم) فإن نصيبهم يكون ٨,٤٢ مليار جنيه مصريا يخصص لهم دون سواهم بواقع ١٨٠٤,٥٤ جنيه لكل فرد منهم سنويا^(١).

(١) هذا الرقم تم حسابه كما يلي: عدد سكان مصر عام ١٩٩٨ هو ٦١,٤ مليون نسمة. ونسبة من يقل دخلهم اليومي عن ما يكافئ دولار أمريكي واحد قوة شرائية ٧,٦%.

عدد الفقراء والمساكين بافتراض أنهم من يقل دخلهم عن دولار واحد = ٧,٦% × ٦١,٤ = ٤,٦٦٦ مليون نسمة ما يخص الفقير أو المسكين الواحد = ٨,٤٢ مليار جنيه - ٤,٦٦٦ مليون نسمة = ١٨٠٤,٥٤ جنيه/الفرد وقد أخذت بيانات عدد =

- ٦- احياء مؤسسة الأوقاف الإسلامية، وتحقيق الاستثمار الكفء لمواردها، وإعادة تنظيمها في إطار خطة قومية للدولة تتضمن تفعيل دورها في إطار شروط الواقفين ونصوص الشريعة ومقاصدها.
- ٧- إنشاء مؤسسة للفضل على مستوى كل قرية وعلى مستوى كل حي وفي إطار تنظيم على مستوى الدولة، وتكون مهمة هذه المؤسسة التعرف على الفضول المتاحة لدى الناس، وتوجيه المحتاجين إليها، وتنظيم استخدامهم لها.
- ٨- إنشاء مؤسسة إحياء الموات تكون مهمتها تخطيط وتنظيم اعمار الصحراء وغيرها مما ينطبق عليه مفهوم الموات، وتأمين تحقيق العدالة في ذلك بين الفقراء والأغنياء.

«السكان ونسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد من تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/١٩٩٩، البنك الدولي، الطبعة العربية، صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر بالقاهرة، ٢٠٠٠/١٩٩٩م».

٧/ قيس من تجربة لجنة زكاة دماص في الإعالة وتشغيل الفقراء والمساكين

١- قامت لجنة زكاة دماص بحصر الفقراء والمساكين على نموذج أعد لذلك. يتضمن هذا النموذج:

أ- استيفاء بيانات دخل مقدم الطلب من الفقراء والمساكين وملأ بمعرفة الطالب، وتراجع بيانات الدخل من قبل جهات عديدة مثل جهة العمل، الضمان الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية، الجمعية الزراعية.

ب- تقدير الاحتياجات الشهرية لمقدم الطلب وأسرته من الغذاء والكساء والسكن والاحتياجات التعليمية والصحية، وفقاً لمعايير وضعتها اللجنة.

ج- تجرى مقارنة بين الدخل والاحتياجات، وتقبل اللجنة إدراج أسرة مقدم الطلب ضمن المستحقين باللجنة إذا ما كانت احتياجات الأسرة تفوق الدخل المتاح لها.

د - قامت اللجنة بتقسيم الطلبات الناجحة إلى ست فئات أ، ب، ج، د، هـ، و.

الفئة أ: فقراء لا دخل لهم (يتلقون الإحسان)، وغير قادرين على العمل أيضاً.

ب: فقراء يمكن تأهيلهم: كحالة أسرة أحد أفرادها قادر على العمل ولا يعمل سواء كان مؤهلاً من عدمه.

ج: مساكين لهم مصدر دخل لا يكفي احتياجاتهم.

د : مساكين يمكن تأهيلهم.

هـ: مرض مزمنون من الفقراء والمساكين.

و : يتأذى من الفقراء والمساكين

٢- قامت اللجنة بإنشاء مشروعات أحدهما لإنتاج السجاد اليدوي الحريري والصوفي، والآخر لإنتاج التريكو. حيث يتم تدريب من يرغب من القادرين على العمل (فئات ب،د) بهذين المشروعين مع ربط التدريب بفترة معينة (شهرين) يتقاضى خلالها المتدرب إعانة جنية واحد يوميا. وبعد ذلك يكون تشغيل المتدرب بأجر مقابل الانتاج. وبالنسبة لمشروع إنتاج السجاد اليدوي: قامت اللجنة بالاتفاق مع أحد المشتغلين بانتاج وتجارة السجاد على أن يتولى المشروع بنفسه، على أن تقدم له اللجنة المكان والتدريبات والأموال، ويقوم هو من جانبه بتقديم المواد الخام اللازمة وبيع الإنتاج لحسابه كما يتكفل بأجور من تم تدريبهن، ووفقا لحجم الناتج. إلى جانب ذلك فإنه يتكفل أيضا بتدريب المتحقات الجدد لمدة شهرين وتنفع اللجنة لهم إعانة التدريب خلال هذه المدة. - وتم الاتفاق أيضا على أن يخصص للجنة من الناتج عدد من السجاد سنويا تشتريه من المشرف على المشروع بسعر التكلفة وتتولى بيعه في مزاد خيري بأضعاف قيمته ويورد لحساب اللجنة.

وبالنسبة لمشروع التريكو: تقوم اللجنة بتمليك الراغبين من المتدربات ماكينة تريكو بسعر التكلفة على أن تقوم الطالبة بسداد قيمتها على أقساط بسيطة على مدى عامين، وبعد فترة سماح مناسبة. وتتابع اللجنة نشاط

المستفيدة وتمدها بالرأى والمشورة والخبرة التسويقية. وبالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة بتوزيع جانب من ناتج مشروع التريكو على الفقراء والمساكين المستحقين باللجنة مجاناً، ويبيع الكميات المتبقية لتمويل أنشطة اللجنة.

٣- تقوم اللجنة بالإشراف على إنشاء مشروعات خاصة للقادرين على العمل من المستحقين بها. حيث يقوم المتأهل باختيار المشروع بنفسه. وتقوم اللجنة بدراسة الجدوى اللازمة، فإن كانت النتيجة إيجابية تتم الموافقة على تمويل إنشاء المشروع من قبل اللجنة، وتشرف اللجنة على عملية الإنشاء وتتابع سير النشاط. ويتم تقديم التمويل على أساس من القرض الحسن على أن يتم السداد على أقساط شهرية على مدى سنتين مع اعطاء فترة سماح مناسبة. وقد قامت اللجنة ببدء نشاطها في هذا السبيل بتمويل عدد ٤٢ مشروعاً على مدى ستة أشهر برأس مال للمشروع الواحد يتراوح بين ٥٠٠ جنيه، ٢٠٠٠ جنيه. وهكذا فإن تكلفة فرصة العمل تكون محدودة للغاية. كما أنه يتم تدوير الأقساط المسددة للإسهام مع حصيلة الزكاة في استمرار تمويل مشروعات جديدة. كما أنه يتم استبعاد هذه الأسر من قائمة المستحقين للإعانات باللجنة.

٤- تتلقى اللجنة زكوات في شكل إناث من الضأن: وتقوم اللجنة بتسليم أنثى من الضأن أو أكثر لبعض الأسر ذات الاهتمام من الفقراء والمساكين وذلك بصفة أمانة. وتشترط اللجنة لتملك الأسرة لهذه الإناث، أن تسلم الأسرة المستفيدة للجنة فرداً واحداً من نتاجها الأول يتم تسليمه إلى أسرة أخرى جديدة ... وهكذا. وقد تم بالفعل مضاعفة عدد الأسر المستفيدة من نفس القدر الأول من إناث الضأن. وما يهم اللجنة هو أن تتدرب النساء

- الفقيرات والمسكينات على الإنتاج وتتوقف حلوة العمل والاستثمار.
- ٥- تقوم اللجنة بتدبير كفاءة لليتامى يعطون من زكاتهم للجنة الزكاة ما يكفلون به هؤلاء اليتامى، ويتم تسليم هذه المبالغ شهريا إلى هؤلاء اليتامى بمعرفة اللجنة.
- ٦- تقوم اللجنة بالنسبة لأصحاب الأمراض المزمنة باستصدار قرارات علاج لهم على نفقة الدولة ويعطى كلا منهم اعانة شهرية ٤٠ جنيه.
- ٧- تقوم اللجنة بالنسبة لباقي المستحقين بما فى ذلك اليتامى والزمنى بالانفاق على الإجراءات اللازمة لاستفادتهم من أية اعانات حكومية مستحقة من ضمان أو خلافة. وبالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة بصرف مبالغ متساوية فى المناسبات المختلفة كالمعدين والمولد النبوى الشريف، فضلا عن التكفل بمصاريف الجنازة لموتاهم وإعانتهم فى الكوارث، والمساهمة فى المصاريف المدرسية وتوزيع الإعانات العينية عليهم من ناتج مشروع التريكو، ومن زكاة الأرز والحبوب وما يرد إلى اللجنة من اعانات عينية أخرى كالأدوية والملابس الجديدة والمستعملة.
- ٨- تعتمد اللجنة فى تمويل نشاطها على الزكاة النقدية التى ترد إليها طواعية، كما تعتمد على إيرادات مشروع التريكو وتحويل المبالغ المتاحة لها عن طريق التمويل بالاقراض الحسن واسترداده. كما تعتمد اللجنة على ما يرد إليها من فضول الناس، من الملابس والأدوية والأدوات المدرسية واستعداد بعض المدرسين لتقديم العون العلمى للفقراء، واستعداد بعض الأطباء للكشف عليهم مجانا كل ذلك فضلا عن تلقى الزكاة العينية إلى غير ذلك.

٩- اللجنة يسهل إنشاء مركز للتدريب على الحاسب الآلي للفقراء والمساكين مع العمل على ربط التدريب بنوعية التخصصات والمهارات المطلوبة في الأسواق. وهكذا تيسر اللجنة في اتجاهين بالنسبة للتدريب: تدريب على مهن بسيطة تناسب مستوى التعليم والمهارات المحدودة (وهذا واقع)، وتحاول أن ترفى بالبعض من الحاصلين على شهادات علمية إلى مستوى تعليمي ومهاري للحاق بركب التقدم التقني.

قائمة مراجع البحث

- ١- ابن رشد، الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، صادر عن مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٦٦م.
- ٢- ابن سلام، الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام. "كتاب الأموال"، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس. صادر عن مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٨١م.
- ٣- ابن القيم، الإمام ابن قيم الجوزية، "الطرق الحكيمة" صادر عن المؤسسة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠م.
- ٤- ابن هشام، "السيرة النبوية"، الطبعة الثانية. حققها وضبطها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. صادرة عن شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٥٥م.
- ٥- أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء، "الأحكام السلطانية"، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقى، صادر عن دار الكتب العلمية ببلنات، ١٩٨٣م.
- ٦- أبو يوسف: القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، "كتاب الخراج"، الطبعة الخامسة، صادر عن المكتبة السلفية ومطبعها بالقاهرة، ١٩٧٦م.
- ٧- إدريس، الدكتور عبد الفتاح محمود إدريس، "مصرف سهم فى سبيل الله فى الصدقة"، أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨م.
- ٨- البعلبى، الدكتور عبد الحميد البعلبى: "الضوابط الفقهيّة فى الملكية"، صادر عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ١٩٨٢م.

٩- السبيهي، الدكتور محمد البهي، "منهج القرآن في تطوير المجتمع"، صادر عن مكتبة وهبة بالقاهرة.

١٠- جادو، الدكتور محمد أحمد جادو، "دراسة مقارنة لحصيلة الضرائب على المستوى القومي مقارنة بحصيلة الزكاة"، أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ديسمبر ١٩٩٨.

١١- حبيش، الدكتور على على حبيش: "التحديات العلمية والتكنولوجية والفرص المتاحة لمصر"، ضمن مبادرة للتقدم"، صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، ١٩٩٧م.

١٢- دنيا، الدكتور شوقي أحمد، "الأخلاق الإسلامية في مجال التجارة والأسواق"، أحد أبحاث ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ٢٠٠٠م.

١٣- دنيا، الدكتور شوقي أحمد، "تأملات في بعض الجوانب الفقهية للزكاة"، أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة" - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة ١٩٩٨م.

١٣- ريان، الدكتور حسين راتب يوسف، "عجز الموازنة العامة ومعالجته في الفقه الإسلامي"، صادر عن دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، ١٩٩٩م.

١٤- سابق، الشيخ سيد سابق، "فقه السنة"، صادر عن مكتبة دار التراث بالقاهرة.

١٥- السعيد، الدكتور محمد السيد، "التكنولوجيا"، صادر عن مركز الدراسات

- السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام بالقاهرة، ٢٠٠١م.
- ١٦- السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، صادر عن المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٩٥٢م.
- ١٧- الشافعي، الإمام محمد بن إدريس، "الأم"، صادر عن سلسلة كتاب الشعب بالقاهرة، بدون تاريخ.
- ١٨- شلتوت، الإمام الأكبر محمود شلتوت، "الإسلام عقيدة وشرعة"، صادر عن دار الشروق بالقاهرة وبيروت عام ١٩٨٠م.
- ١٩- الشوكاني، الإمام محمد بن علي بن محمد، "تيل الأوطار - شرح الأخبار من أحاديث سيد الأخيار"، صادر عن شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٢٠- الصالح، الدكتور، محمد بن أحمد، "الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر مقارنة بالأساليب العصرية"، أحد أبحاث ندوة "الفقر والفقراء في نظر الإسلام" - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٩م.
- ٢١- الصدر، السيد/ محمد باقر، "اقتصادنا"، صادر عن دار الكتاب اللبناني بالقاهرة، ١٩٨١م.
- ٢٢- عبدالله، الدكتور/ سيد حسن، "مصرف العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم: التطبيقات المعاصرة" أحد أبحاث ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٨م.
- ٢٣- عمر، الدكتور محمد عبد الحليم عمر، "التفسير الإسلامي لأزمة البورصات العالمية" من أبحاث ندوة "أزمة البورصات العالمية في

- أكتوبر ١٩٩٧م"، صادر عن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٧م.
- ٢٤- العناني، الدكتور حسن صالح، "الأسس الاقتصادية الإسلامية وتنظيم تطبيقها"، صادر عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- ٢٥- القرضاوى، الدكتور يوسف القرضاوى، "فقه الزكاة"، صادر عن مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ١٩٨٥م.
- ٢٦- كسيلانى، الدكتور ابراهيم زيد، "الزكاة وسيلة للتنمية الاجتماعية"، أحد أبحاث ندوة "البركة الخامسة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٨٨م.
- ٢٧- اللحاني، الأستاذ/ سعد بن حمد اللحاني، "الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي"، صادر عن البنك الإسلامي للتنمية، جدة - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧م.
- ٢٨- مالك، الأستاذ/ مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، صادر عن دار الشروق بالقاهرة وبيروت، ١٩٧٨م.
- ٢٩- الماوردى، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب، "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، صادر عن المكتبة التوفيقية بالقاهرة، ١٩٧٨م.
- ٣٠- المرغتاني، أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل المرشداني، "الهداية شرح بداية المبتدى، الطبعة الأخيرة، صادر عن شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، بدور تاريخ.
- ٣١- محمود، الدكتور/ عبد التواب حلمي محمد، "مصرف الفقير والمسكين"،

- أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٨م.
- ٣٢- مشهور، الدكتورة نعمت عبد اللطيف، "أثر الوقف في تنمية المجتمع"، صادر عن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، بالقاهرة، ١٩٩٧م.
- ٣٣- المعداوى، الأستاذ/ نبيل فتحي، "الزكاة ... سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية" أحد أبحاث ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٨م.
- ٣٤- منازع، الدكتور/ حسين على محمد، "توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية"، إجراءات ندوة "التطبيق المعاصر للزكاة"، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٨م.
- ٣٥- النجار، الدكتورة/ حنان إبراهيم، "البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها" أحد أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التجارة بجامعة المنصورة، أبريل ١٩٨٣م.
- ٣٦- بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى"، صادر عن المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى بجدّة ١٩٨٠م.
- ٣٧- "القوانين الاقتصادية من منظور إسلامى"، صادر عن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بالقاهرة.
- ٣٨- "الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية"، صادرة عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بالقاهرة، ١٩٨٢م.
- كتب مترجمة:
- ١- بايلى، مارتن نيل، وآخرون، "النمو مع المساواة"، ترجمة الدكتور محمد

مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي
د/ نجاح عبد العليم أبو الفتح

فتحي صقر، صادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة
الأولى، ١٩٩٦م.

دوريات:

١- "مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي" تصدر عن مركز أبحاث الاقتصاد
الإسلامي بالمملكة العربية السعودية.

٣- "قراءات استراتيجية" تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بجريدة الأهرام بالقاهرة، السنة الثالثة، العدد السابع، يولية ١٩٩٨م.

رؤية إسلامية

في محاولة لترشيد الإعلانات التجارية

دكتورة/ علا عادل علي عبد العال^(*)

المقدمة

لقد شرع الله البيع توسعةً منه على عباده، فلكل إنسان ضرورات من الغذاء والكساء وغيرهما. والإنسان لا يستطيع وحده أن يوفرها لنفسه، وعلى ذلك فهو مضطر إلى أن يجلبها من غيره عن طريق المبادلة. في سوق تلتقى فيه الإرادات الحرة، ولذا فقد اهتم الرسول ﷺ بالسوق وأسس في المدينة سوقاً مستقل بها المسلمون، عن السوق التي كان يسيطر عليها يهود بني قينقاع، وكان يمر ﷺ بين حين وآخر فيرشد ويعلم ويحذر ويزجر ويراقب ويؤدب. ونجد أن الإسلام عندما أقر نظام السوق قد أقر فيه الحرية المنضبطة المقيدة بالعدل وضوابط الدين والأخلاق.

ولقد حثنا النبي ﷺ على التجارة وما تتضمنه من بيع وشراء ولكن على أن تكون هذه التجارة حلالاً فيقول: "أفضل الكسب عمل الرجل وكل بيع مبرور" أي الذي لا غش فيه ولا خيانة^(١).

وينبغي على كل من تصدى للكسب أن يكون عالماً بما يصححه ويفسده لتتبع معاملته صحيحة، وتصرفاته بعيدة عن الفساد. فقد روى أن عمر رضي الله عنه كان يطوف بالسوق، ويضرب بالدرة بعض التجار ويقول: "لا يبيع في سوقنا

(*) مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة بنات - جامعة الأزهر

(١) فقه السنة، الجزء الثالث: ١٧٧.

إلا من يفقه، وإلا أكل الربا شاء أم أبى»^(١).

ولكن كثيرًا من المسلمين أغفلوا هذا فأصبحوا لا يبالون بأكل الحرام، فما يعينهم هو زيادة الربح وتضاعف المكسب، وقد قال رسول الله ﷺ "يأتي على الناس زمان لا يُبالى المرء ما أخذ أمن حلال أم من حرام"^(٢).

ولإيماننا منا بذلك، نحاول التصدى لموضوع من أهم الموضوعات في عصرنا الحالي ألا وهو الإعلانات التجارية، والتي يتعرف المستهلك من خلالها على السلعة وهى موضوع التبادل، وللإعلان فوائده ومضاره، ولذا ينبغي ترشيده وتوجيهه الوجهة الصحيحة مع أخذ المبادئ الإسلامية في الاعتبار كي يستقيم هذا النشاط بدلًا من أن ينفلت من يد المجتمعات فيصبح نذير دمار عليها إن ترك دون تحجيم.

ولهذا النشاط جوانبه المتعددة (إدارية - اجتماعية - اقتصادية) والتي تتضافر جميعها لتؤثر في النشاط الاقتصادي لأى مجتمع.

وعلى ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تحليل ظاهرة الإعلان بوجه عام مع التركيز على التحليل الاقتصادي لها من أجل الإسهام المتواضع في تقديم رؤية إسلامية لترشيده وتوجيهه صوب صالح المجتمعات خاصة الإسلامية منها، ووضعها في موضعه الصحيح كي يمكننا تقليص آثاره السلبية سواء بالنسبة للمستهلك الفرد أو المجتمع.

ومن خلال هذا البحث نحاول الرد على عدد من الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالاستخدام الاقتصادي الفعال للإعلان، وهذه الأسئلة نوجزها

(١) فقه السنة، الجزء الثالث: ١٢٥ .

(٢) صحيح البخارى، ٣٤٧ .

فيمايلي:

- ما هي مدى ضرورة الإنفاق الإعلاني؟
 - من الذي يتحمل العبء الحقيقي للإعلان المنتج أم المستهلك؟
 - ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن الإعلان؟
 - هل من الممكن استخدام أسلوب لترشيد الإعلان وتجنب آثاره غير المرغوب فيها وتعظيم آثاره الإيجابية من خلال رؤية إسلامية؟
- وسوف يتم بمشيئة الله تقسيم البحث إلى المباحث التالية:
- الأول: ويتناول بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالإعلان التجاري والتي منها تعريف الإعلان، وأهم عوامل تطوره، وعرض لأهداف الإعلان ووظائفه.
- الثاني: يتناول تحليلا للآثار السلبية والإيجابية للإعلان على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال عرض للآراء المتناظرة حول آثار الإعلان التجاري.
- الثالث: نوضح فيه علاقة الإعلان بالنظرية الاقتصادية.
- الرابع: يتناول النشاط التسويقي في ضوء الإسلام ذلك حيث أن الإعلان جزء من النشاط التسويقي.
- الخامس: وفيه عرض لرؤية كيفية ترشيد الإعلانات التجارية.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية في مجال الإعلان التجاري

يُعد الإعلان من أدوات تنشيط العمليات التسويقية للسلع والخدمات المختلفة، وهو من الوظائف الهامة المؤثرة في نجاح المؤسسات لتحقيق أهدافها التسويقية المخططة. كما أن له تأثيره المتشابه على التطورات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أي أن هذه الأداة تؤثر وتتأثر بالعديد من التطورات؛ فهي تؤثر وتسهم في إحداث تطورات على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وذلك من خلال تأثيرها في سلوك المستهلك وزيادة الطلب على السلع المختلفة والخدمات.

كما أنها تتأثر بتطور العلم والتكنولوجيا في مجال الإنتاج والذي أدى إلى تزايد كميات ونوعيات السلع والخدمات والتي يستخدم الإعلان كأداة للتعريف بها، وأيضاً تطور في مجال وسائل الاتصال وتدفق المعلومات، والذي جعل العالم كقرية واحدة مترابطة.

ولم تقف أهمية الإعلان عند هذا الحد بل أنه تخطى الحدود الجغرافية، واتصف بأنه إعلان دولي؛ فقد تمددت دوائر الإعلان نوعياً وجغرافياً في الداخل والخارج نتيجة تزايد الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا التحرير التجاري في ظل التنظيم التجاري العالمي الجديد.

من هنا جاء الاهتمام بهذه الوظيفة للدرجة التي خصصت معها كل مؤسسة قسم وإدارة متخصصة يُسند إليها إدارة وتنظيم النشاط الإعلاني باعتباره نشاطاً مكماً للنشاط البيعي، وأداة محققة للارتفاع بمستوى الأداء

التسويقي في المؤسسة.

ونجد أن تطور الإعلان وأهميته يختلفان باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي السائد - إن كان نظاماً يتخذ الحرية الاقتصادية شعاراً له - كما في الاقتصادات الرأسمالية - أم ينادى بتدخل الدولة - كما في النظام الاشتراكي.

كما يختلف تطور الإعلان بمدى التقدم الذي تحظى به المجتمعات المختلفة فتتدرج هذه الأهمية في المجتمعات المتقدمة ذات مستويات التطور الهائلة إنتاجاً واستهلاكاً عنه في المجتمعات المتخلفة ذات القدرات الإنتاجية والاستهلاكية المحدودة نسبياً.

ومن خلال هذا المبحث سوف نلقى الضوء على بعض المفاهيم والأساسيات الخاصة بالإعلان. فنبدأ بتوضيح ماهية الإعلان التجاري، ثم توضيح مراحل تطوره، وذلك لما يحمله هذا التطور من مضامين اقتصادية واجتماعية على جانب كبير من الأهمية.

١- تعريف الإعلان: Advertising

يُعرف البعض الإعلان بأنه "عملية اتصال تهدف إلى التأثير من بائع إلى مشترى على أساس غير شخصي؛ حيث يفصح المعلن عن شخصيته، ويتم الاتصال من خلال وسائل الاتصال العامة"^(١).

كما ينظر للإعلان على أنه "فن التعريف بالسلعة وطبيعتها وخصائصها؛ حيث يعاون المنتج على تعريف عملائه المرتقبين بسلعته وخدماته، كما يعاون المستهلك في التعرف على حاجاته وكيفية إشباعها، فهو

(١) السيد أحمد عبد الخالق، ١٩٩٦: ٥

بذلك يؤدي إلى نشر أو إذاعة الرسائل الإعلانية المرئية أو المسموعة على الجمهور بغرض حثه على شراء سلع وخدمات، أو من أجل سياقه إلى التقبل الطيب لسلع أو خدمات أو أشخاص أو أفكار أو منشآت تعلن عنها^(١).

وهناك من يرى أن الإعلان هو "النشاط المخطط على أسس علمية وعملية، والهادف لخلق الطلب على السلعة أو الخدمة وإشباعه مقابل أجر مدفوع وذلك من خلال وسائل النشر المناسبة شريطة مراعاة كافة الضوابط الفنية والشكلية المتأثرة به والمؤثرة فيه لإحداث الأثر الإيجابي في الجمهور المراد مخاطبته"^(٢).

كما نجد أن جمعية التسويق الأمريكية عرفت الإعلان بأنه "مختلف نواحى النشاط التي تؤدي إلى نشر أو إذاعة الرسائل الإعلانية المرئية أو المسموعة على الجمهور بغرض حثه على شراء سلع أو خدمات معينة أو قبول الأفكار الحسنة عن الأشخاص والمنشآت المعلن عنها"^(٣).

ومع تعدد التعريفات نجد أن التعريف الأكثر شيوعاً هو تعريف جمعية التسويق الأمريكية والذي جاء فيه أن الإعلان هو "أداة اتصال غير شخصي non Personal مدفوعة الثمن من قبل بعض الشركات والمؤسسات التي تهدف إلى الترويج لسلع أو خدمات أو أفكار معينة، وحث المستهلكين على شرائها أو الاقتناع بها"^(٤).

ويتضح من التعريفات السابقة أن الإعلان يتركز على عدد من الحقائق

(١) محمود حسان، ١٩٧٦: ٢٥٨.

(٢) نبيل الحسيني النجار، ١٩٩١: ٣٢.

(٣) Richard - Irwin, M.V. Marshall, 1961: 3.

(٤) انظر في ذلك: السيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق: ٤: 1954: Brewster.

منها:

- ١- أنه عملية اتصال غير شخصي تستهدف نقل المعاني من المعلن إلى المستهلك لتعريفه بسلعة أو خدمة معينة بهدف إحداث تأثير في سلوك المستهلك بحثه على طلب السلعة أو الخدمة المعلن عنها، أو التقليل من إعراضه أو التحول عنها. أى أن الإعلان يمثل عملية متكاملة تتلخص عناصرها في الراسل (المعلن)، والمرسل إليه (جمهور المستهلكين)، الرسالة الإعلانية (المعلومات عن السلعة أو الخدمة)، ووسيلة الاتصال (وسائل الإعلان المستخدمة)، بمعنى أن الإعلان يختلف عن البيع الشخصي والذي يتم من خلال الاتصال المباشر بين البائع والمشتري.
- ٢- أنه باعتباره عملية اتصال غير شخصي فهو يهدف لإحداث تغير في السلوك الاستهلاكي لمستقبلي الرسالة الإعلانية، وحثهم على اقتناء السلعة أو الخدمة المعلن عنها.
- ٣- أنه نشاط جزئي من نشاط أوسع وأشمل وهو التسويق بمعنى أن الإعلان ليس هو المؤثر الوحيد في السلوك الاستهلاكي حيث يتكامل مع عناصر أخرى للبرنامج التسويقي، لأنه لو نُظر للإعلان بشكل منفصل فقد يؤدي ذلك إلى ضعف كفاءة الإعلان إلى حد كبير.
- ٤- الإعلان نشاط مدفوع الثمن وليس مجانيًا، فهو يقدم المعلومات المختلفة حول السلعة وأثمانها وخصائصها للمستهلكين، وفي المقابل تحصل وكالات الإعلان من المعلنين ثمن معين، ولهذا العنصر أهمية من الناحية الاقتصادية حيث قد يؤثر في سعر السلعة المعلن عنها.
- ٥- وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن الإعلان ينمو ويزدهر في السوق الكبيرة

المزدهرة اقتصادياً، لذا فإن شركات الإعلان والتي تريد أن يكون لها-
تواجد على المستوى العالمي يُعد نجاحها في السوق الأمريكية ضرورة
إذ يوجد بهذه السوق أكثر من ثلثي شركات الإعلانات الكبيرة. وذلك
يعنى أن دخول هذه السوق ليس ترفاً بل ضرورة^(١).

٦- هذا أيضاً إلى جانب أن الإعلان نشاط احتكاري بالنسبة للدول التي
تسيطر عليه إذ طبقاً لمعلومات اتحاد المعلنين العالمي فإن أربع دول فقط
(بريطانيا- فرنسا- إيطاليا- ألمانيا) تمثل حوالي ٧٠% من جميع
الإعلانات التجارية في القارة الأوروبية في عام ١٩٨٣^(٢).

ونخلص من ذلك إلى أن الإعلان يُعد أساساً للدراسات التسويقية
ولكن لا ينبغي إغفال جوانبه الاقتصادية والتي سنتعرض لها في المبحث
الثالث.

١- عوامل تطور الإعلان:

إن تطور الإعلان التجاري يكشف عن التطورات الحادثة في العديد
من المجالات (اقتصادية- اجتماعية- علمية- تكنولوجية)، كما يكشف عن
تطور الهياكل الاقتصادية وحجم المشروعات، أحجام الإنتاج، طبيعة
المنتجات وتعددتها، هياكل الأسواق وطبيعتها ومستويات المعيشة والدخول ..
فالإعلان ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتعريف المستهلك الحالي أو
المرتقب بالسلعة أو الخدمة التي يراد تصريفها، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن
يبدأ الإعلان التجاري منذ وجود المبادلة بين الأفراد عند زيادة ما ينتجه الفرد

(١) انظر في ذلك: السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق: ٢٠، The Economist, 1992:

62-63

(٢) السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق: ٢٠ .

عن احتياجاته في العصور القديمة؛ حيث اعتمد الإعلان على عرض الفائض على الآخرين، ثم تطور بعد ذلك وأخذ صورة المناداة على السلعة في الشوارع والدليل على ذلك انتشار المروجون في شوارع روما القديمة ولندن يمدحون سلعهم.

ففي إنجلترا طلب البرلمان من فئة التجار في القرن الثالث عشر أن يضعوا علامات مختلفة ومميزة على منتجاتهم كي يحموا المستهلك من الغش، وليعاقبوا المنتج الذي يغش العملاء. ومع مرور الوقت اكتسبت العلامات التجارية أهمية متزايدة لتصبح أصلاً من أصول المشروع بعد ذلك، وأسهمت هذه العلامات بدورها في تسهيل عملية الإعلان عن السلع والتعريف بها^(١).

ولقد شهد الإعلان التجاري تطوراً كبيراً مما جعل الإدارة الحديثة يزداد اقتناعها بأهمية الإعلان كوسيلة أساسية من وسائل ترويج وتنشيط المبيعات. ومما يدل على هذه الأهمية التزايد الهائل في حجم الإنفاق على الإعلان في الاقتصادات الصناعية. إذ أنه في الولايات المتحدة أصبح الإنفاق على الإعلان يشكل حوالي ٢% من الناتج القومي الإجمالي في أواسط الثمانينات - وهي نسبة تبلغ حوالي ٦٦ مليار دولار. أي ما يزيد عن الناتج القومي لعدة دول نامية مجتمعة - وذلك بعد أن كانت نفقات الإعلان في ذلك البلد تبلغ ٦ مليارات، ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٥١^(٢).

كما نجد أنه في إنجلترا ارتفع الإنفاق الكلي على صناعة الإعلان في

(١) السيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق: ٧.

(٢) انظر في ذلك: السيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق: ٨، Hannah, 1979: 87.

عام ١٩٨٤ ما يتجاوز ٤ بليون جنيه استرليني بزيادة قدرها ١٣% عن عام ١٩٨٣، وأصبح يشكل حوالي ١٠,٥% من الناتج القومي الإجمالي^(١). وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على تطور الإعلان وتقدمه، من هذه العوامل:

١- التطور الصناعي، وازدياد حجم الطاقة الإنتاجية للمجتمع. الأمر الذي يدعو إلى حتمية توسيع نطاق الأسواق وتنشيطها من أجل التخلص من الإنتاج الفائض.

٢- ظهور السوق الكبيرة والذي يشمل أعداد هائلة من المستهلكين Mass Market وذلك نتيجة التوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، والإنتاج كبير الحجم الناشئ عن التطور الصناعي، وزيادة عمليات الدمج بين الشركات، تزايد الاستثمارات وظهور الشركات المساهمة، ونتيجة ظهور هذا السوق ازدادت أهمية التسويق والبحث عن منافذ لهذا الإنتاج، مع استحالة اتصال المنتج بجميع المستهلكين على عكس الحال في السوق المحدودة؛ حيث كلما بعد السوق وتباعدت أطرافه أصبح الاتصال الشخصي أصعب بين المنتج والمستهلك، وأصبح الاعتماد على الإعلان كوسيلة اتصال غير شخصي هو الأسلوب الأكثر فاعلية.

٣- تغير طبيعة السوق وتزايد حدة المنافسة الاحتكارية؛ حيث أن الاتجاه نحو الحجم الكبير أدى إلى تغير في طبيعة السوق لتزداد حدة المنافسة الاحتكارية ومن ثم لم تعد الشركات في انتظار المستهلك، بل أصبحت هي التي تبحث عن المستهلك وتجذبه إلى منتجاتها.

٤- التوسع في التصدير؛ حيث يتوقع زيادة أهمية الإعلان وحجمه مع

(1) Financial Times Jurvey, Wednesday, October 16-1985.

الاتجاه صوب تحرير التجارة العالمية، وفلسفة الاعتماد على قوى السوق بما تشمله من آليات العرض والطلب وحرية المستهلك وسوائته، واشتداد وطأة المنافسة، فلا إعلان أهمية كبيرة في تقديم المنتجات المحلية للمنشآت المهتمة بالاستيراد في البلاد الأجنبية، وكذلك للمستهلكين في تلك الدول وتعريفهم بخصائص الإنتاج العربي، وبعث الثقة فيه، وتكوين سمعة طيبة له حتى يأخذ مكانه في الأسواق العالمية، ويحوز النصر في ميادين المنافسة الخارجية، وينتج عن ذلك زيادة الإنتاج إلى أن يصل إلى الحجم الأمثل الذي تصل عنده التكاليف إلى مقدارها الحدي مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وأسعار بيع هذه المنتجات.

ولقد أصبح مبدأ فتح المنافذ التسويقية والوصول إلى الأسواق الأجنبية أحد أهم أهداف الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت مصروفات الإعلان من ١٩٨ دولار للفرد في المتوسط عام ١٩٥٠ إلى ٤٩٨ دولار في عام ١٩٨٨، بمعنى أنها تنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو الإنتاج ذاتها^(١).

وكذلك في الهند -تلك الدولة النامية- حققت نفقات الإعلان فيها زيادة هائلة؛ حيث تضاعفت قيمة فواتير الإعلان إلى خمسة أضعاف في الثمانينات، كما تنمو هذه المصروفات بمعدل ٣٥ - ٤٠% في كوريا الجنوبية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن البلاد العربية في حاجة إلى الإعلان

(١) السيد أحمد عبد الحائق، مرجع سابق: ١٣.

المحلي لبعث ثقة الجمهور في المنتجات الوطنية التي تحل بالتدريج محل المنتجات المستوردة، كما أنها في حاجة إلى تنمية وعي الجمهور من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق الإعلان.

٥- تطور الأنظمة الاقتصادية والسياسية نحو الحرية الاقتصادية. فقد أدى ذلك إلى الاهتمام بالمستهلك، ومحاولة إشباع رغباته، وتحليل سلوكه ودوافعه للتأثير عليه من خلال الإعلان. ويؤكد ذلك نمو الإعلان في الدول الرأسمالية الغربية، كما أنه من المتوقع أن يشهد الإعلان نمواً في دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، وتحول اقتصاديات هذه الدول نحو اقتصاد المشروع، ويصدق ذلك بالنسبة للدول النامية التي تسير في نفس الاتجاه.

ومن مظاهر تطور الإعلان مع الاتجاه صوب فلسفة الحرية الاقتصادية هو النموذج الصيني؛ حيث سمحت بالإعلان لأول مرة في عام ١٩٧٩، واستمر الإعلان ينمو ويزدهر في هذا البلد ليصل حجم الإنفاق عليه إلى ٣,٨ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٥ وضعت الصين قانوناً لتنظيم نشاط الإعلان بها أصبح ساري المفعول في فبراير من نفس العام. وتمثل السوق الصينية الآن ولحده من أكثر الأسواق الواعدة في مجال الإعلان التجاري^(١).

أما بالنسبة للبلدان التي تنتهج الاشتراكية فتختلف حولها الآراء: فهناك من يرى أن مجال الإعلان يكون محدوداً فيها؛ حيث

(1) The Economist, 1995: 75.

تتقلص في ظل هذا النظام حرية المستهلك إلى حد كبير نظراً لقلة البدائل المطروحة في السوق من السلع والخدمات، هذا بالإضافة إلى أنه في ظل هذه المجتمعات الاشتراكية يضيق حيز مبدأ سيادة المستهلك؛ حيث تتركز قرارات الاستثمار والإنتاج أساساً في أيدي الحكومات، وأجهزة التخطيط المركزي فيه. وأنه وإن سمحت بعض الدول الاشتراكية بالإعلان فتجد دوره يدور حول دعم القطاع العام، والترويج لسلعه وخدماته من جهة، ولتدعيم مركزه كأداة لإدارة الاقتصاد من ناحية أخرى^(١).

وهناك رأى آخر يرى أن تنظيم القطاع العام في الاقتصادات الاشتراكية كان سبباً في تطوير الإعلان وزيادة نسبة المنفق عليه سنوياً؛ وذلك لأن خضوع شركات القطاع العام المختلفة لنفس القوانين واللوائح التي تحكم تحديد الأسعار، ونسب الأرباح، وإجراءات البيع بالتقسيط وغير ذلك من أساليب التأثير على المبيعات أدى إلى انعدام إمكانيات التنافس على الأسعار التي يقدمها المشروع للمستهلك، ومن ثم فإن مجال التنافس الوحيد والمتاح أصبح هو التنافس من خلال المجال الإعلاني^(٢).

٦- استمرار التطور الفني والتكنولوجي والذي أسهم في زيادة قدرة الجهاز الإنتاجي للمجتمع على إنتاج العديد من السلع والمنتجات الجديدة والرخيصة مما استدعى ضرورة رسم خطط تسويقية وإعلانية متطورة

(١) محمود عساف، ١٩٧٥: ٣٠.

(٢) المرجع السابق.

لترويج مبيعاتها.

٧- الزيادة المطردة في الدخل القومي، والدخل الفردي المتاح للإنفاق؛ حيث تعمل هذه الزيادة على جعل الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد أعلى ومن ثم يزداد إقبالهم على الشراء. هذه الزيادة في الطلب الفعال تخلق لدى البائعين رغبة في الحصول على حصة أكبر منه. ومن هنا يصير التنافس من خلال الإعلان لكسب ثقة المستهلك وإقناعه بشراء ماركات معينة^(١).

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ارتفاع مستويات الدخل وزيادة الرفاهية الاقتصادية تمكن المستهلك من ممارسة حقه في حرية الاختيار على عكس المستهلك الفقير الذي لا يملك القوة الشرائية؛ حيث تضيق دوائر اهتمامه لتشمل السلع الأساسية التي تشبع الحاجات الضرورية فقط، ولذا يمكن القول بأن الإعلان يُعنى بالدرجة الأولى بالأثرياء، وذوي الدخل المرتفعة - وإن كان الفقراء لا يملكون من التأثيرات الضارة للإعلانات التجارية المكثفة عليهم - وعلى ذلك فالإعلان والرفاهية الاقتصادية يدوران في حلقة واحدة؛ حيث أن الثراء يغذى الإعلان، كما أن الإعلان يُفيد الأثرياء بما يحققه لهم من إشباع معنوي ونفسي.

ويستفاد من ما سبق أن الإعلانات نشأت وازدهرت في الاقتصادات التي حققت نمواً اقتصادياً واجتماعياً، وارتفاعاً في مستويات المعيشة والدخول قبل غيرها من الاقتصادات الأخرى. وخير مثال على ذلك أن الإعلانات التجارية ظهرت في إنجلترا قبل الولايات المتحدة الأمريكية،

(١) على السلمي: ٢٢.

ویرغم ذلك إلا إنها نضجت وازدهرت في الولايات المتحدة نظراً لتخطي معدلات التقدم الاقتصادي ومستويات المعيشة فيها عن نظيرتها في الأولى^(١).

٨- تطور وسائل الاتصال العام. حيث تنوعت هذه الوسائل بين صحف ومجالات ورائيو وتليفزيون وتطور وسائل الطباعة. فعلى سبيل المثال نجد أن اختراع الراديو واستخدامه عام ١٩٢٢ قد ساعد على تسهيل عملية الإعلان، كما أن الصحف أصبحت تنشر الإعلانات الملونة، والتي تجذب القارئ لها، كما نجد أيضاً أن التليفزيون له أثر كبير في تطور الإعلانات؛ حيث أن للصورة سحر خاص وفاعلية كبيرة في التأثير على المستهلك وجذبه.

٩- تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر فيما يسمى ظاهرة التحضر Urbanization فامتص وكبر حجم المدن والتجمعات البشرية من ناحية، وتزايد حاجاتها وتنوعها من ناحية أخرى قد استلزم البحث عن فنون تسويقية جديدة أو تطوير الموجود منها لتصل إلى مسامع وأعين أكبر عدد ممكن من البشر.

١٠- ارتفاع مستويات التحضر الفكري والثقافي والاجتماعي مما سهل استيعاب الرسالة الإعلانية، ولقد ساعد على ذلك أيضاً الانفتاح الاقتصادي على الاقتصادات الأخرى الأكثر تقدماً وتطوراً، والتي جعلت المستهلك في الدول النامية يحاول تقليد أنماط السلوك الاستهلاكي في الدول المتقدمة.

وقد يدل ميل الطبقات الثرية والوسطى في الدول النامية إلى تقليد أنماط

(١) السيد أحمد عبد الحائق، مرجع سابق: ١٠

الحياة والاستهلاك المساندة في الدول الغربية، والتي أصبحت تطلع عليها من خلال الوسائل الإعلانية المتطورة.

وختلصة القول:

أن التطور في وسائل الإعلان يأتي أيضاً كنتيجة منطقية لاعتباره علماً وفناً يخضع لدراسة وتحليل سلوك متلقى هذه الرسالة الإعلانية، ومن هنا يأتي التطوير ليجاري التطور في الأنواق والاتجاهات النفسية والسلوكية ومن ثم فقد أصبح للإعلان دوره الإيجابي في توجيه سلوك المستهلكين.

٣- أهداف الإعلان ووظائفه:

نستهدف من هذا الجزء تحديد وظائف وأهداف الإعلان الأساسية، حتى يمكن تبيين الشروط الواجب توافرها في النشاط الإعلاني للوحدة الإنتاجية ليصبح منتجاً وفعالاً.

وللإعلان عدد من الوظائف نذكر بعضها فيما يلي:

- العمل على زيادة الطلب وحجم الاستهلاك والمبيعات، ويتحقق ذلك من خلال خلق مشترين جدد من جمهور المستهلكين أو إقناعهم بشراء كميات أكبر من السلعة أو السلع محل الإعلان، ومن ثم يكفل الإعلان تأمين قبول عام للسلعة ومن ثم يصبح الطلب عليها في مأمن من الانخفاض أو الهبوط الحاد.
- أن الإعلان المستمر عن سلعة يخلق نوعاً من الثقة لدى المستهلك، والذي يجعله مستمراً في الطلب عليها.
- أن الإعلان من خلال تنشيطه للطلب وتجديده لرغبات المستهلكين يعني

- مزيدًا من الإنتاج والاستثمار، وخلق فرص عمل للجميع مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية.
- من الممكن أن يخلق المعلن عن طريق الإعلان أصولاً *assets* لمشروعه وسلعته قد تفوق في أهميتها أهمية الأصول المادية ذاتها *physical assets*.
- فالإعلان يخلق شهرة للسلعة أو المصنع أو المشروع، هذه الشهرة ترفع من القيمة السوقية للأسهم، وتزيد من الإقبال عليها مما يفتح فرصاً عديدة أمام توسعات استثمارية جديدة أو إدخال تطويرات وتحسينات⁽¹⁾.
- كما أن الشهرة الطيبة للمنتج تكون في الواقع بمثابة حماية في مواجهة المنافسة وبالتالي ضد خفض الأثمان، كما تعمل الشهرة والإعلان على حماية المنتج من التقلبات الموسمية *Seasonal Fluctuations*.
- تدعيم المنافسة، فبمجرد أن يدخل منتج جديد إلى السوق ويحقق بعض النجاح يميل المنتجون الآخرون إلى إدخال تطوير وتحسين عليه لإظهاره بمظهر مختلف، ومن ثم يدخل إلى السوق العديد من المنتجات المتماثلة المطورة والتي قد تحمل خصائص ومواصفات أفضل، وإذا كان كل منتج يعمل على تحسين سلعته وتطويرها فإن ذلك قد يدفع إلى ظهور سلع جديدة وهذا ما يسمى بالأثر الخلاق للإعلان والمنافسة *Creative impact*.
- يقوم الإعلان أيضاً بتثمية الوعي الادخاري لدى المستهلكين بما يسمح بتحقيق فائض معقول عن طريق خفض الاستهلاك. فليست مهمة الإعلان

(1) Brewster, 1954, 28-29.

دائماً مقصورة على زيادة معدلات الاستهلاك في السلع^(١).

ونخلص من ذلك أن نظام الإعلان متكامل من حيث النتائج التي يستهدفها، فالإعلان كما رأينا لا يستهدف فقط إحداث تغيرات سلوكية للمستهلكين، بل يسعى لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية، وأن تكامل هذه الأهداف السلوكية والاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يتخذ أساساً لقياس كفاءة الإعلان وتقييم فاعليته.

ولذا فإننا سوف نتناول تحليلاً للآثار السلبية والإيجابية للإعلان على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وذلك من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني

المناظرة حول آثار الإعلان التجاري

كما رأينا في المبحث الأول أنه من الضروري التعرف على الآثار المختلفة للإعلان. وسوف يتم التعرف على هذه الآثار من خلال إقامة مناظرة بين مؤيدي ومعارضتي النشاط الإعلاني فيبين النقيضين يظهر بريق الأشياء. فالإعلان هو رسالة عامة موجهة للكافة ومن ثم يستطيع الكثيرون تكوين آراء مختلفة حول أهمية وطبيعة الإعلان.

فقد تختلف النظرة لأهمية النشاط الإعلاني باختلاف وجهات نظر القائمين على الإدارات والأقسام المختلفة في المنظمة الواحدة، وعلى سبيل المثال^(١) نجد أن مدير الإنتاج قد يرى من وجهة نظره أن الإنفاق على النشاط الإعلاني غير ذي جدوى، ويؤكد في ذات الوقت أن توزيع هذا المخصص على العمالة الإنتاجية سيؤدي حتماً إلى مؤشرات إنتاجية مرتفعة يحقق من خلالها أهداف المنظمة، بينما نجد أن المدير المالي في سعيه الدؤوب لتخفيض بتود التكلفة وترشيد الإنفاق قد يرى توجيه مخصص الإنفاق الإعلاني إلى الاستخدامات الأخرى لأن الإعلان من وجهة نظره ما هو إلا استنزاف لموارد المنظمة.

وفي المقابل نجد أن وجهة نظر مدير التسويق تختلف تماماً عن وجهتي نظر مدير الإنتاج ومدير الإدارة المالية في المنظمة؛ حيث يرى أن النشاط الإعلاني يُعد استثماراً هاماً، ومن ثم فإن توظيف جانب من أموال

(١) نيل الحسني النجار، ١٩٩١ : ٣٣، ٣٤.

المنظمة في هذا النشاط يُعد اتجاهاً صائباً إلى زيادة معدلات دوران السلع أو الخدمات المقدمة في سوق السلعة.

ومن ثم فإن هذا النشاط يتردد بين مؤيد ومعارض. فمن الآراء التي تعارض أهمية هذا النشاط رأى الكلاسيك الذين يرون أنه لا حاجة للإعلانات التجارية وذلك لعدد من الأسباب^(١):

- أنه تبعاً لقانون "سأى" فإن العرض يخلق الطلب المساوئ له تماماً، ومن ثم فلا مكان للإعلان.

- ينبغي توجيه الموارد نحو الإنتاج وليس الاستهلاك؛ حيث كلما زاد الإنتاج زاد معه طلب المستهلكين وتحققت بذلك التنمية دونما تدخل مؤثرات أخرى كالإعلان مثلاً.

- افتراضهم أن المستهلك رشيد يحاول تعظيم المنافع التي يحصل عليها.
- أن السوق تسوده المنافسة الكاملة، ومن ثم فإن السلع فيه تتميز بالتجانس.
- اعتبروا أن العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي هي الدخل النقدي الحالي للمستهلك من ناحية، وأسعار السلع والخدمات من ناحية أخرى.

أما المدرسة النيوكلاسيك فقد انتقدت الإعلان على أساس أنه يتجرد من فكرة الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يبني قراراته الاستهلاكية بعقلانية وموضوعية ساعياً لتحقيق مصلحته وتعظيم منفعته، وليس بطريق العاطفة والتي يركز عليها الإعلان مما يشجع المستهلك على تصرفات غير رشيدة.

كما نجد أن مارشال -الذي كان من أوائل الاقتصاديين الذين ميزوا بين الإعلان الإعلامي - informative والإعلان الإغرائي الهجومي

(١) لمزيد من التفصيل انظر: السيد أحمد عبد الحائق، مرجع سابق: ٢٣-٣٥،
Dunn, Barb on, 1982. 67-68, Gilligan & Crowther, 1983, 29.

Persuasive، حيث رأى أن الأول يعد حيويًا ومفيدًا من الناحية الاقتصادية لما يوفره من معلومات تهم جمهور المستهلكين؛ حيث يكونون على غير دراية بالاستخدامات المتنوعة للسلع المعلن عنها مما يُحد من معدلات المباع منها، ومن ثم يكون هذا الإعلان بمثابة رسالة تعليمية مؤثرة في اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء خاصة أن جزءًا كبيراً من احتياجات المستهلكين ورغباتهم قد يكون كامناً، ومن ثم فإن إثارته من خلال هذا النوع من الإعلانات يمثل عنصراً حيويًا في هذا المجال.

أما النوع الثاني فيرى مارشال أنه يُعد نوعاً من الهدر الاقتصادي؛ حيث تتبدد موارد المجتمع في منافسة لا طائل من ورائها بين المنتجين. كل يسعى إلى اجتذاب المستهلك ناحيته. ومن ثم فوظيفته لا تتعدى تحويل الطلب من سلعة لأخرى مع بقاء مقدار الطلب الكلي في المجتمع ثابتاً.

ومن ثم -ففي نظره- أنه لا يضيف أية فائدة اجتماعية أو اقتصادية. ولكن يُرد على هذا بأن الإعلان يساعد على تنظيم الطلب على مختلف السلع والخدمات فقد يعمل على الحد من الطلب على السلع غير الضرورية وزيادة الطلب على السلع التي تعد أساسية في المجتمع وذلك إذا أحسن استخدام الإعلان واستهدف به المصلحة العامة. فالعبرة إذاً بالتطبيق وليس بوظيفة الإعلان في حد ذاته^(١).

وقد أيد (بيجو) فكرة أن الإعلان هدر، ومن ثم فقد اقترح تجنبه بفرض الضرائب أو بالمنع المباشر.

فنجد معارضوا الإعلان يرون أنه يعمل على تقويض دعائم مبدأ

(١) محمود عساف، مرجع سابق: ١٠.

سيادة المستهلك، والذي طالما نادى به النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيك. فبعد أن أثرت الإعلانات التجارية على قرارات المستهلكين عمل ذلك على تحويل مركز القرار في عمليات شراء السلع والخدمات من المستهلك إلى المنتج؛ حيث يستطيع الأخير توجيه الأول.

ولقد استند أصحاب وجهة النظر هذه بأن الشركات المعلنة لم تكن لتتفق المبالغ الطائلة إلا إذا كان ذلك يحقق صالحها.

ولعل من أهم من هاجم الإعلان في المجتمعات الرأسمالية هو الكاتب الأمريكي فانسى باكارد⁽¹⁾ والذي ركز هجومه على أن الإعلان وسيلة تستغلها الإدارة للتأثير على المستهلكين بجعلهم يشترون أشياء لا يريدونها حقيقة، وتوجيه سلوكهم بما يعود بالربح على المشروعات الرأسمالية دون أن تؤخذ مصلحة المستهلك في الاعتبار. ولقد ساعد على ذلك ما قدمه العلم والتكنولوجيا من تسهيلات، حتى أن عدم الإلمام بالقراءة لم يعد حائلا دون امتداد تأثير الإعلان إلى كل فئات المجتمع من خلال الإعلان المسموع والمرئي والذي يخاطب كل الثقافات.

ولذا يمكن القول بأن الشركات المنتجة والبائعة تطلق على أقسام التسويق والمبيعات فيها أقسام إدارة الطلب أى التي تتحكم في الطلب وتوجهه بما ينطق ومصحتها ولكن يرد على ذلك بأن الإعلان يعمل على إمداد المستهلكين بالمعلومات عن السلع القائمة وكذلك عن السلع الجديدة لشرح خصائصها وأغراضها، وكذلك يمكن توظيف الإعلان كنقطة انطلاق للتعامل مع كل الملاحظات التي قد يبديها المستهلكون على سلعة ما، وأيضا يستخدم كأداة للتعريف بما قد تشهده سياسات تسويق سلعة ما أو بعض السلع من

(1) Vance Packard, 1959.

تغيير، أو بما يكون قد أدخل على السلعة من تحسينات وتطويرات مما يعمل على توسيع نطاق الاختيار للمستهلك ويزيد من حريته بالتالي^(١).

- أن الإعلانات لها تأثيرها السلبي على عمليات التنمية الاقتصادية من عدد من النواحي. فعلى سبيل المثال نجد أن البعض يرى أن الإعلان يضلل المستهلك وينتقص حق المشروع، فقد يتم الإعلان عن اسم تجاري بطريقة مكثفة عن غيره في حين أنه يتم إنتاجه بفضل مشروع أقل كفاءة على عكس مشروع أكثر كفاءة ولكن لا يمتلك الإمكانيات المادية في مواجهة المنافسة الإعلانية ومن ثم تنقلص المشروعات ذات الكفاءة الاقتصادية على حين تتعاظم المشروعات غير ذات الكفاءة.

هذا بالإضافة إلى ما تقوم به الإعلانات من دفع المستهلكين في تيار من حمى الإنفاق والاستهلاك وذلك بدفعه نحو شراء سلع لا يحتاجها، مما قد يحثه على الاقتراض من أجل الحصول على سلع الاستهلاك الحديثة والتي يروج لها الإعلان ويظهرها على أنها سلع ضرورية لا غنى للفرد المتمدين عنها، أي أنه يخلق حاجات زائفة ليعيش الأفراد في خيلاء ورفاهية مادية كاذبة الأمر الذي يضعف من قدرة المجتمع على الادخار والاستثمار، وكذلك انحراف أنماط الاستثمار وتخصيص الموارد إلى مجالات ربما لا تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية العظمى من المستهلكين، وبالتالي تضعف إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويرد أنصار الإعلان على ذلك بأن الإعلان يؤدي إلى زيادة الطلب والذي يدفع في اتجاه تشريع قبول السلع الجديدة والجيدة، وكذلك التكنولوجيا

(١) السيد أحمد عبد الحائق، مرجع سابق، ٣٠.

الحديثة المتطورة مما يعمل على زيادة الاستثمار والعمالة والإنتاج.

هذا بالإضافة إلى أن الإعلان يعمل على تشجيع الادخار من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد بما يسمح بتحقيق فائض معقول عن طريق خفض الاستهلاك وهذا يعني أن المهمة الأساسية للإعلان ليست دائماً زيادة الاستهلاك^(١).

- كما نجد أن الإعلان من وجهة نظر البعض يعمل على خفض مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والذي يتحمل المستهلك العبء الأكبر منها في حالة طلب غير مرن حيث يكون الاحتمال كبيراً أن يكون المستهلك في موقف نسبي أضعف في علاقته مع المنتج، ومن ثم ينقل المنتج الأعباء الإضافية الناشئة عن الإعلان للمستهلكين في شكل أسعار بيع أعلى أو خدمات أقل.

ولكن يُرد على هؤلاء بأنه بالرغم من أن تكاليف الإعلان تعد عنصراً من عناصر تكاليف التسويق إلا أنه يقابلها في ذات الوقت زيادة في المبيعات مما يؤدي إلى النقص النسبي في تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة من السلعة، هذا علاوة على أن الاتصال المباشر بالمستهلكين عن طريق الإعلان يوفر كثيراً من نفقات التوزيع. كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة في الإعلان والتي تعمل على زيادة الاستثمار والعمالة والإنتاج - قد يخلق ما يُعرف باقتصاديات الحجم. الأمر الذي يؤدي إلى خفض نفقة الإنتاج والأثمان.

- ويرى البعض أن الإعلانات التجارية تعمل على خلق نزعات اجتماعية

(١) محمود عاف، مرجع سابق، ٢٥.

بين الذين يملكون والذين لا يملكون وذلك من خلال تأصيل التفاوت بين فئات المستهلكين بالتركيز على إعلانات عن سلع كمالية ترفيهية والتي يسهل إجراء التمييز الظاهري بينها، كما تتسم بأن الطلب عليها يكون بدافع مظهري أساساً وليس بغرض الحاجة إليها. كل ذلك يؤدي إلى تهيش قطاعات واسعة من المجتمع تعاني بالفعل من وضعها الاقتصادي والاجتماعي غير المستقر هذا بالإضافة إلى أن الإعلانات تنثر في نفوس الأفراد رغبات وتطلعات استهلاكية قد يحول مستوى الدخل دون تحقيقها مما يؤدي إلى انتشار الشعور بالإحباط وعدم العدالة، وتأصيل الشعور بعدم الانتماء.

- كما ينسب إلى الإعلان التجاري أنه يؤدي إلى تدعيم ظاهرة التبعية من خلال:

أ- سيطرة وكالاته على وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية وذلك من خلال التمويل الذي توفره لها. فهم يمثلون مصدر الدخل الرئيسي لها. فقد بلغت المساحة الكلية لإعلانات الصحف في مصر عام ١٩٨٦ على سبيل المثال حوالى نصف المساحة الكلية لهذه الصحف، كما بلغ حجم الإنفاق الإعلانى على هذه الصحف اليومية ٧٨ مليون جنيه في نفس العام^(١). بل ووصل إلى حوالى مائة مليون جنيه تقريباً عام ١٩٨٨/٨٧، كما يعتبر الإعلان مصدر تمويل للراديو والتلفزيون في معظم دول العالم ففي مصر أيضاً على سبيل المثال بلغ إيراد الإعلانات في التلفزيون عام ١٩٨٥/٨٤ حوالى ٢٦,٣١ مليون جنيه وفي عام ١٩٨٦/٨٥ بلغ ٢٣ مليون جنيه حتى

(١) محمد الوفاي، ١٩٩٨: ١٠

وصل إلى ٣٧,٨ مليون جنيه في العام المالي ١٩٨٨/٨٧ كما نجد أن الصحافة في بريطانيا تحصل على ٥٠% من دخلها تقريباً من بيع مساحات معينة للمعلنين، هذا بينما نجد أن التليفزيون التجاري يعتمد كله تقريباً على بقاته ويث رسالته على العائد المتحصل بهذه الطريقة^(١) ولربما تتجاوز الأرقام النسب السابقة في دول أخرى خاصة مع تزايد الاتجاه نحو جعل وسائل الإعلام تعتمد على تمويل نفسها ذاتياً في ظل الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي، وتكش دور الدولة. ولعل التبرير الذي يقدم في هذا الشأن هو أن إيرادات الإعلان تمكن هذه الوسائل من الوصول إلى الجمهور بأثمان تقل عن تلك التي يتكلفونها في الإنتاج. ونجد أن الخطر الكامن من هذا هو أن وكالات الإعلام هذه تستطيع أن توجه هذه الوسائل الإعلامية الوجهة التي تنفق ومصالحها فحسب، أي أنها بمثابة دعم خفي من المعلنين لوسائل الإعلام أكثر من كونه شيئاً يرغبه المستهلكون، ويكونون على استعداد لدفع ثمنه.

ويرد أنصار الإعلام على هذه النقطة أن انتشار الوعي الإعلامي والالتزام العاملين في حقل الإعلان بالأصول والمبادئ المهنية السليمة، وما اتجه إليه البعض من تكوين اتحادات تضم الناشرين وأخرى تضم المعلنين، مستهدفين بذلك مصلحة الجمهور والحد من نفوذ المعلنين، كل ذلك عمل على تنظيم العلاقة بين المعلنين ودور نشر الإعلانات، كما قلل كثيراً من الأثر الفردي لهم على وسائل النشر. فهم وإن كانوا يمتلكون قوة مالية فعالة وتأثيراً قوياً كمجموع، لكن ما يمثله كل منهم في حد ذاته لا يمثل إلا شريحة بسيطة من المجموع الكلي، ومن ثم فإن سحب تمويله الإعلاني قد لا يكون سلاحاً

(1) The Economist, 1992: 62-63.

فعالاً. هذا بالإضافة إلى أن ممارسة التأثير على الإعلام قد يعرضه للاكتشاف أو اقتضاح أمره من قبل وسائل الإعلام المنافسة أو الشركات المعلنة للمنافسة، كل هذا يعني أن خطر السيطرة والهيمنة غير موجود^(١).

ب- أنه على المستوى العالمي تخضع معظم وكالات الإعلان العالمية لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد ٥٢ شركة دولية للإعلان منها ١٢ شركة أمريكية أى بنسبة ٤٨% وتمتلك هذه الشركات حوالى ٨ آلاف فرع في مختلف دول أوروبا وآسيا وأفريقيا والعالم العربي. فنجد أن هذه الفروع والوكالات تسيطر على حوالى ٥٧% من سوق الإعلان في دول مجلس التعاون الخليجي، ٦٥% من سوق الإعلان العربي ككل^(٢).

ومن جملة ١٢٠ مليون دولار سوهى إجمالي قيمة الإعلانات التجارية الدولية عام ١٩٨١- نجد أن قيمة فواتير الإعلانات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت حوالى ٦١,٣ بليون دولار أى بنسبة ٥٠% تقريباً^(٣).

ونجد أن عددًا قليلاً من الشركات الدولية العملاقة تسيطر على الإعلانات التجارية، وهذه الشركات تسود الدول النامية، وتمتلك هذه الشركات خبرة عظيمة في مجال الإعلان وفنونه، كما تمتلك الشركات الدولية المعلنة معلومات وفيرة عن سلوك المستهلك في السوق المحلية

(١) انظر في ذلك: محمود عساف، مرجع سابق: ١٠، ١١، السيد أحمد عبد الحائق، مرجع سابق: ٣٣، محمد الوفاقي، مرجع سابق: ٩٠.

(٢) السيد أحمد عبد الحائق، مرجع سابق: ٢٠، ٢١.

(3) Clairmonte, Cavanagh, 1983: 463.

والقومية أكثر من كثير من الحكومات. فقد أصبح الإعلان أحد المكونات الأساسية للتجارة الكلية للدولة؛ حيث أصبحت قيمتها تتراوح حسب قوة الاقتصاد، فهو يتراوح بين ٠,٠٤% في أثيوبيا إلى ٢% من الناتج القومي الإجمالي في أمريكا^(١). كل ذلك يعني أن الإعلانات التجارية في الأصل تعبر عن القيم السائدة في المجتمعات الغربية والتي تسودها قيم الاستهلاك المادي، ومن ثم يمكن لهذه القيم أن تنتقل إلى كثير من المجتمعات النامية، ولذا فإن البعض يرى أن الحملات الإعلانية المكثفة من قبل الشركات الدولية تعمل على خلق أنماط استهلاكية تعمل ضد مصلحة الاقتصادات النامية.

- وأخيراً يرى البعض أن الإعلان يدعم الاحتكار من خلال دعم نمو عدد قليل من الشركات الكبيرة في صناعة ما، والإعلان بذلك يعمل على خلق شركات عملاقة تستطيع التحكم في السوق، ويصعب على القادرين الجدد دخول السوق؛ حيث لا تستطيع مجارة الشركات العملاقة في الإعلانات. ويرد على ذلك بأن الإعلان لا يعد عاملاً من عوامل الاحتكار؛ حيث يرى البعض أن الإعلانات التجارية يمكن أن تكون وسيلة لدعم المنافسة كما سيتضح فيما بعد بإذن الله.

وعلى الجانب الآخر نجد من يؤيد الإعلانات التجارية والدور الذي تلعبه، وتوضح أن للإعلان التجاري مزايا وفوائد في المجال الاقتصادي، ونعرض فيما يلي لبعض هذه الآراء:

- يرون أن الإعلانات استثمار خلاق؛ حيث يؤدي إلى خلق أصول معنوية ذات قيمة حيوية للمشروعات التجارية.

- يجادل البعض بأن النمو الاقتصادي الحديث في الاقتصادات الرأسمالية

(1) Clairmonte, Cavanagh, 1983: 463, 465.

واستخدام التكنولوجيا على نطاق واسع يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالذعاية والإعلان، وهذا التأثير الإيجابي يعود في نظر (رستو) إلى أنه يحافظ على الطلب عند مستويات مرتفعة. ونظراً للعلاقة بين الاستهلاك والإنتاج فإن الإنتاج يتوسع ويتزايد ليستجيب للطلبات المتجددة للمستهلكين مما يعني توسيع نطاق السوق وهو ما يكون ذات آثار إيجابية على التكلفة والسعر والتطوير؛ حيث يعمل الإعلان على خفض تكلفة الإنتاج.

- يعمل الإعلان على خفض تكلفة الإنتاج من خلال مساهمته في زيادة الطلب على المنتجات، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، وهذا الوفّر في تكلفة الإنتاج قد ينتج عنه انخفاض سعر الوحدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الأرباح للمنظمة في النهاية. أو قد ينتج عنه عدم تغيير السعر، وزيادة أرباح المنظمة مباشرة مما يمكنها من التوسع في الاستثمار. وفي كل من الحالتين تعود الفائدة على الاقتصاد القومي ككل.

ولكن Neil Borden قد أوضح في نتائج دراسته أن تأثير الإعلان على تكلفة الإنتاج غير محددة^(١). وقد لا يؤدي الإعلان إلى خفض تكلفة الوحدة المنتجة في بعض الحالات للأسباب الآتية:

- وجود بعض الصناعات التي تعتمد على العمالة اليدوية مثل صناعة السجاد والأثاث اليدوي إذ يصعب تخفيض نصيب الوحدة المنتجة نتيجة لزيادة الإنتاج لأن ذلك يصحبه زيادة في الأجور بنفس نسبة الزيادة في الإنتاج.

(١) هناء عبد الحليم، ١٩٩٥: ٩٨ .

• قد تفرض ظروف السوق الإنتاج بكميات صغيرة في بعض الصناعات، ومن ثم لا يكون باستطاعة الإعلان تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.

- كما يلعب الإعلان دورًا هامًا في زيادة الطلب، ومن شأن هذه الزيادة أن تؤدي إلى استخدام الموارد المتاحة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى أن الإعلان يعرف الأفراد بالاختراعات الجديدة، ويحثهم على استخدامها مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي ينتج عنها زيادة في فرص العمل وزيادة الدخل القومي ورفاهية المجتمع ككل.

- يرى البعض أن أسلوب الإعلان والدعاية يحمي المستهلك عن طريق العلامات التجارية المعلن عنها، فلا يستطيع المنتج أن يخدع المستهلك بإحلال سلعة رديئة محل أخرى جيدة التسويق بذات الثمن تحت الاسم التجاري ذات الشهرة.

- وأن هناك ما يعرف بالإعلان العابر للحدود Transfrontier، والذي سترد أهميته في المستقبل خاصة بعد إزالة معوقات التجارة بين الدول المختلفة، واتجاه الأسواق العالمية نحو التكامل فيما بينها فيصبح في إمكان الشركات العملاقة أن تسوق منتجاتها على نطاق عالمي^(١).

- عند الإعلان عن السلع الأجنبية فإنه يستخدم كوسيلة لخلق الأنواق. هذا التحول في نمط الاستهلاك لا يقف تأثيره عند ذلك بل تتبعه تغيرات عديدة في التكنولوجيا وأنواعها، وهو ما يكون له أعمق الأثر على النمو الاقتصادي في الداخل خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية.

(١) السيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق: ٢٢.

- يساهم الإعلان في خلق المنافع. فنجد أنه يخلق المنفعة الزمنية بتعريف المستهلكين بمتوافر السلع في وقت الحاجة إليها، كما يساهم في خلق المنفعة المكانية بتعريف المستهلكين بوجود السلع في المكان المطلوب فيه. هذا بالإضافة إلى مساهمته في خلق منفعة التملك بتعظيم أهمية السلعة في ذهن المستهلك والفائدة التي يحصل عليها من تملكها، وخلق المنفعة الشكلية بإشباع رغبات المستهلكين وحاجتهم لشيء جديد.

مما سبق يتضح لنا أن الآراء المؤيدة والمعارضة تؤكد على أهمية الإعلان في حياة المستهلك والمجتمع، وأن هذا الإعلان لا يتم دون نفقة، كما نلاحظ أن الجدل النظري تمركز حول دور الإعلان في الاقتصادات المتقدمة (المؤثرة) وأهم - إلى حد كبير - الاقتصادات متلقية التأثير (النامية). لذا فإن كثيراً من المزام حول الآثار الإيجابية للإعلان قد لا تصدق بالنسبة للدول النامية نظراً لاختلافها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما لوحظ أن الاقتصاديين -الذين طالما أهملوا هذا الجانب الإعلاني- يعالجون هذا الموضوع من منطلق استاتيكي جامد على أساس التكلفة الحدية والإيراد الحدي هذا في حين أن الإعلان يخاطب الجانب الديناميكي في السوق وفي سلوك المستهلك ومن ثم يجب معالجته في هذا الإطار.

وختلاصة القول:

أنه من بين مؤيدي ومعارضى الإعلان نجد الإعلانات التجارية كما قال عنها Black Clark أنها أداة فنية لتسويق السلع والخدمات، وأن الرأى في هذه الأداة يعتمد على كيفية توظيفها والأغراض التي تهدف إلى تحقيقها. فهي

- في رأيه - وسيلة تحمل خصائص المتفجرات، ولكنها تستخدم في أغراض سلمية كتلك التي يستخدمها المهندسون في تفجير الجبال من أجل شق الطرق والأنفاق لبناء سبل حياة أفضل^(١).

بمعنى أن الإعلان له جوانبه السلبية وأيضاً الإيجابية، ولكن ينبغي دراسة كل حالة على حدة لتبين الآثار التي تنجم عن الإعلان دون تحيز سابق في صالح الإعلان أو ضده.

(1) Gilligan, Crowther, 1983: 60-61.

المبحث الثالث

علاقة الإعلان بالنظرية الاقتصادية

تعرفنا فيما سبق، ومن خلال المناظرة السابقة بين مؤيدى ومعارضى النشاط الإعلاني أن هذا النشاط له آثاراً اقتصادية.

فالإعلان التجاري أصبح مجال اهتمام ليس المعنيين بإدارة الأعمال فقط أو حتى الاقتصاديين وإنما أصبح يحظى باهتمام رجال الأعمال أنفسهم والذين يهتمون بمعرفة إن كان الإعلان يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية على أداء مشروعاتهم ونموها من خلال الإنتاج الكبير الأرخص نميئاً، وكسب أسواق جديدة.

كما نجد أن المستهلكين يهتمون أيضاً بما إذا كانت السلع التي يشترونها تصبح أكثر رخصاً في ظل الإعلان أم كان يمكنهم الحصول عليها بأثمان أفضل في ظل عدم الإعلان عنها، كما يتساءل البعض عن مدى تأثير الإعلان على حرية المستهلك^(١).

كسل ذلك يعني أن النشاط الإعلاني له علاقة وطيدة بالاقتصاد، وأنه يدخل في جانب هام منه في صميم الدراسات الاقتصادية، ويتضح ذلك فيما يلي:

- دراسة سلوك المستهلك ومحدداته.
- دراسة طبيعة السوق والعوامل المؤثرة فيها.
- دراسة الأثمان وتأثيرها على حجم الاستهلاك.

(١) Dunn, 1982, 67-68.

وسوف تتم دراسة هذه النقاط خلال هذا المبحث بإذن الله.

١-١ الإعلان وسلوك المستهلك:

فالمستهلك يلعب دوراً هاماً في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، كما أن له نفس الدور بالنسبة لنجاح أو فشل الخطط والسياسات الاقتصادية القومية وذلك من خلال سلوكه وتصرفه الاستهلاكي والذي يعني تصرفات الأفراد الذين يقومون بصورة مباشرة بالحصول على السلع والخدمات الاقتصادية واستخدامها بما في ذلك القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات^(١). ويظهر أثر هذا السلوك على الوحدات الإنتاجية الاقتصادية والمشروعات من خلال اتخاذ المستهلك لأحد قرارين هامين وهما:

- أن يقرر شراء سلع معينة ومن ثم يعمل على تنشيط المشروعات الاقتصادية.
 - أو أن يقرر الإحجام عن شراء سلع معينة أو مجموعة من السلع مما يؤدي إلى انهيار سياسة اقتصادية ترغب الدولة في تشجيعها.
- ولذا فإن تفهم ودراسة سلوك المستهلك والتعرف على رغباته والعوامل المؤثرة في قراراته لا بد وأن يكون موضع اهتمام كثير من الاقتصاديين سواء كانوا ينتمون إلى دول تؤمن بالحرية وسيادة المستهلك أو لهؤلاء الذين ينتمون إلى بلاد تؤمن بالاشتراكية وذلك من أجل رسم سياسات الإنتاج والتوزيع، فالمستهلك يلعب دوراً هاماً في أى مجتمع مهما كان الفكر الأيديولوجي الذي يؤمن به.

فبالرغم من أن هناك رأى شائع في بعض البلدان الاشتراكية بأن

(1) J.F.Engel, D.T, Kollat, E.D. Blackwell, 1973: 5.

المستهلك لا يمثل الأهمية المنسوبة إليه في المجتمعات للرأسمالية، حيث لا سبيل أمامه إلا قبول ما تقدمه إليه الدولة الاشتراكية من سلع وخدمات إلا أن هذا الرأي مردود عليه بأن المستهلك ولو لم يجد إلا سلعة بعينها دون بديل، وإذا لم تكن هذه السلعة مقبولة منه فلا يزال يملك حرية الرفض أو الامتناع عن الشراء، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر قومية كبيرة، ومن هنا يمكن القول أن المستهلك يلعب دوراً أكثر خطورة في المجتمع الاشتراكي، حيث أنه في هذه المجتمعات تكون قرارات الإنتاج والتسويق مركزه في جهاز التخطيط المركزي، وبالتالي تصبح التكلفة الاجتماعية للخطأ في تلك القرارات أعلى بكثير مما يتحمله المجتمع^(١).

كما نجد أن الأهمية القصوى التي يحتلها المستهلك في المجتمع الحديث تتضح إذا علمنا أن النجاح النهائي لأي مشروع اقتصادي يتوقف على قدرة هذا المشروع على إنتاج سلعة أو خدمة تجد مستهلكاً يقبل على شرائها. ونظراً لتلك الأهمية التي يحتلها المستهلك، وخطورة تأثيره في الحياة الاقتصادية للمجتمع فقد تعددت الدراسات والنماذج التي هدفت إلى تحليل سلوكه والتوصل إلى مبادئ ومفاهيم حول هذا السلوك وكيفية التأثير عليه وتغييره. ومن هذه النماذج النموذج الاقتصادي الذي يبنى على أن المستهلك يسعى لتحقيق أقصى إشباع ممكن وأقصى منفعة ممكنة من خلال توزيع دخله بين أوجه الاستخدامات المختلفة في حدود علمه بأسعار السلع في السوق. فالمستهلك له من القدرات العقلية ما يمكنه من اتخاذ القرارات الرشيدة، فالمستهلك في أي وقت لديه سلم معين للتفضيل ودخل محدد، كما

(١) على السلمي، مرجع سابق: ٥٠.

توجد مجموعة محددة من السلع المتاحة في السوق بأسعار محددة، وهو يقوم بشراء واستهلاك كميات من هذه السلع والمفاضلة بينها بحيث يصل إلى أقصى منفعة ممكنة.

كذلك يمكن للمستهلك أن يميز بين أنواع المؤثرات المختلفة التي يتعرض لها والاختيار من بينها ومن ثم قبول تلك المؤثرات المناسبة له واستبعاد غير المناسبة من خلال عمليات الانتباه والقهم والاستجابة والاستبعاد.

ويؤخذ على النموذج الاقتصادي لتفسير سلوك المستهلك ما يلي:

أنه بالرغم من أن النموذج الاقتصادي أعطى أهمية كبيرة لمفهوم التفضيلات (أقصى إشباع ممكن) إلا أنه لم يقدم أية معلومات عن مصدر هذه التفضيلات ولا مكوناتها أو التغيرات التي قد تطرأ عليها خلال الزمن نتيجة الخبرة والتعليم، كما أنه يغفل بيان أثر الأنشطة التسويقية كالإعلان والتي تهدف إلى التأثير على هذه التفضيلات وتغيرها.

ومعنى ذلك أن النموذج الاقتصادي إنما ركز على الجوانب المادية من حياة الإنسان، كما أغفل جانباً هاماً وهو الإشباع المعنوي والرضا النفسي من خلال شعوره بالتميز الاجتماعي والذي يلعب الإعلان التجاري فيه الدور الأساسي.

- التركيز على المتغيرات الاقتصادية فقط كالدخل والأسعار ومدى تأثيرها على تصرفات المستهلك مهماً تأثير دوافع الأفراد واتجاهاتهم في عملية اتخاذ القرارات بالشراء.

وتختلف آراء الباحثين حول مدى صلاحية التحليل الاقتصادي

للسلوك الاستهلاكي كأساس للدراسة والتطبيق، فهناك من يرى أن علم الاقتصاد يهتم بسلوك السلع وليس بسلوك الأفراد، ومن ثم فإنه لا يمكنه تقديم نظرية عن السلوك الإنساني، بينما يعارض البعض الآخر هذا القول بأن السلع لا تكتسب معنًى إلا في إطار اجتماعي، ومن ثم تصبح العلاقات الاقتصادية في نهاية الأمر علاقات بين أفراد يسلكون مسالك مختلفة.

مما سبق نرى أن الإعلان له دور فعال في تغيير سلوك المستهلك، ومن ثم فإنه لا بد أن يتم الاهتمام به كمعصر أساس في نظرية الطلب، وأن نفرد له دالة يتضح من خلالها العلاقة بين الإعلان والطلب وتسمى بدالة الطلب - الإعلان $advertisment - demand function$ حيث يرى البعض أهمية الإعلان واعتباره من المحددات الأساسية والعوامل المستقلة المؤثرة في دالة الطلب فنجد أن العلاقة التي تربط بين عامل الإعلان التجاري والطلب على السلع والخدمات هي علاقة طردية. إذ كلما زادت كثافة الإعلان وازدادت مدته طويلاً أصبح أكثر تأثيراً على الكميات المطلوبة من السلعة موضوع الإعلان بالزيادة، ومن ثم يزداد الطلب الكلي خاصة في ظل الأسواق التي تشهد نشاطاً اقتصادياً. Prosperity مما يؤدي لانتقال منحني الطلب ناحية اليمين، وتفسير هذه العلاقة أن الإعلان على سلعة ما يكون لكسب عملاء جدد أو لكسب ثقة العملاء القائمين فعلاً وذلك من خلال:

- إظهار أن السلعة المعلن عنها أفضل من غيرها.
- بيان مجالات استخدام جديدة للسلعة لم تكن معروفة للمستهلكين.
- الجاذبية من خلال الشكل الجيد والتغليف الأفضل.
- محاولة توصيل الرسالة الإعلانية لجذب طائفة معينة من المستهلكين وهم

الذين يشعرون بالتميز من خلال شرائهم للملح المعن عنها.
أما في حالات الكساد Recession والتي تتميز بظهور البطالة وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين مما يؤدي إلى اتجاههم إلى الحرص الشديد في الإنفاق والبحث عن المنتجات التي تحقق لهم أكبر منفعة بأقل سعر ممكن، فطبيعي أن ينعكس ذلك على انخفاض الطلب بالنسبة لكثير من المنتجات، ويرى البعض أنه بإمكان إدارة المشروعات التخفيف من حالة الكساد وتخطيها باستخدام الإعلان في هذه الفترة لتشجيع المستهلكين على الإنفاق بدلاً من الادخار، وأيضاً لتقديم سلع جديدة للسوق للحد من الاتجاه النزولي للطلب في هذه الفترة.

كما نجد أن الإعلان يمارس تأثيراً هاماً على شكل منحنى الطلب من خلال تأثيره على مرونة الطلب، فكما يؤثر السعر وأسعار السلع الأخرى ودخل المستهلك في مرونة طلب المستهلك على سلعة ما، فإن الإعلان أيضاً يؤثر على شكل منحنى الطلب، وتعتمد مدى استجابة المستهلك للتغير في الإعلان بصفة عامة على عدد من العوامل منها:

- ظروف المستهلك ومدى الأهمية التي يوليها للجوانب المادية للسلعة مقارنة بالأهمية المعنوية لها.
- مدى وعي المستهلك وموقفه من الإعلانات التجارية.
- خبرة المستهلك الماضية عن السلعة التي يستهلكها.
- مستوى الدخل الذي يتمتع به المستهلك حيث يكون الإعلان أكثر تأثيراً بالنسبة لذوى الدخل الكبيرة والمتوسطة.
- مدى انتشار الإعلان واستمراره على نطاق واسع مما يؤدي إلى خلق

أجيال من الأطفال والشباب تكون أكثر تفاعلاً وميلًا للاستجابة للرسائل الإعلانية.

كما نجد أيضًا أن للإعلان تأثيره على منحني الطلب العام على السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فعندما يكون إعلان الشركة الدولية مكتفياً على منتجاتها فإن الطلب يزيد على السلع الأجنبية ويقل على السلع المحلية خاصة وإن كانت هذه الأخيرة مجهولة بالنسبة للمستهلك، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي وزيادة نفقات هذا الإنتاج، ويعاد بذلك ليشكل طلب المستهلكين نحو تفضيل السلع التي تبيعها الشركات الدولية بعيداً عن السلع الوطنية Indigenous goods أى يتحول نمط الطلب إلى الخارج . Outward looking demand

٢- الإعلان وطبيعة السوق^(١):

كما أن للإعلان دوراً وتأثيراً لا يمكن تجاهله على سلوك المستهلك إلا أننا نجد أن هذا التأثير يختلف باختلاف طبيعة السوق إن كانت سوق تنافسية أو احتكارية أم أنها تسير تبعاً للمنافسة الاحتكارية. ولكن ما هي العلاقة بين الإعلان التجاري ونوعية السوق؟ وما هي أهمية الإعلان التجاري في كل نوع من أنواع السوق؟

أولاً: الإعلان وسوق البائعين:

وهذا السوق تريد فيه الكميات المعروضة من سلعة ما عن الكميات

(١) انظر في ذلك: هناء عبد الحليم سعيد، مرجع سابق: ٨٢-٨٥، السيد أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق: ٤٦-٦٨.

المطلوبة على هذه السلعة، وتزداد فيه حدة المنافسة بين المنتجين.

ونجد أن الكلاسيك والنيو كلاسيك يرون أن الإعلان التجاري يتنافى مع السوق التنافسية والتي يسودها العلم الكامل بظروف السوق وأثمان السلع وغيره من القروض الأخرى.

ولكنهم بذلك حصروا أنفسهم في إطار نوع واحد من المنافسة وهو المنافسة السعرية، وتغاضوا عن أنواع المنافسة الأخرى مثل منافسة التميز، بتقديم خدمات إضافية، أو منافسة الجودة وإظهار السلعة بشكل مختلف كتغيير حجم السلعة وتصميمها أو اللجوء إلى تنشيط المبيعات بتقديم المسابقات والهدايا وتخفيضات الأسعار وغيرها.

وعلى ذلك فأهمية الإعلان في هذا السوق هو العمل على زيادة الطلب على المنتج وحث المستهلك على استخدامه، وتعريفه بمزايا المنتج والتطوير الذي تم له.

ثانيا: الإعلان وسوق المشتريين:

وهذا السوق تزيد فيه الكميات المطلوبة على سلعة ما عن الكميات المعروضة منها لظروف متعلقة بالإنتاج أو التمويل أو توريد عوامل الإنتاج، وقد يكون ذلك لفترة محدودة أو قد يستمر لفترة طويلة.

وللإعلان أهمية كبيرة في هذه الظروف؛ حيث يعمل على تقليل الطلب على السلعة، والحد من الاستهلاك وترشيده والتوجيه للبدائل المعروضة وذلك من خلال:

- تعريف المستهلكين بكيفية ترشيد استهلاكهم من المنتج خلال فترة عدم توافره.

- توجيه المستهلكين إلى السلع البديلة التي يمكنها أن تشبع احتياجاتهم بدلاً من السلع ذات العرض المحدود.
- تعريف المستهلكين بالمشكلة وأسبابها وإقناعهم بما ينبغي أن يقوموا به لمواجهة هذه الظروف.
- تذكير المستهلكين بالسلعة ذات العرض المحدود.

ثالثاً: الإعلان والاحتكار: (١) Monoply

- توجد حالة الاحتكار عند قيام شركة واحدة بإنتاج منتج معين، أو موزع واحد بتوزيع منتج معين من المنتجات التي لا توجد لها بدائل تشبع نفس الحاجة في السوق ويخطئ البعض بالاعتقاد بعدم أهمية الإعلان في هذه السوق. إذ أن هناك حاجة للإعلان للتأثير في الطلب وزيادته. من خلال:
- حث المستهلكين الحاليين على زيادة استخدامهم للمنتج.
 - تشجيع المستهلكين المرتقبين على تجربة السلعة واستخدامها، وذلك بتعريفهم بالسلعة ومزاياها، وترغيبهم في شرائها.
 - تعريف المستهلكين الحاليين والمرتقبين بالتطوير الذي تم بالنسبة للمنتج، سواء كان تطوير جوهري أو شكلي خاص بالعبوة.
 - خلق رأى عام مؤيد للمنظمة المحكرة، واتجاه إيجابي لها من جانب الجمهور المتعامل معها بالتعريف بالخدمات والمساهمات التي تقدمها للمحافظة على البيئة وخدمة المستهلكين، وحل مشاكل الجماهير، وغيره .. وذلك لخلق علاقات عامة طيبة تساعد على استمرار المنظمة وبقائها.

(١) هناء عبد الحليم، مرجع سابق: ٨٤ .

رابعاً: الإعلان واحتكار القلة Oligopoly

توجد هذه الحالة عندما يتكون منتجى سلعة معينة من عدد محدود من الشركات كبيرة الحجم بالإضافة لبعض الشركات صغيرة الحجم، وكل منهم يميز منتجاته عن المنتجات الأخرى، وله حصة سوقية من السوق الكلي محدودة ومعروفة.

وغالباً ما تعتمد الشركات في زيادة مبيعاتها على العناصر غير السعرية، حيث أن أى تخفيضات سعرية تتبعها كوسيلة لجذب المستهلكين لا ينتج عنها إلا حرب سعرية تضر الجميع، ومن أهم العناصر غير السعرية والتي تركز عليها هذه الشركات هو الإعلان، حيث يلعب دوراً هاماً في تعريف المستهلكين الحاليين والمرتقبين بالمنتج وخصائصه ومزاياه وأسعاره. من أجل إثارة اهتمام المستهلك وإقناعه بتفضيله لهذه المنتجات عن البدائل الأخرى، ثم تذكيرهم به حتى يستمروا في استعماله.

خامساً: الإعلان والمنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

وتوجد هذه الحالة في وجود عدد كبير من المنتجين لسلعة ما، وسعى كل منتج لتمييز سلعته عن السلع الأخرى بحيث يبدو مختلفاً عن البدائل المعروضة في السوق، ومن ثم تتوفر له حرية تحديد السعر الذي يناسبه.

وللإعلان دور هام في هذه السوق إذ يؤكد على تميز السلعة عن غيرها بتركيزه على الاسم أو العلامة التجارية المميزة للسلعة، كما يعرف المستهلكين بها وبمزاياها، بالإضافة إلى إثارة رغبتهم وإقناعهم بشرائها ثم تذكيرهم بالمنتج، وخلق نوع من الولاء للمنتج لدى المستهلكين.

ولقد حدث جدال شديد بين الكثيرين حول العلاقة بين الإعلان والتركز

(الاحتكار)^(١) فهناك من يرى أن الإعلان يسير بالسوق لأن يكون سوق احتكاري؛ حيث يرون أنه:

- قد يعمل على دعم نمو عدد من الشركات الكبيرة في صناعة ما مثلاً مما يساعد على خلق شركات عملاقة تستطيع التحكم في السوق، كما أن الإعلان الكثيف من الشركة القائمة يزيد من نفقة الشركات التي ترمع الدخول إلى هذه السوق، مما يعني معدلاً أقل للأرباح، وقد ينتهي بالخسارة مما يثبط من عزم هذه الشركات لعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف ويصعب بذلك على القادمين الجدد دخول السوق؛ حيث لا تستطيع مجاراة الشركات العملاقة في الإعلانات، هذا بالإضافة إلى خفض مرونة الطلب السعرية والمرونة المقطعية للطلب، ومن ثم تستطيع هذه الشركات أن ترفع أثمانها دون خشية المنافسة.

(١) انظر ذلك: السيد أحمد عبد الخالق، ١٩٩٦: ٤٨ : ٦٤ ، 21 - 13 ، Fulop, 1981:

Bain, 1968: 281 - 282.

ويوضح الشكل التالي الفجوة في التكلفة والتي يتحملها المشروع الجديد مقارنة بالمشروع القديم^(١).

ويلاحظ منه أن المشروع رقم (٢) الجديد يود الدخول إلى السوق وفي هذه الحالة عليه أن يتحمل بنفقات أعلى بكثير لكي ينتج نفس القدر الذي ينتجه المشروع الأول رقم (١) والذي يتواجد في السوق فعلاً، خاصة في المرحلة الأولى ويظهر هذا في المسافة (ب-ج) إلا أن استمرار المشروع في السوق والإنتاج يؤدي إلى هبوط النفقة، وكذلك الأثمان التي تخص المشروع (٢)، ومن ثم تضيق تدريجياً الفجوة في النفقة بين المشروعين (١، ٢) لذا فإن النفقات الكبيرة التي على المشروعات الراغبة في الدخول إلى السوق تحملها، قد تشكل حاجزاً ضد دخولها إلى السوق المحلية.

- كما يزعم البعض أن المشروعات كبيرة الحجم القائمة في السوق قد تستفيد بما يعرف بالإعلان بطريقة advertisement package؛ حيث تحصل على كميات أكبر من الإعلانات مما يمكنها من الحصول عليها بسعر أقل من غيرها مما يعنى انخفاض نصيب الوحدة المنتجة المبيعة من نفقات الإعلان، ولاشك أن ذلك يخلق لها ميزة في الوقت الذي يشكل فيه عبئاً إضافياً ضد الشركات الجديدة؛ حيث عليها تحمل نفقات إضافية نسبياً إذا رغبت في النفاذ إلى السوق.

- كما يذهب البعض إلى أن الإعلانات التجارية تستفيد بما يسمى احتكار الشهرة reputation monopoly وهو أن تخلق انطباع شخصي لدى المستهلك بأن السلع متفاوتة، وأن بعضها - محل الإعلان الكثيف - متميز

(١) السيد أحمد عبد الحلق، مرجع سابق: ٤٨.

عن غيره بمزايا تجعله أفضل، هذا على الرغم من أن الفرق الموضوعية بين هذه السلع تكاد تنعدم، ويتحقق ذلك من خلال الإعلان التنافسي الإغرائي، والذي يفقد فيه الثمن والجودة دورهما في هذا الصدد لتحل محلهما قدرة المنتجين على كسب الأسواق بخلق الشهرة.

- ويرى Kaldor -بالإضافة إلى ما سبق- أن الإعلان يدفع إلى التركيز من خلال تحويل الطلب عن بعض المنتجات لصالح منتجات أخرى. أي من المشروعات الصغيرة إلى الكبيرة، ومن ثم يقل عدد المشروعات ليتم الإنتاج في النهاية بواسطة عدد قليل من المنتجين، لذا فإن المنافسة تعتمد على أساس العينات والهديات والتي تؤدي بالتالي إلى ارتفاع نفقة الإدارة، وتكلفة البيع والأثمان، وإقامة عراقيل في وجه دخول شركات جديدة مما يؤدي إلى تركيز قوة السوق.

- أكثر من هذا يرى البعض أن الإعلانات التجارية المكثفة قد تعمل على طرد *derive out* المشروعات الصغيرة التي لا تستطيع أن تجاريا في حملاتها الإعلانية؛ حيث أن هذه المشروعات الكبيرة تستفيد من خلال كثافة إعلاناتها- من وفورات الحجم الكبير، والتي تؤدي إلى خفض النفقة المتوسطة للوحدة المنتجة ومن ثم لا تستطيع الشركات الصغيرة المنافسة الاستمرار في السوق خاصة في الأجل الطويل.

ولكن يرد على أن الإعلان يمثل حاجزاً ضد الدخول إلى السوق، بأن البعض يرى أنه وإن كان الإعلان يشكل تحدياً لبعض الشركات التي تود الدخول إلى السوق لأول مرة، فهذا ليس بالأمر كله حيث أن العديد من الشركات المنافسة لمشروعات كبيرة قائمة استطاعت أن تدخل إلى السوق

بأصناف تنتمي إلى ذات السلعة المعلن عنها بكثافة.

ومن ثَمَّ فإن الإعلان ليس هو العائق الوحيد أمام الدخول إلى السوق حيث توجد عوائق أخرى ومنها كثافة الإنفاق على المصانع والآلات. وعلى ذلك فلا بد من البحث عن طبيعة السوق بصفة عامة، والدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي، ومدى تعقد هذه التكنولوجيا فكل ذلك قد يكون عوائق لدخول السوق وليس الإعلان وحده.

وحول القول بأن الإعلان يضع عقبات ضد الدخول إلى السوق من خلال تمييز المنتجات ظاهرياً لتبدو أكثر إغراء وتقرّداً عن غيرها يُرد عليه بأن الإعلان بذلك قد يعمل في اتجاه زيادة المنافسة وليس لزيادة التركيز. وذلك إذا ساعد على إدخال سلعة جديدة في السوق أو دفع المنتجين إلى التنافس في سبيل تحسين منتجاتهم وتطويرها.

والقول بأن الإعلان قد يؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير^(١) مما يضيف إلى العقبات التي تعترض نحو الدخول إلى السوق. ويرى البعض ومنهم Peter Doyle أن الجدل التقليدي حول الإعلان يُعد مبسّطاً للغاية حيث يدرس اقتصاديات الحجم كما لو كان المشروع ينتج سلعة واحدة فقط؛ هذا على الرغم من أن معظم المشروعات الآن تنتج أكثر من سلعة من ناحية، وقد تنتج أكثر من صنف من ذات السلعة، وكل صنف يحمل علامة تجارية مختلفة مما قد يؤدي إلى تنافسها مع بعضها، ومن ثم فإنه كلما تعددت السلع التي ينتجها المشروع الواحد كلما قلت اقتصاديات الحجم.

(١) انظر في ذلك: Telser, 1964, 537-562, Orstein, السيد أحمد عبد الحاقق، مرجع سابق: ٦١.

وخلاصة ما سبق أن بعض الكتاب يرون أن الإعلان أداة للتنافس وليس للتركز، ولقد قام Telser بعدة دراسات حول العلاقة بين الإعلان والتركز في السنوات ١٩٤٧، ١٩٥٤، ١٩٥٨ شملت ٤٢ صناعة في الولايات المتحدة، ووجد أنه توجد علاقة إيجابية ولكنها ليس ذات مغزى^(١).
وبإيجاز مازالت مسألة الخلاف بين الكتاب حول تأثير الإعلان على مدى التركيز إلا أن هذا الخلاف يدور في إطار فهم معين للتركيز والمنافسة، ولاشك أن ذلك الفهم يدفعنا نحو توضيح مفهوم المنافسة، والتي من الممكن أن تكون منافسة كاملة أو احتكارية حسب قواعد النظرية الاقتصادية، ولكن ما يقصده الاقتصاديون حينما يقولون أن الإعلان يؤدي إلى ظهور الاحتكار هو ظاهرة المنافسة الاحتكارية حيث تستطيع قلة من المنتجين التحكم فيه حجباً أو نوعاً أو ثمناً.

١-٣ الإعلانات ومستوى الأثمان^(٢)

يمارس الإعلان التجاري - بلا شك - تأثير محسوساً على الأثمان من خلال عدد من الطرق:

- من خلال كفاءة أداء الشركات وقايلتها نتيجة كثافة الإعلانات.
- وفورات الحجم الناتجة عن الإنتاج الكبير.
- والسؤال الآن هو من الذي يتحمل عبء تكلفة الإعلان المنتج أم المستهلك؟

(١) انظر في ذلك: Reckie, 1981: 100-102, Chiplin & Stunges, 1981: 107

(٢) انظر في ذلك: نبيل الحسني النجار، مرجع سابق: ٥٦، السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق: ٦٨-٧٢.

أو بمعنى آخر هل يؤدي الإعلان عن السلعة إلى رفع ثمنها أم خفضه؟ وفي ذلك يرى البعض أن الإعلان التجاري يعني تحمل المنتجين نفقات إضافية لإعلام المستهلك بالسلعة، وإذا يعتمد متخذي القرارات في المنشأة تضمينها ضمن ما يسمى ببند تكلفة التسويق، وأن هذه النفقات ستؤدي في النهاية إلى زيادة أثمان هذه السلع والخدمات المعلن عنها، وعلى ذلك فإن المستهلك الأخير هو الذي يتحملها بصورة مباشرة خاصة وأن الإعلان يؤدي إلى ربط المستهلك بالسلعة وذلك بخلقه لنوع من الولاء للعلامة التجارية أو الاسم التجاري، وكذلك بخلقه لنوع من الاحتكار في السوق.

وفي المقابل يرى البعض أن الإعلان التجاري لا يعمل على زيادة أثمان السلع المعلن عنها بل قد يعمل على خفضها؛ حيث ينبغي النظر إليه كأحد أنواع النفقات كتكاليف الأجور والمواد الخام، وأن الإعلان يعمل على خفض متوسط نصيب الوحدة من النفقات الثابتة مما يؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج والتسويق.

وهناك رأى ثالث يرى أن نفقات الإعلان لا يتحمل بها أى من المنتج أو المستهلك ولكن الإعلان ينفق على نفسه بنفسه^(١) وأن طريقة في ذلك أنه يعمل على زيادة إقبال الجمهور نحو شراء ما يعلن عنه من منتجات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في كمية إنتاجها والخفض في تكلفة الوحدة منها، وتحقيق الوفرة فيما ينفقه الجمهور على شرائها مما يفسخ المجال لزيادة المدخرات، وبهذا يسهم الإعلان في حل المعادلة الصعبة التي تواجه مجتمعنا وهي كيف يمكننا أن نزيد الإنتاج وفي نفس الوقت نزيد من كمية السلع

(١) محمود عساف، مرجع سابق: ٢٢.

والخدمات مع استمرار التزايد في المنخرات من أجل استثمارات جديدة.

خلاصة القول:

أن الإعلان التجاري قد يعمل على زيادة المبيعات والأرباح بالتالي: ولكن ليس بالضرورة عن طريق زيادة الأسعار بل من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير. ومن ثم يصعب وضع قاعدة عامة تنطبق في كل الحالات عن أثر الإعلان على نفقات الإنتاج، والتي تختلف باختلاف توزيع تلك النفقات على عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال ومواد، كما تتأثر بدرجة وجود النفقات الثابتة إلى النفقات المتغيرة، وعلى ذلك فإن الحكم لا يتوقف على ما إذا كان الإعلان يؤدي إلى رفع الأسعار أو خفضها، وإنما ينبغي تحليل كل حالة على حدة؛ حيث أن هناك بعض السلع التي أصبحت موضعاً لإعلانات مكثفة، ومع ذلك فأسعارها تقل كثيراً عن الأسعار قبل بدء الإعلان، مما يشير إلى أن الإعلان قد أسهم في خفض النفقات وأسعار البيع نتيجة لزيادة الطلب. ونجد على النقيض من ذلك أن سلعة أخرى يعلن عنها كثيراً دون أن تنخفض أسعارها (المشروبات الغازية) بل على العكس نجد أنها ترتفع.

ونخلص من ذلك أن الإعلان هو أحد عناصر الإنفاق، وبالتالي يصعب تحديد أثره على إجمالي النفقات وأسعار البيع إلا إذا درسنا العلاقة بين النفقات وتركيبها (متغيرة وثابتة) وبين حجم الإنتاج والمبيعات.

المبحث الرابع

النشاط التسويقي في ضوء الإسلام

من المباحث السابقة وجدنا أن الإعلان له من الآثار السلبية قدر ماله من الآثار الإيجابية، ولذا ينبغي أن ننظر له نظرة موضوعية ليكون هدفنا ليس بالتأييد المطلق ولا الرفض البت، وإنما نتخذ بين ذلك سبيلا كي نعظم من منافعها وندنى من سلبياته لنصل بذلك إلى أفضل استخدام ممكن لهذه الأداة.

وليس هناك أعظم من دين الإسلام في تحقيق هذه الوسطة ولترشيد هذه الأداة. ولدراسة هذا النشاط من وجهة النظر الإسلامية لا بد أن نقرر أنه طالما كان هذا النشاط جزء من العمليات التسويقية، فإنه ينبغي في البداية أن نتعرف على معنى النشاط التسويقي بشكل إجمالي لننتقل بعد ذلك إلى شرح هذا النشاط وكيفية ترشيده.

النشاط التسويقي:

يشمل تلك الأنشطة التجارية المختلفة التي تتضمنها عمليات تدفق السلع والخدمات من أماكن إنتاجها حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، لذا فهو يضيف أحد الأنشطة الإنتاجية في المجتمع؛ حيث يضيف منافع مكانية بنقل السلع من أماكن إنتاجها إلى حيث الطلب عليها، ومنافع زمانية عن طريق تخزين السلع لحين الحاجة إليها، كما يضيف التسويق أيضا منافع في الملكية والحياسة، وذلك بنقل ملكية السلع والخدمات وحيازتها بين الأفراد في المجتمع. من ذلك يتضح أن التسويق يشتمل على جوانب رئيسية للنشاط

التبادلي يتلخص في الجوانب الثلاثة الآتية^(١):

- ١- الانتقال المادي للسلع والخدمات: ويتضمن النقل والتخزين والفرز وتحديد الرتب التجارية.
 - ٢- انتقال ملكية السلع وحيازتها: ويتضمن جمع المعلومات والبحث عن الأسعار ثم نقل حق الملكية.
 - ٣- إدارة السوق والمنظمات التسويقية: يتضمن تخطيط سياسات التسويق للمنشآت العاملة في المجال التسويقي من حيث أنواع السلع ومواصفاتها وعلاماتها التجارية وطرق بيعها والإعلان عنها.
- ونجد أن النشاط التسويقي يتميز فيه ثلاث طوائف مختلفة الاهتمامات هي:
- الأولى: طائفة المنتجين، وينصب اهتمامهم بالدرجة الأولى على تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال مبادلتهم منتجاتهم من خلال عمليات البيع.
- الثانية: طائفة المستهلكين والذين يسعون للحصول على أقصى إشباع ممكن من وراء شرائهم وتملكهم للسلع والخدمات المختلفة.
- الثالثة: طائفة رجال الأعمال (الوسطاء) والتي تسعى للحصول على أقصى عائد ممكن مقابل أدائهم لعمليات التبادل بين طائفة المنتجين وطائفة المستهلكين.

ومن أجل ألا يحدث تعارض أو تضارب بين مصلحة كل طائفة من الطوائف الثلاث فقد حدد الإسلام قواعد للتبادل تكفل تحقيق مصالح أطراف التعامل والمجتمع ككل، وهي قواعد تختلف عن تلك المعمول بها في الدول الاشتراكية والتي تعتمد على التخطيط المركزي للإنتاج والتبادل والتوزيع.

(١) محمد عبد النعم عفر، ١٩٨٥: ٣١-٤٤، عبد الله بن محمود، ١٩٨٢.

كما تختلف القواعد الإسلامية عن تلك المعمول بها في النظام الرأسمالي -
والذي يعتمد على الحرية الاقتصادية.
وتنقسم هذه القواعد إلى:

أولاً: قواعد عامة:

وهي تنطبق على النشاط التسويقي ككل. ومن هذه القواعد:

- منع تبادل السلع الضارة والتي لا نفع من ورائها في الظروف العادية
فنجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن غيره من النظم من
حيث أنه يربط الجانب الاقتصادي بالجانب التشريعي الإسلامي على
عكس النظم الوضعية، التي ينصب اهتمامها عادة بالجانب الاقتصادي
فحسب من حيث تحقيق رغبات المجتمع، وإشباع هذه الرغبات بغض
النظر عما إذا كانت هذه الرغبة سيئة أو طيبة.

وعلى ذلك فإن الإسلام يقيم نظامه الاقتصادي على أساس حماية
المجتمع وتحقيق مصالحه المختلفة، فكان أول ما نبه عليه الإسلام
وأكد: منع الاتجار في المحرمات بيعاً أو شراء أو نقلاً أو توسطاً أو
قياماً بأي عملية من عمليات تسهيل تداول السلع المحرمة والتي
تضر بالفرد والمجتمع، كما حرم أيضاً إنتاجها، حتى ولو كانت هذه
السلع المحرمة تعود بالنفع المادي الكبير على المجتمع كتحريره
للخمر مثلاً بالرغم من الأرباح التي تعود على منتجيها وياتيها من
جاء إنتاجها أو بيعها.

فقد قال رسول الله ﷺ "إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والأصنام" (رواه البخاري).

كما قال ﷺ "لا ضرر ولا ضرار" (رواه البخارى)
ومن المواد المحرمة "المواد الإعلامية" التي تروج الفكر الملوث،
واللهو المحظور، وتسوق الفن المسموم مما يفقد أبناء المجتمع
"المناعة ضد الضياع والانهيار" ومن هذه المواد الإعلامية الإعلانات
التجارية الحالية والتي تشجع زيادة الاستهلاك من بعض السلع
الضارة بالمستهلك كالمسجائر والكحوليات.

- قيام الدولة بمراقبة التعامل:

وذلك من خلال نظام الحسبة، وهى الأمر بالمعروف والذي تتحقق به
مصلحة المجتمع، والنهي عن المنكر، وهو كل ما يلحق الضرر بالفرد أو
المجتمع، ومن وظائف المحتسب مراقبة الغش في أصناف السلع والأسعار،
والغش في الكيل والميزان، وتوصيل الحقوق إلى أطرافها، وإذا يمكن ضمان
حقوق أطراف التعامل، وعدم وجود تعارض بين المصالح الفردية ومصلحة
المجتمع، وضمان سيادة القواعد الإسلامية للنشاط الاقتصادي.

ثانيا: قواعد تخص الانتقال المادي للسلع والخدمات:

وللإسلام قواعد في عمليات معاينة وفرز وتدرج السلعة، وتحديد
مواصفاتها تبعاً لنوعيتها وجودتها؛ حيث يلزم أن يكون التعامل على أساس
مواصفات محددة تظهر جودة السلعة، كما ينبغي أن تكون الوحدات المتبادلة
من السلعة معروفة الوزن أو المقدار وذلك حتى تسود الثقة في المجتمع
الإسلامي في جميع معاملاته. قال تعالى في كتابه العزيز ﴿وَأَوْقُوا الْكَيْلَ إِذَا
كِلْتُمْ وَرَبُّوْا بِالْمِيزَانِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (الإسراء: ٣٥)
وعن أبي هريرة رضي الله عنه "أن رسول الله ﷺ مر على صبرة (أى كومة)

طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: ما هذا يا صاحب الطعام قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا" (رواه مسلم)

وعلى المنتجين والوسطاء أن تصل السلع بمواصفاتها التي يرغب فيها المستهلكون إلى أماكن الاستهلاك بأقل تكاليف ممكنة ليحققوا أرباحاً.

ثالثاً: قواعد انتقال ملكية السلع وحيازتها:

ويتضمن هذا الجانب عدداً من الوظائف والعمليات التسويقية المرتبطة بنقل ملكية السلع وحيازتها ومنها:

- جمع المعلومات المتعلقة بطلبات السوق واحتياجات المستهلكين وأنواقهم والأسعار السائدة والمتوقعة. فسياسات الإنتاج والتسويق في المجتمع الإسلامي تلزم بتوفير الضروريات ثم شبه الضروريات فالكماليات، ولتحقيق ذلك يتعين دراسة هذه الاحتياجات وتحديد بدقة مع دراسة أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وإمكانية تحقيق البائعين للربح من جهودهم في توفير هذه الاحتياجات أو قيام الدولة بتقديم المساعدات اللازمة في هذا المجال. كما أن الأخلاق الإسلامية وما فيها من صدق التعامل ما يحد من المعاناة في الربح.

- التأثير في طلبات الأسواق واحتياجات المستهلكين باستخدام وسائل الدعاية والإعلان والطرق المختلفة لترويج البيع لاجتذاب المستهلكين وتعريفهم بمزايا واستعمالات السلعة التي يحوزها البائع والتي قد لا يكون على دراية بها. فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي نر مرفوعاً: "ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم قال:

فقرأها رسول الله ﷺ ثلاثة مرات فقلت: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب^(١) والمنفق سلعته أى يروجها.

- معنى ذلك أن الإسلام لا ينكر ترويج السلعة أو الإعلان عنها، ولكن وضع لهذا الترويج ضوابطه فدعا لأن يبنى على أساس الصدق، وبمعنى أن يكون هناك تطابق بين مضمون الرسالة الإعلانية مع الخصائص الحقيقية للسلعة ذاتها.

ويذكر عن العداء بن خالد قال: كتب لي النبي ﷺ "هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء بن خالد. يبيع المعلم من المسلم، لا داء ولا خيبة ولا غائلة"^(٢). وقال عقبة بن عامر: لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره. وذلك لأنه إذا وجد اختلاف أو تبين عدم الصدق فإن الطلب على هذه السلعة يلقي هبوطاً حاداً. وقد جاء في الأثر في وصف التجار الأبرار "أنهم الذين إذا باعوا لم يمدحوا وإذا اشترؤا لم ينفوا".

- ولقد نهى الإسلام عن تجاوز الحقيقة أو أن يبالغ البائع في إظهار مزايا سلعته وإخفاء عيوبها إما لتضليل المشتري، وجعله يفضل سلعته عن غيرها من السلع، وإما لحثه على شراء ما لا يحتاج إليه.

وذلك لأنه في الحالة الأولى يساعد على نشر الغش والتكليس على المشتري. وفي الحالة الثانية فإنه يساعد على الإسراف في الاستهلاك، ومن ثم فهو بذلك يسعى لنشر نزعة وثقافة استهلاكية حيث يدفع نحو زيادة

(١) صحيح البخارى ص-٣٦٢. ومعنى داء أى عيب، وخيبة أى حرام، وغائلة أى سارقة.

الاستهلاك، بل قد يدفع نحو شراء سلع لا يحتاجها المستهلك، الأمر الذي قد يضعف من قدرة المجتمع على الانخار والاستثمار، ومن ثم تضعف إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية.

قال رسول الله ﷺ "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا فعسى أن يربحا ربحاً ويمحقا بركة بيعهما" (رواه مسلم والبخاري)

- كما أنه بذلك يعتبر نشاط خادع ومضلل بسبب خلقه لحاجات زائفة ليعيش الأفراد في خيلاء ورقاهية مادية كاذبة، هذا بالإضافة إلى أننا نجد أن إصلاح المستهلك بسلعة ما على نحو مفرط، متجاوزين الحدود المطلوبة يتضمن مبالغاة وإدعاءات كاذبة. لدرجة استخدام المعلنين الإغراءات بالهدايا وغيرها، والتي لا تتساوى مع القيمة الحقيقية للسلعة ويتسبب ذلك في:

• التفرير بالمستهلك وحثه على الشراء، ويعتبر هذا من قبيل غش المستهلك الذي نهى عنه الإسلام.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْتَرِي الكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الكَاذِبُونَ﴾ (سورة النحل: آية ١٠٥)
ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الكَذِبَ لَا يَفْلَحُونَ مَتَاعَ قَلِيلٍ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النحل: آية ١١٦، ١١٧)

ويقول رسول الله ﷺ "الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة" (رواه البخاري)
أي أن اليمين الكاذبة في البيع سبب لرواج السلعة إلا أنه يكون سببا في محق الربح.

- يربى في نفس المستهلك المسلم الرغبة في الحصول على هذه الهدايا القيمة دونما عمل، ومن ثم يدفعهم إلى التواكل وتثيبت همهم مما يعود بالضرر على المجتمع ككل. فقد قال تعالى محثًا على العمل: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (سورة التوبة آية ١٠٥)
- وقد تتحرف الإعلانات نحو التركيز على مخاطبة الشهوات والغرائز، حيث يتعرض المستهلك لألوان من التأثير الفكري والثقافي الهابط، والتركيز على غريزة الجنس لدفع واستحثاث المستهلك على الشراء وللوصول إلى أغراضهم البيعية. قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ (سورة المائدة آية ١٠٠)
- كما نجد أنه إن أدى الإعلان إلى التركيز والاحتكار فقد نهى الإسلام عنه لما للاحتكار من مساوئ يعاني منها المجتمع. ومن هذه المساوئ:
 - ١- ارتفاع أثمان السلع عن أثمانها في ظل المنافسة.
 - ٢- عدم إدخال تحسينات وتجديدات في عمليات الإنتاج لانعدام المنافسة.
 - ٣- تحديد الإنتاج ونقص كمياته عن الكميات التي يمكن الوصول إليها في ظل المنافسة وفي ذلك نقص في الناتج القومي، وعدم تحقق التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.
 - ٤- عدم إمكانية تحقيق إشباع احتياجات المجتمع بالدرجة المطلوبة والممكنة اقتصاديا.
- لذا فقد نهى الإسلام عن الاحتكار. فقد قال رسول الله ﷺ: "من احتكر فهو خاطئ".
- مما سبق نستنتج أن الإعلان قوة لا ينبغي إهمال شأنها في النشاط

التسويقي الحديث حيث يغري الناس بالأوصاف الخلابة، والأساليب الجذابة، وبالكلمات المكتوبة حيناً، وبالصوت والصورة والنغم حيناً آخر، ولذا فإن من واجبنا أن نلتزم بقواعده السليمة وأصوله الصحيحة ولهذا يطالب المعتدلون بفرض الرقابة على ممارسته ليكون متمشياً مع مصلحة المجتمع. فالإسلام يرى أن تكون ملكية وسائل الإعلان موزعة بين تملك الدولة وتملك الأفراد إلا أنه لا بد أن يكون للدولة سلطة ورقابة على الإعلان في ضوء حقوق الحرية في الإسلام. فمهمة الدولة الإسلامية أن تحول الفكرة إلى عمل، والقيمة إلى قانون، وأن تنقل المثاليات الأخلاقية إلى ممارسات واقعية، وأن تنشئ من المؤسسات والأجهزة ما يقوم بمهمة الحراسة والتطوير، لهذا كله وأن تقوم بمراقبة التنفيذ بعد ذلك فمهمة الدولة أن تعمل على إقامة الفرائض والواجبات، وأن تمنع دخول المحرمات.

وقد قال تعالى في وصف المؤمنين الممكنين في الأرض: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (سورة الحج: آية ٤١)

فلا بد أن يظهر هذا التمكين بإشاعة الحق والخير والصلاح ومقاومة الباطل والفساد.

ومن هؤلاء المسئولون عن الإعلان فهم يدخلون في نطاق حديث رسول الله ﷺ "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (متفق عليه عن ابن عمر)

المبحث الخامس

رؤية لكيفية ترشيد الإعلانات التجارية

إن الإعلان ينظر إليه على أنه سلاح ذو حدين أحدهما يكون بالغ الأثر في تحقيق التقدم الحضاري من خلال تبادل الثقافات والحضارات، وتوثيق عرى التعاون بين الدول والشعوب، والآخر يمثل خطراً كبيراً على العلاقات الدولية؛ حيث يُستغل الإعلان في بث أفكار هدامة، وإحداث تشقق في البناء القيمي والاجتماعي، مما يسهل على الغزو الفكري لهذه الشعوب لتسيير مصالح الدول المستعمرة المسيطرة على أجهزة الإعلان، أو لنشر الإباحية التي تلبس قناع الإصلاح الاجتماعي.

ولذا كان لزاماً أن نقوم بدراسة كيفية ترشيد الإعلان التجاري لتحقيق صالح المجتمع فالإسلام لا يوافق آراء المتشدين بأن الإعلان نعمة لا فائدة ترجى من ورائه، كما أنه لا يقف أيضاً بجانب المتساهلين في أن الإعلان نعمة مطلقة، فالإسلام لا يعطي الحرية الكاملة للإعلان -كما تراها نظرية الحرية- كما أنها لا تقيد تقييداً مطلقاً- كما في نظرية السلطة. وإنما هو دين الوسطية، ولذا يسعى وراء ترشيد الإعلان التجاري لما فيه صالح الفرد والمجتمع. بمعنى وضع نظرية للإعلان الإسلامي تحدد المبادئ والأصول والقواعد العلمية المستمدة من الإسلام والتي تحكم عملية الإعلان في المجتمع الإسلامي فكما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (سورة البقرة آية ١٤٣).

ولا ينظر للإعلان على أنه نشاط منفرد، وإنما ينظر إليه من خلال

النشاط الإعلاني ككل ولترشيد استخدام وسائل الإعلان لئلا يبد على المخطط الإسلامي في مجال الإعلام أن:

- يربط أهداف الخطط الإعلامية الموضوعة بمقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك بأن يلتزم في تحديد أهدافه بالعقيدة، والفكر والقيم والأخلاق الإسلامية، وأن تذكر السياسات المبنية على أن "الغاية تبرر الوسيلة" وذلك بما يحقق مصالح الإنسان ويدرك المفاسد عنه في الدنيا والآخرة.
- أن يجمع بين المثالية المندوبة والواقعية المفروضة فقد جمع الإسلام بين الحرص على بلوغ الإنسان أعلى مستوى من المثالية وبين عدم إغفال طبيعته وواقعه في نفس الوقت. وقول هذه المثالية الاعتدال وعدم التفريط وعدم حرمان نفس الإنسان أو عقله أو جسده من الطيبات والمتع الحلال.
- توحيد الخطط الإعلامية الإسلامية. فوجود سياسة إعلامية موحدة هو الضمان الوحيد لتحقيق هذا المبدأ سواء فيما يصدر عن المجتمع الإسلامي أو فيما يستورد من الخارج.

ولقد أصدر المؤتمر العالمي الأول للإعلام الإسلامي الذي عقد في شوال ١٤٠٠هـ في جاكارتا قرار بإنشاء مجلس أعلى عالمي للإعلام الإسلامي في العالم، ويعتبر هذا المجلس هو الجهاز المختص بتطبيق هذا المبدأ، ويجب أن يلتزم بما يصدره من سياسات جميع أجهزة وسائل الإعلام المعنية بالتأليف والإنتاج والنشر.

- التغطية لكافة فئات البشر؛ فينبغي أن يغطي الإعلام الإسلامي ليس فقط جميع نواحي الأرض وإنما كذلك يغطي جميع فئات البشر على أن يوجه إلى كل فئة منهم بأسلوب مناسب لهم. فنجد على سبيل المثال أن جمهور

الأطفال - وهم جمهور مقلد - ينبغي أن نهتم بالإعلانات المقدمة إليهم لما لهذا الإعلان من تأثير بالغ الخطورة على تكوين شخصيته. أما بالنسبة لجمهور المراهقين - وهو من الخيال الجامح والأحلام والتطلعات - فينبغي أن يبتعد الإعلان عن الإثارة الجنسية حتى يقيهم من التخطيط والخطيئة. وأخيرا جمهور الشيوخ - ولهم خصائص خاصة - فلا بد من العمل على إشباع ميولهم وحاجاتهم بما يتفق وتعاليم الإسلام.

- المحافظة على الأمن الاجتماعي. فعلى الإعلامي - وهو الممثل الأساسي وحارس البوابة الإعلامية - أن يمنع أى مادة إعلامية أن ترى النور عبر البوابة التي يحرسها إذا كان بها أى مساس بالقيم والمبادئ الإسلامية.

- الاهتمام بمضمون الرسالة الإعلامية، والتي ينبغي أن يتوفر فيها عدد من الخصائص من بينها الصدق وهو الصفة بالغة الأهمية في الرسالة الإعلامية لأنها ضمان الفوز بثقة الناس، ويقول تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ﴾ (سورة الزمر آية ٣٢)

وأيضا شرف الغاية والمقصد، فلا اشتغال بالتافه من الحديث، ولا إسراف في الترفيه، ولا استهتار بعقلية الجماهير أو استثارة ميولهم الدنيا وخرائزهم السفلى، بل إصلاح للفرد والمجتمع.

فالإسلام ينهى عن استخدام الكلام المعسول لخداع مستقبل الرسالة الإعلامية بزخرفة القول لإثارة غروره أو لمس مشاعره.

وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (سورة الأنعام آية ١١٢)

- الاهتمام بالمواد الإعلامية رفيعة المستوى. فلا يكون الهم الأول لواضع

الإعلان هو إرضاء المستهلك وإشباع غرائزه، بل يكون من واجبه الثبات على الحق والالتزام بالصدق. فكما قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (سورة المائدة آية ٤٩)

ومن ثم فعلى الإعلامي أن يعمل على ترقية اهتمامات الجماهير وتعديل سلوكهم ولكن بمواد إعلامية رفيعة المستوى.

وخلاصة القول:

أنه لا بد من الاهتمام بالدعاية الفعالة والإعلان المؤثر ولكن من خلال إعلانات جيدة لترقية اهتمامات الناس حتى يستطيعوا تذوق الفن الرفيع النظيف لتخليصهم من أغلال الإنتاج الهابط. وألا يكون الهم الأول للمعلن هو تعريف المستهلك بالسلعة وتعديل سلوكه باستخدام إعلانات هابطة المستوى، فكل ذلك من شأنه التأثير على الفرد والذي هو وحدة بناء المجتمع. فلنقف جميعاً يداً واحدة لتكوين مجتمعاً إسلامياً يبنى على عبادة الله وتقواه.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- أحمد سيد مصطفى "إدارة التسويق مدخل معاصر" جامعة بنها غير مدون، ١٩٩٤ .
- ٢- إسماعيل محمد محمد السيد: "الإعلان"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٠ .
- ٣- الدسوقي حامد أبو زيد: "تأثير الإعلان التلفزيوني على مراحل السلوك الشرائي للمشاهد دراسة ميدانية"، مجلة الإدارة العدد الثاني المجلد (٢٥) يناير ١٩٩٣ .
- ٤- السيد أحمد عبد الخالق: "دراسة تحليلية في الجوانب الاقتصادية للإعلانات التجارية"، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٦ .
- ٥- بسيوني إبراهيم حمادة: "العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين"، مجلة عالم الفكر (٢٣)، عدد (١،٢) يوليو، ديسمبر ١٩٩٤ .
- ٦- حسنى خير الله: "الأحوال العالمية للإعلان"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦ .
- ٧- حسين فتحى عثمان: "حدود مشروعات الإعلانات التجارية لحماية المتجر والمستهلك"، مصر المعاصرة، (٤٢٧)، يناير ١٩٩٢ .
- ٨- سعيد إسماعيل: "مدخل إلى الإعلام الإسلامي"، دار الحقيقة للإعلام الدولي، ١٩٩١ .
- ٩- سمير محمد حسنين: "الإعلان"، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤ .

- ١٠- طلعت أسعد عبد الحميد: "أساسيات إدارة الإعلان"، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.
- ١١- طلعت الزهيرى: "الإعلان بين العلم والتطبيق"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥.
- ١٢- طيبة يحيى: "بصمات على ولدي"، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٢.
- ١٣- عائشة مصطفى المنياوى: "سلوك المستهلك: مفاهيم علمية في إطار الاستراتيجية التسويقية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥.
- ١٤- عبد الفتاح الشربيني، نعيم حافظ أبو جمعة: "موضوعات في الإعلان"، غير مدون، القاهرة، ١٩٩١.
- ١٥- عدلى رضا، عاطف العبد: "برامج المرأة في الراديو والتلفزيون"، مؤسسة البستاني، القاهرة، ١٩٨٨.
- ١٦- على السلمي: "الإعلان"، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨.
- ١٧- على جريشة: "نحو إعلام إسلامي: إعلاننا إلى أين؟"، مكتبة وهبه.
- ١٨- عواطف عبد الرحمن: "الحق في الاتصال بين الجمهور، والقائمين بالاتصال"، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٣)، العددان (١، ٢)، يوليو، ديسمبر، ١٩٩٤.
- ١٩- محمد الوفاي: "الإعلان"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.
- ٢٠- محمد عبد المنعم عفر: "الاقتصاد الإسلامي، دراسات تطبيقية"، الجزء الثاني، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٥.

رؤية إسلامية في محاولة لترشيد الإعلانات التجارية

د/ علا عادل على عبد العال

- ٢١- محمود عساف: "أصول الإعلان"، دار الناشر العربي، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٢٢- محمود كرم سليمان: "التخطيط الإعلامي في ضوء الإسلام"، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- ٢٣- مرعى مذكور: "الإعلام الإسلامي: وخطر التفتق الإعلامي الدولي"، رابطة الجامعات الإسلامية.
- ٢٤- مركز البحوث: "الإعلان التلفزيوني دراسة ميدانية"، وكالات الأهرام للإعلان، القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٧.
- ٢٥- نبيل الحسيني النجار: "الإعلان والمهارات البيعية"، الشركة العربية للنشر والتوزيع.
- ٢٦- "الأصول العلمية للتسويق والبيع والإعلان" مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.
- ٢٧- هيرت أ. شيلار: "المتلاعبون بالعقول"، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر ١٩٨٦.
- ٢٨- هناء عبد الحليم سعيد: "الإعلان"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.
- ٢٩- يوسف القرضاوى: "دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة وهبة، ١٩٩٤.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Bovee Arens: "Contemporary Advertising", Second edition, Richard D, Irwin, INC, 1986.
- 2- Brewster: "Introduction to Advertising", Mc Graw – Hill Book Company, INC, London, 1954.
- 3- Chiplin, B, B. sturgess: "Economics of Advertising", HoH, Kinhartand winston, London, 1981.
- 4- Clairmonte, F.E, J.H Cavangh: "TNCs and the struggle for Globl market", Journal of Contemporary, Asia Quarterly, Vol 13, No 4. 1983.
- 5- Dunn, S.W., A.M. Barban: "Advertising: its Role in Modern Marketing", cbS. College.
- 6- Engel. J.F. Kollat. D.T., Black well, E.D. "Consumer Behavior", Holt Rinehart and winston, INC, New York, 1973.
- 7- Financial Times Survey, "Advertising Wednesday", October 16, 1985.
- 8- Fulop: "Advertising, Cometition and consumer Behavior", HoH Rinchart and winston, London, 1981.
- 9- Gilligam, C, G. Growther, "Advertising Management", Heritage Publishers, New Delhi philip Allen pb. ltd, 1983.
- 10- Hannah, L. "The Rise of corporate Economy", Methuen, Co. Ltd, kondon, 1979.
- 11- Ken Dychtwald Gable, "Por trial of a changing Consumer", journal of business Horzons, rol 33, No (1), january, Febuary, 1990.
- 12- Michael Solomon, "Consumer Behavior, Buying, Having and Being", N.y. alyn and Bacon, 1992.

- 13- Reckie, w.D., "The Economecs of Advertising", The Macmillan Press Ltd, London, 1981.
- 14- Richard. P. "Principles of Marketing management", New York. S.R.A, 1991.
- 15- Telser L.G. "Advertising, Competition", Journal of political Economy, December, 1964. Pp537-562.

الأسس المحاسبية لمشكلات البيع والشراء في ضوء الفقه الإسلامي

دكتور/ محمد السيد محمد بريس (*)

المقدمة:

تشغل عمليات البيع والشراء مساحة كبيرة بالنسبة للعمليات المالية التي تتم في جميع أنواع المشروعات، وتكتنفها مشكلات محاسبية عديدة متنوعة ومتجددة مع تطور الحياة الاقتصادية، ومن ثم كانت ولا تزال موضع بحث مستمر من قبل الباحثين في المجالات المختلفة المتصلة بعمليات البيع والشراء ومن أهمها مجال المحاسبة بهدف التوصل إلى القياس الموضوعي والعدل للبيانات المحاسبية المتعلقة بتلك العمليات.

هذا وإن كان الموضوع قد تناوله الباحثون في الفكر المحاسبي التقليدي إلا أنه لم يُقَرَّدَ ببحوث خاصة من زاوية الفكر الإسلامي.

ومن ثم كان اختيار موضوع البحث - الأسس المحاسبية لمشكلات البيع والشراء في ضوء الفقه الإسلامي - مساهمة في معالجة تلك المشكلات في ضوء المنهج الإسلامي بمحاولة استنباط مجموعة من الأسس المحاسبية في ظل هذا المنهج وما وضعه الفقهاء من ضوابط بحيث يتوفر أمام المحاسب إطار من الأسس المحاسبية لو التزم به يكون عمله منضبطاً مع المنهج

(*) أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة جامعة الأزهر

الإسلامي، وهو هدف ومطلب أساسي يجب أن تسعى إليه المجتمعات الإسلامية في جميع مناحي الحياة.

أهمية البحث:

يعتقد الباحث أن لهذا البحث أهمية بالغة استناداً إلى:

١- المساحة الكبيرة للبيانات المتعلقة بعمليات البيع والشراء بالنسبة للبيانات المتعلقة بباقي عمليات المشروع.

٢- أهمية القياس الموضوعي والعادل لعمليات المشروع كهدف أساسي تسعى المحاسبة إلى تحقيقه، بل هو الهدف الأساسي من نشأة علم المحاسبة، والبحث يساهم في تحقيق هذا الهدف.

٣- كثرة وتعدد المشكلات المحاسبية المتعلقة بعمليات البيع والشراء وارتباطها بحقوق أطراف مختلفة ربما تتعارض مصالحها.

٤- أهمية تأصيل العلوم في ضوء المنهج الإسلامي بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، وذلك بالتمسك بالحلول للمشكلات المتجددة والمتطورة من المصادر الأساسية لهذا المنهج، وما يمثل ذلك من تحدٍ أمام الباحثين المسلمين في مواكبة التطور في مختلف مناحي الحياة مع الالتزام بالإطار العام للشريعة الإسلامية.

٥- الدور الملقى على عاتق جامعة الأزهر تلك الجامعة المنوط بأبنائها حفظ التراث الإسلامي والعمل على نشره وتجليته.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استنباط مجموعة من الأسس المحاسبية لأهم مشكلات البيع والشراء في ضوء الضوابط الفقهية وصياغتها بحيث تصلح أن تكون

منهجاً محاسبياً توجه المحاسب في التعامل مع تلك المشكلات ليكون عمله منضبطاً والمنهج الإسلامي بهذا الخصوص.

حدود البحث:

كما سبق القول فإن المشكلات المحاسبية للبيع والشراء كثيرة ومتعددة ولكنها متفاوتة الأهمية، وقد اقتصر الباحث في هذا البحث على بعض المشكلات التي يراها أكثر أهمية من غيرها، والتي يرى أنها غير مطروقة من قبل الباحثين بالشكل الذي يتناسب وأهميتها، على أن يتناول باقي المشكلات بالبحث والدراسة في بحوث تالية إن شاء الله.

خطة البحث:

لما كان موضوع البحث "الأسس المحاسبية لمشكلات البيع والشراء في ضوء الفقه الإسلامي" فقد تناوله الباحث من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول:

تناول فيه الباحث الأسس المحاسبية المستنبطة من الضوابط الفقهية لمجموعة هامة من مشكلات البيع والشراء، وهي التي تتعلق بتسليم وتسلم البضاعة، وذلك من خلال ست نقاط على النحو التالي:

مشكلة زيادة أو نقص البضاعة عند التسليم.

مشكلة الزيادة التي تحدث في المبيع بعد العقد وقبل التسليم.

مشكلة تعديل عقد البيع بالزيادة في كمية البضاعة أو

زيادة الثمن أو الخصم منه.

مشكلة مصاريف تسليم البضاعة ومصاريف النقل

وتسليم الثمن ومن يتحملها.

مشكلة تلف البضاعة قبل التسليم وبعده.

مشكلة الإقالة.

المبحث الثاني:

تناول الباحث في هذا المبحث مجموعة أخرى من

المشكلات الخاصة ببعض أنواع البيوع المنتشرة الآن

وهي:

- مشكلات البيع عن طريق الوكلاء بالأمانة.

- مشكلة تحديد الثمن في بيع المرابحة.

المبحث الثالث:

تناول فيه الباحث الأمس المحاسبية لمشكلة

مردودات ومسموحات المبيعات والمشتريات

باعتبارها من أهم مشكلات البيع والشراء.

تم يتبع ذلك إن شاء الله بالخلاصة والتوصيات.

المبحث الأول

الأسس المحاسبية المستنبطة من الضوابط الفقهية للمشكلات المتعلقة بتسليم وتسلم البضاعة

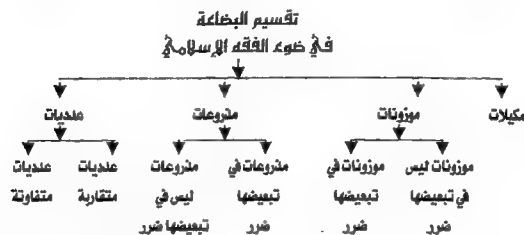
يحاول الباحث في هذا البحث استنباط مجموعة من الأسس المحاسبية لأهم المشكلات المتعلقة بتسليم وتسلم البضاعة، وذلك في ضوء الضوابط الفقهية التي وضعها الفقهاء لتلك المشكلات، وذلك في محاولة لصياغة إطار عام من الأسس المحاسبية يمكن أن يكون مرشداً للمحاسب بخصوص تلك المشكلات، وبما يحقق الالتزام بالضوابط الفقهية، وقد اختار الباحث أهم المشكلات بهذا الخصوص ليتناولها في هذا المبحث وهي:

- مشكلة زيادة أو نقص البضاعة عند التسليم.
- مشكلة الزيادة التي تحدث في المبيع بعد العقد وقبل التسليم.
- مشكلة تعديل عقد البيع بالزيادة في كمية البضاعة أو زيادة الثمن أو الخصم منه.
- مصاريف تسليم البضاعة ومصاريف النقل وتسليم الثمن.
- مصاريف تلف البضاعة قبل للتسليم وبعده.
- مشكلة الإقالة.

أولاً مشكلة زيادة أو نقص البضاعة عند التسليم:

قد يتم التعاقد على البضاعة وعند التسليم يظهر بها زيادة أو نقص، وقد قرر الفقهاء ضوابط لمعالجة هذه المشكلة تتوقف على نوعية البضاعة، والتي صنفها الفقهاء إلى:

المكيلات والموزونات والمزروعات والعديدات المتقاربة والمتفاوتة^(١).
وبدراسة هذه الأصناف نجد أنها تغطي جميع أصناف البضاعة المعروفة والمتداولة، فالمكيلات تشمل الأصناف التي تكال بمكيات معين كبعض السوائل التي تقاس بالبرميل أو اللتر، أو بعض أنواع الحبوب التي تكال بمكاييل معينة معروفة لدى التجار. والموزونات تشمل جميع الأصناف التي تباع وزناً بالطن أو الكيلو أو أي من وحدات الوزن المتداولة. المزروعات تشمل جميع الأصناف التي تباع بالقياس الطولي كالمتر أو الذراع أو القدم، وتشمل أيضاً التي تباع بالصبرة أي الكومة، ومن أمثلة المزروعات القماش أو المساحة من الأرض أو العقار. والعديدات المتقاربة والمتفاوتة وتشمل جميع الأصناف التي تباع عدداً، مثل البيض وجميع المنتجات النمطية المتقاربة، ومثل القطيع من المواشي كالأغنام ومثل المنتجات غير النمطية كعدد من الآلات أو السيارات ذات المواصفات المختلفة.
ويلاحظ على هذا التصنيف أن بعض الأنواع قد تدرج تحت أكثر من تصنيف، فالحبوب على سبيل المثال قد تباع وزناً وقد تباع أيضاً كيلاً، وقد تباع بالصبرة أو الكومة وهكذا.
والشكل التالي يوضح تلك التصنيفات.



وفي ضوء الضوابط الفقهية التي قررها الفقهاء ^(٢) لتحقيق العدالة والموضوعية عند معالجة هذه المشكلة يمكن صياغة الأسس المحاسبية التالية، والتي إذا تم الالتزام بها يمكن أن يتحقق هذا الهدف:

أ- بالنسبة للمكيالات والمعديات المتقاربة والموزونات التي ليس في تبعيضا أي تنقيصها أو تجزئتها ضرر: سواء ذكر ثمن الصفقة جملة أو ذكر ثمن الجزء منها.

١- إذا وجدت عند الاستلام ناقصة عن الكمية المتعاقد عليها يكون للمشتري الحق في استلامها ناقصة بحصتها من الثمن، أو رفضها بسبب هذا النقص لتفريق الصفقة عليه، حيث قد انعقد رضاه عند التعاقد على كمية معينة، كأن يتعاقد مثلا على مائة طن ١٠٠٠ ج للطن، وعند الاستلام يبين أنها ثمانون، فمن حقه الرفض أو استلام الثمانون بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ج وهو حصتها من الثمن. فإن كان المشتري قد دفع الثمن كاملا يسترده إن اختار رفض الاستلام، أو يسترد حصة الكمية الناقصة من الصفقة إن اختار استلامها ناقصة، وإن لم يكن قد دفع الثمن يلغى التعاقد، أو يعدل بحسب الأول، وإذا كانت المنشأة تسجل عمليات الشراء

بقيود نظامية بمجرد التعاقد وقبل الاستلام يراعى إلغاء القيد النظامي أو تخفيضه بحسب الأحوال، ويسهل تصور أثر الرفض أو استلام الكمية ناقصة في دفاتر البائع.

٢- إذا وجدت عند الاستلام زيادة عن الكمية المتعاقد عليها، لزم البيع في الكمية المتعاقد عليها، وكانت الزيادة من حق البائع، لأن العقد وقع على كمية محددة وقد وجدت، ولأن الزيادة ليس لها حصة في الثمن. ومن ثم يجب عند المعالجة التفرقة في السجلات بين الكمية المتعاقد عليها والزيادة، لأن الكمية الأولى يكون المشتري ملزم باستلامها متى كانت مطابقة للشروط والمواصفات بخلاف الثانية فلا يلزم باستلامها، وحتى إن رأى استلامها يكون مخبراً فلا تفرض عليه ويكون ذلك بعقد واتفق جديد، إذ أن المشتري قد لا يحتاج الزيادة وأن الكمية المتعاقد عليها تغطي احتياجاته حسب ما هو مخطط، وقد لا تسمح إمكانياته بدفع ثمنها في الوقت الحالي، وقد تكون البضاعة من النوع الذي يفسد بزيادة مدة التخزين فلا يرغب المشتري بتخزين ما يزيد على احتياجاته منها، وفي ذلك ما يحقق العدالة التي تمثل هدفاً أساسياً للمنهج الإسلامي يراعي الفقهاء في جميع ما يقررونه من ضوابط فقهية. ومن دواعي التفرقة أيضاً والذي يكون له انعكاسات محاسبية، أن الكمية الأولى بمجرد استلامها تدخل في ضمان البائع فإن هلكت أو تلفت تتلف عليه وتسجل كخسائر، أما الثانية فيوصلها مع البضاعة المتعاقد عليها تكون من الناحية الشرعية بمثابة أمانة طرف المشتري للبائع لحين تسليمها، والأمانة إن هلكت أو تلفت تتلف على صاحبها (البائع) أي أنها تكون غير مضمونة على المشتري.

أما عن المعالجة المحاسبية للزيادة فيمكن ردها للبائع عند الاستلام، ويمكن تسجيلها بالدفاتر كأمانة لحين ردها، إذا كانت تمر فترة بين وصول البضاعة وردها للبائع.

ب- بالنسبة للموزونات التي في تبعضها ضرر^(٥): أي التي لا يمكن تجزئتها بغير ضرر للصفقة: فقد تشتري الصفقة منها بسعر واحد (جملة) وقد تشتري ويحدد لكل جزء أو مفردة منها ثمناً؛ وفي ضوء الضوابط الفقهية التي قررها الفقهاء بهذا الخصوص تكون الأسس المحاسبية على النحو التالي:

١- إذا كانت البضاعة المشتراة من الموزونات التي يضرها التفتيش أو التبعض، أي تباع منها كمية معينة محددة وإذا تم إنقاصها يترتب على ذلك ضرر، وكان السعر المتفق عليه عند التعاقد جملة للصفقة ككل، فإن وجد عند الاستلام نقص فيها عن الكمية المتعاقد عليها أو زيادة، يكون للمشتري الحق في رد الصفقة ككل أو قبولها طبقاً للاستلام الفعلي، وفي حالة قبولها تسجل الصفقة طبقاً لما تم استلامه بالفعل وبنفس الثمن المتعاقد عليه، دون تعديله بحصة النقص أو زيادته بحصة الزيادة فتكون الزيادة للمشتري لا ترد للبائع - بخلاف أنواع البضاعة في البند (أ) حيث ترد كما سبق بيانه - ويترتب على ذلك من الناحية المحاسبية زيادة في سعر الوحدة من الصفقة في حالة النقص، ونقص في هذا السعر في حالة الزيادة، حيث يوزع الثمن الإجمالي في حالة

(٥) سبق بيان الأسس للموزونات التي ليس في تبعضها ضرر.

النقص على كمية أقل من المتعاقد عليها، وفي حالة الزيادة على كمية أكبر.

والسبب في التفرقة في المعاملة بين أصناف البضاعة المذكورة في البند (أ) والمذكورة في هذه الحالة كما يستتبط مما قرره الفقهاء^(٢) يعتمد على اختلاف طبيعة كل صنف، فالزيادة أو النقص في الحالة الأولى تعتبر أصل لابد أن يقابله شيء من الثمن، ولذلك إذا وجدت زيادة عند الاستلام تكون من حق البائع لأنه لم يقابلها شيء من الثمن عند العقد، وكذلك النقص لما كان يقابله جزء من الثمن، فإذا وجد نقص عند الاستلام يسقط ما يقابله من الثمن. أما في الثانية وهي الموزونات التي يضرها التبعض في حالة ذكر الثمن جملة فالزيادة أو انقص تعتبر وصف تابع لشيء غير منفصل وليس أصل فلا يقابله شيء من الثمن، فإذا وجد ناقصاً عند الاستلام فيعتبر ذلك فوات وصف، وفوات الوصف عند الفقهاء لا يوجب تخفيض الثمن، وإن وجد زائداً يعتبر زيادة وصف غير مقصود عند التعاقد فيكون تابعاً للمبيع من حق المشتري ولا يوجب زيادة الثمن، ولا يمكن رده للمشتري كما في الحالة الأولى لأن البضاعة في الحالة الثانية يضرها التقيص أو التبعض.

٢- إذا كانت البضاعة المشتراة من الموزونات التي يضرها التبعض ولكن السعر المحدد عن التعاقد ليس جملة ولكن محدد لكل جزء أو مفردة من مفردات الصفقة على حدة فهذه إن وجدت عند الاستلام ناقصة أو زائدة فالمشتري أن يرفض الصفقة أو أن يستلمها بعد تعديل الثمن بخصم حصة النقص في حالة النقص وإضافة حصة الزيادة في حالة الزيادة، والسبب في إعطاء المشتري حق رد الصفقة أنه قد يتضرر من النقص

إن كانت ناقصة لأن البضاعة مما يضرها التبعض، وقد يتضرر من الزيادة إن كانت زائدة بإلزامه بدفع حصة تلك الزيادة. والسبب في التفرقة في المعاملة بين الموزونات المحدد ثمنها جملة والمحدد فيها الثمن لكل جزء رغم أن النوعين مما يضرهما التبعض، أنه وإن كان الوزن وصفاً فيما يضره التبعض -كما سبق توضيحه- لا يقابله شيء من الثمن إلا أنه بتحديد الثمن لكل مفردة من الصفقة يصير الوصف أصلاً مقصوداً بالشراء فيقابله جزء من الثمن، فيخصم حصة النقص ويضاف حصة الزيادة بتعديل ثمن الشراء المتفق عليه عند التعاقد وتعديل ما يترتب على ذلك من إثبات في الدفاتر.

وكذلك السبب في اختلاف معالجة الزيادة في الأصناف التي لا يضرها التبعض في البند (أ) والزيادة في الحالة السابقة، أي ما يضره التبعض، يرد الزيادة في الحالة الأولى وعدم الرد في الثانية مع وجوب زيادة الثمن مقابلها، أن فصل الزيادة في الحالة الأولى لا يترتب عليه ضرر، ومن ثم وجب ردها وعدم إلزام المشتري بها، أما في الحالة الثانية فلا يمكن فصل الزيادة بدون ضرر لأن البضاعة يضرها التبعض فكان من العدل تخيير المشتري بين رد البضاعة بالكامل بما فيها الزيادة، أو دفع ثمنها للبائع.

٣- يرى بعض الفقهاء^(٤)، عدم التفرقة في الأصناف التي يضرها التبعض بين تلك المحدد سعرها جملة والمحدد سعر أجزائها، وبناءً على هذا الرأي إذا وجدت الكمية ناقصة أو زائدة عند الاستلام سواء كان سعر الصفقة محدداً عند التعاقد لإجمالي الصفقة، أو كان محدداً لكل جزء على حدة، يكون للمشتري الحق في رفض الصفقة أو استلامها ناقصة أو

زائدة مع تعديل الثمن بخصم حصة النقص في حالة النقص وإضافة حصة الزيادة في حالة الزيادة. مع تعديل العمليات التي تم تسجيلها في الدفاتر تبعاً لذلك.

وينحصر الخلاف بين هذا الاتجاه وسابقة في الأصناف التي يضرها التبعض، في تلك التي يُحدد سعرها إجمالاً، إذ يفرق الأول بين المحدد سعرها إجمالاً والمحدد تفصيلاً لكل جزء، أما الثاني فيسوى بينهما ما اتضح ويؤيد الباحث الاتجاه الأخير، إذ أن البضاعة المحدد سعرها إجمالاً إذا وجدت ناقصة أو زائدة عند التسليم فيمكن تحديد ما يخص النقص أو ما يخص الزيادة من الثمن بواسطة التقدير والذي إذا تم بواسطة الخبراء والمتخصصين يكون أقرب إلى العدالة والموضوعية، ويُعول الشرع والقانون عليه في كثير من المسائل في مجال المعاملات، كما أن المحاسبة في الوقت الحاضر تشمل من الأساليب والوسائل المتطورة ما يساعد على دقة التقدير، وعلى ذلك يخير المشتري بين الرد وبين أخذ البضاعة المستلمة فعلاً بحصتها من الثمن - كما تم حسابه تقديراً - بخصم ما يقابل النقص وإضافة ما يقابل الزيادة، وذلك مثل تلك التي يكون محدد لكل جزء منها ثمناً.

جـ: بالنسبة للمزروعات - وهي التي تقاس بالذراع أو أي مقاييس طولية كما سبق - مثل الأراضي والمباني والأقمشة والأخشاب وما شابه ذلك: ففي ضوء الضوابط الفقهية تكون الأسس المحاسبية لها كما يلي:

١- إن كانت من النوع الذي يضره التبعض، أي أن التقيص يصيب باقي الصفقة، تعامل معاملة الموازنات التي في تبعضها ضرر - كما سبق توضيحه في البند (ب) وعلى الرأي الذي اختاره الباحث، سواء تم الشراء بثمان إجمالي للصفقة أو ثمن تفصيلي لكل جزء.

٢- إذا كانت من النوع الذي لا يضره التبعض تعامل معاملة البضاعة من المكيلات على الوجه الذي سبق تفصيله في البند (أ).

د: بالنسبة للعديدات المتفاوتة^(*): إذا كانت البضاعة المشتراة من نوع العديدات المتفاوتة، أي التي تباع عدأً - كما سبق - مثل القطيع من الأغنام أو المواشي أو العدد من السيارات أو الآلات أو الملابس الجاهزة غير النمطية، ففي ضوء الضوابط الفقهية تكون الأسس المحاسبية على النحو التالي:

١- إذا كان الثمن محدد إجمالاً للصفقة دون بيان ثمن كل مفردة، فإذا وجدت عند التسليم تامة لزم البيع ووجب استلام البضاعة وتسجيلها بالدفاتر، وإن وجد بها نقص أو زيادة لا يصح البيع وترد البضاعة ويرد الثمن إن كان قد دفع، لأن ما يخص الجزء الناقص من الثمن في حالة النقص لا يمكن تحديده لتفاوت الأجزاء، وبالتالي لا يمكن تحديد مقدار ما يجب خصمه من الثمن مقابل الجزء الناقص. أما في حالة الزيادة فيلزم رد الجزء الزائد وهو مجهول فأى جزء أو مفردة هو الزائد؟ وفي كلا الحالتين النقص أو الزيادة تكون هناك جهالة قد تؤدي إلى نزاع.

٢- إذا كان ثمن الصفقة مفصل لكل وحدة أو مفردة من مكونات الصفقة على حدة، وتبين عند التسليم ناقصاً فللمشتري رد الصفقة بسبب النقص أو استلامها ناقصة بعد خصم حصة الوحدة أو الجزء الناقص من الثمن حيث إن ثمن الناقص محدد عند التعاقد - أما إذا تبين زائداً فلا فيصح البيع وترد الصفقة لأن الزائد في قطع الغنم مثلاً الواجب رده أو تحديد

(*) سبق بيان الأسس للبضاعة من نوع العديدات المتقاربة في البند (أ).

ثمنه لإضافته على الثمن المتعاقد عليه غير معروف لتفاوت آحاد الصفقة. وتتوقف المعالجة المحاسبية في الدفاتر على ما يقرره المشتري من اختيار الرد لنقص الصفقة أو لوجود زيادة، أو إمضاء البيع في حالة النقص بعد خصم حصة الناقص من الثمن.

ثانياً- مشكلة الزيادة التي تحدث في المبيع بعد العقد وقبل الاستلام: عند شراء وبيع وبعض أنواع الأصول قد تمر فترة بين تاريخ التعاقد وتاريخ استلام البضاعة، وفي خلال هذه الفترة قد تحدث زيادة في ذات المبيع سواء منفصلة كالولد بالنسبة للمواشي والثمره بالنسبة للأشجار، أو متصلة كالمؤمن للمواشي أو الدواجن، وقد وضع الفقهاء^(٥) ضوابط لتلك الزيادة، وفي ضوءها يمكن صياغة الأسس المحاسبية التي تحكمها على النحو التالي:

١- إذا تبين عند استلام البضاعة المشتراه أنها قد نمت بزيادة منفصلة أو متصلة، وأن ذلك حدث بعد التعاقد على تلك البضاعة أي في الفترة بعد التعاقد وقبل الاستلام تكون الزيادة من حق المشتري ويكون لها حصة من الثمن المتعاقد عليه، وبذلك لا يرد هذا الثمن مقابل تلك الزيادة، وتسجل البضاعة بما فيها الزيادة في الدفاتر بنفس السعر المتعاقد عليه.

٢- بناء على أن الزيادة من حق المشتري وأن لها حصة من الثمن فإذا تبين أن البائع أ تلفها أو استهلكها قبل التسليم يخفض الثمن بما يخص تلك الزيادة منه، ويحسب ما يخص الزيادة من الثمن بنسبة قيمة الأصل إلى قيمة الزيادة والعبرة بالقيم يوم الاتلاف لا يوم التعاقد ولا

يوم التسليم، إذ أنه من المعروف محاسياً واقتصادياً أن القيم أو الاستهلاك تختلف من وقت لآخر.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

إذا اشترى أرضاً بها شجر بمبلغ ٢١٠,٠٠٠ ج ثم أثمر الشجر بعد التعاقد وتبين ذلك عند الاستلام، وقد استهلك البائع تلك الزيادة.

وفي هذه الحالة يتم تحديد القيم وقت الاستهلاك وعلى أساسها يتم حساب ما يخص الزيادة من الثمن لخصمه من الثمن المحدد عند التعاقد، فإذا كانت قيمة الأرض والشجر والثمر ١٠٠,٠٠٠ لكل مفردة على حدة، فإن ما يخص الثمر من الثمن

$$= \frac{\text{الثمن}}{\text{مجموع القيم}} = \frac{٢١٠,٠٠٠}{٣٠٠,٠٠٠} = ٧٠٠,٠٠٠ \text{ ج}$$

وبذلك يخصم للمشتري ٧٠٠,٠٠٠ ج وهي تعادل ثلث الثمن ويدفع

$$٢١٠,٠٠٠ - ٧٠٠,٠٠٠ = ١٤٠,٠٠٠ \text{ ج ويلاحظ أن قيمة الثمر}$$

$$١٠٠,٠٠٠ \text{ ج ولكن حصته من الثمن } ٧٠٠,٠٠٠ \text{ ج.}$$

وهناك رأي لبعض الفقهاء بأن الثمر تابع للشجر وداخل فيه فيأخذ

حصته منه، وبذلك فإن ما يخص الشجر من الثمن يوزع على الشجر والثمر،

ولو طبق هذا الرأي على المثال السابق.

- يوزع الثمن أولاً على الأرض والشجر بنسبة قيمة كل منهما

$$= \frac{٢١٠,٠٠٠}{٢٠٠,٠٠٠ \text{ (قيمة الأرض والشجر)}} = ١٠٥,٠٠٠ \text{ ج}$$

ثالثاً: تعديل عقد البيع بالزيادة في كمية البضاعة أو الزيادة أو الخصم من الثمن:

أجاز جمهور الفقهاء ^(١) للبائع أن يزيد في المبيع بالإضافة إليه وبنفس الثمن المتعاقد عليه، كما أجاز واله أيضاً الخصم (الحط) من الثمن، كما أجازوا للمشتري أن يزيد في الثمن المتعاقد عليه بعد إنعقاد البيع، أي بعد الإيجاب والقبول واعتبروا كل ذلك ملحق بعقد البيع وتعديل له وفي رأي الباحث أن في ذلك من العدالة ما لا يخفى، إذ قد يتبين بعد التعاقد غبن أحد الأطراف في البيع ولا يكون من حقه رد البضاعة فيكون هذا الإجراء لتعديل العقد كمخرج لتصحيح هذا الغبن، إما بأن يُسلم البائع للمشتري كمية زائدة عن المتعاقد عليه دون زيادة الثمن، أو يخفض (يحط بتعبير الفقهاء) من الثمن، إذا وقع الغبن على المشتري أو أراد البائع تشجيعه على الشراء بمنحه كمية مجانية زيادة عن المتعاقد عليها، وإذا وقع الغبن على البائع فيمكن تصحيح الثمن بزيادته من قبل المشتري، وفي ضوء الضوابط الفقهية التي قررها الفقهاء لتلك الحالة، يمكن صياغة الأسس المحاسبية التالية:

١- إذا منح البائع المشتري كمية إضافية من البضاعة بعد التعاقد والاتفاق على الثمن لأي سبب من الأسباب، فإن كانت البضاعة الأصلية قد سجلت بالدفاتر تعدل الكمية فقط في السجلات ولا تتأثر قيود اليومية السابق تسجيلها عند الاستلام الكمية الأصلية، وإن لم تكن قد سجلت حتى تاريخ الاتفاق على الزيادة تسجل الكمية بعد إضافة الزيادة ويترتب على ذلك تخفيض ثمن الوحدة حيث لم يتغير الثمن المتفق عليه رغم زيادة الكمية المشتراه.

٢- إذا خصم البائع للمشتري نسبة من الثمن المستحق بالعقد، فيعتبر من الناحية الفقية- كأن العقد وقع على الصافي بعد الخصم، أي أن ذلك يعتبر في عرف المعاملات المعاصرة خصم تجاري ومما يؤكد ذلك ما أوردته المجلة من أنه "إذا حط البائع من الثمن كان جميع المبيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التنزيل والخط، مثلاً لو بيع عقار بعشرة آلاف قرش ثم حط البائع من الثمن ألف قرش كان ذلك العقار مقابلاً للعشرة آلاف قرش الباقية"^(٧)

ومن الناحية المحاسبية إذا تم الخصم قبل استلام البضاعة يستنزل من الثمن ويتم إثباتات البضاعة بالصافي، وإذا تم لاحقاً بعد استلام البضاعة وإثباتاتها يخفض ثمن البضاعة وبالتالي المستحق للبائع بقيد عكسي لقيد إثباتات البضاعة:

من حـ/ الدائنين (المورد)

إلى حـ/ البضاعة أو المشتريات

٣- إذا اتفق المشتري مع البائع على زيادة ثمن البضاعة المشتراه فباعتهار أن ذلك تعديل للعقد الأول، فإن كانت البضاعة المشتراه قد سجلت بالدفاتر، وتم الاتفاق على زيادة الثمن لاحقاً يتم إثباتات الزيادة كما يلي:

من حـ/ البضاعة أو المشتريات

إلى حـ/ الدائنين (المورد)

(إثباتات زيادة ثمن البضاعة)

وإذا كانت البضاعة المشتراه لم تسدد حتى تاريخ الاتفاق على الزيادة، يتم تعديل العقد وتثبت البضاعة بعد الزيادة بالثمن الأصلي مضافاً إليه الزيادة.

٤- هناك رأي آخر لبعض الفقهاء^(٨)، باعتبار الزيادة أو الحط من الناحية الفقهية هبة، وليس تعديل يلحق بأصل العقد، وطبقاً لهذا الرأي فإنه من الناحية المحاسبية لا تؤثر الزيادة أو الحط على العقد الأصلي أو الدفاتر، وإن حدث رد للبضاعة يسترد المشتري الثمن المتعاقد عليه بلا تأثير للخصم الذي تم من قبل البائع، وإن كان هناك زيادة للبضاعة يرد ما اشتره طبقاً للعقد الأصلي دون الزيادة التي حصل عليها من البائع، وكذلك لو زاد المشتري ف الثمن، فإن يسترد الثمن المتعاقد عليه ولا يسترد الزيادة، أي أن لهذا الاتجاه الفقهي انعكاسات على المعالجة المحاسبية.

ولا يؤيد الباحث هذا الاتجاه إذ أن الهبة يمكن أن تكون في أي وقت دون ارتباط بعقد البيع، أما وقد ارتبطت بعقد البيع فيكون المقصود بها تعديله، وإلا لما ارتبطت به، كما أن الاتجاه الآخر الذي يؤيده الباحث على الوجه السابق يؤدي إلى القياس المحاسبي الصحيح لعمليات البيع والشراء.

رابعاً: مصاريف تسليم البضاعة ومصاريف النقل وتسليم الثمن:

مصاريف تسليم البضاعة للمشتري:

قرر جمهور الفقهاء أن جميع مصاريف تسليم البضاعة للمشتري تكون على البائع شرعاً، لأن دفع تلك المصاريف من تمام التسليم، ومن الأدلة على ذلك على سبيل المثال:

- قول الكاساني "وعلى هذا تخرج أجره الكيال والوزان والعداد والذراع في بيع المكيل والموزون والمعدود والمذروع مكايلة وموازنة ومعادة ومذارعة أنها على البائع، أما أجره الكيال والوزان فلأنها من مؤنات

الكيل والوزن، والكيل والوزن فيما بيع مكيالة وموازنة من تمام التسليم على ما نذكر، والتسليم على البائع فكانت مؤنة التسليم عليه، والعدد في المحدود الذي بيع عدداً بمنزلة الكيل والوزن في المكيل والموزون عند أبي حنيفة فكان من تمام التسليم، فكانت على من عليه التسليم..."

- ما أورده ابن قدامة من أن "أجرة الكيال والوزان في المكيل والموزون على البائع لأن عليه تقييض (تسليم) المبيع للمشتري والقبض لا يحصل إلا بذلك فكان على البائع"... وكذلك أجرة الذي يعد المعدودات" (١٠).

- ما أورده الدسوقي من أن أجرة التسليم على البائع "لأن التوفية واجبة عليه ولا تحصل إلا بذلك" (١١).

ولو فرض أن دفعها البائع فيكون ذلك نيابة عن البائع، يستردها خصماً من حسابه، وفي ذلك يقول الدسوقي "وانظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك أم لا والظاهر كما قال شيخنا أن له الأجرة إذا كان شأنه ذلك أو سأل البائع في ذلك" (١٢) أي اتفق معه البائع على أن يتوب عنه في ذلك.

- وأوردت المجلة أن "المؤنة المتعلقة بتسليم المبيع تلزم البائع وحده فأجرة الكيال للمكيلات، والوزان للموزونات المبيعة تلزم البائع وحده" (١٣).

وبناء على ذلك لو حدث تلف بالسلعة قبل التسليم يكون من ضمان البائع، وإن حدث بعد التسليم يكون من ضمان المشتري، وفي ذلك أورد الدسوقي ما نصه "فإن هلك بعد التفريغ في أوعية المشتري كان الضمان منه، وأما إذا هلك حال تفرغه فيها فضمانه من البائع" (١٤).

والتفريغ في أوعية المشتري مثل التحميل تمهيداً للنقل إلى مخازن المشتري، أو الشحن، وحتى وقتنا الحاضر يطلق عليه عمليات الشحن والتفريغ.

مصاريف نقل البضاعة ومصاريف تسليم الثمن:

أجمع الفقهاء على أن مصاريف نقل البضاعة من مكان البائع إلى مكان المشتري، وكذلك مصاريف تسليم الثمن -إن وجدت- تكون على المشتري. وإن ذلك تسجل كمصروفات في دفاتر المشتري، وإن دفعها البائع يكون ذلك نيابة عن المشتري حتى يستردها.

وفي ذلك يقول ابن قدامة "وأما نقل المنقولات وما أشبهه فهو على المشتري"^(١٥)، ويقول أيضاً "لأن نقل المبيع وتفرغ ملك البائع منه على المشتري كنقل الطعام المبيع من دار البائع، ويفارق الكيل والوزن (من مصاريف التسليم) فإنهما على البائع لأنهما من مؤنة التسليم"^(١٦).

وأما عن مصاريف تسليم الثمن أو تقبضه أو أجرة الثمن كما يسميه بعض الفقهاء^(١٧)، فقد أجمع الفقهاء أيضاً أنها على المشتري، وفرق البعض بين تلك المصاريف المذكورة ومصاريف فحص الثمن والتأكد من أن الثمن المنقود من عمله سليمة وليست مزيفة، وقالوا أن الأولى لا خلاف أنها على المشتري، أما الثانية فيرى الجمهور أنها على البائع، والبعض يرى أنها على المشتري أيضاً على أساس أنه مسئول عن تسليم الثمن من عملة جيدة.

ومن أدلة ذلك - على سبيل المثال:

١- ما أورده عن رسول الله ﷺ من حديث جابر الطويل الذي شمل قضايا فقهية عديدة منها تلك التي نحن بصددھا، حيث ورد فيه أن رسول الله

ﷺ قال لجابر "..... ما فعل جملك؟ قلت هوذا، قال: بعينه، قلت: لا، بل هولك، قال: أخذته منك بوقيه. اركبه، فإذا جئت المدينة، فأنتا به، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة، قال لبلال: زن له أوقية وزده قيراطاً...." (١٨).

وعلق البغوي على هذا الحديث فقال:

وفي قوله: "زن له" دليل على أن من اشترى شيئاً يكون وزن الثمن على المشتري، لأنه من باب تسليم الثمن" (١٩).

ووزن الثم يشمل كل ما من شأنه تسليم وتوصيل الثمن للبائع، مثل مصاريف التسليم والنقل إن كان لنقله مؤنة من مكان لآخر، أو مصاريف التحويل عن طريق المؤسسات المالية، كما هو ما عليه العمل الآن في المعاملات المعاصرة.

٢- ما أورده الدسوقي من أن "أجرة الثمن إذا كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً على المشتري" (٢٠).

٣- ما ذكره الكاساني بقوله الذي فرق فيه بين أجرة تسليم الثمن وبين أجرة فحصه والتأكد من أنه سليم "وكذا أجرة وازن الثمن على المشتري لما قلنا، وأما أجرة ناقد الثمن فعن محمد فيه روايتان أحدهما أنها على البائع والأخرى على المشتري" (٢١).

ويؤيد الباحث الاتجاه الثاني أنها على المشتري حيث إنه مسئول عن تسليم النقود والسليمة التي تصلح أن تكون ثمناً، وبذلك تكون جميع مصروفات تسليم الثمن على المشتري بما فيها التأكد من سلامة النقود أو الشيكات أو أي وسيلة للسداد.

٤- ما أوردته المجلة من أن " المؤنة المتعلقة بالثمن تلزم المشتري فيلزمه وحده أجره عند النقود ووزنها ^(٩) وما أشبه ذلك ^(١٠) .

خامساً - تلف البضاعة قبل التسليم وبعده:

من المشكلات التي كثيراً ما تحدث في عمليات البيع والشراء، أن البضاعة المبيعة قد تتلف كلها أو بعضها بعد التعاقد، وقد يترتب على ذلك خلافات بين البائع والمشتري، ولقد وضع الفقهاء ضوابط لذلك من شأنها الفصل في تلك المشاكل بعدالة وموضوعية، وتتلخص تلك الضوابط في التفرقة بين نوعين من البضاعة المبيعة:

- النوع الأول: ما يكال أو يوزن أو يعد وغالباً ما يكون ذلك فيما يؤكل، وغالباً أيضاً مما تتقارب آحاده.

- النوع الثاني: ما لا يعد أو يوزن، وغالباً ما يباع جزئاً بغير العد أو الوزن أو الكيل، ويشمل في الغالب الأصول الثابتة والبضائع المتفاوتة في الوزن أو الحجم. وكذلك التفرقة بين ما إذا حدث التلف قبل القبض أي التسليم أو بعده.

فالذي يتلف بعد القبض أي التسليم يكون ضمانه على المشتري سواء من النوع الأول أو الثاني، ويلتزم بدفع الثمن للبائع إذا لم يكن قد دفع عند التعاقد، وهذا بإجماع الفقهاء. أما الذي يتلف قبل القبض، فإن كان من النوع الأول فهو من ضمان المشتري على رأي الجمهور، وإن كان من النوع الثاني فضمانه على المشتري.

(٩) كانت هناك أنواع من النقود تحتاج إلى وزن عند استخدامها في السداد.

والسبب في هذه التفرقة بين ضمان المبيعات مما يكال أو يوزن أو يعد، وبين المبيعات الأخرى التي تباع جزافاً مثل أغلب الأصول الثابتة، أن الأولى كما يقول الفقهاء يتعلق بها حق توفية، أي لا يتحقق فيها التسليم إلا بالوزن أو العد أو الكيل للمشتري وليس مجرد التعاقد، أما الثانية فيتحقق التسليم فيها بعد العقد بمجرد التخلية، أي ترك البائع البضاعة للمشتري بحيث يمكنه نقلها، وإنما كان شأن النوع الأول عدم تحقق التسليم إلا بما ذكر كما سيتضح من تصريحات الفقهاء أنه يشمل أنواعاً أغلبها مطعومات يتحقق فيها التلف بسرعة وقد تختلف جودتها أو رداؤها في مدة قصيرة، ومن ثم لا يسأل عنها المشتري إلا بتسليمها بالعد أو الوزن أو الكيل لا بمجرد التخلية بخلاف النوع الثاني.

وفيما يلي بعض الأدلة من نصوص الفقهاء بهذا الخصوص:

- أورد ابن قدامة^(٢٣) قول الخرقي: "وإذا وقع البيع على مكيل أو على موزون أو معدود فتلّف قبل قبضه فهو من مال البائع" وقوله "وما عداه فلا يحتاج فيه إلى قبض وإن تلف فهو من مال المشتري" وعلق ابن قدامة على ذلك بقوله "يعني ما عدا المكيل والموزون والمعدود فإنه يدخل في ضمان المشتري قبل قبضه"

- لخص ابن رشد آراء الفقهاء في ذلك فقال: "واختلفوا في الوقت الذي يضمن فيه المشتري القبض أن تكون خسارته إن هلك منه، فقال أبو حنيفة والشافعي: لا يضمن المشتري إلا بعد القبض، أما مالك فله في ذلك تفصيل"^(٢٤) فقد فرق الإمام مالك بين ماله حق توفية وبين ما ليس له على النحو السابق.

- نكر ابن رشد أيضاً ما يدل على إجماع الفقهاء على ضمان المشتري لجميع أنواع المبيع بعد القبض بقوله "وقد اتفقوا على أن ضمان المبيعات بعد القبض نم المشتري"^(٢٥).

ويؤيد الباحث الاتجاه بأن تلف المبيع بعد العقد وقبل القبض يكون من ضمان البائع، وأن التلف بعد القبض يكون من ضمان المشتري دون تفرقة بين أنواع المبيع، حيث إنه قبل التسليم تكون في حوزة البائع أو تحت يده فيجب أن يكون مسؤولاً عنها حتى يسلمها للمشتري، ذلك أنه إذا كانت بعض البضائع تتعرض للتلف بطبعها في المدة القصيرة فإن الأنواع الأخرى التي لا تتعرض للتلف قد تهلك بالسرقة أو الضياع فوجب أن يكون ضمانها على البائع حتى تسليمها.

وفي ضوء ما سبق من الضوابط الفقهية وما رجحه الباحث يمكن صياغة الأسس المحاسبية بهذا الخصوص على النحو التالي:

١- البضاعة المشتراه التي استلمها المشتري من البائع وتلفت أو ضاعت بعد الاستلام تكون في ضمانه ويتحملها، وتكون المعالجة المحاسبية بحسب طريقة السداد:

- فإن كان قد تم دفع الثمن حين الاستلام يكون من حق البائع وليس للمشتري استرداده، ويتم تسجيل التلف أو الضياع فقط في الدفاتر:

من حـ/ البضاعة أو الأصول التالفة

إلى حـ/ المشتريات أو الأصول

ويترتب على ذلك إلغاء قيد الشراء.

إذا لم يكن قد تم دفع الثمن للبائع يتم سداد كالمعتاد وحسب المتفق عليه مع البائع، ولا علاقة لذلك بتلف أو ضياع البضاعة، ويثبت تلف البضاعة كما سبق.

- إذا كان التلف جزئي وقد حدث لدى البائع أي قبل التسليم، تكون المعالجة المحاسبية على التفصيل السابق ولكن بقدر الجزء التالف فقط، أي يستقر من الثمن حصة الجزء التالف، ويرد للمشتري حصة هذا الجزء من الثمن إن كان قد تم السداد، وإذا لم يكن قد تم السداد فيسدد الباقي من الثمن بعد خصم حصة التالف منه.

سادساً - مشكلة الإقالة في البيع والشراء:

قد تقتضي الظروف بعد البيع سواء بالنسبة للبائع أو المشتري لسبب أو لآخر الرجوع في البيع، وهو ما يعرف فقهاً بالإقالة ومضاهها دفع عقد البيع وإزالته^(٢٦)، أي طلب الرجوع فيه بعد العقد، وقد يطلبها البائع أو المشتري، وهي مندوب إليها ثياب فاعلها إذا طلبت منه ووافق لقول رسول الله ﷺ "من أقال أخاه المسلم صفقة كرهها، أقال الله عثرته يوم القيامة"^(٢٧)، وقال البغوي تعليقا على الحديث: "الإقالة في البيع والسلم جائزة قبل القبض وبعده، وهي فسخ للبيع الأول حتى لو تباعاً وتقابضاً، ثم تقابلاً، فيجوز لكل واحد منهما التصرف فيما عاد إليه بالإضافة"^(٢٨).

ويرى الباحث أن الإقالة تعتبر من الأساليب الهامة والضرورية، يجب تقريرها في المعاملات المعاصرة، إذ تعتبر كمخرج شرعي أمام البائع والمشتري لإلغاء عقد البيع، في الحالات التي لا يكون للمشتري أو البائع فيها أي نوع من أنواع الخيارات المعروفة في الفقه، مع الحاجة الملحة لأحدهما

في الرجوع لأسباب وظروف طارئة استجدت لأحدهما بعد العقد جعلته يندم للبيع أو الشراء، ولذلك رغب الشرع فيها وحث عليها كما اتضح. واختلف الفقهاء في حكمها هل هي فسخ للبيع الأول أم هي بيع جديد، والجمهور على أنها فسخ للبيع الأول^(٢٩).

وعلى اعتبار أنها فسخ للبيع يمكن صياغة أهم الأسس والمعالجة المحاسبية بهذا الخصوص على النحو التالي:

- ١- إذا حدثت الإقالة بعد العقد وقبل استلام البضاعة، وقبل دفع الثمن يلغي العقد لدى كل من البائع والمشتري ولا أثر لذلك على الدفاتر، إلا إذا كانت المنشأة تثبت العقود بقيود نظامية أو بمذكرة في اليومية، فيجب إلغاء القيد النظامي أو تسجيل الإلغاء بمذكرة في اليومية.
- ٢- إذا حدثت الإقالة بعد استلام البضاعة وقبل دفع الثمن ففي دفاتر المشتري، يثبت رد البضاعة بقيد عكسي لإلغاء قيد الشراء، وكذلك في دفاتر البائع، يثبت استلام البضاعة المرتدة بقيد عكسي لإلغاء قيد البيع. ويرى الباحث الإلغاء (أي إثبات الإقالة) بقيود عكسية وعدم تسجيلها كمردودات حيث إن الإقالة حالة خاصة تختلف عن المردودات التي تكون لإسباب وظروف معروفة في مجال المحاسبة، ولكي تظهر المردودات بنوعها -مردودات المبيعات ومردودات المشتريات- بأرقام متضخمة مما يؤثر على دقة بيانات التحليل المالي والمحاسبي. كما أن أحكامهما الفقهية تختلف إذ أن الإقالة لا تكون إلا بالتراضي، أما الرد فهو في الأصل حق مشروع للمشتري^(٣٠) - لا يتوقف على رضا البائع - وأسبابه كوجود عيب في المبيع، أو أن يكون البيع بشرط الخيار.

- ٣- إذا حدثت الإقالة بعد استلام البضاعة ودفع الثمن، تسجل أيضاً بقيود عكسية كما سبق، ففي دفاتر المشتري:
- إذا دفع البائع الثمن للمشتري بمجرد الرد:
- من حـ/ النقدية
- إلى حـ/ المشتريات
- ويترتب على ذلك تخفيض البضاعة بالصفحة موضع الإقالة.
- إذا تم رد البضاعة ودفع البائع الثمن بعد فترة:
- عند الرد: من حـ/ الدائنين (البائع)
- إلى حـ/ المشتريات
- وعند الدفع: من حـ/ النقدية
- إلى حـ/ الدائنين
- وفي ضوء ذلك يسهل تصور المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع.
- ٤- إذا تعيب المبيع عند المشتري ترتب عليه نقص في قيمة البضاعة تصح الإقالة، ويمكن أن تكون المعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري في هذه الحالة على النحو التالي:
- إذا كانت الإقالة بعد استلام البضاعة وقبل دفع الثمن، يرد المشتري البضاعة، ويرد معها قيمة النقص بسبب العيب بحسب الاتفاق:
- من مذكورين
- ٩٠٠ حـ/ الدائنين (البائع)
- ١٠٠ حـ/ البضاعة التالفة
- ١٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

١٠٠ حـ/ الدائتين (البائع)

١٠٠ إلى حـ/ النقدية

(إثبات دفع قيمة النقص بسبب العيب)

بفرض أن ثمن البضاعة ١٠٠٠ والنقص بسبب العيب ١٠٠ ويترتب على ذلك إقفال حساب البائع وحساب المشتريات بمقدار البضاعة موضع الإقالة.

- إذا كانت الإقالة بعد استلام البضاعة ودفع الثمن يرد البائع الثمن بعد خصم النقص وترد البضاعة الناقصة.

في حالة دفع المبلغ مباشرة عند رد البضاعة.

من مذكورين

٩٠٠ حـ/ النقدية

١٠٠ حـ/ البضاعة التالفة

١٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

إذا دفع بعد فترة

من مذكورين

٩٠٠ حـ/ الدائتين (البائع)

١٠٠ حـ/ البضاعة التالفة

١٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

عند الدفع

من مذكورين

حـ/ النقدية

إلى حـ/ الدائتين (البائع)

وفي ضوء ذلك يسهل تصور المعالجة المحاسبية في دفاتر البائع.

المبحث الثاني

الأسس المحاسبية المستنبطة من الضوابط الفقهية لمشكلات بضاعة الأمانة والتمن في بيع المراجعة

استكمالاً لموضوع البحث يحاول الباحث في هذا المبحث استنباط أهم الأسس المحاسبية لمجموعة من المشكلات المحاسبية المرتبطة ببعض أنواع البيوع وهي البيع عن طريق وكلاء الأمانة وتحديد الثمن في بيع المراجعة، وذلك في ضوء الضوابط الفقهية، وذلك في محاولة لصياغة إطار عام من الأسس المحاسبية يمكن أن يكون مرشداً المحاسب بخصوص تلك المشكلات، بحيث إذا تم الالتزام به يكون ملتزماً بالضوابط الفقهية، وسوف يعرض الباحث ذلك من خلال ثلاث نقاط على النحو التالي :

- مشكلة البيع عن طريق الوكلاء بالأمانة

- مشكلة تحديد الثمن في بيع المراجعة

أولاً:- مشكلة البيع عن طريق الوكلاء بالأمانة:

يعتبر البيع عن طريق الوكلاء من أهم أساليب البيع المنتشرة في مجال النشاط التجاري، وتعرف البضاعة المباعة بهذا الأسلوب ببضاعة الأمانة، ولهذا الأسلوب مشكلات متعددة معروفة لدى المحاسبين من حيث الأسس والمعالجة المحاسبية، وبالمبحث في الفقه الإسلامي أمكن للباحث تأصيل أهم

تلك المشكلات واستنباط مجموعة من الأسس المحاسبية يمكن أن تحكم العمل المحاسبي بهذا الخصوص حتى يكون منضبطا مع القواعد الفقهية .

ويرى الباحث أن عقد بيع بضاعة الأمانة بالوكالة يعتبر من الناحية الشرعية عقد ودیعة ووكالة بأجر، حيث صرح الفقهاء بأن الأمانة بعقد الاستحفاظ كالوديعة^(٣١)، فالبضاعة لدى الوكيل تعتبر أمانة أو ودیعة وهو وكيل في بيعها، والعمولة التي يتقاضاها تعتبر مقابل حفظ الوديعة وأجر الوكالة، والأجر جائز على الوديعة والوكالة^(٣٢).

وبناء عليه يمكن استنباط الأسس المحاسبية التالية:-

١- على أساس أن الوديعة أمانة في يد المودع، وأنها بأجر، فإن بضاعة الأمانة إذا تلفت سواء كان تلف جزئي أو كلي - لسبب يمكن تلافيه، أو تبعية أو تقصيره، يتحمل الوكيل تبعه ذلك، على عكس الأمانة التي يكون بدون أجر فلا يضمنها إلا بالتعدي والتقصير فقط، دون السبب الذي يمكن تلافيه^(٣٣) وعلى ذلك يعالج هذا التلف محاسبيا في دفاتر الوكيل كخسائر وتسدد قيمتها للموكل، والمرجع في تحديد أي الأسباب يمكن تلافيها من عدمه ومتى يكون كذلك إلى العادة وعرف التجار .

٢- إذا ثبت أن التلف سواء كان جزئيا أو كليا راجع إلى تقصير الوكيل أو تعديه، أو كان لسبب يمكن تلافيه، فإنه لا يحمل بثمن البضاعة للتالف أو ثمن الجزء التالف - كما عليه العمل في الفكر المحاسبي التقليدي - بل يتحمل القيمة يوم التلف^(٣٤) أي تقدر قيمة البضاعة أو الجزء التالف والذي قد يختلف عن الثمن، وقد تختلف أيضا القيمة يوم التلف عن

القيمة يوم إرسال البضاعة للموكل وخاصة في ظل الارتفاع المستمر للأسعار، وهذا ما يتمشى مع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والتي تنادى بأخذ تغيرات الأسعار في الحسبان عند القياس المحاسبي. ويجب من الناحية المحاسبية تسجيل الفروق المترتبة على ذلك عند تسجيل خسارة التلف - أي الفروق بين القيمة والثلث إن وجدت - كخسائر غير عادية .

٣- يتحمل الموكل جميع مصاريف حفظ البضاعة وبيعها ونقلها من مخازنه إلى الوكيل^(٣٥)، وعلى ذلك فإذا دفعها الوكيل فله خصمها من حساب الموكل طرفه قبل سداد إيرادات البيع .

٤- إذا تم رد بضاعة من الوكيل إلى الموكل يتحمل الموكل بمصاريف الرد من مصاريف نقل أو شحن وخلافه^(٣٦)، وإن دفعها الوكيل يكون ذلك نيابة عن الموكل يخصمها من حسابه طرفه.

٥- إذا طلب الموكل من الوكيل رد بضاعة الأمانة أو جزء منها متأخر الوكيل في الرد عن الموعد المحدد عليه دون عذر قهري كبعد المسافة وتعطيل وسائل النقل، ثم تلفت قبل أو أثناء الرد فإنه يضمن قيمتها يوم التلف^(٣٧)، ومن ثم يجب تسجيلها في دفاتره كخسائر يتحملها. لأن البضاعة أمانة يجب ردها عند طلبها^(٣٨).

٦- إذا تلفت البضاعة المرتدة في الطريق -بشرط أن يكون الرد في الموعد المحدد- بدون تعد أو تقصير من الوكيل أو رموله المرسل بالبضاعة، فلا يضمن ويتحملها الموكل، وتسجل في دفاتر الموكل كخسائر .

٧- إذا كانت بضاعة الأمانة لدى الوكيل من الأنواع التي يمكن أن يحدث بها زيادة كالمواشي وما شابه ذلك، فإن حدثت زيادة تكون للموكل^(٣٩)، وإن بيعت يستحق ثمنها مع الثمن الأصلي للبضاعة أو يستردها إن شاء.

٨- إذا كان سعر بيع البضاعة محدد من قبل الموكل فيجب أن يلتزم به الوكيل، حيث إن الوكيل مأمور شرعاً بالتزام شروط الموكل، وتحديد السعر من الشروط وإن خالف وباع بزيادة تكون من حق الموكل^(٤٠)، وإن كان السعر غير محدد فله أن يبيع بالسعر العادل بما لا يتغاضى الناس فيه، وهو سعر المثل، فإن باع بغير فاحش أو بغير ثمن المثل يضمن الفرق، ويتحمل به ويلتزم بمداه للموكل، وجد الغبن الفاحش من اليسير الذي يتم التجاوز عنه هو عرف التجار^(٤١)، وزيادة في الاحتياط لتحقيق العدالة والموضوعية لا يجوز للوكيل بيع بضاعة الأمانة لمن يتهم في حقهم وهم من لا تجوز شهادتهم له مثل الأم والأب والزوجة والأبناء- إلا بسعر المثل فإن ثبت غير ذلك يرد البيع أو يتحمل فرق السعر.

٩- إذا شرط الموكل على الوكيل أن يبيع نقداً، فلا يحق له أن يبيع بالأجل^(٤٢)، فإن باع بالأجل يضمن ما يترتب على ذلك من ديون قد تعد، أو أي مصروفات قد تترتب على ذلك مثل مصروفات التحصيل، ولا يجب تحميلها للموكل بخصمها من حسابه لدى الوكيل وينطبق ذلك على أن شرط حدده الموكل وخالفه الوكيل^(٤٣).

١٠- إذا مدد الوكيل للموكل ثمن بعض المبيعات قبل تحصيلها وعند التحصيل أعذمت بعض الديون، فله أن يرجع بها على الموكل^(٤٤) وتخصم من حسابيه طرف الوكيل مما يتحصل من إيرادات فيما بعد.

ثانياً. مشكلة تحديد الثمن في بيع المراجعة :

تعتبر بيوع المراجعة من البيوع المنتشرة في المعاملات المعاصرة، حيث تعتبر من أهم أساليب الاستثمار التي تطبقها البنوك الإسلامية وأكثرها شيوعاً، وهي بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بين البائع والمشتري^(٤٥)، ومن أهم شروطه أن يكون الثمن الأول معلوماً، حث يبنى عليه ثمن البيع، ومعلومية الثمن الأول مبنية على الأمانة، وكل ما يخل بهذه الأمانة يفسد البيع أو يوجب الخيار للمشتري، وعند التعاقد على بضاعة المراجعة قد ظهر مشكلات عدة من أهمها تلك المتعلقة بتحديد الثمن^(٤٦)، ولذلك سوف يتناول الباحث فيما يلي -في ضوء الضوابط الفقهية- أهم تلك المشكلات، ومنها يحاول استنباط مجموعة من الأسس المحاسبية يمكن أن تكون مرشداً للمحاسب بهذا الخصوص وذلك على النحو التالي:

١- إذا كانت البضاعة قد اشترت بخصم تجاري أو أي نوع من أنواع الخصم، ثم بيعت مربحة فيجب أن يعبر سعر التكلفة (الثمن الأول) والذي يضاف إليه نسبة المراجعة عن الصافي بعد استبعاد تلك الخصومات، وإن بيعت البضاعة مربحة ثم باعها المشتري مربحة

^(٤٤) لقد تناول العديد من الباحثين موضوع بيوع المراجعة من زوايا عدة ولكن لم يركز أحد على المشكلات المحاسبية المتعلقة بتحديد الثمن.

لغيره، ثم حصل المشتري الأول من البائع على خصم بعد أن باع البضاعة، فيجب أن يخصمه للمشتري الثاني بالإضافة إلى حصته من الربح، فعلى سبيل المثال إن كان السعر الأول للبضاعة ١٠٠٠ وحصل مالك البضاعة على خصم ١٠% وباعها مربحة بنسبة ١٠% فإن سعر البضاعة مربحة ١٠٠٠ - خصم ١٠% =

$$٩٠٠ + \text{نسبة المربحة } ٩٠٠ \times ١٠\% = ٩٩٠$$

وإن بيعت بدون خصم يكون سعر المربحة ١١٠٠ فإن باعها المشتري الأول مربحة بنسبة ١٠% يكون سعر البضاعة ١١٠٠ +

$$= ١٢١٠ \quad \frac{١٠ \times ١١٠٠}{١٠٠}$$

فإن حصل المشتري الأول من البائع على خصم ١٠% بعد أن باعها فيجب استئزال هذا الخصم وحصته من الربح من الثمن الذي باع به

$$\text{للمشتري الثاني ومقدار الخصم } ١٠\% = ١٠٠ - \frac{١٠ \times ١٠٠٠}{١٠٠}$$

$$\text{حصّة الخصم من الربح} = \frac{١٠ \times ١٠٠}{١٠٠}$$

أي يخصم للمشتري الثاني ١١٠ فيكون الصافي وهو سعر بضاعة المربحة بعد الخصم ١٢١٠ - ١١٠ = ١١٠٠

ويتم إثبات المبيعات والمشتريات في دفاتر كل من البائع والمشتري على أساس تلك الأسعار، وأساس ذلك ما يقوله الكاساني "وكذا لو حط البائع الأول عن المشتري بعض الثمن فإنه يبيعه مربحة على الثاني بعد الحط لأن الحط أيضاً يلتحق بأصل العقد فكان الباقي بعد الحط رأس المال،

وهو الثمن الأول فيبيعه مرابحة عليه، ولو حط البائع الأول عن المشتري بعد ما باعه المشتري حط المشتري الأول ذلك القدر عن المشتري الثاني مع حصته من الربح لما ذكرنا أن الحط يلتحق بأصل العقد فيعتبر رأس المال وهو الثمن الأول ما وراء قدر المحطوط فيحط المشتري الأول عن المشتري الثاني ذلك القدر ويحط حصته من الربح أيضاً لأن قدر الربح ينقسم على جميع الثمن فإذا حط شيئاً من ذلك الثمن لا بد من حط حصته من الربح^(٤٦).

٢- إذا تبين أن البضاعة المباعة مرابحة قد اشتراها البائع ممن لا تجوز شهادتهم له كالفروع والأصول أو الزوجة فيجب وجود بينة تأكد صحة الثمن وعدالته كالمستندات أو شهادة أهل الخبرة، ذلك أن الشراء من هؤلاء فيه غالباً شبهة المسامحة، مما يؤثر على دقة الثمن الأول، وهو الأساس في بيع المرابحة، والذي إذا فقد لا يصح البيع، أو يصح -على رأي البعض- ولكن يعطي للمشتري حق رد البضاعة، وفي ذلك ما من شأنه يحقق العدالة والموضوعية في القيام المحاسبي، وعن أساس ذلك يقول ابن قدامة: "وإن اشتراه من أبيه أو ابنه أو ممن لا تقبل شهادته له لم يجز بيعه مرابحة حتى يبين أمره، وبهذا قال أو حنيفة"^(٤٧).

٣- إذا كانت البضاعة مشتراه بالأجل، فلا يجوز بيعها مرابحة إلا إذا تبين للمشتري ذلك، إذ أن الشراء بالأجل يكون -في الغالب- أعلى سعراً من الشراء النقدي، ويرى الباحث في هذه الحالة إمكانية استئصال حصة الأجل من الثمن، وهو الفرق بين سعرها بالأجل

والسعر النقدي للوصول إلى ثمن الشراء الأول الذي يصح البيع به مرابحة، ويمكن أتباع مرابحة لنفس الأجل.

وعن أساس ذلك يقول الكاساني: "ولو اشترى شيئاً نسيئاً لم يبعه مرابحة حتى يبين لأن للأجل شبهة المبيع وإن لم يكن مبيعاً حقيقة لأنه مرغوب فيه ألا ترى أن الثمن قد يزداد لمكان الأجل فكان له شبهة أن يقابله شيء من الثمن"^(٤٨) ويقول ابن قدامة: "وإن اشترى شيئاً بثمن مؤجل لم يجز بيعه مرابحة حتى يبين ذلك"^(٤٩)، ويقول ابن تيمية: "... فإذا كان البائع قد اشتراه إلى أجل، فلا بد أن يعلم المشتري ذلك"^(٥٠)، "فليس المؤجل مثل الحال"^(٥١)، ويقول الدسوقي: "ووجب على بائع المرابحة بيان الأجل الذي اشترى إليه لأن له حصة من الثمن"^(٥٢).

٤- إذا كانت البضاعة قد مكثت فترة طويلة لدى البائ قبل أن يبيعهها مرابحة فيجب بيان وتوضيح ذلك، إذ أن طول المدة غالباً ما يكون مظنة لتغير البضاعة في ذاتها أو سعرها، وربما تأثرت بالارتفاع المستمر للأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للنقود، والذي أصبح ظاهرة ملحوظة في الوقت الحالي، وربما تأثرت بالتقادم والذي قد يكون بمعدلات سريعة جداً في ظل التطور التكنولوجي المستمر، وخاصة في بعض السلع مثل الحاسبات. وعن أساس ذلك من القواعد الفقهية يقول الدسوقي: "وجب بيان طول زمانه أي زمان مكث المبيع عنده ولو عقار لأن الناس يرغبون في الذي لم يتقادم عنده في

أيديهم»^(٥٣)، وأورد الدسوقي أيضاً قول اللخمي "إنما يجب بيان طول إقامته عنده كثيراً وياع مرابحة ولم يبين كان غشاً"^(٥٤).

٥- إذا كان من يبيع مرابحة قد اشترى أصنافاً متفاوتة بثمن إجمالي، وأراد بيع بعضها مرابحة، فيجب توزيع الثمن الإجمالي على قيمة كل صنف لتحديد ثمن كل صنف على حدة، ويجب أن يتم ذلك بدقة باتساع الأساليب والوسائل المحاسبية التي تمكن من ذلك والمتاحة حالياً، ويجب أن يعلم المشتري بذلك، أي يعلم أن السعر الأول حسب على أساس تقديري، وهذا بخلاف الأشياء المثلية أي النمطية التي لا تختلف مفرداتها، فهذه إن باع بعضها دون البعض لا يلزم فيها البيان لعدم وجود أي نوع من التقدير في ثمن كل مفردة أو صنف، ولقد رأى بعض الفقهاء أن الأصناف التي يجب سعرها تقديرياً لا يجوز بيعها مرابحة، ولكن لا يؤيد الباحث ذلك لأن الأساليب الحديثة والمتطورة في ظل الخبرات المكتسبة تساعد على تقدير السعر بدقة كبيرة يمكن الاعتماد عليها في بيع المرابحة. وعلى أساس ذلك من الضوابط الفقهية ما أورده الدسوقي في الحاشية: "ووجب بيان (التوظيف) وهو توزيع الثمن على السلع بالاجتهاد (أي التقدير) ولو كان المبيع الموظف عليه متفقاً في الصفة كثويين جنساً وصفة..."^(٥٥).

٦- إذا أخطأ البائع في الإخبار بالثمن، فأخبر بثمن أقل فطبقاً للضوابط الفقهية له تدارك ذلك إذا تبين الثمن الصحيح بعد البيع، وفي هذه الحالة يخير المشتري بين أن يرد البضاعة أو يكمل الثمن بأن يدفع

الجزء الناقص وريجه، ويعدل العقد بشرط أن يُثبت البائع ذلك بأي طريقة من طرق الإثبات كالمستندات أو شهادة الشهود، فعلى سبيل المثال إذا كان الثمن الذي أخبر به البائع ١٠٠٠ وبيعت البضاعة مرابحة بربح ١٠% أي بسعر ١١٠٠، ثم أثبت البائع بالأدلة أن السعر ١٢٠٠ وليس ١١٠٠ فيطالب المشتري بدفع الفرق وهو ٢٠٠ بالإضافة إلى حصته هذا الفرق من الربح $١٠\% \times ٢٠٠ = ٢٠$ أي يدفع ٢٢٠ فيكون سعر البضاعة مرابحة بعد التعديل $١١٠٠ + ٢٢٠ = ١٣٢٠$.

فإذا كانت بضاعة المرابحة قد سجلت بدفاتر البائع والمشتري بالسعر الخطأ فيجب تصحيح قيود الإثبات في الدفاتر بحيث تعكس السعر بعد التعديل.

وإن تغير المبيع مرابحة عند المشتري بزيادة أو نقص كأن تجري عليه عمليات صناعية تزيد من قيمته، أو تكون البضاعة قابلة للنماء في ذاتها كالمواشي وما شابه ذلك، أما النقص فقد يحدث بالتلف أو الاستهلاك، ثم أخبر البائع أنه أخطأ في الثمن بعد حدوث هذه التغيرات على البضاعة، ففي هذه الحالة لا يحق للمشتري رد البضاعة ولكن يكون أمامه ثلاث خيارات مشروعة وهي:

- دفع الثمن الصحيح وريجه، أي تصحيح الثمن الأول بزيادة مقدار الخطأ وريجه كما سبق توضيحه.
- رد مثل المبيع إن كان من التليات، أي يشتري مثله ويرده.

- وإن كان من غير المثلى أي كان من المتقوم كما يطلق عليه الفقهاء يدفع قيمته يوم البيع بشرط ألا تكون تلك القيمة أقل من الثمن الخطأ وربه.

وفي ذلك أورد الدسوقي ما نصه "وإن غلط البائع مراححة على نفسه فأخبر بنقص عما اشترى به وصنق، أي صدقه المشتري في غلطة أو أثبت ذلك بالبينة رد المشتري السلعة أي له ذلك وأخذ ثمنه، أو دفع ما تبين أنه ثمن صحيح وربه إن كانت السلعة قائمة، فإن فانت بنماء أو نقص لا بحواله سوق، خير مشتره أيضاً بين دفع الثمن الصحيح وربه ودفع قيمته في المقوم ومثله في المثلى يوم يبعه لأن العقد صحيح لا يوم قبضه ما لم تنقص قيمته عن الغلط وربه لا ينقص عنهما"^(٥٦).

ويلاحظ أن تغيرات الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود لا تمنع الرد ولا تقيت السلعة، وهو ما أشار إليه الدسوقي بقوله "لا بحواله سوق"، ويلاحظ أيضاً إشارته إلى حساب القيمة يوم البيع حيث يرى أنه إذا كان عقد البيع صحيحاً تجب القيمة يوم البيع لا يوم القبض، وهو متأخر عن يوم البيع وقد تختلف القيمة في تاريخ البيع عنه في تاريخ القبض، حيث يرى جمهور الفقهاء ألا تجب القيمة يوم القبض إلا في البيع الفاسد.

٧- إذا تبين يقيناً بأي طريقة من طرق الإثبات أن البائع كذب في السعر، فإن خصم قدر النقص الذي ترتب على كذبه وربه فيجب على

المشتري أن يضمن البيع، وإن لم يوافق البائع على الخصم للمشتري أن يرد السلعة ويسترد الثمن الذي دفعه. فعلى سبيل المثال إذا كان الثمن الذي أخبر به ١٠٠٠ وباعه مرابحة بربح ١٠%، أ بمبلغ ١١٠٠ وتبين أن السعر الحقيقي ٩٠٠ وأن المشتري كذب، فيجب أن يخصم الزيادة في السعر وربحها أي ١١٠ ويكون الثمن ١١٠٠ - ١١٠ = ٩٩٠، ويمكن أن يلغي الثمن وتقيم السلعة ويدفع القيمة ما لم تزدد عن الثمن الكاذب وربحه، فإن زادت فله أن يختار إما السعر الكاذب وربحه أو السعر الصحيح وربحه، ويبدوا أن هذه الأحكام تنطوي على عقوبة وتغليظ نظير الكذب في السعر.

وبناء عليه يجب تعديل قيود إثبات المبيعات والمشتريات في دفاتر البائع والمشتري، وعن أساس ذلك من الضوابط الفقهية أورد الدسوقي "وفي الكذب خير المشتري بين دفع الثمن الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم تزدد على الكذب وربحه"^(٥٧).

وهناك أراء أخرى للفقهاء وما اختاره الباحث هو الراجح لدى أغلب الفقهاء^(٥٨)، ويلخص أراء الفقهاء في ذلك البغوي فيقول "ولو كذب البائع في رأس المال، فكنالك يصح معه البيع، ولا خيار للمشتري إلا في بيع المرابحة، فإنه إذا اشترى شيئاً، ثم باعه مرابحة وكذب في رأس ماله، بأن كان قد اشتراه بمائة، فقال: اشتريته بمائة وعشرة فالبيع صحيح، وهل تحط الخيانة، فيه قولان، أحدهما: لا تحط والمشتري الخيار، وهو قول ابن أبي ليلى، وأبي حنيفة والثاني هو الأصح: تحط الخيانة ولا

خيار للمشتري، وهو قول أبي يوسف، وفيه قول آخر: إن المشتري بالخيار، وإن يوسف، وفيه قول آخر: إن المشتري بالخيار، وإن حطت بالخيانة^(٥٩).

٨- إذا ثبت بالأدلة غش البائع في السلعة المباعة مرابحة كأن يخبر عن صفة مرغوبة في المبيع وليست فيه، أو صفة مذمومة أنها ليست فيه ويثبت أنها فيه، فهذا غش وحكمه يختلف عن الكذب المشار إليه في البند السابق، ففي ضوء الضوابط الفقهية للمشتري أن يرد السلعة وليس له قبولها حتى لو خصم البائع مقابل النقص الذي نتج عن الغش وربحه وإنما يُخير، فإن اختار الرد تلغي العملية بالدفاتر ويرد السلعة ويسترد الثمن، وإن اختار عدم الرد يعدل الثمن ويخصم ما ترتب على الغش من زيادة فيه وما احتسب عليه من ربح - كما سبق في حالة الكذب - فإن كان قد دفع الثمن يسترد ما خصم، وإن لم يكن قد دفع يدفع الباقي بعد الخصم وهو يمثل الثمن بعد استئزال ما ترتب على الغش.

ومن الأدلة الفقهية على حكم الغش وتفريق الفقهاء بينه وبين الكذب ما أورده الدسوقي "وإن كذب البائع أي زاد في اختياره كأن يُخبر أنه اشتراها بخمسين وقد كان اشترى بأربعين وسواء كان عمداً أو خطأ لزم البيع المشتري إن حط أي حط البائع الزائد المكتوب به وربحه فإن لم يحط لم يلزم المشتري وخير بين التماسك والرد بخلاف الغش فلا يلزمه ويثبت له الخيار بين التماسك والرد"^(٦٠) أي حتى ولو خصم قدر الغش وربحه، ولو استهلكت السلعة أو تلفت، أي أصبحت غير قائمة أو تغيرت

بزيادة أو نقص يدفع المشتري الأقل من الثمن الذي اشترى به أو القيمة يوم القبض: إنما كانت القيمة يوم القبض لا يوم البيع كما هو الحال في الكذب لأن العقد في الكذب صحيح ويعدل فقط، أما في الغش فهو غير صحيح فلا عبرة للقيمة وقت البيع، لما قرره جمهور الفقهاء من أنه إذا فسد البيع يصار إلى القيمة يوم القبض ولا عبرة بالثمن المسمى.

وفي هذه الحالة أيضاً إذا اختار المشتري عدم الرد يعدل عقد البيع، ويتم تصحيح قيود الإثبات في النفاذ بعد أن يدفع البائع ما يجب دفعه خصماً من الثمن الأول إلا إذا كان المشتري لم يدفع الثمن حتى تاريخ الاختلاف فيدفع الثمن بعد الخصم.

٩- إذا اشترت بضاعة ونقصت أو تعيبت عند المشتري وأراد أن يبيعها مرايحة، فيجب الإخبار بذلك واستئصال مقدار النقص أو العيب، ويكون الباقي هو الثمن الأول الذي على أساسه تحسب نسبة المراجعة. وعن أساس ذلك أورد ابن قدامة ما نصه "إن تغير بنقص كتنقصه بمرض أو جناية عليه، أو تلف بعضه أو بولادة أو عيب، أو يأخذ المشتري بعضه، كالصوف واللين الموجود ونحوه، فإنه يُخبر بالحال على وجهه لا نعلم فيه خلافاً، ذكره القاضي، وقال أبو الخطاب: يحط إرش العيب من الثمن ويخبر بالباقي، لأن إرش العيب عوض ما فات به، فكان ثمن الموجود ما بقى" (٦١).

المبحث الثالث

الأسس المحاسبية المستنبطة من الضوابط الفقهية لمشكلة المردودات والمسموحات

تعتبر مشكلة مردودات ومسموحات المشتريات والمبيعات من المشكلات الهامة في الفكر المحاسبي التقليدي، إذ تكتنفها مشكلات متعددة من حيث الأسباب الداعية إلى الرد، سواء مخالفة المواصفات أو وجود عيوب بالبضاعة، وما هي العيوب التي توجب الرد؟ وطريقة حساب قيمة المردودات، وفي حالة الاتفاق على عدم الرد ما هي قيمة التعويض أو المسموحات المقابلة للعيوب أو مخالفة المواصفات؟ والتي يمكن استئصالها من الثمن..... إلخ.

وحتى وقتنا الحاضر لا تزال هذه المشكلات موضع بحث وخلاف، لا يجد الباحث بشأنها أسساً محددة متفق عليها، وإن وجد بالنسبة للبعض لا يوجد بالنسبة للبعض الآخر.

وبالبحث في الفقه الإسلامي وجد الباحث من الضوابط الفقهية التي قررها الفقهاء الكثير لتقنين ومعالجة تلك المشكلات بشأن المردودات والمسموحات، وبما يحقق العدالة والموضوعية لجميع الأطراف، والتي يمكن على أساسها استنباط مجموعة من الأسس المحاسبية يمكن أن تشكل إطاراً عاماً يكون مرشداً للمحاسب بهذا الخصوص.

وفيما يلي أهم تلك الأسس التي أمكن للباحث استنباطها مع أدلتها من الضوابط الفقهية التي تم الاسترشاد بها والاستنباط منها، وسوف يعرضها الباحث من خلال ثلاث نقاط:

الأولى: إذا كان المبيع قائماً بحالته لم يتغير بأي صورة

والثانية: إذا زاد المبيع عند المشتري مع وجود عيوب به.

والثالثة: إذا حدث بالمبيع عيب عند المشتري مع وجود عيب قديم به.

أولاً: إذا كان المبيع بحالته قائماً لدى المشتري أو غيره لم يتغير بأي صورة:

١- الأصل أن البضاعة المباعة تكون مطابقة للمواصفات حسب طلب المشتري وخالية من العيوب، فإن وجدت مخالفة للمواصفات أو بها عيوب يكون للمشتري الحق في ردها وهذا الحق هو حق شرعي لا يتوقف على رضا البائع، فإن ردها يسترد الثمن كاملاً إن كان قد دفع وإن لم يكن قد دفع يسقط حق البائع فيه، ومن الناحية الشرعية يعتبر ذلك فسخ لعقد البيع.

٢- إن كانت المخالفة للمواصفات لبعض البضاعة وكذلك العيوب، أي بعضها مطابق وسليم وبعضها معيب، يكون حق الرد للمعيب فقط عند الجمهور، إلا إذا طلب البائع ردها بالكامل فله الحق في ذلك.

٣- ليس للمشتري الحق في عدم الرد وطلب التخفيض مقابل العيب، فليس له إلا الرد أو عمنه، وإنما يجوز أن يتفق مع البائع على عدم الرد مقابل

مسموحات مقابل العيب تخفض من ثمن البضاعة، وفي ذلك أوردت المجلة أنه: "إذا وجد المشتري بمشترية عيباً وأراد الرد به فاصطالحا على أن ينفع البائع دراهم إلى المشتري (مسموحات) ولا يرد عليه المبيع جاز ويجعل خطأ من الثمن" (٦١).

٤- العيب الذي يستحق المشتري به رد البضاعة هو ما ينقص بوجوده ثمن تلك البضاعة، وتعتبر المخالفة للمواصفات المحددة من قبل المشتري من العيوب.

فليس كل عيب يؤثر بالنقص في ثمن البضاعة، فقد توجد عيوب لا تؤثر، أو يمكن إزالتها بدون تكاليف إضافية، والعبرة في تحديد ما يكون عيباً مما لا يكون هو عرف التجار وأهل المعرفة والخبرة في كل نشاط.

والأدلة على ذلك مما صرح به بعض الفقهاء:

"والعيب الذي يثبت هذا الخيار (أي خيار الرد) هو الذي يوجب نقصان القيمة عند التجار، لأن الضرر يكون بنقصان المالية، والمقياس الذي تقاس به مالية الأشياء هو القيمة: فكل ما يوجب نقصاناً فيها يوجب نقصاناً في المالية، وبهذا النقصان يكون العيب، والمرجع في ذلك إلى أهل الخبرة فهم الذين يثبتون وجود العيب، ويقررون مقدار تأثيره في القيمة" (٦٢).

ويقول ابن رشد: "والأصل أن كل ما حط القيمة أنه يجب به الرد" (٦٣).

ويقول الكاساني: أن العيب "كل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار" (٦٤).

٥- يتم حساب قيمة المعيب من البضاعة أو المسموحات بطريقة دقيقة وضعها الفقهاء، وذلك بتقسيم ثمن البضاعة بين السليم منها والمعيب بنسبة قيمة كل جزء، فالقيمة في هذه الطريقة هي الأساس في تقسيم الثمن، ويتم تحديد قيمة الجزء التالف بتقويم البضاعة سليمة وتقويمها معيبة والفرق يمثل قيمة الجزء المعيب، فينسب إلى قيمة البضاعة سليمة لتحديد نسبة المعيب إلى السليم، وعلى ذلك يوزع الثمن، وكمثال: بفرض أن ثمن البضاعة ١٠٠٠ واكتشف المشتري جزءاً منها معيباً، وتَم تقدير قيمة البضاعة سليمة ١٢٠٠ ومعيبة ٩٠٠ فتكون قيمة الجزء التالف ٣٠٠ ونُسبته إلى قيمة البضاعة سليمة =

فيكون ما يخص المعيب من الثمن $1000 \times \frac{300}{1200} = 250$ لا تمثل المسموحات التي يجب أن يخفض بها البائع الثمن، ويشرح الإمام الشافعي هذا الأساس فيقول: "تقوم سليمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لأنه يؤمّنّد تم البيع، ثم يقال له إرجع بعشر ثمنها على البائع كائناً ما كان، قل أو كثر، فإن اشترها بثمانين رجوع بثمانية، وإن كان اشترها بخمسين رجوع بخمسة"^(٦٦). ويقول الدسوقي "اعتبار القيمة ميزان الرجوع"^(٦٧). ويقول أيضاً: "وإذا وجب للمبتاع الإرش فيقوم المبيع ولو مثلياً (سالمًا) بمائة (ومعيباً) بثمانين مثلاً (ويؤخذ) للمشتري (من الثمن النسبة) أي نسبة نقص قيمته معيباً إلى قيمته سليماً، أي نسبة ما بين القيمتين وهو الخمس في المثال، فيرجع على البائع بخمس الثمن"^(٦٨). ويقول ابن قدامة "فمعنى إرش العيب أن يقوم

المبيع صحيحاً ثم يقوم معيياً فيؤخذ قسط ما بينهما من الثمن فنسبته إلى الثمن نسبة النقصان بالعيب من القيمة^(٦٩).

٦- من المعروف أن القيمة قد تختلف من وقت لآخر، فما هو الوقت الذي تقدر فيه القيمة كأساس لتحديد ثمن المعيب، أي المسموحات؟ حيث قد تنقضي مدة طويلة بين تاريخ عقد البيع وتاريخ القبض، أو تاريخ اكتشاف العيب والاتفاق على الحساب. وجمهور الفقهاء على أن العبرة بالقيمة وقت القبض للبضاعة^(٧٠)، حيث هو الذي يمثل تاريخ إتمام البيع والشراء، فالبيع لا يتم إلا بالقبض، وهو الذي به تدخل البضاعة في ضمان المشتري.

٧- يجب أن يقوم بعملية التقويم اثنان على الأقل من الخبراء، على مستوى عال من الخبرة والكفاءة، ولا بد أن يكونا بعينين عن التحيز، حتى يكون التقدير موضوعياً وعادلاً.

وفي ذلك ما أورده المجلة: "ولا بد أن يكون المقوم اثنان يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري، والمقوم الأهل في كل حرفة"^(٧١).

٨- الأصل أن يتحمل المشتري -كما سبق بيانه- مصاريف نقل البضاعة إلى محله، ويتحمل مصاريف ردها إلى محل البائع^(٧٢)، في حالة الاتفاق على الرد للعيب، ولكن أفتى بعض الفقهاء^(٧٣)، بأن يتحمل البائع مصاريف رد البضاعة من محل المشتري إلى محله وكذلك المصاريف التي تكبدها المشتري في نقلها بعد التعاقد إلى محله في حالة ما إذا كان مدلساً، أي يعلم بعيوب البضاعة ولكنه أخفاها عن المشتري، أو ذكر

صفات ليست متوفرة فيها، والباحث يؤيد هذا الرأي حيث أنه هو المتسبب في فساد البيع وما ترتب على ذلك من مصاريف تكبدها المشتري، بخلاف العيوب التي تظهر بعد البيع ولا يعلمها البائع قبل العقد، فهذه من الأمور العادية في النشاط التجاري.

وعلى ذلك يُطالب البائع المدلس بتلك المصاريف ويجعل مديناً بها في الدفاتر لحين سدادها، ويجب أن يمكنه القانون من ذلك.

٩- إذا ثبت أن البائع دلس على المشتري، أي أخفى عيوب البضاعة وهو يعلمها، فلقد خص بعض الفقهاء^(٧٤) المدلس في البيع بأحكام خاصة منها الرجوع عليه بإرش العيب حتى لو باع المشتري تلك البضاعة للغير ولم يظهر العيب إلا بعد البيع لهذا الغير، رغم أنه في حالة عدم التدليس فيمجرد بيع المشتري الأول للبضاعة يسقط حقه في الرجوع على البائع، إذ يعتبر ذلك رضا بالعيب.

وفي هذه الحالة يرجع المشتري الثاني على المشتري الأول بمقابل العيب (المسموحات) ويرجع المشتري الأول على البائع المدلس بذلك المقابل (المسموحات) أو بما يكمل الثمن الذي دفعه للبائع أيهما أقل.

وكمثال لذلك: اشترى (أ) من (ب) بضاعة بمبلغ ١٠ وباعها إلى (ج) بمبلغ ٨ ثم اكتشف (ج) بها عيباً قديماً، تم حساب مقابله (إرشه) بالطريقة السابق ذكرها فكان ٣ فيبقى في يد المشتري الأول بعد دفع الإرش ٥ فيرجع على البائع بمبلغ الإرش ٣ لأنه أقل مما يكمل الثمن الذي دفعه إلى البائع الأول، وهو مبلغ ٥ حيث تبقى في يده ٥ من الـ ٨.

وإذا بيعت بمبلغ ١١ وتم حساب إرش العيب ٧ يبقى في يد المشتري الأول بعد دفع الإرش ٤ فيطالب البائع بمبلغ ٦ ليكمل ٤ التي في يده ليصل الثمن الذي اشترى به ١٠ لأن المكمل ٦ أقل من الإرش وهو ٧.

ويتم تسجيل المسموحات في دفاتر كل من أ، ب، جـ على هذا الأساس.

ثانياً: زيادة المبيع عند المشتري مع وجود عيوب به:

قد تحدث زيادة في المبيع عند المشتري، وهذه الزيادة قسمها الفقهاء إلى (٧٥):

- زيادة متصلة وهذه تنقسم إلى:

أ- زيادة متصلة متولدة من المبيع كسمن أو كبر.

ب- زيادة متصلة غير متولدة من المبيع بل مضافة إليه كالعمليات الصناعية التي يجريها المشتري على المادة الخام المشتراة، وضرب الفقهاء مثلاً لذلك بصباغة الثوب أو خياطة القماش.

- زيادة منفصلة وهذه تنقسم إلى:

أ- متولدة من المبيع كالولد واللبن والثمر.

ب- غير متولدة من المبيع كالغلة، أي الكسب كأن تكون سيارة مشتراه تم تشغيلها بعض الوقت قبل ظهور العيب، أو آلة تم تأجيرها أو داراً أو شقة تم تأجيرها.

وقد اختلف الفقهاء^(٧٦) في مدى تأثير أنواع الزيادة المختلفة على إمكانية الرد بالعيب، إذا اكتشف العيب عند المشتري بعد حدوث الزيادة، فمنهم من صرح بأن جميع أنواع الزيادة أيًا كانت لا تمنع الرد، ومنهم من صرح بأن المتصلة المتولدة عن المبيع فقط هي التي تمنع الرد، ومنهم من قال أن جميع أنواع الزيادة تمنع الرد فيما عدا المتصلة غير المتولدة عن الأصل كصبغة الثوب والمنفصلة غير المتولدة عن الأصل كالغلة.

ومعنى امتناع الرد أي لا يكون أمام المشتري غير خيار واحد وهو الاحتفاظ بالمبيع وأخذ إرش العيب كما يقول الفقهاء، أي مقابل العيب.

ويؤيد الباحث الاتجاه الذي ينص على أن الزيادة ملك للمشتري ولا تمنع الرد أيضا كان نوعها لأنها حدثت في ملك المشتري وبعد عقد شراء صحيح وهي في ضمانه من تاريخ القبض أي الاستلام، وقد قال رسول الله ﷺ "الخراج بالضمن"^(٧٧) كما أن تلك الزيادة إذا كانت متصلة يسهل في ظل الأساليب المحاسبية الحديثة تحديد قيمتها بالنسبة لقيمة المبيع بدقة وعدالة، وإن كانت منفصلة فلا تحتاج إلى تقدير ولا تؤثر على المبيع إذ يكون قائما بحاله.

وبناء على ذلك يمكن استنباط الأسس المحاسبية التالية:

- ١- إذا اشترت المنشأة بعض الأصول وغلت تلك الأصول بعض الإيراد، وظهر بها عيب وتقرر ردها للبائع يسجل الإيراد كحق للمنشأة، ويسجل ردها واسترداد الثمن كاملا، وإن تم الاتفاق على تخفيض الثمن كمسموحات يتم حساب مقابل العيب أو مقدار ما يخفض من الثمن

كمسموحات بالطريقة السابق ذكرها والمقررة -كما سبق توضيحه- بإجماع الفقهاء، وهي تقويم البضاعة سليمة وتقويمها بالعيب وتحديد نسبة قيمة العيب إلى السليمة ويضرب هذه النسبة في الثمن يتحدد مقدار المسموحات، وقد سبق توضيح ذلك بمثال رقمي.

٢- إذا زادت البضاعة المشتراه زيادة متصلة بفعل المشتري كالعليات الصناعية التي يجريها على البضاعة فتزيد في قيمتها، ثم اكتشف بها عيب بعد الزيادة، وتم الاتفاق على عدم الرد وتخفيض الثمن كمسموحات، يتم أولاً تقويم البضاعة سليمة بدون الزيادة، وذلك بتقدير قيمة الزيادة وخصمها من قيمة البضاعة ككل بعد الزيادة، وبعد تحديد قيمة البضاعة سليمة بدون الزيادة، يتم تقويمها معيبة، ويتم تحديد ما يخص مقدار العيب من الثمن (المسموحات) بالطريقة السابق توضيحها.

٣- إذا زادت البضاعة المشتراه زيادة متصلة من ذات البضاعة عند المشتري، كالسمن أو الكبر، كما يحدث في مبيعات المواشي في مزارع التسمين أو التوالد، ومزارع تربية الخيول والنعام المنتشرة الآن، ومزارع الدواجن وما شابه ذلك، واكتشف بها عيوب ثبت أنها قديمة حادثة عند البائع، يكون للمشتري الحق في رد البضاعة دون الزيادة أو الإبقاء وعدم الرد مع تخفيض الثمن (مسموحات) مقابل العيوب إذا وافق البائع.

- فإذا تم الاتفاق على الرد، تقوم البضاعة سليمة بدون الزيادة وتقوم سليمة بالزيادة، والفرق يمثل قيمة الزيادة فتسلم البضاعة للبائع، ويرد الثمن

كاملاً ويدفع معه قيمة الزيادة للمشتري طبقاً لما سبق تأييده من أراء الفقهاء، بأن تلك الزيادة حدثت في ملك المشتري، وهي من حقه.

- وإذا تم الاتفاق على عدم الرد، في مقابل مسموحات بقيمة العيب، ففي هذه الحالة يتم تحديد ما يخص العيب من الثمن (المسموحات) بتقويم البضاعة سليمة قبل الزيادة وتقويمها معيبة قبل الزيادة وتحديد نسبة العيب إلى قيمة البضاعة سليمة، وبناء عليه يحدد مقدار المسموحات بضرب نسبة المعيب إلى القيمة في الثمن الإجمالي كما سبق توضيحه.

٤- إذا كانت الزيادة في البضاعة المشتراه منفصلة من ذات البضاعة كالقوالد والتنازل وإدراج اللين والبيض في المشروعات السابق الإشارة إليها، أو الشجرة في مزارع الفواكه، وتم اكتشاف عيب قديم فيها، فيتم تسجيل الزيادة في دفاتر المشتري كحق له، وتتوقف المعالجة المحاسبية بعد ذلك على الاتفاق بين البائع والمشتري، فأما الرد وإما الإبقاء مع تخفيض الثمن كمسموحات، وتحسب قيمة المسموحات كما سبق بيانه في البند السابق.

ثالثاً: حدوث عيب جديد عند المشتري مع وجود عيب قديم:

من المشكلات التي يواجهها المحاسب عند معالجة عمليات البيع والشراء والمردودات بعد الشراء، ظهور عيب قديم وفي نفس الوقت حدوث عيب في البضاعة عند المشتري بعد الشراء، أي أن البضاعة بها عيبين: قديم اشترت به وحديث حدث عند المشتري.

وفي هذه الحالة قرر بعض الفقهاء^(٧٨)، أن حدوث عيب عند المشتري يمنع الرد بالعيب القديم، ولا يكون أمام المشتري غير أخذ إرش (مقابل) العيب القديم في صورة مسموحات مشتريات، وإن أراد البائع في هذه الحالة استرداد البضاعة بالعيب الحادث فله ذلك دون الرجوع على المشتري بإرش ذلك العيب، وخلافاً لذلك يرى جمهور الفقهاء أن العيب الحادث عند المشتري لا يمنع الرد، فيكون للمشتري خيار الرد ودفع مقابل العيب الحادث عنده للبائع أو عدم الرد وأخذ مقابل العيب القديم من البائع.

ويؤيد الباحث رأي الجمهور على أساس أنه كما يمكن تقدير مقابل العيب القديم إذا تمسك المشتري بالبضاعة ولم يرد، فإنه يمكن تقدير مقابل العيب الحادث إذا أراد الرد. كما أن المشتري قد يرى من صالحه رد البضاعة ودفع مقابل العيب الذي حدث عنده، وطالما يمكن رفع الظلم الذي وقع على المشتري بشراء البضاعة المعيبة بالرد مع دفع مقابل العيب الحادث عنده. فكما صرح الفقهاء لا يصار إلى غيره، وهو فرض بضاعة معيبة عليه لم يرغب فيها.

وفي ضوء ذلك يمكن استنباط الأسس المحاسبية التالية:

١- في حالة اكتشاف عيوب قديمة في البضاعة المشتراه وعيوب جديدة حدثت عند المشتري.

- إذا تم الاتفاق على عدم الرد، تحسب قيمة المسموحات التي يخصمها أو يدفعها البائع للمشتري مقابل العيب القديم بالطريقة السابق توضيحها.

- إذا تم الاتفاق على الرد، يسترد المشتري الثمن الذي دفعه بعد خصم مقابل العيب الحادث عنده للبائع، ويحسب مقابل العيب الحادث بتقويم البضاعة سليمة وتقويمها معيبة بالعيب القديم، وتقويمها معيبة بالعيب الجديد، وتحديد نسبة قيمة كل عيب، وتحديد نصيب العيب الحادث من الثمن وهو التعويض الواجب دفعه للبائع أو خصمه عند استرداد الثمن.

وكمثال يوضح ذلك:

بفرض أن ثمن البضاعة ٢٠ واكتشف بها عيب قديم وحدث بها عيب جديد عند المشتري.

- في حالة عدم الرد:

تقوم البضاعة سليمة ومعيبة بالعيب القديم، وبفرض أن نتيجة التقويم كانت كما يلي:

$$\begin{array}{rcl}
 10 & \text{قيمة البضاعة سليمة} & \\
 8 & \text{قيمة البضاعة معيبة بالعيب القديم} & \\
 \hline
 2 & \text{قيمة العيب القديم} & \\
 \hline
 \frac{1}{5} & \text{نسبة قيمة العيب إلى القيمة السليمة} = \frac{2}{10} & \\
 \frac{1}{5} & \text{يأخذ المشتري (مسموحات) مقابل العيب: القيمة السليمة} \times \frac{1}{5} & \\
 & \text{أي } 20 \times \frac{1}{5} = 4 &
 \end{array}$$

- في حالة الرد:

١٠	قيمة البضاعة سليمة
٨	قيمة البضاعة معيبة بالعيب القديم
٥,٥	قيمة البضاعة معيبة بالعيب القديم والحادث
٢,٥	قيمة العيب الحادث (٨ - ٥,٥)
$\frac{1}{4} = \frac{2,5}{10}$	نسبة قيمة العيب الحادث إلى القيمة السليمة
$5 = \frac{1}{4} \times 20$	يأخذ البائع من المشتري (مسموحات) ٢٠ × $\frac{1}{4}$

٢- إن تبين وجود عيب جديد بعد اكتشاف عيب قديم في البضاعة مع حدوث زيادة متصلة فيها عند المشتري، وكان الاتفاق على الرد، يحسب مقدار الزيادة وما يقابل العيب الجديد بالطرق السابق شرحها، وتقارن الزيادة بما يقابل العيب الجيد (إرش العيب) فإن كان ما يقابل العيب الجديد أكبر من الزيادة يدفع المشتري الفرق للبائع، وإن كان العكس يدفع البائع الفرق للمشتري، وإن تساوت الزيادة مع إرش العيب، فلا شيء على المشتري أو له، وبطبيعة الحال سوف يختلف التسجيل في دفاتر كل من البائع والمشتري بحسب الحالات المشار إليها.

الخلاصة

تعتبر المشكلات المحاسبية المتعلقة بالبيع والشراء من أهم المشكلات التي تواجه المحاسب في التطبيق العملي ومن أكثرها شيوعاً، ومن ثم فقد تناول الباحث في هذا البحث مجموعة هامة من تلك المشكلات بالدراسة والتحليل من زاوية الفكر الإسلامي في محاولة لاستنباط وتأسيس وصياغة مجموعة من الأسس المحاسبية من خلال الضوابط الفقهية التي قررها الفقهاء لتتبين ومعالجة تلك المشكلات، حتى يكون العمل المحاسبي متفقاً والمنهج الإسلامي مما يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الهدف الأساسي لعلم المحاسبة وهو إحقاق الحقوق لجميع الأطراف بموضوعية وعدالة من خلال الوصول بالبيانات المحاسبية إلى أقصى درجات الموضوعية.

وقد تناول الباحث الموضوع من خلال ثلاث مباحث تناول في الأول الأسس المحاسبية المستنبطة من للضوابط الفقهية لأهم المشكلات المحاسبية المتعلقة بتسليم وتسلم البضاعة وهي: مشكلة زيادة أو نقص البضاعة عند التسليم - مشكلة الزيادة التي قد تحدث في المبيع بعد العقد وقبل التسليم - مشكلة تعديل عقد البيع بالزيادة في كمية البضاعة أو زيادة الثمن أو تخفيضه - مشكلة مصاريف تسليم البضاعة ومصاريف النقل وتسليم الثمن - مشكلة تلف البضاعة أو جزء منها قبل التسليم وبعده - مشكلة الإقالة.

أما المبحث الثاني فقد تناول فيه استنباط الأسس المحاسبية في ضوء الضوابط الفقهية لأهم المشكلات المحاسبية المتعلقة بأساليب من أساليب البيع المنتشرة في الوقت الحاضر وهما أسلوب البيع عن طريق وكلاء الأمانة، وأسلوب بيع المراجعة واقتصرت الدراسة في الأسلوب الثاني على المشاكل المحاسبية لتحديد الثمن على اعتبار أنه الموضوع الذي لم يلق اهتماماً كافياً

من قبل الباحثين في مجال بيع المريحة على عكس باقي مشكلات المريحة.

أما المبحث الثالث فقد تناول فيه الباحث استنباط الأسس المحاسبية لمشكلة مردودات ومسموحات المبيعات والمشتريات.

ولقد أمكن للباحث من خلال الدراسة التحليلية للضوابط الفقهية التي قررها الفقهاء للمشكلات سابقة الذكر استنباط وتأسيس وصياغة مجموعة من الأسس المحاسبية يمكن للمحاسب الاسترشاد بها في التطبيق العملي لمعالجة تلك المشكلات بما يساهم في تحقيق موضوعية البيانات المحاسبية، وبالتالي تحقيق العدالة لجميع الأطراف المرتبطة بعمليات البيع والشراء، وفي نفس الوقت يحقق الالتزام بالمنهج الإسلامي في جانب هام من جوانب المعاملات -فيما يتعلق بالبيع والشراء- وهو مطلب أساسي للمجتمعات الإسلامية كخطوة لتحرير المعاملات من المخالفات الشرعية.

التوصيات

وفي ختام البحث يوصي الباحث بما يلي:

١- هناك مشكلات محاسبية كثيرة تكثف عمليات البيع والشراء وعلى ذلك يوصي الباحث الباحثين في مجال الفكر المحاسبي بالمزيد من الجهد لبحث تلك المشكلات مما يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية لعلم المحاسبة.

٢- تبين للباحث من خلال البحث مدى اهتمام فقهاء المسلمين بجانب المعاملات والذي تمثل في وضع الضوابط لكل ما يتعلق بهذا الجانب، وأن ما قرره الفقهاء من أسس وضوابط من الدقة بمكان مما يحقق الموضوعية والعدالة والتي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، ولذلك يوصي الباحث العاملين في مجال الفكر المحاسبي بالاسترشاد بتلك الضوابط الفقهية في استنباط الأسس اللازمة لمعالجة المشكلات المحاسبية التي تكشف عنها الممارسة العملية.

٣- مما لا شك فيه الآن وجود صحوة إسلامية عمت المجتمعات الإسلامية جعلتها تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن ثم يوصي الباحث الباحثين المسلمين بمضاعفة الجهد للكشف عن التراث الإسلامي وتأسيس المشكلات المعاصرة في ضوءه، مما يساعد على تحقيق المطلب الأساسي والهدف الأسمى الذي يمثل أمل الصحوة الإسلامية، وكذلك تغذية تلك الصحوة لتصحيح مسيرتها وتطورها بما يتفق ومنهجها الرباني.

٤- يوصي الباحث المسئولين في كليات التجارة في الجامعات بصفة عامة والمسئولين في تجارة الأزهر بصفة خاصة بالاهتمام بمجال الفكر المحاسبي الإسلامي، والذي لم يلق حتى الآن من العناية والاهتمام ما يتناسب وأهميته في حياة المسلمين.

٥- يوصي الباحث المتخصصين في مجال الفكر المحاسبي الإسلامي بضرورة تضافر وتنسيق الجهود فيما بينهم سواء عن طريق المؤتمرات أو تكوين الجمعيات العلمية لتبادل الخبرات واكتساب المهارات وتوحيد الاتجاهات للخروج بمناهج واضحة ومحددة للفكر المحاسبي الإسلامي تكون صالحة للتطبيق في الواقع العملي.

المراجع

أولاً: الحديث الشريف:

- ١- البخاري : محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م).
- ٢- البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسيني، العنن الكبرى (بدون ناشر، بدون تاريخ).
- ٣- المسجستاني : سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).
- ٤- القزويني : محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م).
- ٥- القشيري : مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح النووي (القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها، ١٣٤٩هـ).

ثانياً: الفقه

- ١- ابن أنس : الإمام مالك، المدونة الكبرى (بيروت-لبنان: دار صادر، بدون تاريخ).
- ٢- ابن تيمية : تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى (الطبعة الثانية: القاهرة: بدون ناشر، ١٣٩٩هـ).

- ٣- ابن رشد : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (القاهرة-بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ).
- ٤- ابن عابدين : محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين، تكملة حاشية ابن عابدين (بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ).
- ٥- ابن علي : أبو عبدالله محمد بن عبدالله، شرح الخرشى على مختصر خليل (بيروت-لبنان: دار صادر، بدون تاريخ).
- ٦- ابن قدامه : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني (القاهرة-الرياض: مكتبة الجمهورية العربية-مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ).
- ٧- البخاري : أبو الطيب صديق بن حسن علي، الروضة الندية شرح الدرر البهية (القاهرة: مكتبة دار التراث، بدون تاريخ).
- ٨- البغوي : أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء، شرح السنة-تحقيق شعيب الأرناؤوط (بيروت-لبنان: دار المعرفة، بدون تاريخ).
- ٩- الخطيب : محمد بن أحمد الشربيني، مغني المحتاج شرح المنهاج (بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ).

- ١٠- الدسوقي : شمس الدين محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ).
- ١١- المرخسي : شمس الدين، المبسوط (بيروت-لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون تاريخ).
- ١٢- السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر في فروع الشافعية (الطبعة الأولى؛ القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- ١٣- الشافعي : محمد بن إدريس، الأم (بيروت-لبنان: دار المعرفة، بدون تاريخ).
- ١٤- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار (القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية، بدون تاريخ).
- ١٥- الصنعاني : محمد بن إسماعيل الكلثاني، مبيل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ).
- ١٦- الكاساني : علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (الطبعة الثانية؛ بيروت-لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

١٧- اللبناني : سليم رستم باز، شرح المجلة (الطبعة الثالثة؛

بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي،

١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٨- المقدسي : بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم، العدة شرح

العمدة (القاهرة: المكتبة السلفية، بدون تاريخ).

١٩- النوي : أبو زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين

(بيروت-لبنان: المكتب الإسلامي للطباعة

والنشر، بدون تاريخ).

٢٠- سابق : السيد، فقه السنة (القاهرة: مكتبة المسلم، بدون

تاريخ).

ثالثاً: الفكر الإسلامي

١- أبو زهرة : الإمام محمد، الملكية ونظرية العقد في الشريعة

الإسلامية (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون

تاريخ).

٢- البعلي : د. عبدالحميد، فقه المراجعة (الاتحاد الدولي

للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ).

٣- الجندي : محمد الشحات، عقد المراجعة بين الفقه الإسلامي

والتعامل المصرفي (القاهرة: دار النهضة

العربية، ١٩٨٦م).

٤- الصاوي : د. محمد صلاح محمد، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجهما الإسلام (الطبعة الأولى؛ المملكة العربية السعودية- المنصورة: دار المجتمع للنشر والتوزيع - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

٥- القرضاوي : د. يوسف، بيع المربحة للأمر بالشراء كما تجرّه المصارف الإسلامية - دراسة في ضوء النصوص والقواعد الشرعية (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٧هـ).

رابعاً: الدوريات.

١- الأمين : د. حسن عبدالله، الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المربحة، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٢٥.

٢- الشيخ : محمد خاطر، أحكام المربحة في الشريعة الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد التاسع، ١٤٠١هـ.

٣- المصري : د. رفيق، كشف الغطاء عن بيع المربحة للأمر بالشراء، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٣٢.



الهوامش

- (١) يراجع التفصيل وأمثلة للنصوص الفقهية في:
- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" (الطبعة الثانية؛ بيروت-لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م)، ج٥، من ص ١٦٠-١٦٢.
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، "المغني" (القاهرة-الرياض: مكتبة الجمهورية العربية-مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ)، ج٤، ص ١٤٦، ١٤٧.
(٢) يراجع تفصيل الأدلة في ذلك ونصوص الفقهاء:
- المراجع السابقة، نفس الصفحات.
(٣) المراجع السابقة، نفس الصفحات.
(٤) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، ج٤، ص ١٤٢، ١٤٣.
(٥) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، ج٥، ص ٢٥٦، ٢٥٧.
- سليم رستم باز اللبناي، "شرح المجلة" (الطبعة الثالثة؛ بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م)، ص ١٢٠، ١٢١.
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، ج٤، ص ١٦١.

- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" (القاهرة-بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ)، جـ ٢، ص ١٣٧.

(٦) يراجع تفصيل الأدلة وبعض النصوص الفقهية:

- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ ٥، ص ٢٥٨-٢٦٠.

- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ ٢، ص ١٤٤.

- سليم رستم باز اللبناني، مرجع سابق، ص ١٣١، ١٣٢.

(٧) المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٨) الرأي للإمام الشافعي ذكره ابن رشد:

- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ ٢، ص ١٤٤.

(٩) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ ٥، ص ٢٤٣.

(١٠) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ ٤، ص ١٢٦.

(١١) شمس الدين محمد بن عرفة الدموقي، "حاشية الدموقي على الشرح

الكبير" (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ)، جـ ٣، ص

١٤٤.

(١٢) المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٤٤.

- (١٣) سليم رستم باز اللبناني، مرجع سابق، ص ١٤٩.
- (١٤) شمس الدين محمد بن عرفة الدموقي، مرجع سابق، جـ٣، ص ١٤٤.
- (١٥) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص ١٢٦.
- (١٦) المرجع السابق، جـ٤، ص ١٠٦.
- (١٧) شمس الدين محمد بن عرفة الدموقي، مرجع سابق، جـ٣، ص ١٤٤.
- (١٨) من حديث رواه البخاري ومسلم.
- (١٩) أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، "شرح السنة" تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت-لبنان: دار المعرفة، بدون تاريخ)، جـ٨، ص ١٥٨.
- (٢٠) شمس الدين محمد بن عرفة الدموقي، مرجع سابق، جـ٣، ص ١٤٤.
- (٢١) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ٥، ص ٢٤٣.
- (٢٢) سليم رستم باز اللبناني، مرجع سابق، ص ٤٨.
- (٢٣) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص ١٢٤، ١٢١.
- (٢٤) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ٢، ص ١٣٩.
- (٢٥) المرجع السابق، جـ٢، ص ١٤٠.

- ذكر ذلك أيضاً: السيد سابق، "فقه السنة" (القاهرة: مكتبة المسلم، بدون تاريخ)، ج٣، ص ١٥٩.
- (٢٦) سليم رستم باز اللباني، مرجع سابق، ص ٩٠.
- (٢٧) رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي.
- (٢٨) أبو محمد الحسين بن مسعود القراء البغوي، مرجع سابق، ج٨، ص ١٦٢.
- (٢٩) تراجع بعض النصوص الفقهية وتفصيل آراء الفقهاء:
- سليم رستم باز اللباني، مرجع سابق، ص ٩٠.
- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، ج٤، ص ١٢٦.
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٩.
- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، ج٥، ص ٣٠٦.
- السيد سابق، مرجع سابق، ج٣، ص ١٧٠.
- محمد بن إسماعيل الكلاني الصنعاني، "سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام" (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ)، ج٣، ص ٣٣.

- جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، "الأنشباہ والنظائر في فروع الشافعية" (الطبعة الأولى؛ القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ج٢، ص٧٨٧.
- (٣٠) شمس الدين المرخسي، "المبسوط" (بيروت-لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون تاريخ)، ج١٩، ص٤٩.
- (٣١) سليم رستم باز اللبناي، مرجع سابق، ص٤٢٤.
- (٣٢) محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، "تكملة حاشية ابن عابدين" (بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ)، ج١، ص١٩٠.
- سليم رستم باز اللبناي، مرجع سابق، ص ٤٣١، ٤٣٧.
- شمس الدين محمد بن عرفة الدمشقي، مرجع سابق، ج٣، ص٤٣١ (٣٣)يراجع في ذلك:
- سليم رستم باز اللبناي، مرجع سابق، ص ٤٣١.
- محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٩، ٢٣٥.
- بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي "العدة شرح العمدة" (القاهرة: المكتبة السلفية، بدون تاريخ)، ص ٣٥٤.
- محمد بن علي بن محمد الشوكاني، "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار" (القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية، بدون تاريخ)، ج٥، ص٢٩٧.

(٣٤) محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، مرجع سابق، جـ ٢ ص ٢٣٥.

- سليم رستم باز اللبثاني، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

(٣٥) شمس الدين السرخسي، مرجع سابق، جـ ١٩، ص ٦٢.

- سليم رستم باز اللبثاني، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

- شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ ٣، ص ٤٣١
٤٣٢.

(٣٦) محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، مرجع سابق، جـ ٢ ص ٢٣٩.

- سليم رستم باز اللبثاني، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

(٣٧) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ ٦، ص ٢١٠.

- سليم رستم باز اللبثاني، مرجع سابق، ص ٤٤١.

(٣٨) محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، مرجع سابق، جـ ٢ ص ٢٣٩.

(٣٩) سليم رستم باز اللبثاني، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

(٤٠) أبو الطيب صديق بن حسن على البخاري "الروضة الندية شرح الدرر البهية" (القاهرة: مكتبة دار التراث، بدون تاريخ)، جـ ٢، ص ٢٣٢.

(٤١) محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، مرجع سابق، جـ ١ ص ٢٣٥، ٢٣٨.

- شمس الدين السرخسي، مرجع سابق، جـ ١٩، ص ٣٣.
- (٤٢) شمس الدين السرخسي، مرجع سابق، جـ ١٩، ص ٥٦.
- تقي الدين أحمد بن تيمية، "مجموع الفتاوي" (الطبعة الثانية؛ القاهرة: بدون ناشر، ١٣٩٩هـ)، جـ ٣٠ ص ٦٥.
- (٤٣) شمس الدين السرخسي، مرجع سابق، جـ ١٩، ص ٤٨، ٥٤، ٥٥.
- (٤٤) محمد علاء الدين بن السيد محمد أمين بن عابدين، مرجع سابق، جـ ١، ص ٢١٦.
- (٤٥) لمزيد من التفصيل عن أحكام بيع المرباحة وأهميتها:
 - د. يوسف القرضاوي، "بيع المرباحة للأمر بالشراء كما تجزيه المصارف الإسلامية - دراسة في ضوء النصوص والقواعد الشرعية" (الطبعة الثانية؛ القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٧هـ).
 - د. عبد الحميد البعلبي، "فقه المرباحة" (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون تاريخ).
 - محمد الشحات الجندي، "عقد المرباحة بين الفقه الإسلامي والتعامل المصرفي" (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦م).
 - د. محمد صلاح محمد الصاوي، "مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام" (الطبعة الأولى؛ المملكة العربية السعودية- المنصورة: دار المجتمع للنشر والتوزيع- دار الوفاء

للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، الفصل الثالث من

الباب الأول، من ص ١٩٤.

- د. حسن عبدالله الأمين، "الاستثمار اللاربيوي في نطاق عقد

المراوحة"، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٢٥.

- محمد خاطر محمد الشيخ، "أحكام المراوحة في الشريعة الإسلامية"،

مجلة البنوك الإسلامية، العدد التاسع، ١٤٠١هـ.

- د. رفيق المصري، "كشف الغطاء عن بيع المراوحة للأمر بالشراء،

مجلة المسلم المعاصر، العدد ٣٢.

(٤٦) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، ج ٥، ص

٢٢٢.

(٤٧) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، ج ٤،

ص ٢٠٤.

- وقال بنحو من ذلك:

علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، ج ٥، ص

٢٢٥.

(٤٨) المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٢٤.

(٤٩) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، ج ٤،

ص ٢٠٤.

(٥٠) تقي الدين أحمد بن تيمية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٠٠.

(٥١) المرجع السابق، ج ٢٩، ص ٤١٣.

(٥٢) شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٣١.

- (٥٣، ٥٤) المرجع السابق، جـ٣، ص ١٦٥.
- وقال بنحو من ذلك أيضاً:
- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن علي، "شرح الخرشي على مختصر خليل" (بيروت-لبنان: دار صادر، بدون تاريخ)، جـ٥، ص ١٧٦.
- (٥٥) يراجع تفصيل آراء الفقهاء:
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص ٢٠٣.
- (٥٦) شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص ١٦٨.
- الإمام مالك بن أنس، "المدونة الكبرى" (بيروت-لبنان: دار صادر، بدون تاريخ)، جـ٤، ص ٢٢٩.
- (٥٧) شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص ١٦٩.
- (٥٨) يراجع التفاصيل وترجيح آراء الفقهاء:
- محمد بن أحمد الشرييني الخطيب، "مغني المحتاج شرح المنهاج" (بيروت-لبنان: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ)، جـ٢، ص ٧٩.
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص ١٩٨.
- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ٥، ص ٢٢٦.
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ٢، ص ١٣٩.

- محمد بن إدريس الشافعي "الام" (بيروت-لبنان: دار المعرفة، بدون تاريخ)، جـ ٣، ص ٩٣.
- (٥٩) أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، مرجع سابق، جـ ٨، ص ١٦٨.
- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، "روضة الطالبين" (بيروت-لبنان: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بدون تاريخ)، جـ ٣، ص ٥٣٣.
- (٦٠) شمس الدين محمد بن عرفة الهمسوقي، مرجع سابق، جـ ٣، ص ١٦٩.
- (٦١) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ ٤، ص ١٢٦.
- (٦٢) سليم رستم باز اللبناني، مرجع سابق، ص ١٨١.
- (٦٣) الإمام محمد أو زهرة، "الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية" (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ)، ص ٤٠٤.
- (٦٤) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ ٢، ص ١٣٤.
- (٦٥) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ ٥، ص ٢٧٤.
- (٦٦) محمد بن إدريس الشافعي، مرجع سابق، جـ ٣، ص ٦٩.
- (٦٧) شمس الدين محمد بن عرفة الهمسوقي، مرجع سابق، جـ ٣، ص ١٢٦.
- (٦٨) المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٢٤.
- (٦٩) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ ٤، ص ١٢٦.

- (٧٠) محمد بن إدريس الشافعي، مرجع سابق، جـ٣، ص٦٩.
- شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص ١٢٧.
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص١٦٣.
- (٧١) سليم زستم باز اللبثاني، مرجع سابق، ص١٩٠.
- (٧٢) المرجع السابق، ص١٨٠.
- (٧٣) شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص٧٣.
- (٧٤) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص ١٦٧.
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ٢، ص ١٣٧.
- شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص١٣٢.
- (٧٥) يراجع في ذلك:
- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ٥، ص ٣٠٢.
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ٢، ص ١٣٧.
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص١٥٩.
- (٧٦) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، مرجع سابق، جـ٢، ص ١٣٧، ١٣٨.

- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص١٦٠، ١٦١.
- شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص١٣٨، ١٣٩.
- أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، مرجع سابق، جـ٨، ص١٦٤، ١٦٥.
- الإمام محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص٤٠٥.
- (٧٧) من حديث رواه مسلم وأبو داود.
- (٧٨) شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، مرجع سابق، جـ٣، ص١٢٦، ١٢٧.
- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، مرجع سابق، جـ٥، ص١٣٦.
- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مرجع سابق، جـ٤، ص١٦٤.
- أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، مرجع سابق، جـ٨، ص١٦٥.

المحاضرات

مكافحة جريمة خيانة الأمانة أو الاختلاس من منظور إسلامي

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر (*)

يقصر القانون جريمة الاختلاس على استيلاء الموظفين العموميين في الدولة على ما بأيديهم من أموال عامة مسلمة إليهم بسبب وظيفتهم أو التسهيل للغير للاستيلاء عليها (المادة ١٢-١٣٢٣ من قانون العقوبات المصري) بينما يعتبر استيلاء الموظفين والعمال بالقطاع الخاص على أموال المشروع الذي يعملون به جريمة سرقة (مادة ٣١٧ من القانون الجنائي).

ورغم هذه التفرقة إلا أن رجال الفقه القانوني يرون أنه يجمع بين هذه الجرائم خيانة الأمانة، وهذا ما يؤكد سبق وتفوق الفقه الإسلامي الذي ينظر إلى كل أنواع الاعتداء على المال من قبل المسلم إليه من الغير بأنه من خيانة الأمانة والتي تتعدد صورها في الآتي:

١- استيلاء العاملين بالمشروع على الأموال المسلمة إليهم بحكم وظائفهم والتصرف فيها لصالحهم مثل استيلاء أمناء المخازن على المواد والسلع، والصيارفة على النقدية، وأخذ بعض الموظفين أوراق أو معدات لأنفسهم أو طباعة وتصوير أوراقهم الخاصة على ماكينات الشركة أو المصلحة ومثله أيضاً الاستيلاء على منافع الأموال دون أعيانها كاستخدام سيارات الشركة أو المصلحة لأغراضهم الشخصية

وذلك باعتبار أن المنافع أموال، ويعتبر هذا الفعل أوضح شكل
لخيانة الأمانة.

٢- التقصير في المحافظة على الأموال، حيث يتساوى إهمال العاملين
بالمشروع وتقصيرهم في المحافظة على الأموال، حيث يتساوى
إهمال العاملين بالمشروع وتقصيرهم في المحافظة على الأموال مع
استيلائهم عليه لأن كلا الفعلين يترتب عليه ضياع أموال المشروع،
ويقاس التقصير بمخالفة العامل لمقتضى عقد العمل وشروطه أو
تعليمات ولوائح الشركة وما جرى عليه العرف وفي ذلك يقول
الفتهاء: «أما إذا تلف ذلك المال بإتيان الأجير عملاً غير الذى أمره
به وأذن به المؤجر يضمن الأجير وحماية المال بمعنى مطالبته برده
يعنى أنه خان الأمانة». وقياساً عليه فإن ترك أمين المخازن الباب
مفتوحاً لأي شخص وترتب على ذلك سرقة المواد فإنه يعد مقصراً،
وكذا لو أشعل النار بجوار المواد لعمل الشاى أو التفتة مثلاً وكان
طبيعته المواد قابلة للاشتعال واحتترقت المواد، ومثله العامل الذي لا
يراعى تعليمات للصيانة فتتلف الآلات.

٣- إساءة استعمال الأموال: تعتبر إساءة استخدام الأموال المسلمة للعامل
وما ينتج عن ذلك من ضياعها بالتلف أو الإسراف من أفعال خيانة
الأمانة إذا كانت متعمداً بذلك، وهذا الفعل يعتبر محل خلاف بين
القانونيين حيث يرى البعض أن ذكر إساءة الاستعمال كأحد الأفعال
المادية لخيانة الأمانة بمواد القانون المصري إضافة لا محل لها،
بينما يرى البعض الآخر أن هذه الإضافة جاءت لمقابلة بعض

الحالات في فرنسا - والتي تأثر القانون المصري بقانونها - أثارت التردد وحسمت باعتبار إساءة الاستعمال من أفعال خيانة الأمانة، أما في الفكر الإسلامي فإن هذا الفعل - إساءة الاستخدام - يعد من خيانة الأمانة كما يقول ابن تيمية: «ثم الولي والوكيل متى استتاب في أموره رجلاً وترك من هو أصلح للتجارة أو العقار منه، أو باع السلعة بثمن وهو يجد من يشتريها بخير من ذلك الثمن فقد خان صاحبه» بل إن الأمر يصل إلى حد اعتبار المدين الموسر المماطل خائناً للأمانة حيث لم يمتثل لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَمَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وعلى ذلك فممسئول الشراء بالمشروع الذي لا يراعى الأصول في الشراء واشترى بثمن مرتفع عن أسعار السوق ومسئول الأفراد الذي يختار عمالاً أقل كفاءة مع وجود الأكفاء، ومسئول الائتمان في البنوك الذي يوصى أو يقرر بمنح قرض لعميل دون دراسة جادة لحالته الائتمانية، والعامل الذي لا ينتج وفق المعايير التي ارتضاها والتزامها وهو قادر على ذلك كل منهما يعتبر فقد أساء استخدام أموال المشروع وبالتالي استحق وصف خيانة الأمانة.

وخيانة الأمانة طبقاً لهذا التحليل تعتبر من صور ضياع الأموال الخطيرة وسوف نبين ذلك في مقال قادم إن شاء الله.

جوانب الخطورة في جريمة خيانة الأمانة:

١- أنها الصورة الأكثر انتشاراً في أغلب المشروعات وترهق أجهزة الرقابة وتعجز عن متابعتها والحد منها في كثير من الأحيان، فلا تكاد توجد صورة من صور الضياع الأخرى مثل الإسراف والغش والسرقة والإتلاف إلا ناتجة بشكل أو بآخر عن إهمال العاملين وتقصيرهم وإساءة استخدامهم للأموال، خاصة وأن الشكل المعاصر لكثير من المشروعات قائم على الفصل بين الملكية والإدارة بما يعنى أن كل العاملين بالمشروع من المديرين وحتى عمال التنفيذ من غير الملاك، أى أمناء على أموال المشروعات.

٢- أن من يقوم بإضاعة الأموال في هذه الصورة هم المفروض فيهم أن يحافظوا عليها، وبمعنى آخر هم المكلفون بالرقابة عليها وحمايتها من تعدى الغير فإذا اعتدوا هم عليها فإن من الصعوبة اكتشاف ذلك خاصة وأنه في العادة يصاحب خيانة الأمانة تزوير البيانات والتلاعب بالدفاتر المحاسبية والتي تعتبر المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات التي تعتمد عليها أجهزة الرقابة.

٣- في كثير من الأحيان يلجأ خائن الأمانة في المشروعات إلى إخفاء جريمته بارتكاب جريمة أشد أثراً في ضياع الأموال مثل الحريق العمد مما يترتب عليه زيادة في ضياع الأموال.

ولذا كان موقف الإسلام من خيانة الأمانة موقفاً حاسماً حيث يأتي الأمور الوجوبى بأداء الأمانات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] وتحريم خيانة الأمانة بالنهي الصريح في قوله

مكافحة جريمة خيانة الأمانة أو الاختلاس من منظور إسلامي .

أ.د/ محمد عبد الحليم عمر

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧] ثم تأتي التوجيهات الإسلامية بعدد من الإجراءات المناسبة للحد من هذه الصورة وعلاجها كما يظهر فيما يلي:

على مستوى الرقابة الذاتية:

لما كانت خيانة الأمانة من الصور التي تعجز أجهزة الرقابة في كثير من الأحيان عن اكتشافها خاصة في حالات التواطؤ أو قيام الإدارة العليا بارتكابها وإخفاء آثارها من الدفاتر بتزوير البيانات المحاسبية والتلاعب فيها لذلك فإن دور الرقابة الذاتية يكون له أكبر الأثر في الحد منها، وتحقيق الرقابة الذاتية يعتمد على العناية بالإنسان وإيجاد الدافع الذاتي من نفسه للمحافظة على أموال المشروع الذي يعمل به وذلك لا يكفي فيه مجرد إشعار العاملين بأهمية أموال المشروع لتحقيق مصالحهم الخاصة لأنه يرى في ظل النظم المعاصرة رأسمالية واشتراكية أن الذي ينتفع بهذه الأموال وبصورة أكبر منه طبقة غيره سواء الرأسمالي أو الإدارة المركزية، كما لا يكفي لجعل العاملين أكثر التزاماً بأداء الأمانة زيادة التحكم والسيطرة على تصرفاتهم عن طريق أجهزة الرقابة المختلفة لأن الواقع يؤكد أنه مع زيادة عدد هذه الأجهزة والعناية بأساليبها فإن هذه الصورة تزداد.

أما النظام الإسلامي ككل والذي يهتم بحماية مصالح العمال وبنائه الضمير الديني السائب من الإيمان بالله عز وجل ورقابته على العباد، فإنه يتوفر الباعث المؤثر لرعاية الإنسان للأمانة خاصة وأن الله سبحانه وفي كل صور الضياع التي يصعب اكتشافها بالإجراءات البشرية يتولى سبحانه محاسبة المرتكبين لها مثل الربا وخيانة الأمانة.

فجزاء الخيانة بغض الله للخائن ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨] كما كان جزاء الريا الحرب من الله ورسوله ولذا يقول سبحانه وتعالى في النهي عن الخيانة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧] ثم يعقب سبحانه في حكمة بالغة بقول تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨] فإن الرجل لحبه لولده قد يؤثره في بعض الأعمال أو يعطيه ما لا يستحقه فيكون قد خان الأمانة، كذلك قد يؤثر زيادة ماله أو حفظه بأخذ ما لا يستحقه فيكون قد خان أمانته.

ويوضح الرسول ﷺ للمسلمين أن أداء الأمانة في الإسلام أمر مستقل لذاته لأنه من صفات المؤمنين في قوله صلى الله عليه وسلم «طبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب» وعلى المسلم لا يخون حتى ولو خانه أحد كما يقول الرسول ﷺ «أداء الأمانة لمن اتّمتك ولا تخن من خانك» ويربط صلى الله عليه وسلم بين الإيمان والأمانة في قوله: «المؤمن من آمنه الناس على أموالهم ودمائهم».

وهكذا فإن المسلم الحريص على سلامة عقيدته وإيمانه ، الراجي لرضا ربه وحبه، المراقب لربه في كل تصرفاته يتكون لديه الدافع الذاتي من إيمانه وضميره الديني بأداء الأمانة والبعد عن خيانة الأمانة.

على مستوى الإجراءات العملية:

وإلى جوار التربية الدينية للمسلم على أداء الأمانات وعدم خيانتها فإن هناك بعض الإجراءات العملية التي اشتملت عليها توجيهها وأحكام الإسلام للحد من هذه الصورة وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

١- حسن اختيار العاملين:

على مالك المال ومن في حكمه ممن ينوب عنه من الوكلاء الممثلين في إدارة المشروع اختيار الأمانة والأكفاء للعمل بالمشروعات وذلك يستفاد شرعاً من الآيات التي تتحدث عن تعيينات العاملين وصفاتهم ومؤهلاتهم ففي قصة يوسف عليه السلام يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥] وفي قصة موسى عليه السلام يقول الله تعالى ﴿وَأَبَتِ اسْتَأْجِرَهُ إِنْ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصاص: ٢٦] كما جاء في الصفات المطلوبة فيمن يكتب المعاملات بين الناس ومنهم المحاسبين ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهكذا يرشد القرآن على أن كل وظيفة وعمل يحتاج إلى صفات ومؤهلات تتعلق بالكفاءة في العمل والأمانة فهي في الآية الأولى العلم مع الحفظ وفي الثانية القوة مع الأمانة وفي الثالثة الكتابة مع العدل، وذلك ما يقرره الموردي وهو بصدد تحديد الشروط المطلوب توافرها في العاملين بالدواوين حيث يؤكد ضرورة توافر الشرطين الرئيسيين «الكفاءة والأمانة في قوله» والفصل الثاني من يصح أن يتفقد العمالة وهو من استقل بكفايته ووثق بأماناته ويلاحظ ما في تعبيره من قوله «ووثق بأمانته» بما يعني أنه على الملاك وإدارة المشروع اتباع كل الإجراءات اللازمة للتحقق من أمانة العاملين حتى يصل هذا التحقق إلى درجة الوثوق الذي لا يقبل الشك.

وبصور الحديث الشريف سوء اختيار العاملين على أنه خيانة للأمانة فيقول صلى الله عليه وسلم «إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة» قال كيف إضاعتها يا رسول الله - قال: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله» ويلاحظ الربط

في الحديث بين سوء اختيار العاملين وبين نهاية الدنيا كلها والذي يمكن معه أن يستنتج أن سوء اختيار العاملين بالمشروع يعنى فشله ونهايته لضعف كفاءة العاملين وإساءة استخدام الأموال ، على أنه من المهم الإشارة إلى أن المقصود بالحديث ليس فقط اختيار الولاة والحكام وإنما ينطبق كما يقول ابن تيمية «على وصى اليتيم ونظر الوقف ووكيل الرجل في ماله».

٢- التحديد السليم لاختصاصات ومسئوليات العاملين بالمشروع للتمكن من تحديد الأشخاص الذين يمارسون أو يتسببون في حدوث أخطاء خيانة الأمانة ويتم ذلك عن طريق إجراءات إدارية مثل وجود لائحة مكتوبة بالخطوات التفصيلية لكل وظيفة، وإجراءات محاسبية مثل وجود معايير كمية ومالية دقيقة للتصرفات يمكن من خلالها قياس مدى التزام العاملين بها عند ممارستهم لأعمالهم واكتشاف المخالفات والانتهاكات التي تنتج عن ذلك ويبحث أسبابها لتقرير هل توجد خيانة أمانة ممثلة في تعدى أحد العاملين على الأموال أو تسببه في ضياعها بالتقصير وإساءة الاستخدام.

٣- متابعة أعمال المرؤوسين:

لا تتوقف إجراءات الحد من خيانة الأمانة في الفكر الإسلامي عند التربية الدينية وحسن اختيار العاملين وتحديد اختصاصاتهم، بل يلزم متابعة أعمال المرؤوسين حيث أن ذلك يدخل ضمن واجبات ومسئوليات الرؤساء كما يقول الرسول ﷺ «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ومن المسؤولية متابعة أعمال المرؤوسين كما يصورها الماوردي في العلاقة بين الإمام والوزير باعتبار الأول رئيساً للثاني بقوله «وعليه أن يتصفح أعمال الوزير

وتدبيره الأمور ليقرب منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه» ثم يوضح في موضع آخر عدم الاكتال على حسن اختيار العاملين وترك المتابعة بقوله «أن يباشر الإمام بنفسه مشافهة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة فقد يخون الأمين ويغشى الناصح».

على مستوى الإجراءات العلاجية أو التصحيحية:

إذا لم تؤثر التربية الدينية أو قصرت الإجراءات العملية على منع خيانة الأمانة وضاع المال فإن الشريعة ترتب لهذا الفعل جزاء المناسب جبراً للمال الضائع وزجراً للخائن وغيره ويتمثل ذلك في:

١- الجزاء الإلهي، وهو بغض الخائن واستحقاقه للعذاب والشقاء دنیا وأخرى، حيث يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨] ويقول الرسول ﷺ «الأمانة تجلب الرزق والخيانة تجلب الفقر» وفي ذلك إفساد لما يعتقد الخائن من أنه بفعله يزيد أمواله. وباعتبار أن خائن الأمانة منافق بنص الحديث الشريف فإن جزءا المنافقين منصوب عليه في القرآن بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥].

٢- الجزاء الشرعي «أو الإداري» ويكون بتضمينه المال الذي أضاعه بمعنى مطالبته برد المال إن كان موجوداً فإن استهلكه أو تصرف فيه بما لا يمكن استرداده، أو كانت الخيانة في صورة ضياع منفعة المال أو سوء استخدامه وتلف المال فعلياً رد مثله إن كان مثلياً أو

فِيْمَتِهِ إِنْ مَسْتَوْماً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] ولقوله صلى الله عليه وسلم «على اليد ما أخذت حتى ترده» وتطبيقاً للقاعدة: «أن الضرر يزال» وإزالة الضرر هنا تضمنين الخائن.

٣- الجزاء الذاتي من خلال استحقاق الخائن لغضب الله والعذاب الأخروي والفقر في الدنيا فإن هذه الفعل تلاحقه بتأنيب الضمير بما يمثل جزاء ذاتياً مستمراً يورق حياته ويقلق أمنه وراحته. وبالتالي لن يفلت الخائن من الجزاء حتى ولو لم تكتشف فعلته بواسطة أجهزة الرقابة المختلفة لأن رقابة الله عز وجل تكتشف أدق الخفايا ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

عروض الرسائل

رسالة ماجستير بعنوان:

المقدرة التكلفية للممول

بين النظام المالى الإسلامى والمالية الحديثة

دراسة مقارنة

للباحث/ رمضان محمد أحمد الروبى (*)

عرض الباحث/ علي شيخون (**)

- وقد اشتملت الرسالة على فصل تمهيدى وأربعة أبواب وخاتمة كما يلي:
- الفصل التمهيدي: الإطار العام للتكاليف المالية الإسلامية واشتمل على مبحثين.
 - التكاليف المالية الإسلامية والمقدرة التكلفية.
 - دور التكاليف المالية الإسلامية فى تنظيم حياة الفرد والمجتمع.
 - الباب الأول: ماهية المقدرة التكلفية للممول فى المالية الوضعية والإسلام واشتمل على ثلاثة فصول:
 - الفصل الأول: ماهية المقدرة التكلفية للممول فى الفكر الوضعى وعناصرها.
 - الفصل الثانى : ارتباط العدالة بالمقدرة التكلفية فى الفكر الوضعى.

(*) حصل بما الباحث على درجة التخصّص (الماجستير) فى السيامة الشرعية من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر.

(**) مساعد باحث بالمركز

- الفصل الثالث : ماهية المقدرة التكليفية والنظام المالي الإسلامي وعناصرها.

- الفصل الرابع : العدالة والمقدرة التكليفية في الإسلام.

- الفصل الخامس : مقارنة مفهوم المقدرة التكليفية للممول وعناصرها بين الفكر الإسلامي والوضعي.

الباب الثاني : حدود المقدرة التكليفية للممول واشتمل على عدة فصول.

١- حدود المقدرة التكليفية للممول في الفكر الوضعي.

٢- الوحدة التي تتخذ لقياس المقدرة على الدفع.

٣- ضرورة أن يتمكن الممول من توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار.

٤- حدود المقدرة التكليفية للممول في الإسلام.

٥- بيان معدل الاستقطاع المالي في الإسلام ونسبته إلى الوعاء.

٦- موقف الإسلام من وحدة قياس المقدرة التكليفية للممولين.

٧- مقارنة حدود المقدرة التكليفية للممول في الإسلام والنظم الوضعية.

الباب الثالث : المقدرة التكليفية ونقل العبء الضريبي واشتمل على عدة فصول.

١- بيان تحديد الممول ونقل العبء الضريبي في الفكر الوضعي

٢- كيفية التكاليف المالية الإسلامية وموقف الإسلام من عملية نقل العبء الضريبي.

٣- مقارنة

الباب الرابع : المقدرة التكليفية المتلى للممول واشتمل على عدة فصول.

١- المقدرة التكليفية المتلى في الفكر الوضعي

- ٢- المقدرة التكلفية المثلّى فى النظام المالى الإسلامى .
٣- مقارنة .

وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج من هذه الدراسة وهى :
أولاً : مفهوم المقدرة التكلفية للممول موضع اتفاق بين الفكر المالى الإسلامى والوضعى إلى حد ما .
ثانياً : عناصر المقدرة التكلفية فى المالىات الوضعية تجد أصولها فى النظام الإسلامى .
ثالثاً : اختلاف نظرة النظام المالى الإسلامى والوضعى لتكاليف الدخل والذى تنفق من أجل الحصول عليه .

رابعاً : الإسلام له منهجه الخاص فى استخدام الفرد لدخله، فلا يجوز الإسراف ولا يأمر بالتقتير وإنما منهجه التوسط فى الإنفاق .
خامساً : العدالة المالية كأساس للمقدرة التكلفية، تحد أصولها فى النظام المالى الإسلامى .

سادساً : النظام الضريبى المباشر وغير المباشر هو منهج الإسلام فى معاملة المالية للمكلفين بتكاليفه المالية .

سابعاً : اختلاف مفهوم حد الكفاية فى الإسلام عن ما تسميه المالىات الوضعية بحد الكفاف والذى يترك لمعيشة الممول .
ثامناً : للإسلام أسلوبه الخاص فى فرض تكاليفه المالية على المكلفين بها .

تاسعاً : الإسلام يضع حدوداً مغايرة للحدود التى وضعتها المالىات الوضعية للمقدرة التكلفية .

عاشراً: الإسلام لا يقر أسلوب نقل الاعباء المالية لما فيه من الظلم الذى يمسسته الإسلام، بخلاف المالىات الوضعية والتى تعد ضرائبها غير المباشرة مجالاً خصباً لنقل العبء الضريبى هذا.

أحدى عشر: المقدرة التكاليفية المتلى والتى تسعى المالىات الوضعية جاهدة لتحقيقها قد حققها الإسلام منذ قيام دولته.

وفى نهاية الرسالة أوصى الباحث بما يلى :

أولاً : يوصى الباحث بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع - المقدرة التكاليفية للممول - من حيث تسليط الضوء عليه خاصة من الناحية الإسلامية.

ثانياً: ضرورة الاعتماد على الدخل والثروة لمعرفة مقدرة الممول التكاليفية، وبالتالى النظام الضريبى المباشر الذى يتعامل مع الدخل لحظة اكتسابه، لاسيما وأن الإسلام قد توسع فى اعتماده على النظام الضريبى المباشر .

ثالثاً: يوصى البحث كذلك بضرورة التوسع فى مفهوم حد الكفاف فى المالىات الوضعية والذى يقتصر على حد أدنى لازم لمعيشة الممول إلى الحد الذى يضمن كفاية الفرد وقدرته على أن يحيا حياة بكريمة تتناسب مع ادميته، لاسيما وأن النظام المالى الإسلامى قد ضرب المثل فى توفير حد الكفاية للأفراد فى المجتمع الإسلامى .

رابعاً : يرى الباحث ضرورة اتباع الأصول الإسلامية التى رسمها الشرع من خلال مراعاته لتحقيق العدالة من كافة جوانبها عند معاملته للممولين وأيضاً أسلوبه التحديدى فى فرض تكاليفه المالية .

خامساً: كما أوصى أيضاً بأن يبقى على نظام التعدد الضريبى، لاسيماً وان النظام المالى الإسلامى يعد أصلاً فى هذا المجال ، وذلك مشروطاً بما يقرره الإسلام من عدم المخالفة فى التعدد الضريبية، فالتعدد الضريبى غير المغالى فيه يمكن من خلال بعض الضرائب أن يتلاشى ما قد يكون فى بعضها الآخر من عيوب ، وبالتالي تراعى مقدرة الممول التكليفية بخلاف الحال فى النظام الضريبى الواحد والذى لا يمكن فيه تطبيق ذلك .

سادساً: كما أوصى بضرورة ان يزال ما بين الممولين والإدارات الضريبية من توتر وضرورة إعادة الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية لاسيما وأن الإسلام قد دعا إلى هذا فتراه يوجب حسن استقبال عمال الجبائية، لأن عملهم إنما هو للصالح العام ، ومن ناحية أخرى ألزم هؤلاء العمال بأن يعدلوا ولا يظلموا وأجاز رد الخارص مثلاً فى زكاة الثمار إذا جار على من يخرج عليهم ثمارهم.

سابعاً: ضرورة اقتداء أثر النظام المالى الإسلامى فى العمل على أن تتوافر فى الضرائب الوضعية الصفات التى تتوافر كأصول ثابتة فى التكاليف الإسلام المالية ومنها :

أولاً: الإعفاء لحد الكفاية لا حد الكفاف.

ثانياً: مراعاة أعباء الديون التى يتقل بها الممول .

ثالثاً: مراعاة التفاوت فى سعر التكاليف المالية وفقاً لدخل الممول .

رابعاً: الاعتماد إلى حد كبير على النظام الضريبى المباشر .

ثامناً: ضرورة أن تبحث المالىات الوضعية عن الأسباب التى جعلت

النظام المالى الإسلامى يجمع بين صفتين قلما يتم جمعها فى نظام واحد وهما

الثبات والاستقرار والمرونة ، وبالتالي وجوب الاستفادة من هذه الأسباب ،
ويا حبذا لو كان هذا من خلال رجوع كامل لهذا النظام البديع الذى خلقه خالق
السموات والأرض سبحانه وتعالى .

تاسعاً: ضرورة القيام بتطبيق المبادئ والأصول فى النظام المالى
الإسلامى لا سيما بعد أن اعترفت جميع الدول بعيدها وقريبها ، المسلم منها
وغير المسلم ، بتفوق هذا النظام المالى بمبادئه التى يشتمل عليها على غيره
من المالىات الوضعية ، والتى اثبتت قصوراً وتقصيراً كان سبباً فى كثرة
التعديلات وظهور التناقضات ، فمبحان المشرع العظيم الذى يعلم بالنفس
الإنسانية ، وما يصلحها فيقرر لها من التشريعات ما يصلحها ويقومها
عاشراً: كما انى ادعو الحكومات الإسلامية بأن تقوم حارساً لكل من
يقوم بجباية الزكاة ، كتكليف دينى مالى، من خلاله يتحقق ركن من أركان
الدين الإسلامى الحنيف.

النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمى للمركز

الفترة من مايو – أغسطس ٢٠٠٢م

(إعداد/ على شىخون*)

فى إطار خطته العلمىة خلال الفترة من أول مايو حتى نهاية أغسطس
عقد المركز الأنشطة العلمىة التالية :

أولا : المؤتمرات والندوات

١- ندوة حماية الملكية الفكرىة يوم ٢١ صفر ١٤٢٣هـ الموافق ٤ مايو
٢٠٠٢م وتهدف الندوة إلى:

- بيان موقف الشريعة الإسلامىة من حماية الملكية الفكرىة.
 - أثر اتفاقية حماية الملكية الفكرىة على بناء التكنولوجيا فى مصر.
 - التعرف على اتفاقية حماية الملكية الفكرىة من حيث الإطار العام والآثار
المحتملة.
 - التعرف على تقييم مشروع قانون حماية الملكية الفكرىة المصرى.
 - الآثار الاقتصادىة لاتفاقىة ومشروع قانون حماية الملكية الفكرىة.
- وقد كانت محاور الندوة كما يلى:
- الجوانب الشرعىة والقانونىة لحماية الملكية الفكرىة، وقدم فىها أساتذة
الشريعة والقانون بحثاً فى الموضوع.

- حماية الملكية الفكرية وأثرها على بناء تكنولوجيا الذاتية وقدم فيها خبراء التربية وتكنولوجيا التعليم بحثاً في الموضوع.
- حماية الملكية الفكرية وأثرها على الاقتصاد المصري وقدم فيها أساتذة الاقتصاد بحثاً في الموضوع.
- وقد تمت مناقشة البحوث المقدمة للندوة وتم إعداد توصيات من خلال البحوث والمناقشة.
- ٢- مؤتمر تنشيط السوق العقاري المصري في الفترة من ١٤-١٦ ربيع الآخر ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٥-٢٧ يونيو ٢٠٠٢ م.
- تم عقد المؤتمر بالاشتراك مع الجمعية المصرية لمثمني الأملاك العقارية. وقد كانت محاور المؤتمر كما يلي:
- السياسات الاقتصادية اللازمة لتنشيط السوق العقاري وقدم فيه أساتذة الاقتصاد بحثاً في الموضوع.
- قانون التمويل العقاري ودوره في تنشيط السوق العقاري وقدمت فيه أبحاثاً من أساتذة القانون وخبراء الإسكان.
- الإطار التشريعي المنظم لعمليات البناء والإسكان وقدمت فيه أبحاثاً من قبل أساتذة القانون وخبراء وزارة العدل والشهر العقاري والضرائب.
- التثمين العقاري أسسه العلمية وفنونه، الإطار التشريعي وقدمت فيه أبحاث من الخبراء المثمنين وأساتذة القانون.
- المؤسسات المالية ودورها في تنشيط السوق العقاري وقدمت أبحاثاً من أساتذة الاقتصاد والبنوك والتأمين.
- دور أجهزة الدولة في تنشيط وتحفيز السوق العقاري وقدم فيه خبراء وزارة الإسكان وأساتذة التخطيط بحثاً في الموضوع.

ثم تم عقد حلقة نقاشية حول مستقبل السوق العقاري المصري وخاصة سوق إسكان محدودي الدخل وشارك فيه العديد من أساتذة الجامعة وخبراء وزارة الإسكان.

٣- ندوة التربية الاقتصادية والائتمانية في الإسلام في الفترة من ١٧-١٩ جمادى الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٢٧-٢٩ يوليو ٢٠٠٢م بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية.

وقد كانت أهداف الندوة كما يلي:

- بيان موقع التربية الاقتصادية والإنمائية وأهميته في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية عامة.
- تطوير مفهوم التربية الاقتصادية وعناصر هذا المفهوم ومستوياته وتأصيله في الفكر الإسلامي.
- تحديد موضوعات التربية الاقتصادية والائتمانية ومكوناتها وعلاقتها بالسلوك الإنتاجي الإبداعي والسلوك الاستهلاكي الرشيد إضافة إلى مجالات اتقان العمل وصدق التعامل.
- بيان الأسس القيمة في السلوك الاقتصادي وارتباطاتها بالتركيبة النفسية والانتماء الاجتماعي والبعد الإيماني.
- تحديد الفئات المستهدفة بالتربية الاقتصادية والائتمانية في مراحل التنشئة الأولى معلمون، طلبة وغيرهم.
- اقتراح برامج ومناهج وأساليب ووسائل محددة لتعميم التربية الاقتصادية الإسلامية تتلاءم مع الفئات المستهدفة، بما في ذلك طرق تقييم فاعلية هذه المناهج البرامج.

وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مناقشات الندوة في المحاور التالية:

- تربية الانتماء للكون والمجتمع.
- فرضيات ومبادئ الاقتصاد الوضعي في ميزان الشريعة الإسلامية.
- الأخلاق والاقتصاد.
- السلوك الاقتصادي بين المثال الإسلامي والواقع.
- مناهج التربية الاقتصادية من منظور إسلامي.
- وقد تم مناقشة الأبحاث المقدمة من الأساتذة الخبراء.

ثانياً النشاط التدريبي:

خلال الفترة من مايو إلى أغسطس ٢٠٠٢ وفي خطة نشاط التدريب بالمركز تم عقد الدورات التالية في التخصصات المختلفة .

أولاً : الحاسب الآلي والشبكات

- عدد ٦ دورات WIN حضرها ١٠٤ متدرب.
- عدد ٢ دورة WORD حضرها ٣٤ متدرب.
- عدد ١ دورة انترنت حضرها ٢١ متدرب.

ثانياً: اللغات والترجمة

عدد ١ دورة تعليم ومحادثة باللغة الإنجليزية وحضرها ٢٣ متدرب.
عدد ١ دورة دعوة إسلامية باللغة الألمانية وحضرها ٢٠ متدرب.
يحاضر في هذه الدورات مجموعة من أساتذة الجامعة والخبراء .
وفى نهاية كل دورة يتم عقد اختبار ويمنح من يجتازه شهادة معتمدة من جامعة الأزهر.

- ثالثاً : دورة تدريبية حول الذبح والذبائح فى الشريعة الإسلامية والممارسة العملية وقد تم عقد عدد ٢ دوره وقد كانت موضوعات الدورة كما يلي:
- الأحكام الشرعية للذبح - أنواع الحيوانات واللحوم المستوردة من منظور إسلامي.
 - أساليب السيطرة على الحيوانات والممارسات الحديثة فى الذبح - المواصفات القياسية للحوم وأهمية الكشف الطبى - تنظيم المجازر والذبح فى مصر.
- وقد حاضر فى الدورة أساتذة الشريعة والطب البيطري وخبراء الخدمات البيطريين حضر الدورتين عدد ٣٩ من الدعاة والوعظ بوزارة الأوقاف بالأزهر الشريف وقد تم توزيع شهادات معتمدة من الجامعة لمن حضر الدورة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
البحوث الرئيسية	
١- الوزير السلجوقي نظام الملك تحليل فكره ونظامه الاقتصادي ومقارنتها بالواقع المعاصر	
د. محمد سعيد ناحي الغامدي	
٢- أثر القيم الأخلاقية الإسلامية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	
د. أشرف يحيى محمد الهادي	١٩
٣- مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في اقتصاد إسلامي	
د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	١٠٥
٤- رؤية إسلامية في محاولة لترشيد الإعلانات التجارية	
د. علا عادل علي عبد العال	٢١٩
٥- الأسهم المحاسبية لمشكلات البيع والشراء في ضوء الفقه الإسلامي	
د. محمد السيد محمد برس	٢٨٧
المقالات	
مكافحة جريمة خيانة الأمانة أو الاختلاس من منظور إسلامي	
د. محمد عبد الحليم عمر	٣٦٧
عرض الرسائل	
رسالة ماجستير بعنوان: المقدرة التكاليفية للممول بين النظام المالي الإسلامي والمالية الحديثة - دراسة مقارنة	
للباحث/ رمضان محمد أحمد الروبي	٣٧٩
عرض الباحث علي شيخون	
د. عرض الباحث علي شيخون	٣٨٧
النشاط العلمي	

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ : ☎

رقم الإيداع: ١٩٩٨/٦٧٨١



Bibliotheca Alexandrina



0798602